

التقرير السنوي
قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة نصره الله

السنة المالية
2023

الوالي

السيد عبد اللطيف الجواهري

المجلس

السيد الوالي، رئيس المجلس

السيد عبد الرحيم بوعزة، المدير العام

السيدة فوزية زعبول، مديرة الخزينة والمالية الخارجية

السيدة منى الشرقاوي

السيد محمد الدايري

السيدة نجات المكاوي

السيد لعربي الجعايدي

السيد مصطفى موساوي

السيد فتح الله ولعلو

مندوب الحكومة

السيد محمد منشود

تقرير السنة المالية 2023

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله

من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالته، طبقاً للمادة 50 من القانون رقم 17.40 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.82 في 17 شوال 1440 (21 يونيو 2019)، التقرير الخاص بسنة 2023، وهي السنة الخامسة والستون لمعهد الإصدار.

فهرس

المقدمة x-i

الجزء 1: الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

3	1.1 المحيط الدولي
30	2.1 الإنتاج والطلب
48	3.1 سوق الشغل
62	4.1 التضخم
74	5.1 المالية العمومية
95	6.1 ميزان المدفوعات
114	7.1 الأوضاع النقدية
129	8.1 أسواق الأصول
148	9.1 تمويل الاقتصاد

الجزء 2: الحكامة و إنجاز مهام البنك

157	أبرز أحداث السنة
160	1.2 الحكامة والاستراتيجية
182	2.2 مهام البنك
210	3.2 التواصل والانفتاح
213	4.2 الموارد

الجزء 3: التقرير المالي للبنك

219	1.3 نظرة على الوضعية المالية خلال سنة 2023
223	2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة
267	3.3 تطور القوائم التركيبية على مدى خمس سنوات
270	4.3 الالتزامات تجاه الصناديق الاجتماعية
272	5.3 التقرير العام لمراقب الحسابات
274	6.3 مصادقة مجلس البنك

الملحقات الإحصائية 275

المحتويات 323

مولاي،

في محيط متسم باللايقين ومعرض للصدمات، عرف الاقتصاد العالمي سنة 2023 تباطؤًا جديدًا، وإن كان أقل حدة مما كان متوقعًا. فهكذا، بلغ نموه 3,2% بعد 3,5% سنة من قبل، مع دينامية ملحوظة في الولايات المتحدة وفي العديد من كبريات الدول الصاعدة في آسيا، في حين ظلت وتيرة النشاط الاقتصادي ضعيفة في منطقة الأورو وفي المملكة المتحدة.

وقد ساهم هذا التباطؤ، إلى جانب عوامل أخرى من قبيل الانقسام الجيواقتصادي واضطرابات النقل البحري، في إضعاف التجارة العالمية التي انحصرت نموها من حيث الحجم في 0,3%، وهي من أبطأ وتيراتها في العقود الأربعة الأخيرة.

وعلى صعيد أسواق المواد الأولية، وبعد سنتين من الارتفاع، سجلت الأسعار تراجعًا ملموسًا بلغ 29,9% بالنسبة للمنتجات الطاقية و9,8% بالنسبة للباقي. وتعزى هذه الانخفاضات إلى اعتدال الطلب، وتحسن عرض المنتجات الفلاحية وكذا ارتفاع إنتاج النفط خارج دول أوبك+. وأدت هذه التطورات بالإضافة إلى التوجه التشديدي للسياسة النقدية إلى تدني مستوى التضخم من 8,7% إلى 6,8% من سنة إلى أخرى. وفي ظل هذه الظروف، قامت العديد من البنوك المركزية بإيقاف الدورات التشديدية لسياساتها النقدية وبادر بعضها إلى تخفيض أسعار الفائدة الرئيسية.

وفي الأسواق المالية، سجلت البورصات الرئيسية للاقتصادات المتقدمة أداءات ملحوظة، رغم أسعار الفائدة المرتفعة، والمخاوف من ركود اقتصادي والقلق الذي أثارته الاضطرابات التي شهدتها القطاع البنكي في الولايات المتحدة وفي سويسرا. وموازاة ذلك، أنهت عائدات السندات السيادية السنة بتحسن قوي في الدول المتقدمة، في حين كان تطورها في كبريات الاقتصادات الصاعدة متباينًا.

وعلى صعيد آخر، أسهم ارتفاع تكاليف التمويل والتدابير المتخذة لدعم الأسر والمقاولات في ظل ارتفاع التضخم، في إبطاء عملية تعزيز الميزانية التي بدأت سنة 2021، مما حد من استعادة هوامش الميزانية اللازمة لمواجهة الصدمات التي قد تحدث مستقبلاً.

في مثل هذا السياق، وفي أعقاب الزلزال العنيف الذي هز منطقة الحوز، احتضن بلدنا الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أكتوبر 2023. وشكلت هذه الاجتماعات، التي عادت إلى القارة الإفريقية بعد نصف قرن من الغياب، مناسبة لمواصلة النقاشات خاصة منها تلك المتعلقة بتعزيز تعددية الأطراف وإصلاح البنية المالية العالمية.

ولعلّ نجاح تنظيم هذا الحدث، الذي حظي بإشادة دولية واسعة، بالتزامن مع تدبير كارثة كبرى، لدليل إضافي على قدرة بلدنا على مواجهة الصدمات وتحويل الأزمات إلى فرص.

وتتجلى هذه القدرة على الصمود أيضا على مستوى أداء الاقتصاد الوطني الذي تمكن، رغم المحيط الخارجي الصعب، من تسجيل تحسن ملحوظ في وتيرة نموه التي بلغت 3,4% في 2023 مقابل 1,5% في 2022. فقد ارتفعت القيمة المضافة للقطاعات غير الفلاحية بواقع 3,5%، خاصة مع استمرار تعزيز الأنشطة المرتبطة بالسياحة وتراجع وتيرة نمو الصناعات التحويلية وتراجع حدة الانخفاض في فرعي الصناعة الاستخراجية والبناء. موازاة مع ذلك، ظل الإنتاج الفلاحي يعاني من توالي سنوات الجفاف والإجهاد المائي، مسجلا انتعاشا طفيفا بنسبة 1,4% بعد تدني بواقع 11,3% سنة من قبل.

وفيما يخص تطور الأسعار عند الاستهلاك، شهد التضخم تراجعا ملموسا رغم ارتفاع أثمان المواد الغذائية متقلبة الأسعار. فبعد أن واصل تسارعه ليصل إلى 10,1% في فبراير 2023، شرع في التباطؤ تدريجيا ليستقر في حدود 3,4% في دجنبر، ويبلغ في المتوسط خلال السنة 6,1% بعد ما سجل نسبة 6,6% في 2022. ويعزى هذا التطور بالخصوص، على الصعيد الخارجي، إلى انخفاض الأسعار الدولية للمنتجات الطاقية والغذائية، وعلى المستوى الداخلي، إلى التدابير المتخذة من قبل الحكومة لتخفيف ارتفاع أثمان بعض المواد الأساسية والخدمات، لا سيما النقل، وكذا إلى تشديد السياسة النقدية الذي شرع فيه بنك المغرب ابتداءً من شتنبر 2022.

ورغم سياق متسم بمستوى عال من اللابيقين المحيط بالآفاق الاقتصادية الوطنية والدولية، عمل بنك المغرب، بناء على توقعاته التي كانت تشير إلى تدني الضغوط التضخمية، وعلى غرار العديد من البنوك المركزية، على معاييرة دقيقة لسياسته النقدية بهدف ضمان استقرار الأسعار، مع تعزيز استمرار الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة. وهكذا، وبعد أن رفع مجددا سعر الفائدة الرئيسي بما قدره 50 نقطة أساس خلال اجتماعه الأول لسنة 2023، أوقف مؤقتا ابتداء من شهر يونيو دورة التشديد النقدي. وواصل، موازاة مع ذلك، تلبية كافة طلبات السيولة المقدمة من البنوك، وكذا تنفيذ برامجه لإعادة التمويل على المدى الطويل.

وفي سوق الشغل، ظلت الوضعية صعبة، مع تسجيل خسارة جديدة بلغت 157 ألف منصب، ونتيجة لذلك بقي حجم الشغل أدنى بنسبة 3,5% من مستواه المسجل قبل الجائحة. ويعكس هذا التطور انخفاضات هامة في القطاع الفلاحي الذي ظل يعاني من ظروف مناخية غير مواتية ومن الإجهاد المائي، حيث فقد 202 ألف منصب شغل، لتتراجع بذلك حصته ضمن إجمالي الشغل إلى 27,8% مقابل 37,8% في سنة 2008 و42,3% في 2000. وفي المقابل، ظل عدد المناصب المحدثة في القطاعات الأخرى غير كاف لتعويض هاته الخسارة، إذ لم يوفر قطاع الخدمات سوى 15 ألف منصب، ولم تُحدث الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية، إلا 7 آلاف منصب، وذلك رغم الدينامية القوية التي تشهدها صادرات بعض المهن العالمية للمغرب. أما قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد عرف إحداث 19 ألف منصب بعد شبه ركود في سنة 2022.

وأمام انعدام فرص الشغل، انسحب جزء من السكان النشيطين من سوق العمل، مما أفضى إلى تراجع جديد في معدل النشاط إلى 43,6% في المجمل وإلى 19% في صفوف النساء. ورغم هذا الانخفاض، تفاقم معدل البطالة إلى 13% وهو أعلى مستوى له منذ سنة 2001. وفي المناطق الحضرية، التي تضم ثلثي السكان في سن العمل، بلغ هذا المعدل 16,8%، ووصل إلى ذروة 48,3% لدى الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 عاما. واليوم، فإن أكثر من ربع هذه الفئة العمرية لا يعملون ولا يدرسون ولا يتابعون أي تكوين. وفي نفس الوقت، فإن بعض الكفاءات التي بذل من أجلها المغرب مجهودات مكلفة من حيث التعليم والتكوين على مدار سنوات عديدة معرضة للاستقطاب من قبل الدول المتقدمة.

وفيما يتعلق بالمالية العمومية، وعلى الرغم من الجهد الذي بذلته الحكومة لدعم القدرة الشرائية والاستثمار، استمرت عملية ضبط أوضاع المالية العمومية التي بدأت بعد الجائحة، مدعومة بالأداء الجيد للمداخيل الجبائية، ارتباطا بالنمو القوي للنتائج الداخلي الإجمالي من حيث القيمة الاسمية، وبالعائدات الهامة لآليات التمويل المبتكرة. فضلا عن ذلك، تمت تغطية كلفة الإجراءات المتخذة لمواجهة الزلزال الذي ضرب إقليم الحوز بفضل التضامن الوطني القوي الذي مكن من تعبئة 19,6 مليار درهم من الموارد بنهاية السنة من خلال «الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال» الذي تم إنشاؤه بناء على تعليمات جلالته. وهكذا، تراجع عجز الميزانية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، إلى 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو مستوى أدنى من الهدف المحدد في قانون المالية. كما انخفض الدين العمومي المباشر إلى 69,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، لكن مع ارتفاع طفيف في مكونه الخارجي إلى 17,3%.

كذلك، عرفت الحسابات الخارجية انتعاشا ملموسا في 2023 مع تراجع عجز الحساب الجاري إلى 0,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو أدنى مستوى له منذ 2008. هذا الانخفاض، الذي عززه تدني أسعار المواد الأولية، لاسيما

الطاقية، يعكس بالخصوص دينامية صناعة السيارات، القطاع الأول من حيث التصدير، حيث بلغت صادرات السيارات السياحية 515 ألف وحدة، متجاوزة بذلك مستواها في بلدان مثل رومانيا أو البرتغال. وعلى نفس المنوال، واصلت مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج انتعاشها القوي الذي بدأ بعد الجائحة، حيث وصلت على التوالي إلى 104,7 مليار درهم وإلى 115,3 مليار، مساهمة بذلك في تمويل جزء كبير من العجز التجاري الذي بلغ 285,5 مليار في 2023. وعلى العكس، كانت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة أقل من مستواها المعتاد، إذ تراجعت إلى ما يعادل 2,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي نهاية السنة، تعززت الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب إلى 359,4 مليار درهم، وهو مبلغ يعادل قرابة 5 أشهر ونصف من واردات السلع والخدمات، ويبقى كذلك ملائماً حسب معايير صندوق النقد الدولي في هذا المجال.

في هذه الظروف، ظلت وضعية سوق الصرف مستقرة، مع مساهمة متزايدة لقوى العرض والطلب في تحديد سعر صرف الدرهم. وبقي هذا الأخير داخل نطاق التقلب التنظيمي دون أي تدخل من البنك المركزي، مما يعكس تماشيه مع أسس الاقتصاد الوطني، كما يتضح من التقييمات الفصلية التي ينجزها البنك.

وموازاة ذلك، يواصل بنك المغرب، بتعاون مع الفاعلين المعنيين، العمل على إنشاء سوق آجلة ما بين البنوك تتسم بالشفافية والفعالية، وعلى تشجيع اللجوء إلى أدوات التحوط ضد مخاطر الصرف. وفي هذا الصدد، فإن الحكومة مدعوة إلى رفع القيود القانونية المفروضة على تداول هذه الأدوات ووضع إطار جبائي محفز بالنسبة للمنتجات المشتقة.

وفي نفس السياق، ومع مواصلة إعداد وتحسيس الفاعلين الاقتصاديين، لاسيما المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، يقوم بنك المغرب بتنقيح إطار استهداف التضخم الذي سيتم إرساؤه بمجرد توفر الظروف الملائمة. وهو ما يتطلب تعزيزا مستداما للتوازنات الماكرو اقتصادية، وتحضيرا كافيا لهؤلاء الفاعلين الاقتصاديين وكذا توافر معطيات مفصلة تمكن من اتخاذ قرارات قائمة بشكل أكبر على الأدلة.

وعلى صعيد الأوضاع النقدية، وبعد قفزة بنسبة 7,9% في 2022، سجلت وتيرة نمو الائتمان البنكي المقدم للقطاع غير المالي تباطؤا ملموسا إلى 2,7% في 2023، ارتباطا على الخصوص بانتهاج برامج الدعم التي وضعت عقب الجائحة. وواكب هذا التطور ارتفاع في الديون المتعثرة، سواء بالنسبة للأسر أو المقاولات، حيث وصلت إلى 94 مليار درهم في المجموع، مما أثر على جودة محفظة النظام البنكي. ومن أجل تحسين القدرة على منح القروض، يعمل بنك المغرب على إنجاح ورش إحداث سوق ثانوية للديون المتعثرة.

ورغم هذه التطورات، تحسنت النتائج الإجمالية للبنوك خلال سنة 2023، ويستمر بنك المغرب في تعزيز متانة القطاع، حيث يواصل في هذا الصدد إصلاح المنظومة القانونية والتنظيمية بما يتماشى مع المعايير الدولية ويدعو للحيلة والحذر فيما يخص توزيع الأرباح لمواجهة سيناريوهات ضغط محتملة. كما قام بعمل رائد للإحاطة بتداعيات المخاطر المناخية المادية والانتقالية ويعمل بالتعاون مع الجهات التنظيمية الأخرى والقطاعات الوزارية المعنية من أجل اعتماد استراتيجية وطنية لتمويل محاربة آثار التغير المناخي. وفي مجال حماية الزبناء، كثف البنك المركزي جهوده من أجل تحسين الولوج للمنتجات والخدمات البنكية ولتعزيز الشفافية، مع إطلاق منصة لمقارنة الشروط المطبقة من طرف مختلف المؤسسات البنكية.

أما بورصة الدار البيضاء، فقد سجلت خلال سنة 2023 أداء ملحوظا، يرتبط بالأساس بالتفاؤل الذي ولده الإعلان عن احتضان بلدنا لتظاهرات رياضية عالمية وإطلاق مخطط إعادة الإعمار بعد زلزال الحوز وتفعيل البرنامج الجديد للدعم المباشر للسكن. وفي سوق العقار، وبعد خمس سنوات متتالية من الانخفاض، شهدت الأسعار ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,6%، رافقه نمو في عدد المعاملات بنسبة 8,2%، بعد تراجع بواقع 10,5% في 2022.

وبشكل عام، وعلى الصعيد الاحترازي الكلي، يبين التتبع المنتظم الذي تقوم به كافة الجهات التنظيمية أن النظام المالي الوطني يبقى صلبا وقادرا على الصمود، وهي مكتسبات يسهر بنك المغرب على الحفاظ عليها من خلال تعزيز إطار رقابته وتوسيعه ليشمل المخاطر المناخية والسيبرانية.

وفي مجال الشمول المالي، استكملت المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية في 2023 مع إحراز تقدم في عدة جوانب، لاسيما الشقين القانوني والتنظيمي، وكذا على مستوى تطوير عروض شاملة وترسيخ الثقافة المالية. وهكذا، أصبح نشاط مؤسسات الأداء الذي تم إطلاقه في هذا الإطار محوريا في توزيع المساعدات الاجتماعية المباشرة.

وأصبحت التجربة التي راكمها بلدنا تحظى اليوم باهتمام من طرف المؤسسات الدولية، كما تدل على ذلك زيارة جلالة الملكة ماكسيما ملكة هولندا، المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في هذا المجال، والحيز الذي استأثر به الشمول المالي في النقاشات خلال الاجتماعات السنوية الأخيرة بمراكش.

وفيما يتعلق بأنظمة ووسائل الأداء، واصل البنك جهوده لتنويعها وتأمينها وتعزيز متانتها، بالتعاون مع مختلف الأطراف المعنية، لاسيما من خلال إطلاق التحويل الفوري بين البنوك واستمرار أشغال تفعيل غرفة مقاصة الطرف المقابل المركزي.

وعلى صعيد محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أحرز بلدنا تقدما هاما مع خروجه من اللوائح الرمادية لمجموعة العمل المالي والاتحاد الأوروبي. ورغم ذلك، يجب مواصلة مجهود الإصلاح بغية تعزيز قدرة السلطات العمومية على التصدي لأنماط الجرائم الاقتصادية والمالية الجديدة في سياق داخلي وخارجي دائم التحول.

مولاي،

على مدى السنوات الأخيرة، شهد المحيط الخارجي لبلدنا تحولا عميقا، حيث أدى توالي الصدمات المختلفة والتوترات الجيوسياسية إلى إعادة النظر في القواعد والمبادئ المنظمة للعلاقات الدولية والنظام الاقتصادي العالمي، مما تسبب في إضعاف النمو وكذا التجارة والاستثمارات العابرة للحدود.

علاوة على ذلك، وفي الوقت الذي أصبحت فيه مظاهر التغير المناخي ملموسة، ثمة إجماع واسع على أن العالم يبتعد عن المسار الذي سطره في إطار جهوده لمحاربة هذه الظاهرة. وهكذا، تتوالى اللقاءات وتتعدد الالتزامات لكن القليل منها فقط تجسد على أرض الواقع، بل يتم أحيانا الإعلان عن انتكاسات تُبرر في الغالب بظروف خاصة استثنائية.

وفي نفس الوقت، لاتزال تبعات الثورة الرقمية وخاصة الذكاء الاصطناعي موسومة بالغموض. وفي غياب رؤية واضحة للسياسة العمومية في هذا المجال، فإنها تظل موجهة بالأساس من طرف كبار الفاعلين الخواص الذين يولون الأولوية للربح، مع ما قد يترتب عن ذلك من آثار هامة على التشغيل.

هذه التحولات المتنوعة تساهم في خلق جو يحل فيه تدريجيا الحذر والارتياح محل الثقة، والانقسام محل التعاون، والحماية محل الانفتاح، فيما يبقى مستقبل كوكبنا أكثر من أي وقت مضى مبهم المعالم. وهذا المحيط غير المستقر هو الذي يتعين فيه على بلدنا مواصلة سعيه نحو تنمية مستدامة وشمولية.

ورغم الإكراهات والتحديات، أبقى المغرب على برنامج إصلاحاته وعلى أورشه الاقتصادية والاجتماعية، بل وسع نطاقها. ومن جهة أخرى، فإن التزاماته الثابتة من أجل قيم الحوار والسلام العالمية تعزز مصداقيته ومكانته كشريك موثوق. كما أن استقراره السياسي وانفتاحه، إلى جانب موقعه الجغرافي، جعله وجهة جذابة للاستثمار.

ومما يدعم هذا الوضع التقييمات الإيجابية للمؤسسات الدولية. فبعد حصوله عدة مرات على خط الوقاية والسيولة، أبرم المغرب مع صندوق النقد الدولي، اتفاقية برسم خط الائتمان المرن، ليلتحق بذلك بالنادي الضيق للدول الصاعدة التي تستفيد منها. كما حصل على تسهيل الصلابة والاستدامة الذي يدعم جهوده في مجال الانتقال

الأخضر. وأصبح بذلك يستفيد من شروط مواتية لولوج الأسواق المالية الدولية وشهد مؤخرا تحسن آفاق تصنيفه السيادي.

ويبقى التحدي الكبير اليوم هو الحفاظ على هذا الزخم لضمان نجاح الأوراش المختلفة، وتعزيز المكتسبات والسهر على استدامتها. ولأجل ذلك، يتعين على بلدنا تدبير وإنجاح عدة تحولات كبرى، مع ما تنطوي عليه عادة من مخاطر وعدم اليقين.

فهكذا، وفي سياق مسيرته الانتقالية نحو دولة اجتماعية، بادر بلدنا، وفقا لرؤية جلالتك، بإطلاق مشروع هام بمضمون وجدول تنفيذ محددين بوضوح. ويسير هذا الورش على النحو المخطط له، حيث دخل منذ شهر دجنبر الماضي مرحلة حاسمة، أصبحت فيها الأسر المستحقة تتلقى دعما مباشرا من الدولة. وبموازاة ذلك، يشكل استئناف الرفع التدريجي للدعم مؤخرا قرارا صائبا سيساهم في تعبئة الموارد الضرورية لاستدامة هذا الورش.

والحال أن الولوج إلى المساعدة الاجتماعية للدولة يجب أن يكون الاستثناء وليس القاعدة، كما أن العدد المرتفع للمستفيدين يشكل في حد ذاته تحديا أكثر منه إنجازا. ولعل الطموح الذي يتعين تحقيقه في نهاية المطاف هو توفير تعليم جيد لكل طفل، وعمل لائق لكل شخص نشيط، وخدمات صحية لجميع المواطنين ودولة تضمن الحماية حتى لا يبقى أي مواطن على الهامش.

لأجل هذه الغاية، يجب أن تساهم كل السياسات العمومية، لاسيما الاجتماعية، في تحقيق هذا الطموح. وفي هذا الصدد، فإنه على ضوء هذه الاعتبارات، يجب تقييم تداعيات قرارات الحوار الاجتماعي الذي هيمن على النقاش العمومي في الأشهر الأخيرة والذي بُذل من أجله جهد مالي هام.

وإذا كانت الزيادات في الأجور قد تبرر بالخصوص بارتفاع مستوى التضخم خلال السنتين الماضيتين، فيجب أن تعكس في المقابل تحسنا في الإنتاجية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيادات لم تشمل سوى جزءا من العاملين، لاسيما الموظفين ومستخدمي القطاع الخاص المنظم، فيما لا تستفيد بالضرورة من هاته القرارات اليد العاملة في المناطق القروية ولا المأجورون والعاملون المستقلون في الأنشطة غير المهيكلة، الذين يعانون عادة من أجور هزيلة وتأطير ضعيف.

ولذلك، يبدو أكثر حكمة وإنصافا أن يعتمد الحوار الاجتماعي على مقارنة تشمل، بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل، العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق حتى يساهم بشكل حقيقي في تشييد الدولة الاجتماعية. كذلك، ونظرا لهذه الاعتبارات ولأخرى تتعلق بالعدالة بين الأجيال، يجب استكمال إصلاح أنظمة التقاعد، الذي يتم تأجيله من

سنة لأخرى، في حين أن المخاطر المحيطة بتوازنات هذه الأنظمة تتفاقم تدريجيا. علاوة على ذلك، فإن استمرار المطالب رغم الاتفاق الذي تم التوصل إليه يعكس مرة أخرى أهمية اعتماد سياسة شمولية وضرورة تعزيز الهيئات الوسيطة لتصبح محاورا ذا مصداقية.

وعلى صعيد آخر، أوضحت الصدمات المناخية والإجهاد المائي معطيات ثابتة تقتضي، إضافة إلى الحلول الاستعجالية والضرورية بلا شك، تسريع مجمل برامج القطاعين العمومي والخاص في هذا المجال. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تتغير علاقة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين باستخدام الماء، مما يدعو إلى إعادة تقييم سياسة تسعير وحكامة هذا المورد الثمين. وعلى نحو عام، فالسياسة العمومية في مجال المناخ مقسمة اليوم بين العديد من المتدخلين والاستراتيجيات، مما يستوجب إصلاحا قادرا على ضمان المزيد من التجانس والاتقائية والفعالية لإنجاح الانتقال نحو اقتصاد أخضر ومستدام.

وفي جانب آخر، ووعيا بالفرص التي تمنحها الثورة الرقمية ولكن أيضا بالمخاطر التي تنطوي عليها، يعمل المغرب جاهدا في السنوات الأخيرة على تسريع انتقاله نحو اقتصاد رقمي. فقد قام بإعداد عدة مخططات ومبادرات لاسيما من أجل رقمنة الخدمات العمومية، كما أحدث وكالة خاصة في هذا الصدد. غير أنه عشية إطلاق استراتيجية جديدة، يبقى التحدي جسيما ونجاح هذا الورش مشروطا مسبقا بمجموعة من المتطلبات. ويتعلق الأمر بتقوية البنية التحتية الأساسية، خاصة العمومية، وتحسين جودة التعليم والتكوين للتحضير لسوق الشغل المستقبلي، والنهوض بالثقافة الرقمية وتوفير بيئة مُحفزة وملائمة لبروز نظام رقمي.

وفي المجال المالي على وجه الخصوص، يعتزم بنك المغرب، تماشيا مع أهداف مخططة الاستراتيجي الجديد، إحداث صندوق خاص بالتكنولوجيات المالية الحديثة، سيكون بمثابة محفز لجهود مختلف الأطراف المعنية وسيعمل على تسهيل بروز منظومة مشجعة على الابتكار المالي والولوج إلى الخدمات المالية واستعمالها. كما سيوفر دعما ماليا لحاملي المشاريع ومواكبتهم على عدة أصعدة، بما في ذلك الجوانب القانونية والتنظيمية.

ومن شأن كافة هذه التحولات أن تساهم في الأخير في التشييد التدريجي لصرح اقتصاد حديث ومهيكل. وفي هذا السياق، إذا كان الانخفاض الملموس في التشغيل الفلاحي في حد ذاته تحولا طبيعيا يدخل في مسار التنمية، فيجب أن يكون مرفقا بإعادة توزيع اليد العاملة نحو قطاعات أكثر إنتاجية. والحال أن المعطيات المتاحة في المغرب تفيد أن الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة في قطاع الخدمات كانت أكبر مستفيدة من هذا التحول، مما يستدعي العمل على تعزيز السياسات التي تيسر عملية إعادة التوزيع هاته.

هذه الإشكالية تحيل في الأصل إلى تلك المتعلقة بالمنظومة التعليمية وفي النهاية إلى قدرة الاقتصاد على إحداث فرص الشغل، الرهينة هي الأخرى بدينامية الاستثمار. وفي هذا الصدد، فالأولوية التي يحظى بها تحفيز الاستثمار الخاص من خلال تفعيل صندوق محمد السادس واستكمال النصوص التطبيقية لميثاق الاستثمار الجديد وكذا إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، تبعث الأمل وفقا لما دعت إليه جلالتم في أكتوبر 2022، في تعبئة 550 مليار درهم للاستثمار وإحداث 500 ألف منصب ما بين سنتي 2022 و2026.

إضافة إلى ذلك، ثمة جوانب أخرى عديدة تقتضي اهتماما خاصا. ويبقى أكثرها حسما محاربة الرشوة، التي لا تزال مستفحلة حسب المعطيات الصادرة عن المؤسسات الدولية والهيئة الوطنية المكلفة بمحاربة هذه الآفة. فهي تظل إحدى أولى العراقيل التي تثار من قبل المقاولات، إلى جانب المنافسة غير المشروعة للأنشطة غير المهيكلة، وقد تؤدي، إن لم يتم الحد منها، إلى تباطؤ وتيرة تنفيذ الإصلاحات والأوراش الكبرى. وقد بات لزاما اليوم السهر على توفير ظروف نجاح الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة واستكمال الإصلاحات التشريعية التي تم إطلاقها في هذا المجال وتحسين فعاليتها. ويجب أيضا تشجيع التعاون والتآزر بين مختلف الفاعلين حسب مقاربة شمولية وقطاعية.

ومن جهة أخرى، تبقى هيمنة القطاع غير المهيكل على مستوى عدة أنشطة تحديا رئيسيا، مع ما ينطوي عليه من تداعيات مهمة على إنتاجية الشغل وجودته. ويرجح أيضا أن تكون إحدى الأسباب التي تفسر الاستخدام المرتفع للنقد في بلدنا. وبهذا الخصوص، ورغم التقدم المحرز في مجال الشمول المالي وتطوير وسائل الأداء الإلكترونية، لا تزال نسبة النقد المتداول إلى الناتج الداخلي الإجمالي من بين الأعلى في العالم. والمفارقة أن النقد يولد تكاليف إضافية على مستوى إنتاجه وتوزيعه، ويرفع المخاطر المرتبطة بانعدام الأمن، وبالأنشطة غير المشروعة وبالتهرب الضريبي وغيرها... ولتخفيف حدة هذه الظاهرة، لابد من إيلائها اهتماما خاصا ومن تضافر جهود جميع الأطراف المعنية في إطار استراتيجية مخصصة لها.

إن كل هذه التحولات تتطلب موارد هامة لا يمكن للدولة وحدها تعبئتها بشكل مستدام. وإذا كانت الإرادة الواضحة للحكومة في تعزيز استدامة المالية العمومية من أجل استعادة هوامش الميزانية توجهها رشيدا، فإن التحدي يظل مع ذلك جسيما بالنظر إلى العدد الكبير من الأوراش قيد التنفيذ أو المبرمجة.

وهكذا، تبقى مشاركة القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب أمرا أساسيا. وعليه، فإن القانون المعتمد مؤخرا حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والآفاق التي يفتحها ميثاق الاستثمار، وكذا الاتفاقيات المبرمة برعاية جلالتم مع بعض الدول الصديقة، مكتسبات تظل واعدة.

مولاي،

رغم مناخ دولي يكتنفه الغموض، ومعادٍ أحياناً، يواصل المغرب بكل عزم مسيرته نحو الارتقاء إلى مصاف الدول الصاعدة ونحو الرفاه. ويتطلب نجاح هذا الانتقال الهام، المعقد والمتعدد الأبعاد، إعادة تركيز السياسة العمومية على أساسيات التنمية. ويتعلق الأمر بالاستثمار في الرأسمال البشري، وتعزيز الحكامة والإطار المؤسسي، وتحسين مناخ الأعمال بالموازاة مع الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية. ويستدعي أيضاً تعبئة كافة القوى الحية في البلاد في روح من الجدية والمسؤولية، مع إعطاء الأولوية القصوى للمصلحة الوطنية.

عبد اللطيف الجواهري

الرباط، يونيو 2024





الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية



الجزء

1.1 المحيط الدولي

رغم استمرار دورة التشديد النقدي وتداعيات الصدمات المتتالية منذ سنة 2020 وتواصل التوترات الجيوسياسية، سجل الاقتصاد العالمي صمودا ملموسا في 2023. وعرف نموه تباطؤا محدودا، حيث تراجع من 3,5% إلى 3,2%، بالموازاة مع انخفاض ملحوظ في التضخم. كذلك، ظلت الأوضاع مواتية في أسواق الشغل بالاقتصادات المتقدمة الرئيسية، مع استمرار تطور البطالة في مستويات منخفضة تاريخيا وارتفاعات في الأجور.

وبالمقابل، شهدت التجارة العالمية تباطؤا ملموسا للسنة الثانية على التوالي، متأثرة بضعف الطلب الدولي، وكذا بعدة عوامل ترتبط بالأساس بتفاقم الانقسام الجيواقتصادي، الذي يتجلى على وجه الخصوص في تعدد القيود التجارية، واختلالات النقل البحري.

وفي أسواق المواد الأولية، وبعد سنتين من الارتفاع القوي، سجلت الأسعار انخفاضا هاما في 2023، نظرا بالخصوص لاعتدال الطلب وتحسن العرض من المنتجات الفلاحية وارتفاع إنتاج النفط خارج دول أوبيك+.

وعلى مستوى الأسواق المالية، تميزت السنة بأداء ملحوظ لأسواق البورصة الرئيسية في الاقتصادات المتقدمة، وذلك رغم استمرار رفع أسعار الفائدة، والمخاوف من حدوث ركود اقتصادي ومن فترات الاضطرابات التي شهدها القطاع البنكي في أمريكا وسويسرا. وفي سوق الدين، واصلت عائدات السندات السيادية في الدول المتقدمة ارتفاعها القوي المبتدئ سنة من قبل، في حين كانت التطورات متباينة بالنسبة لكبريات الاقتصادات الصاعدة مع تسجيل استقرار بالخصوص في الصين والهند. غير أنه في نهاية السنة، ومع تباطؤ التضخم وتوقع تغيير توجه السياسة النقدية، اتجهت نسب هذه العائدات نحو الانخفاض.

وعلى صعيد المالية العمومية، لا يزال تعزيز الميزانية الذي بدأ في 2021 بعد الدعم الاستثنائي الذي تم تقديمه لمواجهة الجائحة، محدودا بفعل تدابير المساعدة للأسر والمقاولات، لاسيما في الدول المتقدمة، وكذا بارتفاع تكلفة التمويل في سياق يتسم بمستويات مديونية عالية.

وأخيرا، وأمام تعدد النزاعات وتفاقم التوترات الجيوسياسية، تواصلت الجهود من أجل تعزيز قوة تعددية الأطراف، وكذا التعاون والتضامن الدوليين. وعلى وجه الخصوص، وبمناسبة الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي المنظمة في أكتوبر بمدينة مراكش، أصدر قادة هاتين المؤسستين، إلى جانب وزيرة الاقتصاد والمالية المغربية ووالي بنك المغرب تصريحاً مشتركاً يتضمن المبادئ من أجل تقوية التعاون الدولي بهدف تسخير قوة تعددية الأطراف في خدمة الجميع.

1.1.1 النمو الاقتصادي

في سياق يتسم بارتفاع الشكوك المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية، واستمرار الضغوط التضخمية ومواصلة تشديد السياسات النقدية، سجل الاقتصاد العالمي صموداً مفاجئاً في 2023. فقد تبين أن تباطؤه كان أقل حدة من المتوقع، مع تراجع وتيرة نموه من سنة إلى أخرى من 3,5% إلى 3,2% خاصة بفضل عودة سلاسل الإمداد إلى العمل بشكل عادي، وانخفاض التكاليف الطاقية وفي العديد من الحالات، بفضل تدابير الدعم والتحفيز المالي.

غير أن هذا الأداء النسبي كان متبايناً بشكل كبير من دولة إلى أخرى، مع حيوية ملموسة للنشاط في الولايات المتحدة وفي العديد من الدول الصاعدة الكبرى بآسيا، ووتيرة نمو ضعيفة بمنطقة الأورو والمملكة المتحدة.

هكذا، في الولايات المتحدة، تسارع النمو من 1,9% في 2022 إلى 2,5% في 2023، بفضل الاستهلاك القوي للأسر المدعوم بفائض الادخار الذي تم تكوينه خلال الجائحة، والوضعية التي تظل ملائمة في سوق الشغل وكذا تدابير دعم الميزانية، لاسيما في إطار القوانين المتعلقة بتخفيض التضخم¹ وبأشبه الموصلات².

وعلى العكس، عرفت منطقة الأورو تباطؤاً ملموساً في النمو من 3,4% إلى 0,4%، مما يعكس المستوى المتدني لثقة المستهلكين، والآثار المستمرة لارتفاع أسعار الطاقة وضعف الاستثمار. ويشمل هذا التطور أيضاً أداءات متباينة بين الدول الأعضاء. فقد بلغ النمو 2,5% في إسبانيا مدعوماً بالنشاط السياحي، واعتدل في فرنسا وإيطاليا حيث وصل إلى 0,9%، في حين سجل انكماشاً طفيفاً في ألمانيا بنسبة 0,3%.

وفي المملكة المتحدة، أثر الارتفاع القوي في أسعار الفائدة وكلفة المعيشة على النشاط الاقتصادي، حيث تباطأ النمو من 4,3% في 2022 إلى 0,1% في 2023. وفي اليابان، تعززت وتيرة النشاط من 1% إلى 1,9% بفضل دينامية القطاع السياحي والصادرات.

¹ يتمثل «قانون تخفيض التضخم» «Inflation reduction Act» الذي تم اعتماده في شهر غشت من سنة 2022 في برنامج للنفقات الحكومية بمبلغ 430 مليار دولار على امتداد 10 سنوات. وبالإضافة إلى تخفيف آثار نمو الأسعار، يهدف إلى الاستثمار في الصناعة الخضراء وإلى تقليص انبعاثات الكربون.

² يهدف قانون أشباه الموصلات والعلوم «Chips and Science Act» إلى تعزيز إنتاج أشباه الموصلات وإلى تطوير البحث في هذا المجال.

جدول 1.1.1: النمو الاقتصادي في العالم (%)

2023	2022	2021	2020	
3,2	3,5	6,5	-2,7	العالم
1,6	2,6	5,7	-3,9	الاقتصادات المتقدمة
2,5	1,9	5,8	-2,2	الولايات المتحدة
0,4	3,4	5,9	-6,1	منطقة الأورو
-0,3	1,8	3,2	-3,8	ألمانيا
0,9	2,5	6,3	-7,5	فرنسا
0,9	4,0	8,3	-9,0	إيطاليا
2,5	5,8	6,4	-11,2	إسبانيا
0,1	4,3	8,7	-10,4	المملكة المتحدة
1,9	1,0	2,6	-4,1	اليابان
4,3	4,1	7,0	-1,8	الاقتصادات الصاعدة والنامية
5,6	4,4	7,7	-0,5	البلدان الصاعدة والنامية الآسيوية
5,2	3,0	8,5	2,2	الصين
7,8	7,0	9,7	-5,8	الهند ¹
2,3	4,2	7,3	-7,0	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
2,9	3,0	4,8	-3,3	البرازيل
3,2	3,9	5,7	-8,6	المكسيك
3,2	1,2	7,5	-1,6	البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا وآسيا الوسطى
3,6	-1,2	6,0	-2,7	روسيا
4,5	5,5	11,4	1,9	تركيا
3,4	4,0	4,7	-1,6	إفريقيا جنوب الصحراء
0,6	1,9	4,7	-6,0	جنوب إفريقيا
2,9	3,3	3,6	-1,8	نيجيريا
1,9	5,2	4,3	-2,7	الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية

المصدر: صندوق النقد الدولي.

¹ بالنسبة للهند، توجد السنة المالية بين سنتين مدينتين تبدآن في أبريل، وتظهر السنة المالية 2024/2023 في العمود (2023).

وفيما يخص الدول الصاعدة، ورغم رفع القيود الصحية في دجنبر 2022 وتدابير الدعم المتخذة، كان الانتعاش الاقتصادي في الصين بطيئا نسبيا مع انتقال نسبة النمو من 3% إلى 5,2%. فهذا البلد، الذي لا يزال يعمل على إعادة توازن نموده الاقتصادي، يواجه العديد من الصعوبات المرتبطة على وجه الخصوص بمشاكل في قطاع العقار، ومستويات مديونية مرتفعة وبضعف ثقة المستهلكين والمستثمرين.

وفي الهند، ظل النشاط الاقتصادي قويا مع نمو بنسبة 7,8% بعد 7% سنة من قبل، مدعوما بالنمو الهام لقطاع الخدمات وحيوية الاستثمارات العمومية، في حين بقيت وتيرة نمو الاقتصاد في البرازيل شبه مستقرة في 2,9%، جزئيا بفضل إنتاج فلاحى قياسي. ومن جهته، وبعد انكماش بنسبة 1,2% في 2022، عاد الاقتصاد الروسي للنمو، حيث ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 3,6% في 2023، مدفوعا بالنفقات العسكرية.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، ظل النشاط الاقتصادي متأثراً بانعدام الاستقرار السياسي، وبالتقلبات المناخية والمحيط الدولي غير المواتي عموماً، حيث تراجعت وتيرة نموه من 4% إلى 3,4%. وفي الاقتصادات الرئيسية بالمنطقة، تباطأ النمو إلى 2,9% في نيجيريا، التي اضطرب فيها إنتاج النفط بسبب تواتر المشاكل التقنية وانعدام الأمن، وكان ضعيفاً في جنوب إفريقيا حيث بلغ 0,6% ارتباطاً على الخصوص باستمرار الانقطاعات في التزويد بالكهرباء وتشديد السياسة النقدية.

وتميزت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالعديد من التطورات منها بالخصوص اندلاع النزاع في غزة وتداعياته، والكوارث الطبيعية في ليبيا والمغرب، وكذا انخفاض الأسعار العالمية للطاقة. وفي هذا السياق، سجل النمو تباطؤاً ملموساً من 5,2% إلى 1,9% عموماً، ومن 5,6% إلى 1,9% في الدول المصدرة للنفط ومن 4,5% إلى 1,8% في الدول المستوردة.

إطار 1.1.1: الاقتصاد الصيني، تباطؤ أحد محركات نمو الاقتصاد العالمي

بعد عدة سنوات من أداء اقتصادي استثنائي، مع نمو سنوي متوسط بنسبة 9% في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019، تواجه الصين، المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، صعوبات مستمرة منذ بضع سنوات. موازاة مع ذلك، شرعت السلطات في الانتقال نحو نموذج اقتصادي مستدام وأكثر توازناً، يركز أكثر على الاستهلاك الداخلي وعلى قطاع الخدمات. وفي هذا السياق، سجلت وتيرة نمو النشاط الاقتصادي تباطؤاً ملموساً، حيث بلغت حوالي 4% خلال السنتين الماضيتين.

إن المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الصيني متعددة ومتنوعة. ومن بين القطاعات التي تطرح أصعب الإشكاليات، قطاع العقار الذي يمثل 20% من القيمة المضافة التي ينتجها البلد. فقد عرف هذا القطاع طيلة عدة سنوات توسعاً سريعاً أدى إلى تراكم فائض العرض في بعض المناطق، وارتفاع الأسعار الذي أضعف بشدة ولوج الأسر إلى السكن.

وفي الآونة الأخيرة، إضافة إلى الظرفية الاقتصادية العالمية غير المواتية والتوترات التجارية مع الولايات المتحدة، عانى الاقتصاد بشدة من المقاربة التي اعتمدها السلطات للحد من انتشار الجائحة. فقد ارتكزت هذه الأخيرة على قيود صحية صارمة ظلت مفروضة لمدة طويلة، دون أن تكون لها مزايا واضحة مقارنة بالمقاربات المرنة المعتمدة في البلدان الأخرى، مما أثر بشكل ملموس على ثقة الأسر. وقد انضفت هذه العراقيل إلى عوامل بنوية أخرى مثل شيخوخة السكان¹ والنمو المعتدل للإنتاجية.

وأخذاً بالاعتبار هذه العوامل، يتوقع صندوق النقد الدولي، في إطار مشاوراته الأخيرة برسم المادة 4 مع الصين، أن تواصل وتيرة النشاط تباطؤها تدريجياً لتصل إلى حوالي 3,5% في حدود 2028.

¹ حسب المكتب الوطني للإحصائيات في الصين، انخفضت الساكنة الصينية في 2023 للسنة الثانية على التوالي.

وبالنظر إلى حجم الاقتصاد الصيني، فإن إنهاكه لم يكن دون عواقب على بقية الاقتصاد العالمي. فحصة الصين في التجارة العالمية ارتفعت من 4,7% في 2002 إلى 12,7% في 2022، مع هيمنة في مبادلات المواد الأولية لكون البلاد هي المستورد الأول للخامات (أزيد من 70% من الواردات العالمية للنikkel والألومينيوم والحديد) والمنتجات الفلاحية (12% من الواردات العالمية من الحبوب و58% من واردات بذور الصوجا²). كذلك، خلال العشر سنوات الأخيرة، مثلث الصين ما يقارب ثلثي ارتفاع الاستهلاك العالمي للنفط، وحوالي الثلث من تزايد استهلاك الغاز الطبيعي وكانت الفاعل الرئيسي في أسواق الفحم³.

ومن حيث تدفقات الرساميل (القروض والاستثمارات الأجنبية المباشرة)، يتوقع أن يتسبب هذا التباطؤ في إضعاف تدفقات التمويلات الصينية نحو الدول الصاعدة والنامية، والتي تأتي بالخصوص على شكل قروض تجارية وسيادية، انتقل مبلغها الإجمالي من 3 مليار دولار في 2001 إلى ذروة 180 مليار في 2015، كانت بلدان آسيا (30%) وإفريقيا جنوب الصحراء (28%) وأمريكا اللاتينية (23%)⁴ المستفيدة الرئيسية منها.

إضافة إلى ذلك، تمنح الصين منذ عدة سنوات قروض إنقاذ، بصفتها ملاذاً أخيراً لتمويل خدمة الدين وأصبحت منذ عام 2015 الدائن الرئيسي للاقتصادات الصاعدة والنامية. فالدين العمومي الخارجي لهذه الأخيرة، الذي يملكه الدائنون العموميون الصينيون والذي كان لا يتجاوز مليار دولار في سنة 2000، وصل إلى 355 مليار في 2017⁵.

وأخيراً، وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، توجهت 14,1% من تدفقاتها في الفترة 2005-2022 إلى آسيا، و11,4% إلى أمريكا اللاتينية، و10,6% إلى إفريقيا جنوب الصحراء و4,4% إلى الشرق الأوسط. ووصلت هذه التدفقات إلى ذروتها في 2018 بمبلغ 54 مليار دولار. ومنذ ذلك الحين ومبلغها السنوي في تراجع، مما يعكس إرادة ترشيد الاستثمارات من قبل المستثمرين الصينيين⁶ وعزوفهم عن المخاطر أكثر من السابق.

^{4,2,6,9} « Les dépendances des économies émergentes à la croissance Chinoise », Direction générale du Trésor français, N° 336 يناير 2024.

³ الوكالة الدولية للطاقة، 2023، « World Energy Outlook ».

⁵ « La Chine principal créancier mondial, une fragilité de plus pour les pays émergents et en développement », CEPPII, 2023.

2.1.1 سوق الشغل

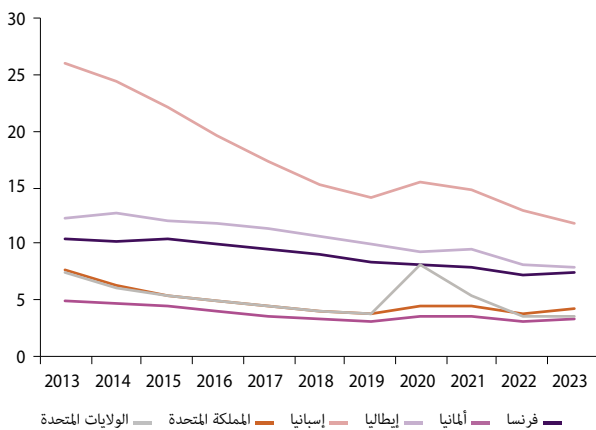
ظلت أسواق الشغل في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية تتمتع بصلاية ملحوظة خلال سنة 2023، حيث واصلت معدلات البطالة التطور عموماً في مستويات دنيا تاريخية. وبقي العرض من اليد العاملة مقيداً بعدد من العوامل، أبرزها شيخوخة السكان، وندرة اليد العاملة في بعض القطاعات، وكذا التغيرات التي طرأت على تفضيلات العمال منذ الجائحة.

ففي الولايات المتحدة، استقر معدل البطالة عند 3,6% وواصلت الأجور ارتفاعها بوتيرة مطردة بلغت 4,5% بعد 5,4% في 2022. ونما الطلب على اليد العاملة بفضل نشاط اقتصادي أكثر دينامية مما كان متوقعا.

وفي منطقة الأورو، ورغم تشديد السياسة النقدية، واصلت البطالة تراجعها، منتقلة من 6,7% في 2022 إلى 6,5% في 2023، وهي أدنى نسبة منذ إنشاء المنطقة. وظلت مستويات البطالة وتطوراتها مع ذلك متفاوتة من بلد إلى آخر، حيث انخفضت من 3,1% إلى 3% في ألمانيا، ومن 8,1% إلى 7,7% في إيطاليا، ومن 12,9% إلى 12,1% في إسبانيا، بينما شهدت ارتفاعا ضئيلا في فرنسا، من 7,3% إلى 7,4%. ومن جهة أخرى، نمت نسبة البطالة في المملكة المتحدة بشكل طفيف إلى 4%، وظلت ضعيفة في اليابان، عند 2,6%.

أما بالنسبة للاقتصادات الصاعدة الرئيسية، فقد تراجع معدل البطالة بالخصوص في الصين من 5,5% في 2022 إلى 5,2% في 2023، ومن 9,3% إلى 8% في البرازيل، ومن 10,5% إلى 9,4% في تركيا.

رسم بياني 1.1.1: تطور نسبة البطالة في الدول المتقدمة (%)



جدول 2.1.1: تطور نسبة البطالة (%)

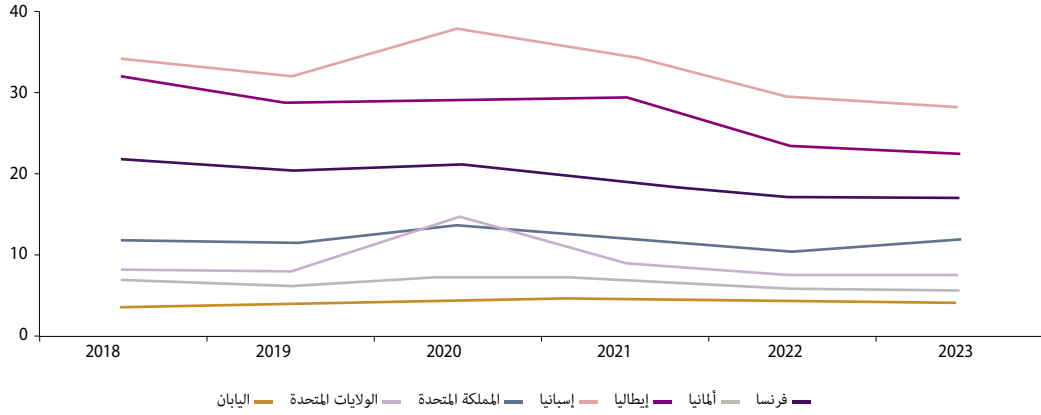
	2023	2022	2021	2020	2019
البلدان المتقدمة					
الولايات المتحدة	3,6	3,6	5,4	8,1	3,7
منطقة الأورو	6,5	6,7	7,7	8,0	7,6
ألمانيا	3,0	3,1	3,6	3,6	3,0
فرنسا	7,4	7,3	7,9	8,0	8,4
إيطاليا	7,7	8,1	9,5	9,3	9,9
إسبانيا	12,1	12,9	14,8	15,5	14,1
المملكة المتحدة	4,0	3,9	4,6	4,6	3,8
اليابان	2,6	2,6	2,8	2,8	2,4
البلدان الصاعدة					
تركيا	9,4	10,5	12	13,1	13,7
الصين	5,2	5,5	5,1	5,2	5,2
البرازيل	8,0	9,3	13,2	13,8	12,0

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وفيما يخص معدل بطالة الشباب¹، فقد واصل منحاه التنازلي في معظم الاقتصادات المتقدمة. ففي منطقة الأورو، تراجع من 14,5% إلى 14,4% بشكل عام، ومن 17,3% إلى 17,2% في فرنسا، ومن 5,9% إلى 5,8% في ألمانيا، ومن 29,7% إلى 28,5% في إسبانيا، ومن 23,7% إلى 22,7% في إيطاليا. وتدنت هذه النسبة من 8,1% إلى 7,9% في الولايات المتحدة، واستقرت عند 4,1% في اليابان، في حين ارتفعت من 10,6% إلى 12% في المملكة المتحدة.

¹ الأفراد المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة.

رسم بياني 2.1.1: تطور نسبة بطالة الشباب في الدول المتقدمة (%)

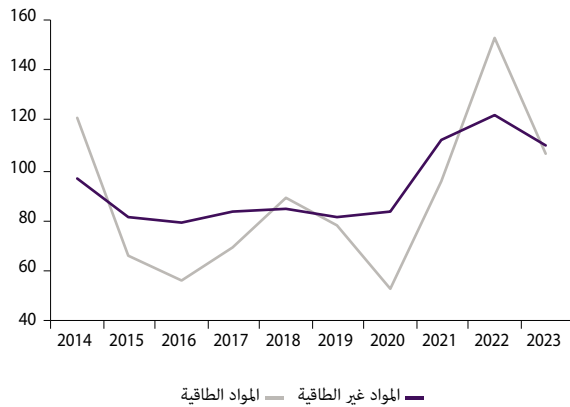
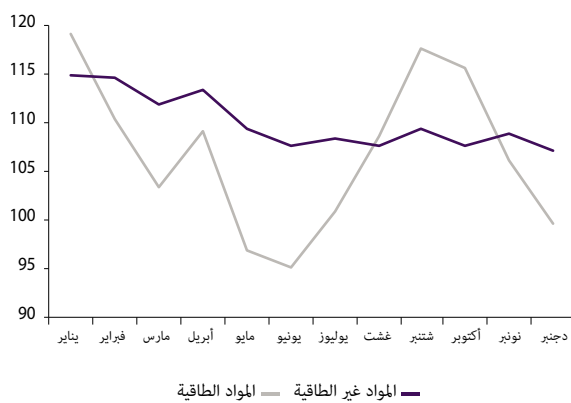


المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

3.1.1 أسواق المواد الأولية

بعد ارتفاع استثنائي خلال السنتين السابقتين، سجلت أسعار المواد الأولية في سنة 2023 انخفاضا ملموسا يعزى على وجه الخصوص إلى تراجع اضطرابات سلاسل الإمداد¹، ووفرة الإنتاج الفلاحي، وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وتبديد المخاوف من حدوث أزمة طاقة في أوروبا. وفي المتوسط، انخفضت الأسعار في 2023 بواقع 29,9% بالنسبة للمنتجات الطاقة وواقع 9,8% بالنسبة للمنتجات غير الطاقة.

رسم بياني 3.1.1: التطور السنوي لمؤشرات أسعار المواد الأولية (100=2010) التطور الشهري لمؤشرات أسعار المواد الأولية في 2023 (100=2010)



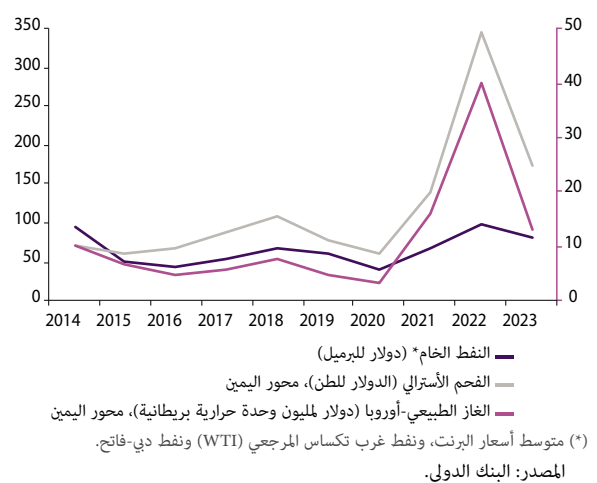
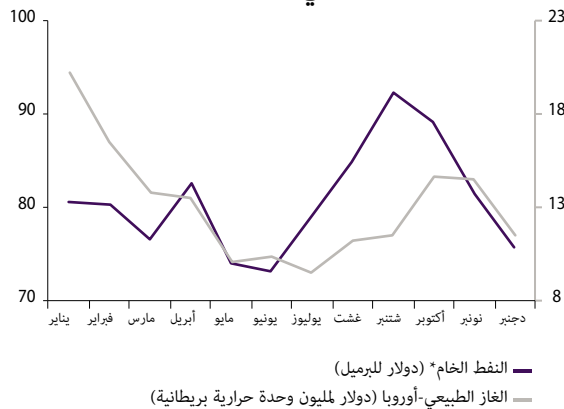
المصدر: البنك الدولي.

¹ ومع ذلك، يجدر بالذكر أن اندلاع الصراع في غزة أثار مخاوف بشأن إمدادات المنتجات الطاقة.

وفي سوق النفط، هوت الأسعار¹ بنسبة 16,8% إلى 80,8 دولار للبرميل في المتوسط في 2023. وعلى مدار السنة، ظلت الأسعار مع ذلك متقلبة، بسبب عدم اليقين المحيط بآفاق الطلب العالمي وقرارات أوبك+. هكذا، وبعد ارتفاع مؤقت في شهر أبريل عقب الإعلان عن قرار تقليص الإنتاج بمقدار 1,66 مليون برميل في اليوم، اتجهت الأسعار نحو الانخفاض ارتباطا بالمخاوف من ركود اقتصادي عالمي، زادت من حدتها مخاطر حدوث أزمة بنكية واسعة النطاق. ودفع هذا التطور بعض دول أوبك+ (المملكة العربية السعودية وروسيا) خلال شهر يوليو إلى الإعلان عن تقليص إضافي للعرض. إلا أن الأسعار بدأت في الانخفاض مجددا خلال الفصل الرابع، نظراً للإنتاج الإضافي الصادر عن بعض الدول غير المنضمة إلى منظمة أوبك، لا سيما الولايات المتحدة والبرازيل، وكذا عن بعض دول أوبك+، منها روسيا وإيران، التي فاق إنتاجها الحقيقي الحصص المتفق عليها.

وعلى نفس المنوال، تدنّت أسعار الغاز الطبيعي بشدة خلال سنة 2023، حيث هوت بواقع 67,5% في السوق الأوروبية وبنسبة 60,1% في السوق الأمريكية. ويُعزى هذا التطور إلى وفرة العرض، والتراجع الملموس في الطلب الأوروبي إلى جانب مستويات المخزون الكافية جداً. أما الفحم، فقد انخفضت أسعاره بحوالي النصف، نتيجة بالأساس للزيادة في العرض من قبل المنتجين الرئيسيين وانخفاض الطلب ارتباطاً باللجوء المتزايد للطاقات البديلة (الطاقة المائية والغاز الطبيعي) لتوليد الكهرباء.

رسم بياني 5.1.1: التطور السنوي لأسعار المواد الطاقية رسم بياني 6.1.1: التطور الشهري لأسعار المواد الطاقية في 2023



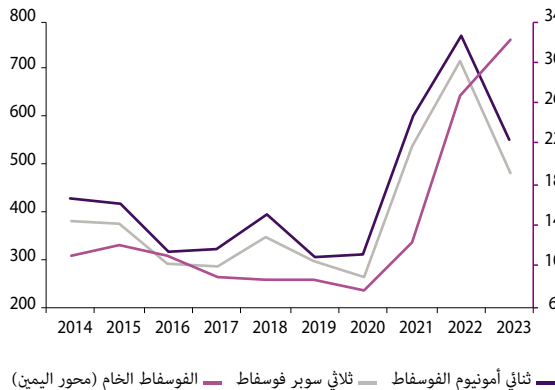
¹ متوسط أسعار البرنت ونفط غرب تكساس المرجعي (WTI) ونفط دبي - فاتح.

وفيما يخص المعادن والخامات، واصلت الأسعار منحها التنازلي، حيث انخفضت مجددا بواقع 9,6% بعد 1,2% في 2022، وذلك ارتباطا بتباطؤ الطلب المقترن بوفرة العرض. وحسب المنتج، تراجع سعر النحاس بواقع 3,8%، نتيجة ضعف قطاع العقار الصيني الذي امتد لفترة طويلة، والذي خفف من حدته ارتفاع الطلب الصادر عن شركات التكنولوجيات النظيفة، وانكمش سعر الألومنيوم بنسبة 16,6% نظراً لتحسن الإنتاج الصيني. أما سعر الحديد، فقد ظل شبه مستقر نتيجة لضعف الطلب الصادر عن الصين بالخصوص.

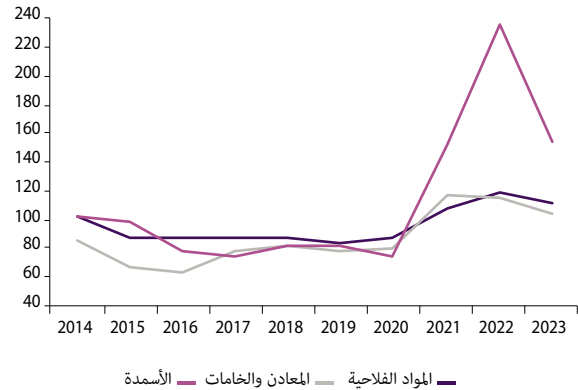
وفيما يتعلق بالفوسفات ومشتقاته، ارتفع سعر الفوسفات الخام بواقع 20,9% إلى 321,7 دولار للطن، فيما تقلصت أسعار المشتقات بواقع 28,8% إلى 550,1 دولار بالنسبة لثنائي أمونيوم الفوسفات (DAP)، وبواقع 32,9% إلى 480,2 دولار بالنسبة لثلاثي سوبر فوسفات (TSP). ويرجع هذا التطور أساساً إلى انخفاض سعر الغاز الطبيعي المستخدم في إنتاج الأمونياك، أحد أهم مدخلات ثنائي أمونيوم الفوسفات (DAP)، وكذا إلى تراجع استعمال هذه الأسمدة في العديد من المناطق الفلاحية، وخاصة في آسيا.

كذلك، تقلصت أسعار المواد الغذائية بنسبة 9,2% في 2023، وهو ما يعكس انخفاض كل من أسعار الحبوب بنسبة 11,5% حيث كان عرضها وفيراً، وتراجع أسعار الزيوت والدقيق بواقع 18,1%. وشكلت أسعار الأرز والسكر الاستثناء، حيث ارتفعت بنسبة 27% نتيجة بالنسبة للأرز لاعتماد الهند لقيود على صادراتها من هذه المادة، وبالنسبة للسكر، للمخاوف من انخفاض الإنتاج في الهند وتايلاند بسبب الظروف المناخية غير المواتية.

رسم بياني 8.1.1: سعر الفوسفات ومشتقاته (بالدولار للطن)



رسم بياني 7.1.1: مؤشرات أسعار المواد غير الطاقية (2010=100)



المصدر: البنك الدولي.

وبخصوص المعادن الثمينة، فبالرغم من النمو الملموس في العرض، تزايدت أسعار الذهب بواقع 7,9% إلى 1 942,7 دولار للأوقية، على خلفية الطلب القوي عليه من قبل المستثمرين وقطاع صناعة المجوهرات. وعلى نفس المنوال، ارتفعت أسعار الفضة بنسبة 7,4%، مدعومة أساساً بتزايد الطلب على إنتاج السيارات الكهربائية والألواح الشمسية الفوتوضوئية والمكونات الإلكترونية.

4.1.1 التضخم

بعد مستويات استثنائية مسجلة في سنة 2022، عرف التضخم تباطؤًا ملموسًا خلال 2023، مع بقائه مرتفعًا. ويُعزى ذلك بالأساس إلى اعتدال أسعار المنتجات الطاقية والغذائية، واستمرار التشديد النقدي وكذا تبتدد اختلالات سلاسل الإمداد العالمية. هكذا، تدنى متوسط معدل التضخم من 8,7% في 2022 إلى 6,8% في 2023 على المستوى العالمي، مع تباطؤات من 7,3% إلى 4,6% في الدول المتقدمة، ومن 9,8% إلى 8,3% في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

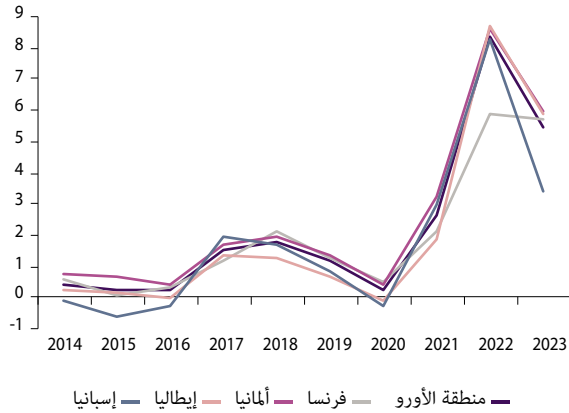
جدول 3.1.1: التضخم في العالم (%)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
6,8	8,7	4,7	3,2	3,5	3,6	3,3	العالم
4,6	7,3	3,1	0,7	1,4	2,0	1,7	البلدان المتقدمة
4,1	8,0	4,7	1,2	1,8	2,4	2,1	الولايات المتحدة الأمريكية
5,4	8,4	2,6	0,3	1,2	1,8	1,5	منطقة الأورو
6,0	8,7	3,2	0,4	1,4	1,9	1,7	ألمانيا
5,7	5,9	2,1	0,5	1,3	2,1	1,2	فرنسا
5,9	8,7	1,9	-0,1	0,6	1,2	1,3	إيطاليا
3,4	8,3	3,0	-0,3	0,8	1,7	2,0	إسبانيا
7,3	9,1	2,6	0,9	1,8	2,5	2,7	المملكة المتحدة
3,3	2,5	-0,2	0,0	0,5	1,0	0,5	اليابان
8,3	9,8	5,9	5,2	5,1	5,0	4,5	البلدان الصاعدة والنامية
0,2	2,0	0,9	2,5	2,9	2,1	1,6	الصين
5,4	6,7	5,5	6,2	4,8	3,4	3,6	الهند
4,6	9,3	8,3	3,2	3,7	3,7	3,4	البرازيل
5,9	13,8	6,7	3,4	4,5	2,9	3,7	روسيا
16,0	14,3	14,0	10,8	8,0	11,3	7,2	الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية

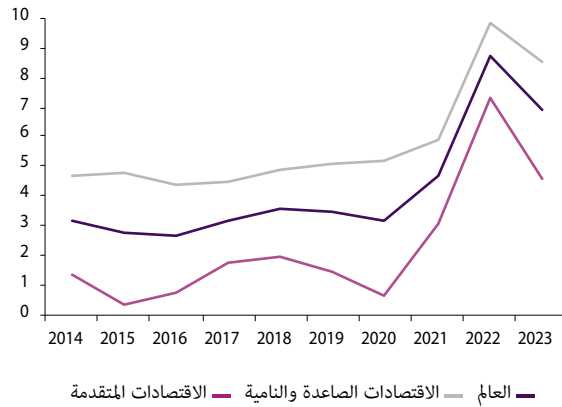
المصدر: صندوق النقد الدولي.

وفي الولايات المتحدة، وبعد ذروة 8% في 2022، تراجع التضخم إلى 4,1% في 2023، لكن مكونه الأساسي بقي في مستوى أعلى، إذ بلغ 4,8% بعد 6,2%. كذلك، في منطقة الأورو، انخفض التضخم من 8,4% إلى 5,4%، بينما تسارع مكونه الأساسي من 3,9% إلى 4,9%. وحسب البلدان، تباطأت وتيرة نمو أسعار الاستهلاك من 8,7% إلى 6% في ألمانيا، ومن 5,9% إلى 5,7% في فرنسا، ومن 8,7% إلى 5,9% في إيطاليا، ومن 8,3% إلى 3,4% في إسبانيا. ومن ناحية أخرى، تباطأ التضخم من 9,1% إلى 7,3% في المملكة المتحدة، فيما تسارع في اليابان من 2,5% إلى 3,3%، أعلى نسبة له منذ عام 1982، ارتباطاً بأسعار المواد الغذائية وضعف الين.

رسم بياني 10.1.1: التضخم في الاقتصادات الرئيسية لمنطقة الأورو (%)



رسم بياني 9.1.1: التضخم في العالم (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

وعلى مستوى البلدان الصاعدة والنامية، شكلت الصين الاستثناء مع انكماش قوي في التضخم، حيث شهدت أسعار الاستهلاك عدة انخفاضات شهرية وسجلت في مجموع السنة ارتفاعاً طفيفاً بواقع 0,2% بعد 2% في 2022. ويعكس هذا التطور تراجع أسعار المواد الغذائية المقترن بضعف الطلب.

وفيما يخص الاقتصادات الصاعدة الكبرى الأخرى، تباطأ التضخم من 6,7% إلى 5,4% في الهند، ومن 13,8% إلى 5,9% في روسيا، ومن 9,3% إلى 4,6% في البرازيل. أما في الأرجنتين، التي تواجه تداعيات تخفيض قيمة العملة وتحرير أسعار بعض المنتجات، فقد واصل التضخم ارتفاعه المتسارع، ليصل إلى 133,5% في 2023 بعد 72,4% سنة من قبل.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واصل التضخم تسارعه ليصل إلى 16% بعد 14,3% في 2022، وهو ما يعكس انخفاضات نقدية حادة وبقاء أسعار المواد الغذائية في مستويات مرتفعة. وعلى وجه الخصوص، انتقل التضخم من 8,5% إلى 24,4% في مصر، ومن 8,3% إلى 9,3% في تونس، واستقر عند 9,3% في الجزائر. وعلى النقيض من ذلك، تباطأ في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث انخفضت وتيرة

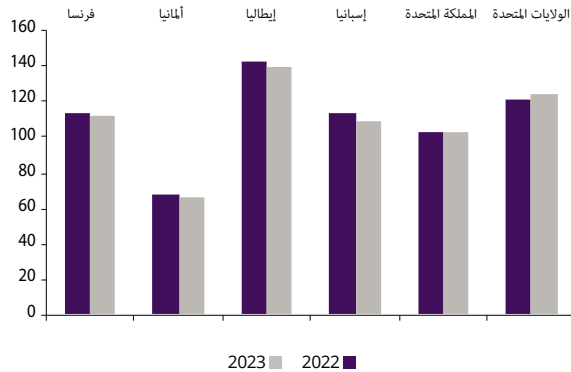
نموه بالخصوص من 2,5% إلى 2,3% في المملكة العربية السعودية، ومن 4,8% إلى 1,6% في الإمارات العربية المتحدة، ومن 5% إلى 3,1% في قطر.

5.1.1 المالية العمومية

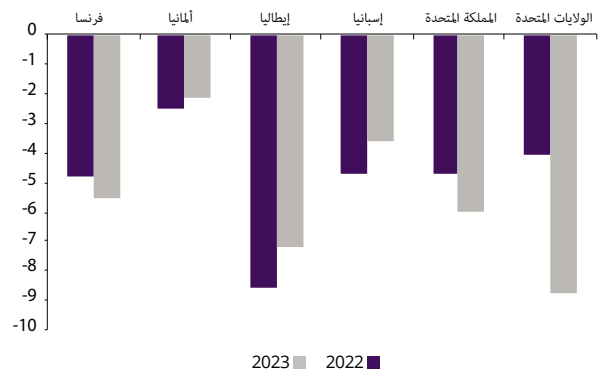
بعد تعزيز الميزانية الذي بدأ عقب الجائحة في 2021 واستمر خلال سنة 2022 رغم جهود الدعم الرامية إلى تخفيف أثر التضخم، تدهورت وضعية المالية العمومية إجمالاً في 2023. فقد ارتفع عجز الميزانية من 3,9% في 2022 إلى 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط، وتفاقم الدين العمومي العالمي من 91,3% إلى 93,2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وطال تدهور أرصدة الميزانية كل من الاقتصادات المتقدمة وتلك الصاعدة والنامية، مع انتقال معدلاتها نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي من سنة إلى أخرى من 3,2% إلى 5,6% ومن 4,9% إلى 5,4% على التوالي. وبالمقابل، همّ تفاقم الدين السيادي بشكل أكبر الاقتصادات الصاعدة والنامية، التي ارتفع فيها إلى 68% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل استقرار عند 111% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط في الاقتصادات المتقدمة.

رسم بياني 12.1.1: الدين العمومي في الدول المتقدمة الرئيسية (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



رسم بياني 11.1.1: رصيد الميزانية في الدول المتقدمة الرئيسية (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

وفي الولايات المتحدة، وبعد انخفاض ملحوظ من 11,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2021 إلى 4,1% في 2022، تفاقم عجز الميزانية إلى 8,8% في 2023، مع ارتفاع الدين العمومي إلى 122,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي منطقة الأورو التي كان فيها دعم الميزانية أقل حجماً، سجل العجز تحسناً طفيفاً إلى 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. غير أن هذا التطور يشمل مسارات مختلفة بين الدول الأعضاء الرئيسية. حيث توسع العجز في فرنسا إلى 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2023، فيما تراجع إلى 2,1% في ألمانيا، وإلى 3,6% في إسبانيا و7,2% في إيطاليا. وفيما يتعلق بالدين العمومي في المنطقة، فقد توجه عموماً نحو الانخفاض ليستقر عند 88,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، مع تراجع قدرها 64,3% في ألمانيا و107,5% في إسبانيا، و110,6% في فرنسا و137,3% في إيطاليا.

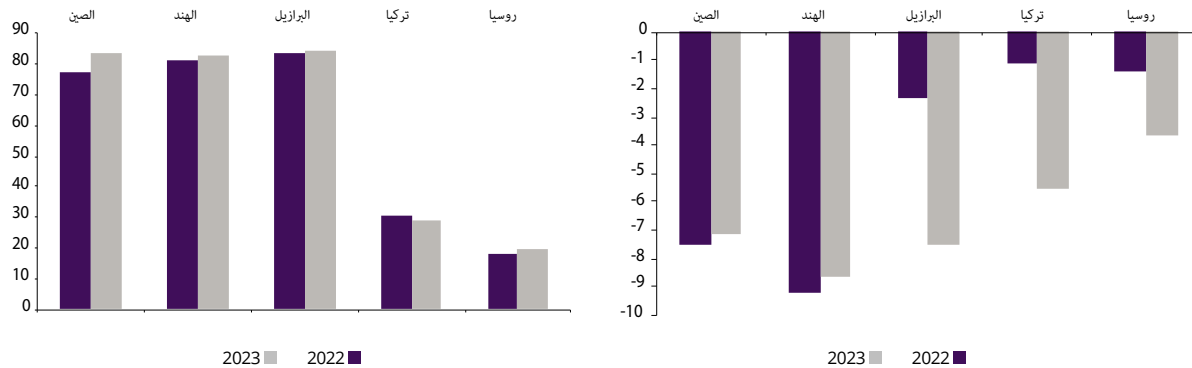
في المملكة المتحدة، اتسع عجز الميزانية في 2023 ليصل إلى 6% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد 4,7% سنة 2022، بالموازاة مع شبه استقرار الدين العمومي في 101% من الناتج الداخلي الإجمالي. أما في اليابان، فقد تفاقم العجز إلى 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، مع بقاء المديونية في مستوى جد مرتفع، رغم تقلصها الطفيف إلى 252,4 من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفيما يخص الاقتصادات الصاعدة، انخفض عجز الميزانية إلى 7,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في الصين، مصحوباً بارتفاع الدين العمومي إلى 83,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، عقب إصدار لسندات سيادية بمبلغ مهم قدره 1 000 مليار يوان صيني (أي 137 مليار دولار)، موجهة لتمويل مشاريع البنيات التحتية. كذلك، تراجع العجز إلى 8,6% من الناتج الداخلي الإجمالي في الهند ارتباطاً بسحب تدابير دعم المواد الغذائية والأسمدة التي تم اتخاذها على إثر اندلاع النزاع في أوكرانيا، وبالأداء الجيد للمداخيل الجبائية، بينما ارتفعت نسبة مديونية البلاد بشكل طفيف إلى 82,7% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي البرازيل، تفاقم عجز الميزانية من 3,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2022 إلى 7,9% في 2023، مع نمو الدين إلى 84,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، وذلك في ظل تعزيز السياسة الاجتماعية، لاسيما من خلال برنامج «منحة الأسرة» (Bolsa Familia)¹. وعلى نفس المنوال، تفاقم العجز بشكل كبير في تركيا من 1,1% إلى 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، ارتباطاً على وجه الخصوص بنفقات إعادة الإعمار ما بعد زلزال فبراير 2023، وانخفاض الدين العمومي إلى 28,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. أما في روسيا، فقد ظل العجز والمديونية، رغم تدهورهما قليلاً، في مستويات متحكم فيها، حيث بلغا على التوالي 2,3% و19,7% من الناتج الداخلي الإجمالي.

¹ «منحة الأسرة» (Bolsa Familia)، التي أُحدثت منذ سنة 2003، هي برنامج للتحويلات المشروطة المباشرة الموجهة للأسر البرازيلية في وضعية فقر.

رسم بياني 13.1.1: رصيد الميزانية في الاقتصادات الصاعدة الرئيسية (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



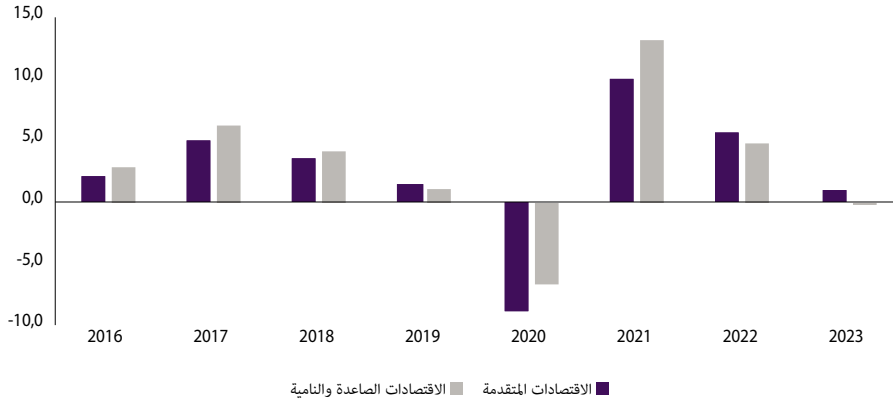
المصدر: صندوق النقد الدولي

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالخصوص، تأثرت وضعية الميزانية في البلدان المصدرة للنفط بشكل ملحوظ جراء انخفاض الأسعار. هكذا، تراجع فائض الميزانية إلى 6,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة، وإلى 5,4% في قطر، فيما تحول إلى عجز بواقع 2% من الناتج الداخلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية. أما الدين العمومي، فقد ظل منخفضا نسبيا حيث بلغ 26,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، و30,9% في الإمارات العربية المتحدة و39,4% في قطر.

6.1.1 الحسابات الخارجية

للسنة الثانية على التوالي، سجلت التجارة العالمية تباطؤا يعزى بالخصوص إلى ضعف النشاط الاقتصادي والانقسام الجيو اقتصادي المتسبب في تعدد القيود التجارية، وإلى اضطرابات في حركة النقل البحري بسبب الظواهر المناخية والنزاعات المسلحة. فبعد الانتعاش ما بعد الجائحة بنسبة 11% في 2021 والنمو بنسبة 5,6% سنة 2022، انخفض نموها من حيث الحجم إلى 0,3% في 2023، وهو ما يعكس تباطؤا ملموسا في صادرات الاقتصادات المتقدمة إلى 0,9% وانكماشاً طفيفاً بنسبة 0,1% في تلك الخاصة بالدول الصاعدة والنامية.

رسم بياني 15.1.1: الصادرات من السلع والخدمات من حيث الحجم (التغير %)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

وفيما يتعلق بتحويلات المهاجرين نحو البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، فقد بلغت 669 مليار دولار في 2023، مرتفعة بنسبة 3,8% بعد 9,2% في المتوسط خلال السنتين الماضيتين. ويعزى هذا الارتفاع، وإن كان محدودا، إلى متانة أسواق الشغل في الاقتصادات المتقدمة وفي دول مجلس التعاون الخليجي.

ويشير التحليل حسب المنطقة إلى ارتفاع التحويلات الموجهة نحو أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 8%، ونحو جنوب آسيا بواقع 7,2%، وإلى شرق آسيا والمحيط الهادي بنسبة 3%، ونحو إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 1,9%. في المقابل، سُجل تراجع بواقع 5,3% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نتيجة بالأساس لانخفاض التحويلات الموجهة إلى مصر. وهو ما يعزى حسب البنك الدولي إلى عدم اعتبار الإحصائيات الرسمية لجزء كبير من التحويلات التي تتم عبر سوق الصرف الموازي.

وفي ظل هذه الظروف، تحسنت أرصدة الحساب الجاري عموما في الاقتصادات المتقدمة، مع عجز بنسبة 0,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط سنة 2022، تحول إلى فائض قدره 0,5% في 2023. ويعكس هذا التطور انخفاض العجز إلى 3% في الولايات المتحدة وإلى 2,2% في المملكة المتحدة، وارتفاع الفائض باليابان إلى 3,4%. كما يعزى إلى تحسن ملحوظ في الرصيد الجاري في منطقة الأورو حيث انتقل من عجز بنسبة 0,5% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى فائض بواقع 1,9%. وفي الدول الأعضاء الرئيسية للمنطقة، تعزز الفائض ليصل إلى 2,6% من الناتج الداخلي الإجمالي في إسبانيا، وإلى 6,8% في ألمانيا، فيما تراجع عجز الرصيد إلى 0,8% في فرنسا، وتحول إلى رصيد إيجابي بنسبة 0,2% في إيطاليا.

وفي الدول الصاعدة والنامية، انخفض فائض الحساب الجاري إلى 0,6% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط سنة 2023 بعد 1,5% في 2022، مع تسجيل تراجع لا سيما من 2,3% إلى 1,5% في الصين التي عانت من ضعف الطلب العالمي، ومن 10,5% إلى 2,5% في روسيا ارتباطا بتدني أسعار المواد الأولية، خاصة

الطاقة منها. بالمقابل، انخفض عجز الحساب الجاري من 2% إلى 1,2% في الهند بفضل ارتفاع صادرات الخدمات، ومن 2,5% إلى 1,3% في البرازيل مستفيدا من تزايد صادرات المنتجات الفلاحية والنفطية.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أدى انخفاض إنتاج النفط وأسعاره العالمية إلى تراجع ملموس في فوائض الحسابات الجارية لدى الدول المصدرة الرئيسية، حيث تدهنت من 13,7% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 3,9% في المملكة العربية السعودية، ومن 26,7% إلى 18,7% في قطر ومن 11,6% إلى 9,3% في الإمارات العربية المتحدة. وعلى العكس من ذلك، بالنسبة للدول المستوردة للنفط، أسفر انخفاض الأسعار وقوة مداخيل الأسفار عن تدني عجز الحساب الجاري الذي انتقل بالخصوص من 3,5% إلى 1,2% في مصر، ومن 7,9% إلى 7% في الأردن ومن 8,6% إلى 2,5% في تونس.

جدول 4.1.1: رصيد الحساب الجاري في العالم (% من الناتج الداخلي الإجمالي)

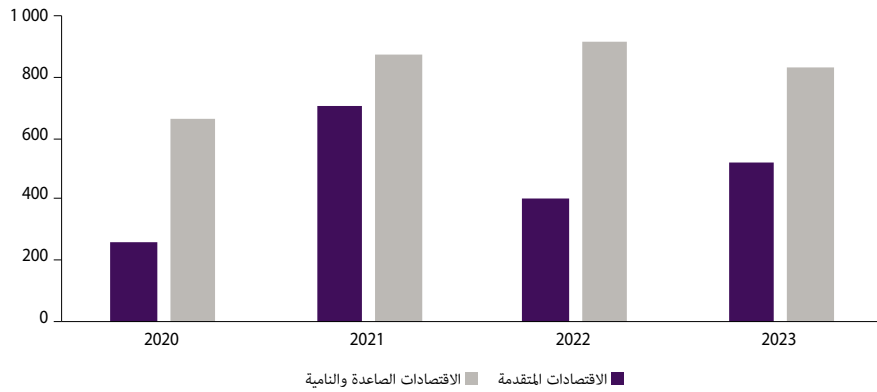
2023	2022	2021	2020	2019	
0,5	-0,3	1,0	0,3	0,8	الاقتصادات المتقدمة
-3,0	-3,8	-3,5	-2,8	-2,1	الولايات المتحدة
1,9	-0,5	2,8	1,8	2,4	منطقة الأورو
6,8	4,4	7,7	7,1	8,2	ألمانيا
-0,8	-2,0	0,4	-1,6	0,5	فرنسا
0,2	-1,5	2,4	3,9	3,3	إيطاليا
2,6	0,6	0,8	0,6	2,1	إسبانيا
-2,2	-3,1	-0,5	-2,9	-2,7	المملكة المتحدة
3,4	2,0	3,9	3,0	3,4	اليابان
0,6	1,5	0,9	0,4	0,0	الاقتصادات الصاعدة والنامية
1,0	1,2	1,2	1,5	0,5	البلدان الصاعدة والنامية في آسيا
1,5	2,3	2,0	1,7	0,7	الصين
-1,2	-2,0	-1,2	0,9	-0,9	الهند
-1,2	-2,4	-2,0	-0,3	-2,1	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
-1,3	-2,5	-2,8	-1,9	-3,6	البرازيل
-0,3	-1,2	-0,3	2,4	-0,3	المكسيك
-0,5	2,7	1,5	0,1	1,3	البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا
2,5	10,5	6,6	2,4	3,9	روسيا
-4,1	-5,4	-0,9	-4,4	1,4	تركيا
-2,8	-2,0	-1,0	-2,7	-3,1	إفريقيا جنوب الصحراء
-1,6	-0,5	3,7	1,9	-2,6	جنوب إفريقيا
5,3	10,0	4,2	-3,8	1,1	الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وفيما يخص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالرغم من عدم اليقين الذي يحيط بالآفاق الاقتصادية وتزايد أسعار الفائدة، سجلت ارتفاعا طفيفا بنسبة 3% في 2023 إلى 1 365 مليار دولار، وذلك بعد انكماش بنسبة 16,6% سنة من قبل. وانتعشت تلك الموجهة نحو الاقتصادات المتقدمة بواقع 29% إلى 524 مليار دولار، بينما انخفضت تلك الوافدة على الدول النامية بنسبة 9% إلى 841 مليار دولار.

وحسب المنطقة، تناقصت التدفقات الصافية نحو آسيا بنسبة 12% إلى 584 مليار دولار نتيجة بالخصوص لانخفاضها نحو الصين والهند، وتدنت بنسبة 1% إلى 48 مليار دولار نحو إفريقيا. وفي المقابل، عرفت تلك الموجهة إلى أمريكا الشمالية وإلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شبه استقرار عند 377 مليار دولار و209 مليار دولار على التوالي. وفي أوروبا، سُجل استقطاب 70 مليار دولار بعد خروج 115 مليار سنة من قبل.

رسم بياني 16.1.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بمليارات الدولارات)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وأخيرا، وفيما يتعلق باحتياطات الصرف، فقد ارتفعت في الدول الصاعدة الرئيسية، حيث بلغت على وجه الخصوص 3 449,5 مليار دولار في الصين و627,8 مليار في الهند و597,2 مليار في روسيا، و355 مليار في البرازيل.

إطار 2.1.1: تباطؤ التجارة العالمية، أسبابه وآثاره

في 2023، سجلت التجارة العالمية نمواً بنسبة 0,3%، وهي أدنى نسبة لها خلال العقود الأربعة الأخيرة، إذا ما استثنينا سنتي 2009 (الأزمة المالية) و2020 (الجائحة)، مع توقعات متوسطة الأجل أقل بكثير من أدائها التاريخي¹. وعلاوة على انخفاض الطلب العالمي، يعكس هذا التباطؤ تعاقب الصدمات، لاسيما الجائحة والحرب في أوكرانيا التي تنضاف إلى العوامل البنيوية المرتبطة بآثار تغير المناخ والانقسام الجيو اقتصادي وتعاقد السيادة الاقتصادية.

وأدت التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة منذ 2018 إلى سلسلة من الزيادات في الرسوم الجمركية على الواردات وتعديل بنية مبادلاتهما. فقد اتجهت الولايات المتحدة نحو مصادر إمداد جديدة، خاصة بالنسبة للمنتجات عالية التقنية²، حيث تراجع حصة الصين ضمن الواردات الأمريكية من 22% في 2018 إلى 13% في النصف الأول من سنة 2023³.

وفي 2020، ساهمت الاضطرابات الشديدة التي عرفتها سلاسل الإمداد العالمية ونقص المنتجات الصحية بسبب الجائحة في تعاقد السيادة الاقتصادية والتوجه نحو إحداث مناطق لتحويل الخدمات وطنياً «nearshoring» لا سيما من خلال تأمين وإعادة سلاسل إنتاج بعض السلع والمنتجات الاستراتيجية إلى الموطن الأصلي.

وفي 2022، تسببت الحرب في أوكرانيا في توالي العقوبات على روسيا، مما أدى إلى تعطيل تجارة المواد الغذائية والطاقة وإعادة النظر في تنظيم سلاسل القيم العالمية.

من ناحية أخرى، عرف الشحن البحري، الذي ينقل 80% من حجم التجارة العالمية، اضطرابات كبرى في الآونة الأخيرة على مستوى مساراته الرئيسية. ويرجع ذلك إلى تداعيات تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، تعاني قناة بنما التي تمثل حوالي 5% من هذا الحجم، منذ أكتوبر 2023 من انخفاض مستوى منسوب المياه بسبب جفاف حاد، اضطرت معه السلطات إلى خفض العدد اليومي للسفن العابرة إلى النصف، وهو ما أدى إلى تمديد مدة العبور بستة أيام⁴.

ومما زاد من حدة هذه الاضطرابات، تعدد النزاعات. فمنذ اندلاع الصراع في غزة، جاءت الهجمات على الطرق البحرية في البحر الأحمر لتنضاف إلى النزاعات الناجمة عن حرب أوكرانيا في البحر الأسود. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي⁵، انخفضت عمليات العبور من قناة السويس، التي تمثل حوالي 15% من حجم التجارة العالمية، بنسبة 50% على أساس سنوي خلال الشهرين الأولين من سنة 2024. واضطرت العديد من شركات النقل البحري إلى المرور عبر رأس الرجاء الصالح، مما أدى إلى تمديد آجال التسليم بأزيد من 10 أيام في المتوسط.

¹ حسب توقعات صندوق النقد الدولي لأبريل 2024، يرجح أن يبلغ معدل نمو التجارة من حيث الحجم 3% في 2024 و3,3% في 2025، مقابل متوسط سنوي تاريخي قدره 4,9% (في الفترة الممتدة ما بين 2000-2019).

² تقرير منظمة التجارة العالمية لسنة 2023: «Re-globalization for a secure, inclusive and sustainable future»، منظمة التجارة العالمية، شنتبر 2023.

³ «أهي الحرب الباردة الثانية؟ الحفاظ على التعاون الاقتصادي في خضم الانقسام الجيواقتصادي»، مداخلة غيتا غوبيناث، النائبة الأولى لمدير عام صندوق النقد الدولي، في المؤتمر العالمي العشرين للرابطة الدولية للعلوم الاقتصادية، 11 دجنبر 2023.

⁴ Serkan Arslanalp, Robin Koepke, Alessandra Sozzi, Jasper Verschuur, «Climate change is disrupting global trade»، مدونة، صندوق النقد الدولي، نونبر 2023.

⁵ Parisa Kamali, Robin Koepke, Alessandra Sozzi, Jasper Verschuur, «Red Sea attacks disrupt global trade»، مدونة، صندوق النقد الدولي، 7 مارس 2024.

وأخيرا، تأثرت التجارة العالمية أيضا بعودة السياسات الصناعية⁶، والتي تشمل غالبا مكونا من مكونات السياسة التجارية⁷. ففي 2023، تزايد العدد الإجمالي للتدابير الجديدة المتعلقة بالسياسات الصناعية بأكثر من 2 500، كان لحوالي 1 800 منها آثارٌ مُحرفة للمبادلات التجارية. علاوة على ذلك، وحسب معطيات صندوق النقد الدولي⁸ الخاصة بالصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فإن ما يناهز ثلاثة أرباع تدابير الدعم المتخذة في إطار السياسات الصناعية هذه تؤدي إلى إجراءات عقابية في غضون سنة واحدة، مما يتسبب في تفاقم التوترات التجارية وإضعاف المبادلات.

ويترتب عن هذا التوجه، خلال السنوات الأخيرة، نحو الانقسام الجيو اقتصادي وإعادة النظر في القواعد المنظمة للتجارة العالمية، تداعيات مهمة على الاقتصاد العالمي. وحسب صندوق النقد الدولي⁹، تتجلى الآثار الرئيسية في:

(i) اضطرابات على مستوى أسواق السلع الأساسية ذات تأثير خاص على الدول الهشة. قد يتسبب تزايد الانقسام الجيواقتصادي في تغيرات كبيرة في أسعار المواد الأولية، وعلى المدى البعيد، في خسائر في الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 1,2% في المتوسط بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض، ما من شأنه أن يفاقم مشاكل انعدام الأمن الغذائي.

(ii) ارتفاع تكلفة التحول الطاقوي. توجد المعادن الضرورية لهذا التحول (النحاس والنيكل والكوبالت والليثيوم وغيرها) في مناطق جغرافية محدودة وأي اختلال في تجارتها قد يؤدي إلى تقلبات كبيرة في الأسعار، الأمر الذي من شأنه أن يعيق الاستثمارات في الطاقات المتجددة والصناعات منخفضة الكربون.

(iii) فرض قيود على المبادلات قد يخفف من مكاسب الفعالية المرتبطة بالتخصص وأن يحد من وفورات الحجم، مما سيؤدي إلى تقليل الفرص الاقتصادية وتدني مستويات المعيشة لاسيما في الدول النامية.

وعلى نحو أعم، وبالرغم من أن تقييم تكلفة الانقسام يظل صعبا وغير مؤكد، فإن فرض قيود أكثر صرامة على التجارة العالمية قد يؤدي إلى خفض الانتاج الاقتصادي العالمي بنسبة تصل إلى 7% على المدى البعيد، أو ما يقارب 7 400 مليار دولار، وهو ما يعادل الحجم المشترك للاقتصاديين الفرنسي والألماني وثلاثة أضعاف الإنتاج السنوي لإفريقيا جنوب الصحراء¹⁰.

⁶ يقصد بالسياسة الصناعية التدخلات الحكومية المستهدفة مثل الإعانات التي تهدف إلى دعم الشركات أو الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية المحلية لتحقيق أهداف وطنية معينة (اقتصادية كانت أو غير اقتصادية، كالأهداف المناخية). المصدر: «Industrial policy coverage in IMF Surveillance-broad considerations»، تقرير خبراء صندوق النقد الدولي، فبراير 2024.

⁷ مداخلة غيتا غوبيناث، النائبة الأولى لمدير عام صندوق النقد الدولي، خلال المؤتمر التاسع حول التجارة المنظم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، 25 أكتوبر 2023.

⁸ «The Return of industrial policy in data» Simon Evenett, Adam Jakubik, Fernando Martín, Michele Rut

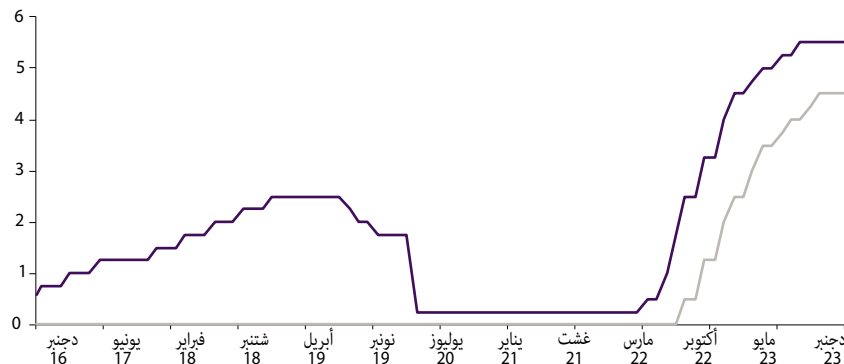
¹⁰ «The high cost of global economic fragmentation»، مدونة، صندوق النقد الدولي، غشت 2023.

7.1.1 السياسات النقدية

رغم تراجعته الملحوظ، استمر التضخم في التطور في مستويات مرتفعة خلال سنة 2023، مما دفع البنك المركزي إلى مواصلة تشديد سياساتها النقدية. وعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، رفع البنك الفيدرالي الأمريكي النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي بواقع 100 نقطة أساس إضافية بين يناير ويوليوز، قبل أن يبقى عليه دون تغيير عند [5,25% - 5,50%] خلال بقية السنة. هكذا، منذ بداية دورة التشديد النقدي في مارس 2022، رفع البنك معدلاته بما مجموعه 525 نقطة أساس. وفي الوقت نفسه، واصل خفض مقتنياته من سندات الخزينة المرتكزة على رهون عقارية كما تم الإعلان عنه في ماي 2022.¹

وعلى نفس المنوال، حافظ البنك المركزي الأوروبي على التوجه التقييدي لسياسته النقدية، مع ارتفاعات في أسعار الفائدة بلغت في المجموع 200 نقطة أساس سنة 2023 إلى 4,5% بالنسبة لتلك المطبقة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية، وإلى 4,75% فيما يخص تسهيلات القروض الهامشية وإلى 4% بالنسبة لتسهيلات الإيداع. هكذا، يكون البنك قد رفع أسعار فائده منذ يوليوز 2022 بما مجموعه 450 نقطة أساس. ومن ناحية أخرى، واصل عملية إعادة ميزانيته إلى وضعيتها العادية، حيث قام بالخصوص في يوليوز 2023 بإيقاف إعادة استثمار التسديدات برسم أصل السندات التي وصل أجل استحقاقها، في إطار برنامجه لشراء الأصول. وفيما يتعلق ببرنامج مشتريات الطوارئ لمواجهة الجائحة، أعلن في دجنبر أنه سيضع حدا لإعادة الاستثمار في إطار هذا البرنامج مع متم سنة 2024.²

رسم بياني 17.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (%)



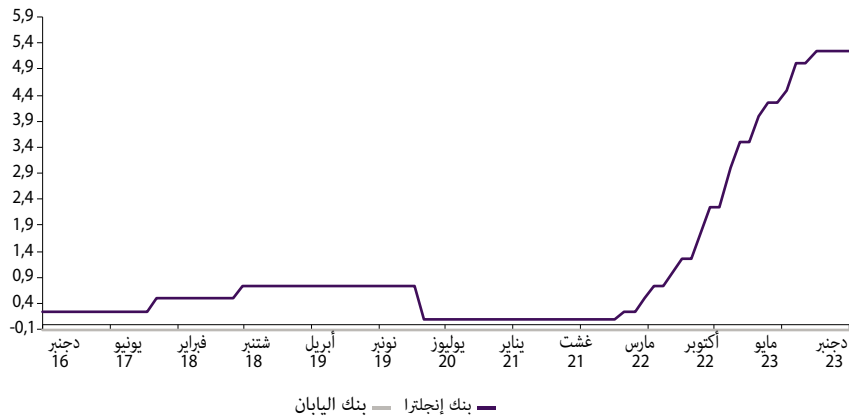
المصدر: تومسون رويترز إيكون. — البنك المركزي الأوروبي (أسعار الفائدة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية)

¹ خفض شهري مسكوف في 47,5 مليار دولار في يونيو ويوليوز وأغشت 2022، ثم 95 مليار دولار شهريا ابتداء من شتنبر.
² يعتزم البنك المركزي الأوروبي، خلال النصف الأول من سنة 2024، مواصلة إعادة الاستثمار الكامل للتسديدات برسم أصل السندات التي وصل أجل استحقاقها بموجب برنامج مشتريات الطوارئ لمواجهة الجائحة، ثم خفض محفظة البنك بواقع 7,5 مليار أورو شهريا في المتوسط في النصف الثاني من السنة، قبل إنهاء إعادة الاستثمار في إطار هذا البرنامج في نهاية سنة 2024.

كذلك، رفع بنك إنجلترا سعر الفائدة الرئيسي خمس مرات خلال السنة بما مجموعه 175 نقطة أساس، ليصل إلى 5,25% في غشت 2023، وهو أعلى مستوى له منذ نهاية سنة 2008، قبل أن يبقى دون تغيير للفترة المتبقية من السنة. في الوقت نفسه، أعلن في شتنبر عن سلسلة جديدة من بيع سندات الاقتراض بهدف تخفيف حصيلته بواقع 100 مليار جنيه إسترليني شهريا خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2023 إلى شتنبر 2024¹.

وفي اليابان، أبقى البنك المركزي طيلة السنة سعر فائدته على المدى القصير عند 0,1%. كما قرر في أكتوبر تغيير الحد الأقصى لعائدات سندات الاقتراض الحكومية لأجل 10 سنوات، حيث لم تعد نسبة 1% تعتبر سقفا، بل مرجعا يستدل به البنك في مشترياته من الأصول.

رسم بياني 18.1.1: أسعار فائدة بنك إنجلترا وبنك اليابان (%)

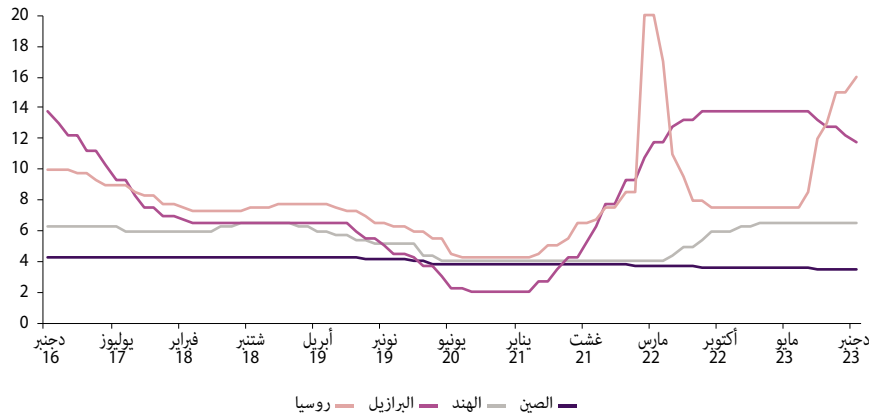


المصدر: تومسون رويترز إيكون.

وفيما يتعلق بالبنوك المركزية في البلدان الصاعدة الرئيسية، كان التوجه متباينا. ففي ظل غياب أي ضغوط تضخمية ومن أجل دعم الاقتصاد، قام البنك المركزي الصيني بخفض سعر الفائدة مرتين ليصل إلى 3,45%. كذلك، ونظرا لتراجع التضخم، بدأ البنك المركزي البرازيلي عملية تيسير نقدي في غشت 2023، حيث خفض سعر الفائدة الرئيسي من 13,75% إلى 11,75% في متم السنة. وفي الهند، رفع البنك الاحتياطي سعر الفائدة للمرة الأخيرة في فبراير بواقع 25 نقطة أساس، قبل أن يبقى دون تغيير طيلة السنة عند 6,5%. وفي تركيا، وبعد تليين سياسته النقدية سنة 2022 رغم تضخم متسارع، شرع البنك المركزي في دورة تشديد في يونيو 2023، حيث رفع سعر الفائدة الرئيسي من 8,5% إلى 42,5% في دجنبر. أخيرا، ولمواجهة التضخم المرتفع وانخفاض قيمة الروبل، رفع البنك المركزي الروسي سعر الفائدة خمس مرات ابتداء من شهر يوليو بما مجموعه 850 نقطة أساس، ليصل إلى 16%.

¹ في اجتماعه المنعقد في شتنبر 2022، وافق بنك إنجلترا على خفض مخزونه من السندات بواقع 80 مليار جنيه إسترليني على مدى الاثني عشر شهرا الموالية.

رسم بياني 19.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية في الدول الصاعدة الرئيسية (%)



المصدر: تومسون رويترز إيكون.

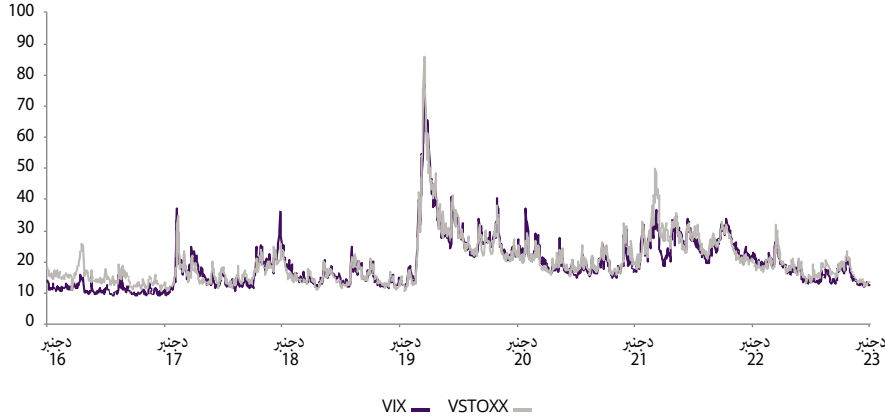
8.1.1 الأسواق المالية

رغم سياق يتسم باستمرار التشديد النقدي، وتباطؤ النشاط الاقتصادي والمخاوف التي أثارها فترات الاضطراب التي شهدتها القطاع البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا¹، اتجهت أسواق البورصة نحو الارتفاع خلال سنة 2023. وهكذا، على مستوى الأسواق الرئيسية للدول المتقدمة، ارتفع مؤشر FTSE 100 بنسبة 3,5%، ومؤشر داو جونز الصناعي بواقع 3,7%، ومؤشر نيكي 225 بنسبة 12,4%، وأوروستوكس 50 بواقع 13,7%. وواكب هذه التطورات انخفاض في التقلب سواء في الأسواق الأمريكية أو الأوروبية، حيث انتقل VIX من 25,6 في 2022 إلى 16,8 في 2023 و VSTOXX من 27 إلى 17,7.

وبالمقابل، في الدول الصاعدة، انخفض مؤشر MSCI بواقع 4,6%، نتيجة بالخصوص للأداء السلبي للصين بنسبة 7,4% والبرازيل بواقع 4,9%، في حين سجل مؤشر الهند نموا بنسبة 5,8%.

¹ في مارس 2023، واجهت أسهم البنوك في الولايات المتحدة وأوروبا ضغوطا جراء فشل البنوك في الولايات المتحدة (بنك Silicon Valley، وبنك Silvergate، وبنك Signature) وفي سويسرا (كريدي سويس)، وكذا بسبب المخاوف واسعة النطاق بشأن الوضع المالي للبنوك الإقليمية الأمريكية.

رسم بياني 20.1.1: مؤشرات تقلب أسواق البورصة

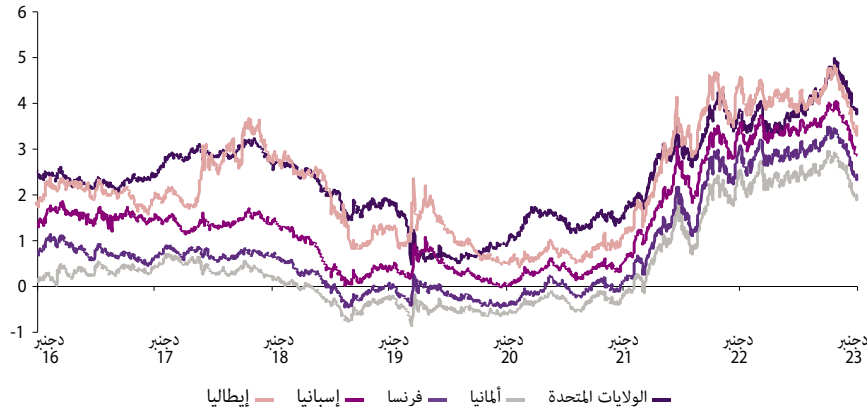


المصدر: تومسون رويترز إيكون.

موازية مع ذلك، أدت الزيادة في أسعار الفائدة إلى ارتفاع هام في العائدات داخل أسواق سندات الاقتراض السيادية. غير أن هذا التوجه انعكس في نهاية السنة بسبب توقع تغيير في توجه السياسات النقدية في ظل التراجع المسجل في التضخم. وفي منطقة الأورو، ارتفعت عائدات السندات السيادية لأجل 10 سنوات بواقع 127 نقطة أساس إلى 2,4% بالنسبة لألمانيا، و135 نقطة أساس إلى 3% بالنسبة لفرنسا، و128 نقطة أساس إلى 3,5% بالنسبة لإسبانيا، و109 نقطة أساس إلى 4,1% بالنسبة لإيطاليا. وعلى نفس المنوال، ارتفع عائد السندات السيادية الأمريكية لنفس الأجل بما قدره 100 نقطة أساس إلى 4%.

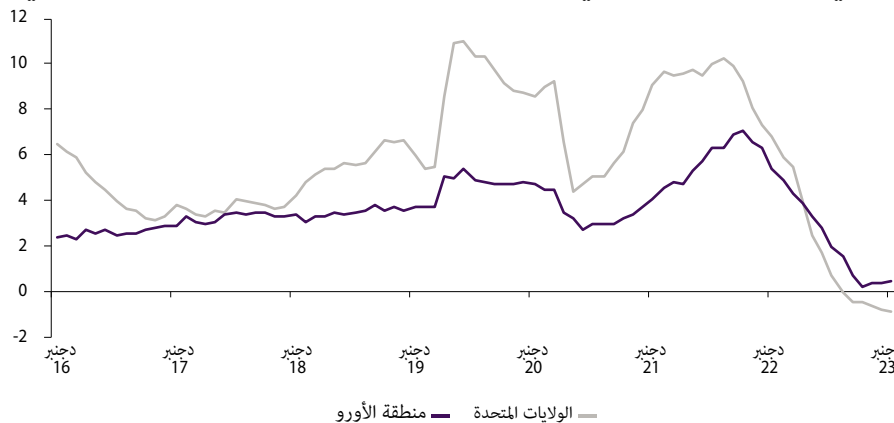
وفي الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، كانت التطورات متباينة. فقد ارتفعت عائدات السندات السيادية لمدة 10 سنوات بواقع 140 نقطة أساس إلى 11,4% بالنسبة لروسيا، وانخفضت بما قدره 57 نقطة أساس إلى 17% بالنسبة لتركيا وبواقع 44 نقطة أساس إلى 11,8% بالنسبة للبرازيل، بينما شهدت شبه استقرار في 2,7% و7,2% على التوالي بالنسبة للصين والهند.

رسم بياني 21.1.1: عائدات السندات السيادية لمدة 10 سنوات في الولايات المتحدة والدول الرئيسية لمنطقة الأورو (%)



وفيما يتعلق بالائتمان البنكي، تباطأ بشكل عام سنة 2023. ففي الاقتصادات المتقدمة، تراجعت وتيرة نموه بشكل خاص من 9,1% إلى 1,4% في الولايات المتحدة ومن 5,8% إلى 2,1% في منطقة الأورو. أما في الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، انخفض نموه لاسيما في الصين¹ من 6% إلى 1,4% وفي البرازيل من 17,4% إلى 10,6%.

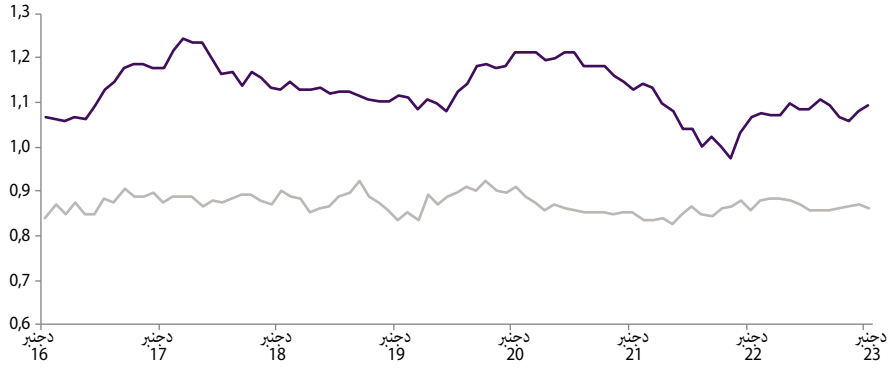
رسم بياني 22.1.1: تطور الائتمان في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو (على أساس سنوي %)



وفي أسواق الصرف، تميزت السنة بانخفاض الدولار مقابل العملة الأوروبية، ارتباطا بالخصوص بتدني فارق أسعار الفائدة الرئيسية. وعلى مدار السنة، تراجع الدولار بواقع 2,8% إلى 0,92 أورو في المتوسط. وانخفضت أيضا العملة الأمريكية بنسبة 0,9% مقابل الجنيه الإسترليني، بينما ارتفعت بنسبة 6,9% مقابل الين الياباني.

¹ ترتبط البيانات المتاحة بقروض الاستهلاك.

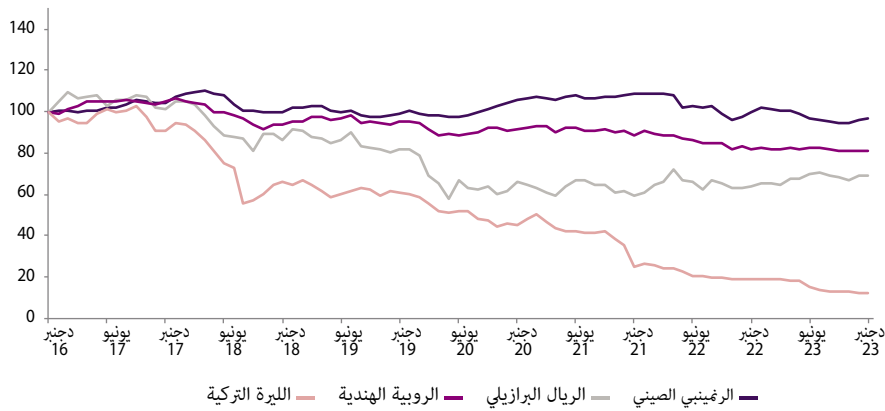
رسم بياني 23.1.1: سعر صرف الأورو



المصدر: تومسون رويترز إيكون.

أما عملات الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، وباستثناء الريال البرازيلي الذي ارتفع بنسبة 3,2%، فقد تراجعت العملات الأخرى بشكل عام مقابل الدولار الأمريكي، مع تدني الرمينبي الصيني بواقع 5,1% والروبية الهندية بنسبة 4,9% والليرة التركية بنسبة 29,1% والروبل الروسي بواقع 20,3%.

رسم بياني 24.1.1: تطور عملات البلدان الصاعدة الرئيسية تجاه الدولار (مؤشر أساس 100 = 31 دجنبر 2016)



المصدر: تومسون رويترز إيكون.

إطار 3.1.1: إعلان مراكش للتعاون العالمي

بمناسبة الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي نظمت بمراكش في أكتوبر 2023، أصدر قادة المؤسسات ووزيرة الاقتصاد والمالية المغربية ووالي بنك المغرب، إعلاناً مشتركاً يرسى مبادئ تعزيز التعاون العالمي. ويسلط الإعلان الضوء على وجوب البقاء متضامنين ومتحدين لحماية الرخاء في المستقبل والقضاء على الفقر المدقع. كما يبرز تفاقم التهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ، والتفاوتات في مستويات الدخل والفرص، والتوترات الجيوسياسية. علاوة على ذلك، يؤكد الإعلان أن التحول الرقمي والتكنولوجي يطرحان، نظراً لسرعهما، تحديات جديدة لكنهما يخلقان أيضاً فرصاً يجب أن تتمكن جميع الدول من الاستفادة منها. ويعتبر هذا الإعلان بمثابة دعوة لعمل تعاوني عالمي يهدف إلى تعزيز القدرة على الصمود وخلق المزيد من الفرص لمستقبل أفضل. وتتمثل مبادئ الأربعة للتعاون العالمي في:

1. إنعاش النمو المستدام والشامل

- النهوض بالإصلاحات الهيكلية المشجعة للنمو؛
- تنويع مصادر التمويل؛
- مكافحة الهشاشة من خلال الاستخدام الفعال لآليات دعم الدول في وضعية هشّة أو في نزاع.

2. تعزيز الصمود

- تعزيز القدرات المؤسسية عن طريق إحداث مؤسسات وأطر سياسات عمومية أقوى بدعم من المنظمات الدولية؛
- الحفاظ على الاستقرار الخارجي من خلال تطبيق سياسات اقتصادية كلية حكيمة مع تفادي التسبب في اضطرابات بالبلدان الأخرى؛
- تعزيز أطر تدبير وتسوية الدين العمومي عبر تحسين تدبير الدين الخارجي والداخلي ورفع فعالية وسرعة إجراءات إعادة هيكلة الدين؛
- تحسين التأهب للأزمات العالمية والتخفيف من تداعياتها؛
- فصل النمو عن الأخطار المناخية من خلال تطوير قدرات تدبير وتنفيذ استراتيجيات فعالة لتقليص مخاطر الكوارث والتخطيط لها.

3. دعم الإصلاحات التحولية

- تسريع الانتقال نحو اقتصاد أخضر للمضي قدماً في عملية إزالة الكربون استناداً إلى مبادئ اتفاقية باريس، مع ضمان الأمن الطاقوي طيلة هذه العملية؛
- مواكبة التحولات التكنولوجية وسن قوانين تنظيمية متسقة على المستوى الدولي حول الأصول المشفرة وحماية البيانات والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي؛

- تحسين الأنظمة الصحية ودرجة تأهبها من خلال عمل تشاركي يهدف إلى تعزيز الأمن الصحي العالمي؛
- الحرص على تمكين أكبر عدد من الأشخاص من تعليم عادل وذي جودة عالية؛
- المساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين لمضاعفة وتيسير الفرص الاقتصادية للنساء، وتمكينهن من وسائل العمل والاعتراف بريادتهن.

4. تعزيز منظومة التعاون العالمي وتحديثها

- تقوية التعاون، ذلك أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ملتزمان بالعمل بشكل وثيق معا ومع شركائهم لمساعدة الدول الأعضاء على رفع التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة؛
- تعزيز النظام النقدي الدولي وقواعده واتفاقياته ومؤسساته للاستجابة لحاجيات الدول وتيسير التجارة والأداءات والاستثمارات الدولية؛
- تقوية النظام التجاري متعدد الأطراف لدعم التعاون والنمو الاقتصاديين العالميين، مع الحرص على ارتكازه على قواعد، واحترامه لمبادئ عدم التمييز والعدالة والانفتاح والشمولية والاستدامة والشفافية، وتوفيره على آليات فعالة لتسوية النزاعات.

2.1 الإنتاج والطلب

خلال سنة 2023، ظل الاقتصاد الوطني يعاني من أوضاع مناخية غير مواتية ومن محيط خارجي صعب عموماً ومنتسم باللايقين. إضافة إلى ذلك، تعرض المغرب لزلزال عنيف، كانت حصيلة خسائره البشرية ثقيلة دون تأثير كبير على وتيرة النشاط الاقتصادي.

في هذا السياق، شهدت وتيرة نمو القيمة المضافة للقطاعات غير الفلاحية ارتفاعاً طفيفاً من 3,4% إلى 3,5%، خاصة مع استمرار تعافي الأنشطة المرتبطة بالسياحة، وتحسن الصناعات التحويلية وتراجع حدة الانخفاض في فرعي الصناعات الاستخراجية والبناء. وموازاة ذلك، تزايدت القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 1,4% بعد تراجعها بواقع 11,3% سنة من قبل، وتسارع نمو الاقتصاد الوطني بذلك من 1,5% إلى 3,4%.

ومن جانب الطلب، أفرز مكونه الداخلي مساهمة إيجابية في حدود 3,6 نقط مئوية عوض 1,3- نقطة في 2022، نتيجة بالخصوص لانتعاش الاستثمار بنسبة 1,5% بعد تراجع بواقع 6%، ولتحسن استهلاك الأسر بمعدل 3,7% بعد استقراره في 2022. وبالمقابل، عاد الطلب الخارجي ليسجل مساهمة سلبية في حدود 0,2 نقطة مئوية.

وبالأسعار الجارية، نما الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 10% إلى 1 463,4 مليار درهم. وأخذاً بالاعتبار ارتفاع التدفقات نحو الخارج برسم عائدات الملكية والتحويلات الجارية المتأتية من الخارج، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1 575,6 ملياراً، متزايداً بنسبة 9,7% من سنة إلى أخرى.

جدول 1.2.1: القيمة المضافة بأسعار السنة السابقة (التغير %)

**2023	*2022	*2021	2020	2019	2018	2017	
1,6	-11,8	19,0	-7,1	-3,9	4,5	19,5	القطاع الأولي
1,4	-11,3	19,5	-8,1	-5,0	5,6	21,5	الزراعة والاستغلال الغابوي
7,0	-20,8	9,9	12,2	13,8	-12,5	-9,3	الصيد وتربية الأحياء المائية
1,3	-2,7	7,8	-5,2	4,1	3,1	3,4	القطاع الثانوي
-2,7	-23,0	7,3	2,6	2,3	-0,8	11,0	صناعة استخراج المعدني
2,7	0,6	9,0	-7,4	3,4	3,2	3,4	الصناعات التحويلية
0,7	-4,4	7,5	-1,3	14,7	8,8	2,9	توزيع الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير، ومعالجة النفايات
-0,4	-3,7	4,7	-4,1	0,5	1,3	1,3	البناء
4,4	6,8	5,7	-7,9	3,9	2,9	3,3	القطاع الثالثي
1,5	-0,6	8,2	-6,6	2,1	-0,2	4,6	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية
5,9	3,9	10,5	-28,5	5,5	-0,5	1,3	النقل والتخزين
23,5	68,0	15,4	-54,6	3,6	6,2	10,4	أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم
3,5	3,8	-1,5	5,1	2,5	3,5	-2,0	الإعلام والاتصال
5,0	10,2	3,6	0,6	5,3	1,9	3,8	الأنشطة المالية والتأمين
3,0	0,0	2,9	-0,8	1,8	3,2	1,5	الأنشطة العقارية
5,1	10,8	9,6	-13,4	8,3	6,1	4,7	البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات
2,2	5,0	5,1	5,3	6,6	3,9	3,9	الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري
3,4	6,5	3,6	0,8	2,0	4,1	1,1	التربية، والصحة البشرية وأنشطة الأعمال الاجتماعية
4,6	6,4	5,0	-23,2	0,2	1,5	1,9	خدمات أخرى
3,5	3,4	6,4	-6,9	4,0	2,8	3,2	القيمة المضافة غير الفلاحية
3,2	1,6	7,9	-7,0	3,0	3,1	5,2	القيمة المضافة الإجمالية
4,9	1,2	10,3	-8,3	2,3	2,4	4,0	صافي الضرائب من الإعانة على المنتجات
3,4	1,5	8,2	-7,2	2,9	3,1	5,1	الناتج الداخلي الإجمالي

* أرقام مراجعة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

1.2.1 الإنتاج

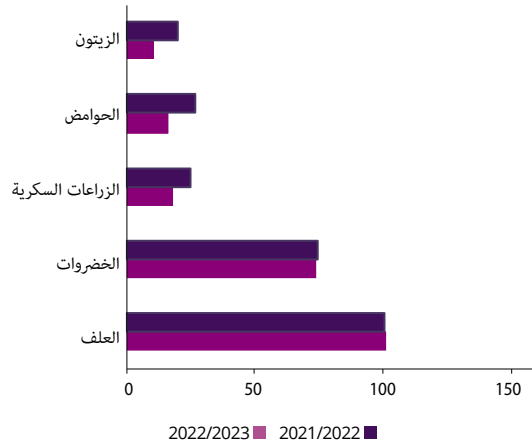
بعد تقلصها بنسبة 11,8% في 2022، تحسنت القيمة المضافة للقطاع الأولي بما قدره 1,6%، نتيجة لتزايد تلك الخاصة بالفلاحة بمعدل 1,4% والصيد بنسبة 7% بعد انخفاضات بواقع 11,3% و20,8% على التوالي.

وتميز الموسم الفلاحي 2023/2022 بتساقطات مطرية ضعيفة وغير منتظمة وكذا بتغيرات هامة في درجات الحرارة، مما تسبب في صدمات حرارية أدت إلى اضطراب دورات إنتاج الزراعات. هكذا، ارتفع معدل هطول الأمطار التراكمي بنسبة 13,1% من سنة إلى أخرى، لكنه تراجع بواقع 17,3% مقارنة بمتوسط

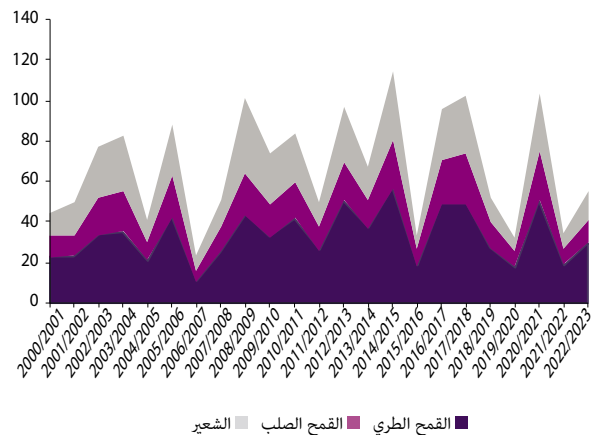
السنوات الخمس الأخيرة. وفي ظل هذه الظروف، تزايدت المساحة المزروعة بالحبوب بنسبة 2,8% إلى 3,7 مليون هكتار، وتحسن متوسط مردودية الهكتار بواقع 57,3% إلى 15 قنطار ليصل بذلك محصول الحبوب الرئيسية الثلاثة¹ إلى 55,1 مليون قنطار، مرتفعا بنسبة 61,8% مقارنة بالموسم السابق.

وفيما يخص الزراعات النباتية الأخرى، انخفض الإنتاج بمعدل 44,7% بالنسبة للزيتون، وبواقع 40,3% بالنسبة للحوامض، وبما قدره 27,9% بالنسبة للزراعات السكرية و0,8% فيما يخص الخضراوات. وعلى العكس، ارتفع بمعدل 0,6% للعلف.

رسم بياني 2.2.1: إنتاج المحاصيل الرئيسية باستثناء الحبوب (مليون قنطار)



رسم بياني 1.2.1: إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة (مليون قنطار)



المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

وفيما يتعلق بالمنتجات الحيوانية، ارتفع الإنتاج بواقع 1,2% فيما يخص اللحوم الحمراء² وبما قدره 1,4% بالنسبة للبيض واللحوم البيضاء في حين انخفض إنتاج الحليب بواقع 5%.

وبخصوص الصيد البحري، تشير المعطيات المتاحة والمتعلقة بمكونه الساحلي والتقليدي إلى تراجع حجم الإنتاج المسوق بنسبة 10,7% إلى 1,4 مليون طن، مع تقلصات قدرها 16,9% فيما يخص الأسماك السطحية، التي تمثل 74,2% من المجموع، وبواقع 8,5% بالنسبة للرخويات وكذا ارتفاعات بما قدرها 45,2% بخصوص السمك الأبيض و26,8% بالنسبة للقشريات. ومن حيث القيمة، تحسن الإنتاج بنسبة 2,8% إلى 10 مليار درهم.

¹ القمح الطري والقمح الصلب والشعير.
² لحوم البقر والماعز والأغنام.

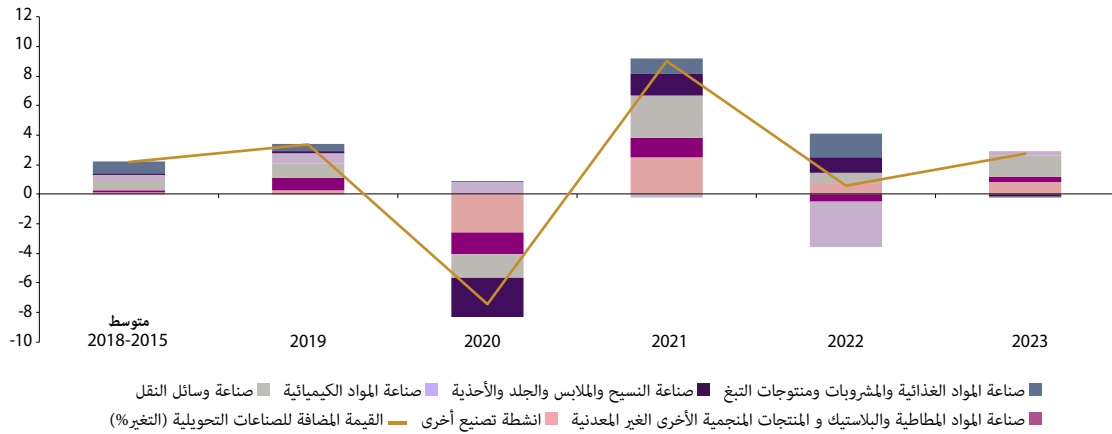
رسم بياني 3.2.1: الإنتاج المسوق من الصيد الساحلي والتقليدي (التغير %)



المصدر: المكتب الوطني للصيد.

وعلى مستوى القطاع الثانوي، تمت القيمة المضافة بنسبة 1,3% بعد تراجعها بواقع 2,7% في 2022، لتنتقل بذلك مساهمتها في النمو من 0,7- نقطة مئوية إلى 0,3 نقطة. وتزايدت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة 2,7% بعد 0,6% مدفوعة بتسارع وتيرة نمو النشاط في «صناعة وسائل النقل» من 10,2% إلى 15% ارتباطا بالدينامية الجيدة لفرع السيارات. ويعكس هذا التطور أيضا تحسن القيمة المضافة لصناعة المواد الكيميائية بنسبة 1,2% بعد انخفاضها بواقع 13,5%. وبالمقابل، تراجع النشاط بمعدل 0,2% في «صناعة المواد الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ» وبواقع 1,1% في فرع «النسيج والملابس والجلد والأحذية» الذي تضرر من تدني الطلب الخارجي.

رسم بياني 4.2.1: المساهمة في تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالنقط المئوية)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

إطار 1.2.1: المهن العالمية للمغرب وأداء الصناعات التحويلية

خلال العقدين الأخيرين، جعل المغرب تطوير وتنويع نسيجه الصناعي اختيارا استراتيجيا. وتجسدت هذه السياسة من خلال وضع مجموعة من الاستراتيجيات، منها مخطط إقلاع (2005)، الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي (2009-2015)، مخطط التسريع الصناعي (2014-2020) ومخطط الإنعاش الصناعي (2021-2023) التي مكنت من تطوير عدة «مهن عالمية للمغرب» وهي صناعة السيارات والطيران والإلكترونيك والنسيج والجلد والصناعة الغذائية وتحويل الخدمات¹.

وتمكن المعطيات المتاحة إلى حد الآن من الإحاطة، ولو بطريقة أولية، بالإنجازات المحققة في إطار هذا التوجه. هكذا، في الفترة 2014-2023²، سجلت صادرات قطاع السيارات ارتفاعا سنويا متوسطا بنسبة 14,1% إلى 148,2 مليار درهم. ويعكس هذا التطور نمو ملموسا للإنتاج بفضل تعزيز القدرات سواء في مصنع (ستيلانتيس) بالقييطرة أو في مجموعة (رونو). وحسب إحصائيات المنظمة الدولية لمصنعي السيارات (OICA)، تزايد عدد السيارات المنتجة على الصعيد الوطني بنسبة 9,7% في المتوسط السنوي إلى ما يناهز 536 ألفا في 2023، وهو مستوى يفوق ما سُجل في بلدان مثل رومانيا (513 ألفا) وهنغاريا (507 ألفا) أو حتى البرتغال (318 ألفا).

وعلى نفس المنوال، سجلت الصادرات ارتفاعا سنويا متوسطا قدره 12,9% في صناعة الطائرات و11% في الإلكترونيك والكهرباء. أما القطاعات التقليدية، فقد عرفت هي أيضا نموا قويا لكنه أبطأ نسبيا حيث بلغ 7% بالنسبة للصناعة الغذائية و3,6% في النسيج والملابس والجلد. وفي المجموع، نمت صادرات المهن العالمية للمغرب بنسبة 10,1% سنويا في نفس الفترة.

هكذا، نجح المغرب في الدخول تدريجيا إلى سلاسل القيم العالمية وارتقى نحو فروع ذات قيمة مضافة قوية. وحسب نسخة 2023 من التصنيف السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للتطوير الصناعي (ONUDI) في مجال التنافسية الصناعية، يحتل المغرب الرتبة 26 من أصل 153 بلدا وفقا لمعيار «حصّة الصادرات من المواد المصنعة متوسطة وعالية التقنية ضمن مجموع صادرات المنتجات المصنعة».

غير أن هذا التطور في الصادرات لم يواكبه تحسن ملموس من حيث إحداث الثروة ومناصب الشغل. فحسب معطيات الحسابات الوطنية للمندوبية السامية للتخطيط، ارتفعت القيمة المضافة للصناعة التحويلية بنسبة 1,8% في المتوسط السنوي ما بين 2014 و2023 وتراجعت حصتها في الناتج الداخلي الإجمالي، خلال نفس الفترة، من 15,3% إلى 14,5% مقابل نسبة 23% في 2020 التي كانت مستهدفة في إطار مخطط التسريع الصناعي. ويبقى هذا الأداء أدنى مما سجل في العديد من الدول التي طورت صناعاتها في السنوات الأخيرة على غرار بنغلاديش (9,5%) أو فيتنام (8,8%).

¹ تجدر الإشارة إلى أنه يجري حاليا تطوير عدة «مهن عالمية للمغرب» جديدة. ويقتصر هذا التحليل على المهن الخمسة الأولى. ولم يؤخذ بعين الاعتبار قطاع تحويل الخدمات لكون تصنيف الحسابات الوطنية لا يمكن من تمييز هذا القطاع بوضوح.

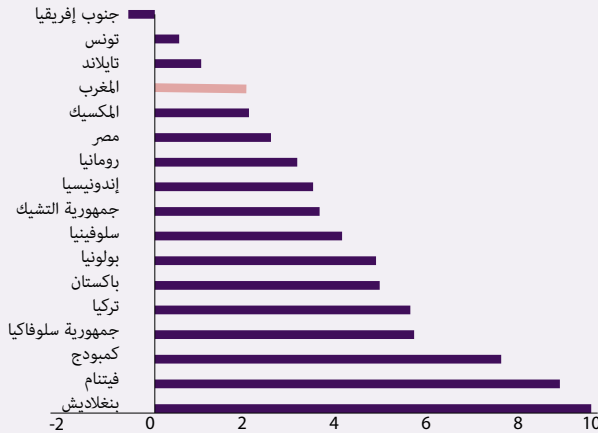
² خضع اختيار الفترة لشرط توفر المعطيات بالنسبة لمختلف المهن العالمية.

وحسب الفروع الثانوية³، بلغت المساهمة في النمو الصناعي 0,7 نقطة مئوية و0,8 نقطة على التوالي بالنسبة لصناعة «المواد الغذائية، والمشروبات ومنتجات التبغ» و«وسائل النقل»، و0,2 نقطة في المجموع بالنسبة «لصناعة المواد الإلكترونية» و«صناعة أجهزة الكمبيوتر، والمواد الإلكترونية والبصرية»، في حين كانت مساهمة «النسيج والملابس والجلد والأحذية» منعدمة.

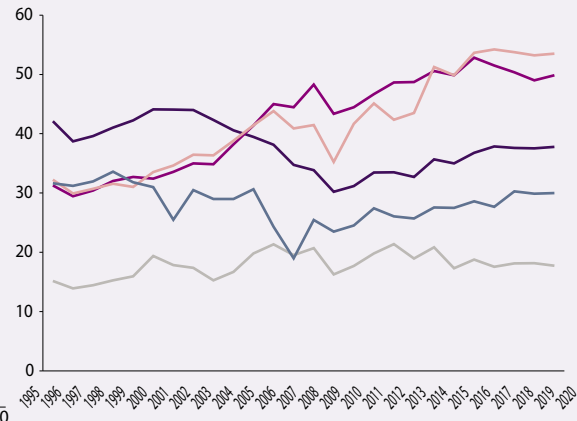
وفيما يخص التشغيل، ظل الإحداث الصافي للشغل في قطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية جد محدود مع 8 آلاف منصب جديد سنويا، أي ما مجموعه 71 ألفا في مجمل الفترة. ويبقى هذا الرقم أدنى بكثير من التطوعات المعلن عنها بمناسبة مختلف الاستراتيجيات الموضوعة منذ 2005⁴.

ويرجح أن تكون هذه التطورات راجعة إلى لجوء هام لاستيراد المدخلات لإنتاج بعض المهن العالمية للمغرب. وحسب معطيات قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (TIVA) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁵، سجل مضمون الصادرات الإجمالية من القيمة المضافة الأجنبية ارتفاعا نسبيا حيث بلغ 53,5% فيما يخص صناعة الأجهزة الكهربائية، و49,9% بالنسبة لتركيب السيارات، والمقطورات ونصف المقطورات و30% بالنسبة لصناعة وسائل نقل أخرى مقابل 17,8% في صناعة المواد الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ.

رسم بياني 2.1.2.1: نمو القيمة المضافة للصناعات التحولية بالنسبة لعينة من الدول (متوسط 2014-2022، %)



رسم بياني 1.1.2.1: مضمون الصادرات الإجمالية من القيمة المضافة الأجنبية حسب الفروع الصناعية الرئيسية (%)



— صناعة المواد الغذائية، والمشروبات ومنتجات التبغ
— صناعة النسيج والملابس والأحذية
— تركيب السيارات والمقطورات ونصف المقطورات
— صناعة الأجهزة الكهربائية
— صناعة وسائل نقل أخرى

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التجارة في القيمة المضافة (TIVA). المصدر: البنك الدولي.

³ بناء على تصنيف الحسابات الوطنية، تتمثل فروع الأنشطة المعتمدة في هذا التحليل للإحاطة بالمهن العالمية للمغرب في: «صناعة المواد الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ»، و«صناعة النسيج والملابس والجلد ومنتجات الجلد»، و«صناعة أجهزة الكمبيوتر والمواد الإلكترونية والبصرية»، و«صناعة التجهيزات الكهربائية» و«صناعة وسائل النقل».

⁴ تتمثل الأهداف المعلن عليها في 440 ألف منصب شغل بالنسبة لمخطط إقلاع، و220 ألف بالنسبة للميثاق الوطني للإقلاع الصناعي (2009-2015) و500 ألف في إطار مخطط التسريع الصناعي (2014-2020) وما بين 50 إلى 100 ألف منصب شغل بالنسبة لمخطط الإنعاش الصناعي (2021-2023).

⁵ مستكشف بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التجارة في القيمة المضافة (TIVA)، إصدار 2023: المؤشرات الرئيسية.

وختاما، يبقى التحدي الحقيقي للمغرب اليوم هو تعزيز مضمون صادراته من القيمة المضافة المحلية، خاصة أنه بفضل موقعه الجغرافي ومكانته كواحة للسلم والاستقرار، أصبح من الدول المرشحة للاستفادة من إعادة تنظيم سلاسل القيم العالمية، كما يتضح من إصدارات عدة جهات متخصصة⁶.

لأجل ذلك، فالمغرب مطالب بتوفير الظروف الضرورية لاسيما من خلال استثمار مكثف في الرأسمال البشري وكما أشار إلى ذلك جلالتة في الرسالة التي وجهها يوم 29 مارس 2023 إلى المشاركين في اليوم الوطني للصناعة، «إرساء آليات المواكبة وتوسيع نطاقها من أجل تعزيز البنية التحتية التكنولوجية والبحث والتطوير داخل المقاولات المغربية، مع إحداث منظومة تضم القطاع الصناعي والجامعات ومراكز البحث، من أجل دعم الابتكار وجعله محركا لنمو الصناعة المغربية».

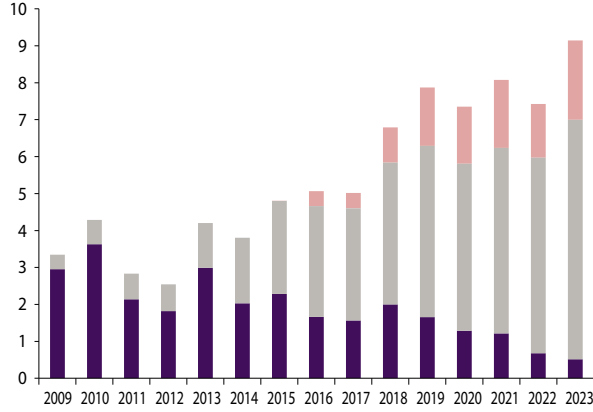
⁶ مثل بلومبرغ وفابننشال تايمز «إف دي أي ماركس».

كذلك، ارتفعت القيمة المضافة لفرع «الكهرباء، والغاز، والماء والتطهير والنفايات» بنسبة 0,7%، بعد تراجع بواقع 4,4% سنة 2022، مما يعكس تسارع نمو إنتاج الكهرباء من 0,4% إلى 2,4%. وحسب المصدر، عرف هذا الأخير ارتفاعات بلغت 22,5% بالنسبة للطاقة الريحية، ارتباطا بالخصوص بتشغيل محطة «بوجدور» بقدرة 300 ميغاواط في يوليوز 2023، و48% بالنسبة للطاقة الشمسية خاصة بعد استئناف النشاط في محطة «نور ورزازات III»¹. وفي المقابل، تدنى الإنتاج في الطاقة الحرارية بنسبة 2%، لتراجع حصته من 81,3% إلى 77,8%، وواصل انخفاضه في الطاقة المائية للسنة الخامسة على التوالي، متأثرا بتوالي سنوات الجفاف.

وفي ظل هذه الظروف، عرف الاستهلاك، الذي تتم مقارنته من خلال عمليات التسليم على شبكة نقل الكهرباء، ارتفاعا بنسبة 2,7% مما أدى إلى زيادة الواردات بواقع 23,8%. أما رصيد المبادلات الخارجية للكهرباء، فقد سجل عجزا قدره 1 849 جيغاواط ساعة، ما يمثل 1,9 مليار درهم من حيث القيمة، بعد 1 397 جيغاواط ساعة، أو ما يعادل 3,4 مليار درهم سنة 2022.

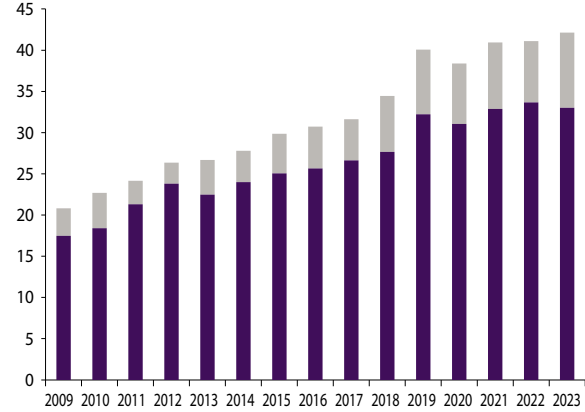
¹ تم توقيف محطة «نور» ورزازات III من 18 شتنبر 2021 إلى 12 دجنبر 2022 من أجل الصيانة.

رسم بياني 6.2.1: إنتاج الكهرباء من مصدر متجدد (بآلاف جيغاواط الساعة)



الطاقة المائية ■ الطاقة الريحية ■ الطاقة الشمسية

رسم بياني 5.2.1: إنتاج الكهرباء حسب المصدر (بآلاف جيغاواط الساعة)

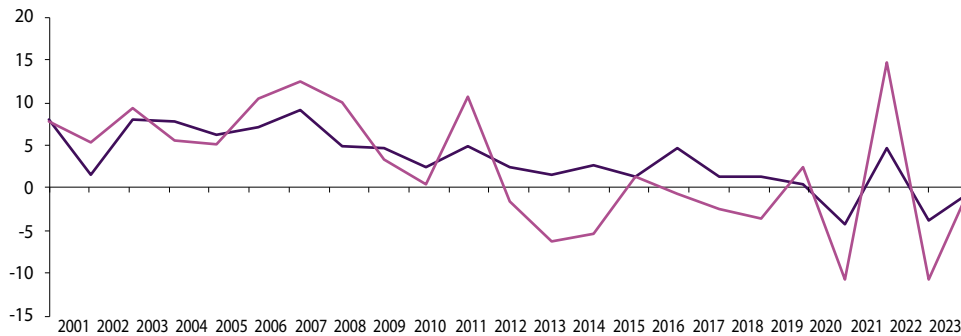


الطاقة الحرارية ■ الطاقة المتجددة

المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء.

أما قطاع البناء، فقد ظل منهكا مع تقلص جديد بواقع 0,4% بعد 3,7% سنة من قبل. فهذا التطور، الذي انعكس على مبيعات الإسمنت التي سجلت شبه ركود، يعزى إلى حد كبير إلى ضعف دينامية قطاع المباني كما يتضح من استمرار تباطؤ القروض العقارية.

رسم بياني 7.2.1: القيمة المضافة للبناء ومبيعات الإسمنت (التغير %)

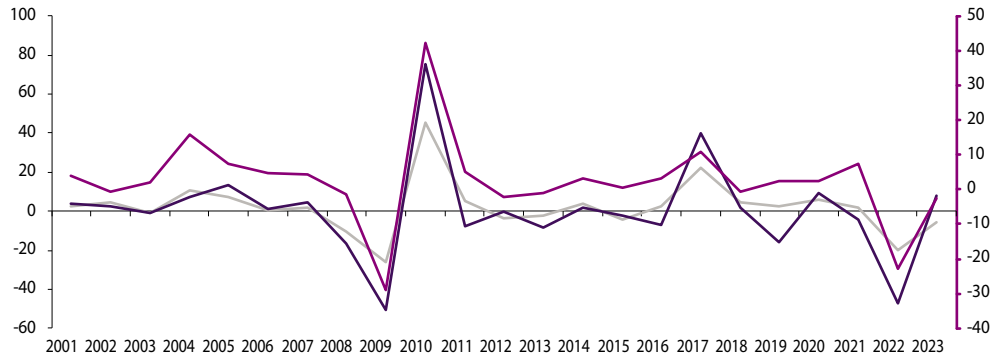


القيمة المضافة ■ مبيعات الأسمنت

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط ووزارة إعداد التراب الوطني، والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

وعلى نفس المنوال، ونتيجة لانخفاض جديد للإنتاج التسويقي للفوسفات بنسبة 5,8%، تراجعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بنسبة 2,7% بعد 23% سنة 2022. غير أن التحليل خلال السنة يظهر تعافيا ملموسا للنشاط في الفصل الأخير من السنة، بعد ثلاثة فصول متتالية من الانخفاض.

رسم بياني 8.2.1: إنتاج وتصدير الفوسفات الخام من حيث الحجم والقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (التغير %)



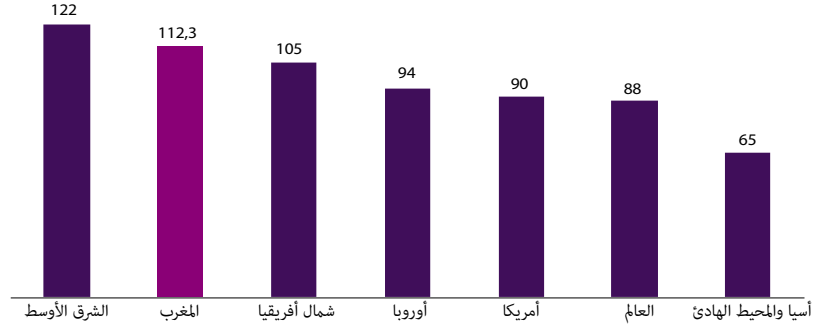
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط والمكتب الشريف للفوسفات.

وفي القطاع الثالثي، تباطأت وتيرة النشاط إلى 4,4% عوض 6,8% سنة من قبل، وانخفضت مساهمته في النمو من 3,5 نقطة مئوية إلى 2,4 نقطة.

وبفضل انتعاش السياحة العالمية بالخصوص، حافظ فرع «الإيواء والمطاعم» على ديناميته التي بدأت بعد جائحة كوفيد-19 مع ارتفاع القيمة المضافة بنسبة 23,5% بعد 68%. وبلغ عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية 14,5 مليون، متزايدا بما قدره 33,6% مقارنة بسنة 2022 وبواقع 12,3% مقارنة بسنة 2019. وكان هذا التعافي أسرع مما سُجل في شمال إفريقيا وفي معظم المناطق الأخرى في العالم. ويشمل ارتفاعات قدرها 27,1% إلى 7,4 مليون بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج و41,2% إلى 7,1 مليون فيما يخص السياح الأجانب. وحسب بلدان المصدر الرئيسية¹، تم تسجيل أهم الارتفاعات في ألمانيا بنسبة 64% تليها إسبانيا بواقع 44,7% ثم فرنسا بمعدل 32,8%.

¹ ترتبط المعطيات المتعلقة بالسائح حسب بلدان المصدر الرئيسية بالسياح الأجانب وليس المغاربة المقيمين بالخارج.

رسم بياني 9.2.1: عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية سنة 2023 (كنسبة مئوية من العدد المسجل في عام 2019)



المصدر: منظمة السياحة العالمية ووزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

جدول 2.2.1: عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية

التغيير (%)	بالآلاف				
	2019/2023	2022/2023	2023		
1,5	41,2	7 150	5 065	7 043	السياح الأجانب
0,4	32,8	1 999	1 505	1 991	أوروبا
48,1	44,7	1 304	902	881	فرنسا
-4,8	39,7	335	240	352	إسبانيا
-32,1	64,0	281	171	413	إيطاليا
23,2	41,0	679	482	551	ألمانيا
66,8	45,3	43	30	26	المملكة المتحدة
-16,9	80,9	33	18	40	أيرلندا
-4,4	43,5	332	231	347	روسيا
-18,1	50,2	108	72	131	الولايات المتحدة
-17,9	32,5	48	36	58	كندا
-59,6	34,5	47	35	117	أفريقيا
24,6	37,0	61	44	49	تونس
19,6	20,4	69	57	58	الجزائر
-57,7	113,4	60	28	141	موريتانيا
73,7	119,8	29	13	17	السنغال
					آسيا
					الصين
					الهند
25,2	27,1	7 375	5 804	5 889	المغاربة المقيمون بالخارج
12,3	33,6	14 525	10 869	12 932	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

كذلك، تزايدت ليالي المبيت في المؤسسات المصنفة بنسبة 34,9% إلى 25,6 مليون، متجاوزة مستواها المسجل في سنة 2019 بواقع 1,6%. ويعكس هذا التطور ارتفاعات بلغت، من سنة إلى أخرى، 54% بالنسبة لغير المقيمين إلى 17 مليون شخص، وهو مستوى أقل بما قدره 2% مما سجل سنة 2019، و8,2% بالنسبة للسياح المحليين إلى 8,6 مليون.

وحسب الوجهة السياحية الرئيسية، ارتفعت ليالي المبيت بنسبة 10% في مراكش، وبواقع 32,8% في الحوز وانخفضت بالمقابل بمعدل 36,1% بطنجة، و12,7% بفاس، و7,6% بالدار البيضاء، و6,6% في أكادير.

جدول 3.2.1: ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء المصنفة

التغير (%)		بالآلاف			
2019/2023	2022/2023	2023	2022	2019	
-2,0	54,0	17 053	11 071	17 406	السياح الأجانب
-2,5	59,3	12 039	7 557	12 353	أوروبا
4,3	48,3	5 060	3 412	4 853	فرنسا
12,6	86,2	987	530	877	اسبانيا
-50,5	101,5	864	429	1 746	ألمانيا
22,3	60,9	2 720	1 690	2 224	المملكة المتحدة
10,3	77,0	462	261	419	إيطاليا
-6,0	68,3	410	244	436	هولندا
-35,6	73,8	70	41	110	روسيا
16,6	45,6	990	680	849	أمريكا الشمالية
16,8	42,5	785	551	672	الولايات المتحدة
-50,7	-30,2	470	673	953	الدول العربية
-54,4	18,9	153	129	336	المغرب العربي
9,6	8,2	8 587	7 939	7 838	السياح المحليون
1,6	34,9	25 641	19 010	25 244	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

في ظل هذه الظروف، وأخذا بالاعتبار تطور الطاقة الإيوائية، انتقلت نسبة الملاء، من سنة إلى أخرى، من 41% إلى 48%. وسجلت على وجه الخصوص ارتفاعات بلغت 13 نقطة مئوية إلى 32% في ورزازات، و11 نقطة إلى 67% في مراكش، و10 نقاط إلى 44% في تطوان، و9 نقاط إلى 61% في أكادير، ونقطة واحدة إلى 43% في فاس. على العكس، تراجعت بما قدره 15 نقطة إلى 27% في سلا، و5 نقاط إلى 35% في المحمدية، و3 نقاط إلى 34% في بنسليمان.

جدول 4.2.1: نسبة الملاءمات الفندقية حسب المدن الرئيسية

التغير (بالنقطة المئوية)		النسبة المئوية (%)		
2023/2022	2022/2021	2023	2022	
11	27	67	55	مراكش
7	32	66	59	الحوز
9	22	61	52	أكادير
6	14	43	37	الدار البيضاء
8	15	52	44	طنجة
7	18	52	45	الرباط
-15	15	27	42	سلا
1	5	43	42	فاس
9	14	45	37	الصويرة
10	13	44	34	تطوان
13	6	32	19	ورزازات
1	5	24	22	مكناس
-5	13	35	41	المحمدية
-3	9	34	37	بن سليمان
3	0	24	21	الحسيمة
5	-1	21	16	أصيلة
7	16	48	41	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وفيما يتعلق بخدمات النقل والتخزين، تسارع نمو قيمتها المضافة من 3,9% إلى 5,9%. وتظهر مؤشرات النشاط بالخصوص انتعاش حركة المسافرين بنسبة 31,5% في النقل الجوي، و15,2% في النقل السككي، و39,1% في النقل البحري. كذلك، تزايد نقل السلع بواقع 34% في الشحن الجوي و7,4% في الشحن البحري، مدفوعا بالأساس بالدينامية المسجلة على مستوى ميناء طنجة المتوسط. وفي المقابل، عرف الشحن السككي انكماشاً جديداً بمعدل 18%، ما يعكس بشكل رئيسي انخفاض حجم الفوسفات الخام المنقول.

وعلى مستوى فرع «الإعلام و الاتصال»، ارتفع عدد المنخرطين في الهاتف المحمول بواقع 5,6% إلى ما يناهز 56 مليون، وفي الإنترنت بنسبة 7,6% إلى 38,3 مليون، وفي الهاتف الثابت بما قدره 8,5% إلى 2,9 مليون. أما من حيث الاستخدام، فقد انخفض متوسط الاستعمال الصادر لكل منخرط¹ بواقع 21,3% بالنسبة للهاتف الثابت وبمعدل 10,6% للهاتف المحمول. هكذا، ارتفعت القيمة المضافة للفرع بنسبة 3,5% بعد 3,8% سنة 2022.

¹ يحدد بواسطة معدل المكالمات الصادرة بالدقائق نسبة إلى متوسط المنخرطين في الشهر.

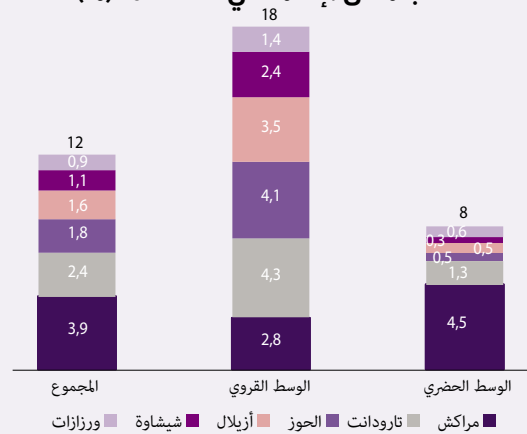
إطار 2.2.1: زلزال الحوز، الحصيلة والتداعيات وإجراءات السلطات

اهتز المغرب يوم 8 شتنبر 2023 على وقع زلزال بقوة 7 درجات على سلم ريختر، حُددت بؤرته بجماعة إغيل بإقليم الحوز، على بعد حوالي 70 كلم من جنوب غرب مراكش. هذا الزلزال هو الأعنف في تاريخ المغرب بعد زلزالي أكادير سنة 1960 والحسيمة عام 2004، واللذان بلغت قوتهما 5,7 و6,3 على التوالي. وقد أسفرت هذه الكارثة على خسائر بشرية جسيمة، مع 2 960 حالة وفاة و1 139 إصابة خطيرة و4 661 إصابة طفيفة.

وكانت المناطق الأكثر تضررا من هذا الزلزال هي الحوز ومراكش وشيشاوة وتارودانت وورزازات وأزيلال، التي تنتمي إلى أقاليم «مراكش آسفي» و«سوس ماسة» و«درعة تافيلالت» و«بني ملال - خنيفرة». وتتميز هذه المناطق على العموم بكثافة سكانية ضعيفة حيث بلغ عدد سكانها سنة 2021، حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، 4,2 مليون نسمة، أي 12% من سكان المغرب، يعيش أكثر من نصفهم في المناطق القروية.

رسم بياني 1.2.2.1: الوزن الديموغرافي للمناطق المتضررة
جدول 1.2.2.1: كثافة الأقاليم المتضررة (عدد السكان/كم²)
حسب مكان الإقامة في سنة 2021 (%)

الكثافة	
364	مراكش
111	الحوز
59	شيشاوة
58	أزيلال
52	تارودانت
26	ورزازات



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

نظرا لهيمنة المناطق القروية، يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في النسيج الاقتصادي في جميع المناطق المتضررة تقريبا. عموما، تساهم مراكش-آسفي بما يقارب 10,5% في الفلاحة الوطنية، تليها جهة «بني ملال-خنيفرة» (9,6%)، و«سوس-ماسة» (8,4%)، و«درعة-تافيلالت» (6,1%).

وتمثل السياحة النشاط الرئيسي بمدينة مراكش، حيث تستأثر لوحدها بما يناهز 39% من مؤسسات الإيواء المصنفة و35% من ليالي المبيت على المستوى الوطني (39% فيما يخص السياحة الدولية و27% بالنسبة للسياحة الداخلية). ويشهد إقليم الحوز، الذي يستفيد من قربه من مدينة مراكش، دينامية سياحية بفضل المواقع العديدة التي يزخر بها مثل المنتزه الوطني توبقال ومحمية أغبار الطبيعية وبحيرة إفني وواد أوريكما ومسجد تينمل والموقع التاريخي أغمات ومحطة أوكايمدن. هكذا، تساهم جهة «مراكش آسفي» في حدود 22% من القيمة المضافة لفرع «الإيواء والمطاعم»، وتساهم المناطق المتضررة مجتمعة بما يقارب 23% من الناتج الداخلي الإجمالي.

إلى جانب الخسائر البشرية سألقة الذكر، ألحق الزلزال أضراراً مباشرة جسيمة بالبنيات السكنية وغير السكنية، ناهيك عن البنى التحتية (الطرق، وشبكة الكهرباء وبنى تحتية مائية وفلاحية وغيرها). وحسب وزارة الداخلية، انهار 59 674 منزلاً بشكل كلي (32%) أو جزئي (68%)، كما تضرر ما يفوق ألف مؤسسة تعليمية، 60 منها تحولت إلى أنقاض. وعلى صعيد التراث اللامادي، تضررت أيضا العديد من المعالم التاريخية، لا سيما في مراكش وتارودانت وورزازات.

وأمام هذا الوضع، وتنفيذا لتعليمات جلالة الملك، سرعان ما تعبأت السلطات لإنجاز عمليات الإنقاذ وتقديم الدعم الطارئ، مدعومةً في ذلك بتضامن وطني تلقائي هام. وتم إنشاء «صندوق خاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال»، مكن من حشد 19,6 مليار درهم حتى نهاية دجنبر 2023.

ومن أجل إعادة إعمار وتأهيل المناطق المتضررة، أعدت السلطات، بناءً على التعليمات الملكية، برنامجاً واسع النطاق رُصد له غلاف مالي بمبلغ 120 مليار درهم على مدى خمس سنوات، كما تم إنشاء وكالة مخصصة لتنفيذه. ويتمحور هذا البرنامج حول أربع مكونات أساسية: (أ) إعادة إيواء السكان المتضررين وإعادة بناء المساكن وإعادة تأهيل البنيات التحتية؛ (ب) وفك العزلة عن المجالات الترابية وتأهيلها؛ (ج) وتسريع امتصاص العجز الاجتماعي، خاصة في المناطق الجبلية المتأثرة بالزلزال؛ (د) وتشجيع الأنشطة الاقتصادية والشغل، وكذا ترميم المبادرات المحلية. وتمت تعبئة 22 ملياراً من هذا الغلاف لتقديم المساعدات المالية المباشرة في 2023 و2024 لإنجاز أشغال إعادة التأهيل في 2024، إذ وُزعت كما يلي:

- 8 مليارات درهم مخصصة للمساعدات الاستعجالية المباشرة للأسر، ولإعادة بناء وتأهيل المساكن. ويتعلق الأمر، بالنسبة لكل أسرة متضررة، بإعانة مالية للمعيش قدرها 30 ألف درهم موزعة على 12 شهراً؛ ومساعدة مالية قدرها 140 ألف درهم في حالة تدمير المسكن كلياً؛ و80 ألف درهم في حالة انهياره جزئياً.
- 14 مليار درهم لفك العزلة عن المناطق المنكوبة ولإعادة تأهيل السدود ومحطات المياه المتضررة، وكذا المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية، ولتحفيز النسيج الاقتصادي المحلي، والمحافظة على الموروث الثقافي والمرافق الدينية.

وسيرصد ما تبقى من الغلاف المالي، أي 98 مليار درهم، لتنمية البنيات التحتية، وإنعاش الأنشطة الفلاحية والسياحية في الأقاليم المعنية، ودعم إحداث مراكز قروية مندمجة وإعادة تأهيل المجال الحضري والمدن العتيقة، وتعزيز جودة الخدمات العمومية، خصوصاً تلك المتعلقة بالأسواق والمحطات الطرقية والمجازر.

ومن شأن هذا البرنامج أن يحدث تحولاً في المنطقة وأن يكون له أثر اجتماعي واقتصادي ملحوظ خلال السنوات القادمة. فالتجارب الدولية¹ تشير إلى أن حدوث زلزال يؤدي إلى تقلص مخزون الرأسمال البشري والمادي، لكن جهود إعادة الإعمار غالباً ما تُتوج بتسارع وتيرة النشاط الاقتصادي.

¹ تقدير تأثير الكوارث، المبادئ التوجيهية لتقييم احتياجات ما بعد الكوارث (PDNA)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وفي هذا الصدد، أُجريت عدة تقييمات تقريبية، منها على وجه الخصوص تلك التي أنجزتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي اعتبرت في تقريرها حول التوقعات الاقتصادية الصادر في نونبر 2023 أن الأنشطة الإنتاجية الرئيسية لم تتأثر بالزلازل وأن إعادة الإعمار عقب الزلازل سيعزز الاستثمار. وأشار البنك الدولي في تقرير أصدره في نفس الشهر² إلى أنه رغم تسبب الزلازل في اضطراب بعض الأنشطة الاقتصادية ووسائل العيش على الصعيد المحلي، من المستبعد أن تكون له تبعات اقتصادية كلية هامة، بما أن المناطق الأكثر تضرراً مندمجة بشكل ضعيف في الاقتصاد الوطني.

إن التقدير الكمي الدقيق للتداعيات الاقتصادية يقتضي توفر معلومات مفصلة بشأن محتوى الأوراش المزمع تنفيذها، وكذا جدولها الزمني وكيفية تمويلها. وبالاعتصار على المكون الأول للتدابير التي اتخذتها الدولة والذي بلغت تكلفته 22 مليار درهم وتتوفر المعلومات الخاصة بمحتواه، قام بنك المغرب بتقييم تأثيره على وتيرة النشاط الاقتصادي في سنة 2024. ولهذا الغرض، استند إلى عدة مصادر للبيانات تتعلق بالخصوص بالطبيعة الاجتماعية والديموغرافية للمناطق المنكوبة وجدول الموارد والاستخدامات الذي تصدره المندوبية السامية للتخطيط.

ويشير التقدير المنجز إلى ارتفاع استهلاك الأسر بمبلغ 5 مليار درهم والاستثمار بما قدره 8,3 مليار درهم، إلى جانب تسارع النمو بمقدار 0,3 نقطة مئوية في عام 2024.

² «تقرير رصد الوضعية الاقتصادية بالمغرب»، البنك الدولي، نوفمبر 2023.

2.2.1 الطلب

على عكس سنة 2022، استفاد نمو الاقتصاد الوطني في 2023 من الطلب الداخلي. وانتقلت مساهمته من -1,3 إلى +3,6 نقطة مئوية، في حين تراجعت تلك الخاصة بالصادرات الصافية من +2,8 إلى -0,2 نقطة مئوية.

جدول 5.2.1: مكونات الطلب بأسعار السنة الماضية (التغير بالنسب المئوية، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

**2023	*2022	*2021	2020	2019	2018	2017	
3,6	-1,3	9,7	-7,0	2,1	3,8	3,6	الطلب الداخلي (المساهمة بالنقط المئوية)
3,7	0,0	6,8	-5,6	2,2	2,4	3,7	الاستهلاك النهائي للأسر
4,1	3,0	7,2	-0,6	4,8	3,7	2,4	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
1,5	-6,0	14,5	-11,9	-0,2	5,3	3,0	الاستثمار
-0,2	2,8	-1,5	-0,1	0,8	-0,8	1,5	صافي الصادرات (المساهمة بالنقط المئوية)
8,8	20,5	7,9	-15,0	5,1	3,8	10,8	صادرات السلع والخدمات
7,4	9,5	10,4	-11,9	2,1	4,8	4,6	واردات السلع والخدمات

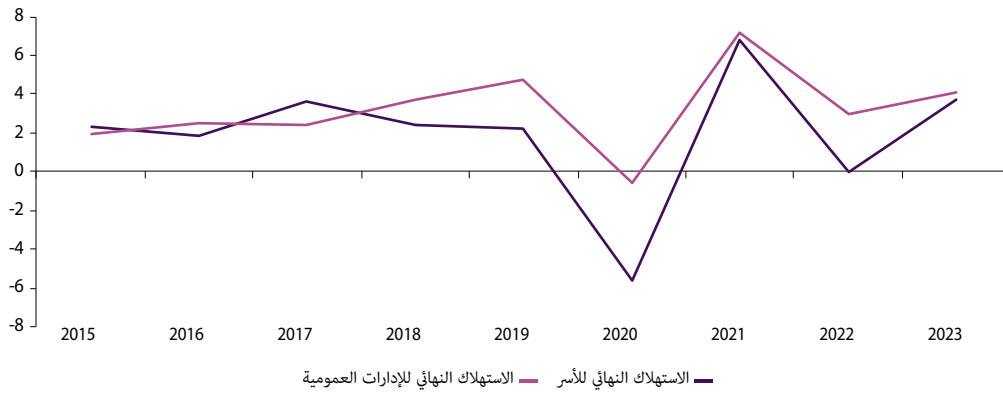
* أرقام مراجعة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

رغم بقاء التضخم في مستويات مرتفعة، نما استهلاك الأسر بنسبة 3,7% بعد ركوده سنة من قبل، مدعوماً على وجه الخصوص بالزيادات في الأجور التي تم إجراؤها في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي وبتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي شهدت ارتفاعاً هاماً. وأفرز بذلك مساهمة إيجابية في النمو بلغت 2,3 نقطة مئوية. وبالمثل، تسارع استهلاك الإدارات العمومية بنسبة 4,1%، بعد 3%، مساهمًا بذلك بما قدره 0,8 نقطة مئوية في النمو.

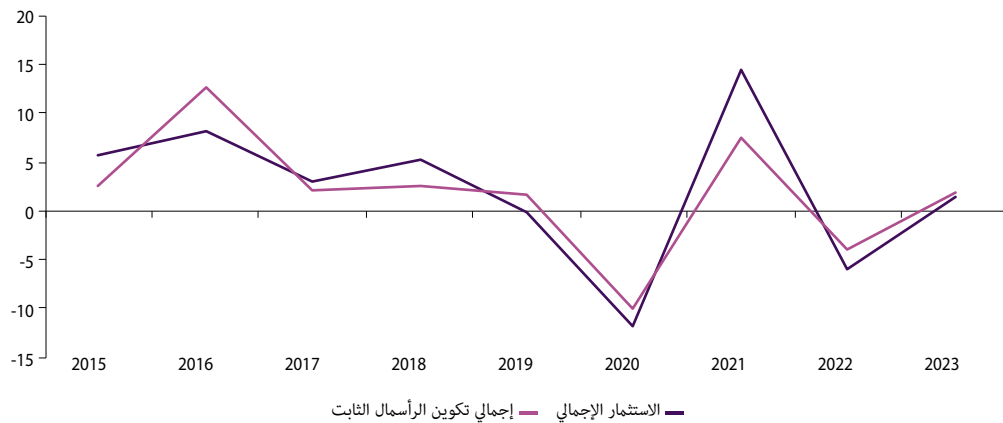
رسم بياني 10.2.1: الاستهلاك النهائي الوطني (التغير بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وبخصوص الاستثمار، فقد ارتفع بنسبة 1,5% بعد تراجع بواقع 6%، وبلغت مساهمته في النمو 0,4 نقطة مئوية، مقابل -1,8 نقطة ونجم هذا التطور عن تزايد إجمالي تكوين الرأسمال الثابت بواقع 1,9%، وانخفاض تغير المخزون بمعدل 2% واستقرار صافي اقتناء النفائس.

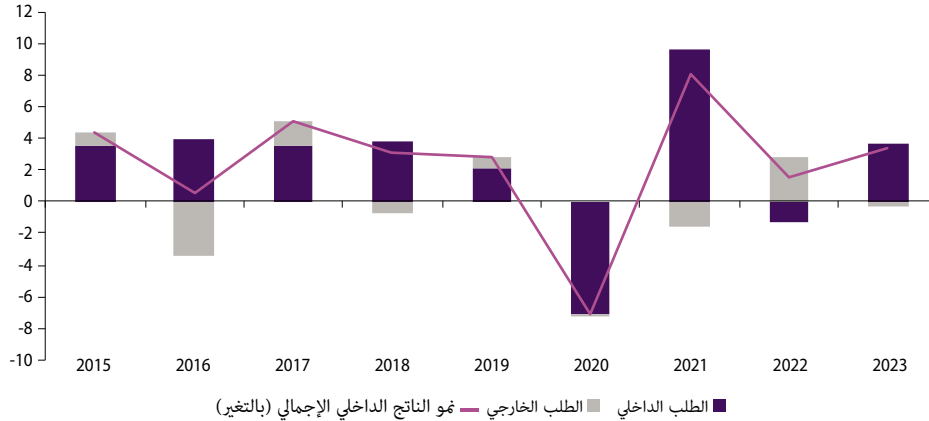
رسم بياني 11.2.1: الاستثمار (التغير بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وأخيراً، تعكس المساهمة السلبية للصادرات الصافية في النمو تباطؤاً أكبر في حجم صادرات السلع والخدمات مقارنة بالواردات، حيث تراجعت وتيرة نمو الأولى من 20,5% إلى 8,8% والثانية من 9,5% إلى 7,4% على التوالي.

رسم بياني 12.2.1: مساهمة مكونات الطلب في النمو (بالنقط المئوية)

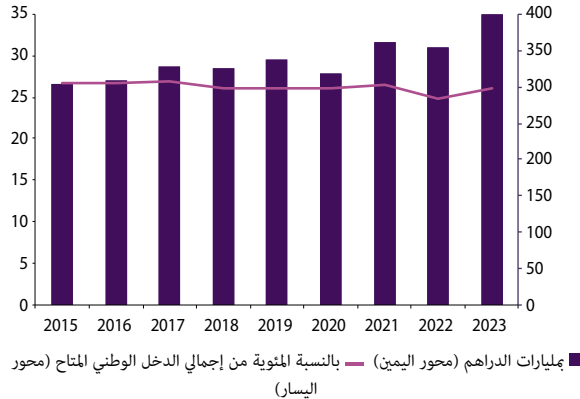


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

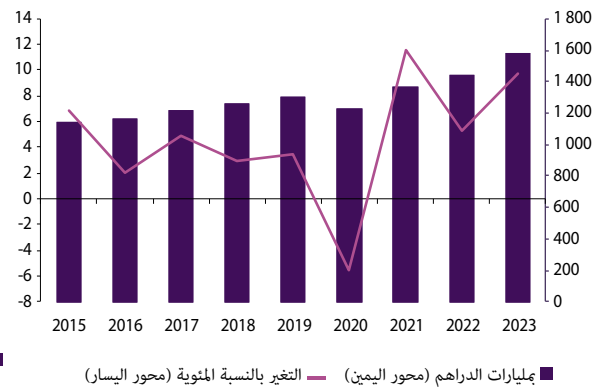
3.2.1 المجمعات الرئيسية بالقيمة الاسمية

بالأسعار الجارية، تحسن الناتج الداخلي الإجمالي في 2023 بواقع 10% إلى 1 463,4 مليار درهم. وأخذاً في الاعتبار ارتفاع تدفقات عائدات الملكية نحو الخارج بمعدل 7,5% إلى 20,9 ملياراً، والتحويلات الجارية الواردة من الخارج بنسبة 6,3% إلى 133,1 ملياراً، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1 575,6 ملياراً، متزايداً بواقع 9,7% من سنة إلى أخرى.

رسم بياني 14.2.1: الادخار الوطني



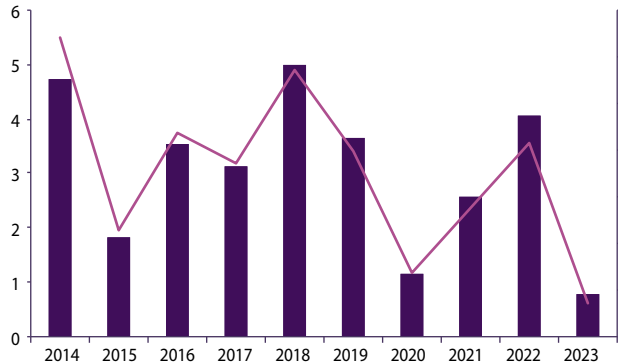
رسم بياني 13.2.1: إجمالي الدخل الوطني المتاح



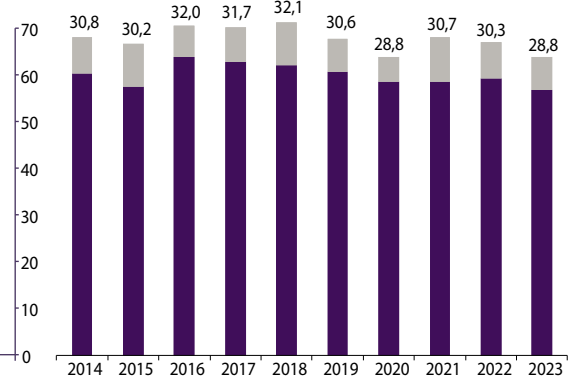
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

تحسّن الاستهلاك النهائي الوطني بواقع 7,6% إلى 1 162,9 مليار درهم، والادخار الوطني بنسبة 16% إلى 412,7 ملياراً، أي ما يعادل 26,2% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح مقابل 24,8% في 2022. وفيما يخص الاستثمار، فقد بلغ 421,7 ملياراً، أو 28,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 30,3%. وفي ظل هذه الظروف، تراجعت حاجيات التمويل من سنة إلى أخرى من 47,3 مليار درهم إلى 9 مليارات.

رسم بياني 16.2.1: الحاجة للتمويل



■ مليارات الدراهم (محور اليمين) — بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي (محور اليسار)

رسم بياني 15.2.1: معدل الاستثمار
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

■ إجمالي تكوين الأسهم الثابت ■ التغير في المخزون

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

3.1 سوق الشغل¹

رغم تحسن نسبي للنمو الاقتصادي، عرفت وضعية سوق الشغل تدهورا ملموسا سنة 2023، وذلك بفقدان عدد هام من مناصب الشغل، وتراجع ملحوظ في معدل النشاط وارتفاع قوي في نسبة البطالة.

وهكذا، سجلت الفلاحة خسارة جديدة قدرها 202 ألف منصب شغل، لتتراجع بذلك حصتها في التشغيل الإجمالي إلى 27,8%، في حين لم يحدث قطاع الخدمات سوى 15 ألف منصب عوض 164 ألف سنة من قبل. وعلى نفس المنوال، ظلت دينامية التشغيل ضعيفة في الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية، مع ارتفاع بما عدده 7 آلاف منصب، ليصل بذلك مجموع المناصب المحدثه منذ 2015، السنة الأولى لتطبيق مخطط التسريع الصناعي، إلى 71 ألفا. أما قطاع البناء والأشغال العمومية، وبعد شبه استقرار في 2022، عرف إحداث 19 ألف منصب. وفي المجموع، يرجح أن يكون الاقتصاد الوطني قد سجل خسارة 157 ألف منصب بعد فقدان 24 ألفا في 2022.

وأمام هذه الوضعية، انسحب جزء من الساكنة النشيطة من سوق العمل، مما أدى إلى انخفاض جديد في نسبة النشاط إلى 43,6%. ورغم هذا التراجع، ارتفع معدل البطالة بما قدره 1,2 نقطة مئوية إلى 13%، وهو أعلى مستوى له منذ 2001.

وأخذا بالاعتبار وتيرة النشاط الاقتصادي، تحسنت الإنتاجية الظاهرة للعمل² في القطاعات غير الفلاحية بنسبة 2,9% بعد 0,8% في 2022. وسجلت الأجور ارتفاعات بالقيمة الاسمية بلغت 4,3% بعد 2% في القطاع الخاص³ و1,2% عوض 3,5% في الوظيفة العمومية⁴. وباعتبار تطور التضخم، تكون قد تراجعت بالقيمة الحقيقية، بنسبة 1,8% بعد انخفاض قدره 4,4%، وبواقع 4,6% بدلا من تدني بحوالي 2,9% على التوالي.

1.3.1 الساكنة النشيطة

خلال سنة 2023، انخفضت الساكنة النشيطة مجددا بنسبة 0,2% إلى 12,2 مليون شخص، ما يعكس تراجعاً بواقع 3,4% إلى 4,4 مليون في البوادي ونمو بنسبة 1,8% إلى 7,7 مليون في الوسط الحضري. وحسب الجنس، يشمل هذا التطور ارتفاعاً بواقع 0,6% بالنسبة للرجال مقابل تراجع قدره 2,5% في صفوف النساء، لتتدنى بذلك حصة النساء النشيطات ضمن هذه الساكنة من 22,6% إلى 22,1%.

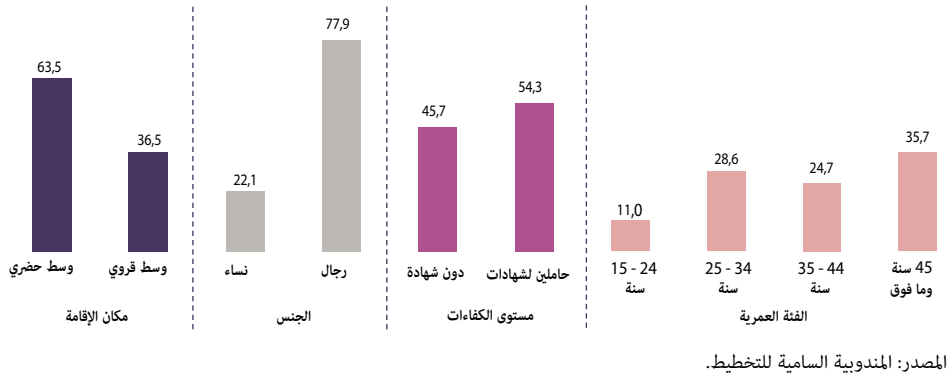
¹ على إثر التعديلات التي أدخلتها المندوبية السامية للتخطيط على البحث الوطني حول الشغل، قامت هذه الأخيرة بنشر نتائجها للسنوات الممتدة من 2016 إلى 2023. ولأهداف تحليلية، تم ربط السلاسل البيانية منذ 1999، كلما كان ذلك ممكناً.

² تحتسب من خلال نسبة القيمة المضافة إلى عدد المستخدمين.

³ تحتسب بناء على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

⁴ يعتمد بنك المغرب في تقييمه للأجور في الوظيفة العمومية على تطورات أعداد الموظفين، الصادرة في التقرير حول الموارد البشرية المرافق لمشروع قانون المالية، وعلى نفقات المستخدمين كما تفرزها وضعية التكاليف والموارد الخاصة بالخرينة.

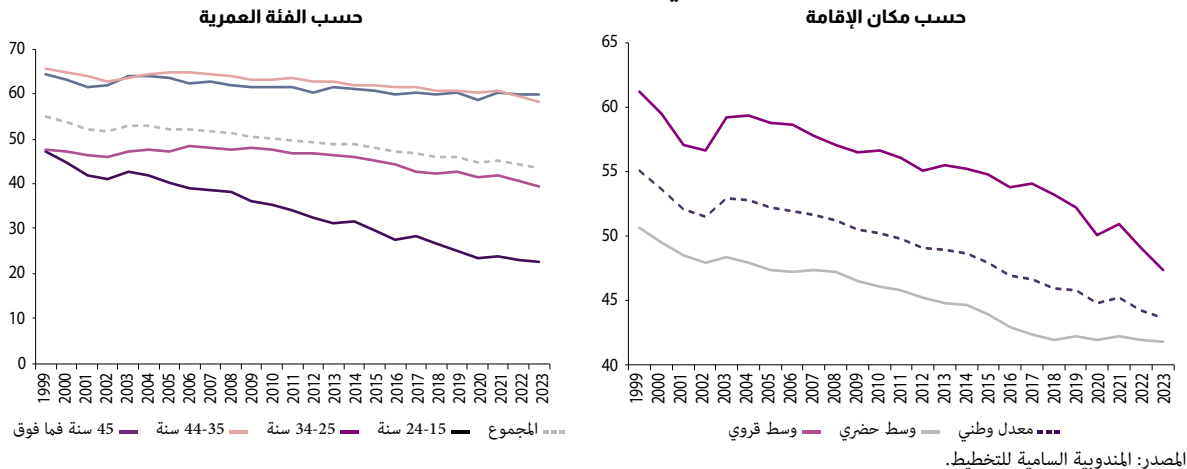
رسم بياني 1.3.1: خصائص الساكنة النشيطة في 2023 (%)



وأخذاً بالاعتبار ارتفاع عدد الساكنة في سن الشغل¹ بنسبة 1,4%، واصل معدل النشاط² توجهه نحو الانخفاض، مع تسجيل تراجع قدره 0,7 نقطة مئوية إلى 43,6%. ففي المناطق القروية، تدنى بواقع 1,8 نقطة إلى 47,3%، مع تقلص ملحوظ بواقع 2,9 نقطة إلى 19,9% بين النساء، بينما بلغ الانخفاض في المدن 0,1 نقطة إلى 41,8%، يشمل تراجعاً بالنسبة للرجال بواقع 0,5 نقطة مئوية إلى 66,5%، وتموا وسط النساء قدره 0,2 نقطة إلى 18,5%.

وهم تراجع معدل النشاط جميع الشرائح العمرية باستثناء تلك المتراوحة أعمارها بين 25 و34 سنة، التي سجلت ارتفاعاً طفيفاً قدره 0,1 نقطة مئوية إلى 60%. وبلغ الانخفاض على وجه الخصوص 1,3 نقطة إلى 58,1% بالنسبة للبالغين من العمر 35 إلى 44 سنة، و0,2 نقطة إلى 22,6% لدى الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة. وضمن هذه الفئة الأخيرة، حوالي 26,1% ليسوا في وضعية تشغيل أو تدرس أو تكوين (NEET).

رسم بياني 2.3.1: معدل النشاط (%)



¹ البالغون من العمر 15 سنة فما فوق.

² يتعلق الأمر بنسبة عدد النشيطين (المشغلين أو العاطلين عن العمل) إلى الساكنة في سن العمل.

وعلى الصعيد الجهوي، باستثناء جهة درعة-تافيلالت وسوس-ماسة وجهات الجنوب التي سجلت ارتفاعات، عرفت الجهات الأخرى تراجعاً في معدل النشاط تراوحت بين 0,3 نقطة مئوية بجهة الرباط-سلا-القنيطرة و2,2 نقطة في بني ملال-خنيفرة.

جدول 1.3.1: معدل النشاط حسب الجهة (%)

التغير 2023/2022 (بالنقط المئوية)	2023	2022	2021	
-2,2	40,0	42,2	44,4	بني ملال-خنيفرة
-1,9	40,1	42,0	42,5	جهة الشرق
-1,4	48,7	50,1	49,8	طنجة-تطوان-الحسيمة
-1,0	44,0	45,0	46,8	مراكش-آسفي
-0,6	46,1	46,7	47,7	الدار البيضاء-سطات
-0,4	41,8	42,2	42,3	فاس-مكناس
-0,3	44,0	44,3	44,2	الرباط-سلا-القنيطرة
0,7	41,7	41,0	43,6	درعة-تافيلالت
0,7	39,0	38,3	41,3	سوس-ماسة
0,8	45,3	44,5	44,5	جهات الجنوب
-0,7	43,6	44,3	45,3	المجموع

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

2.3.1 تطور التشغيل

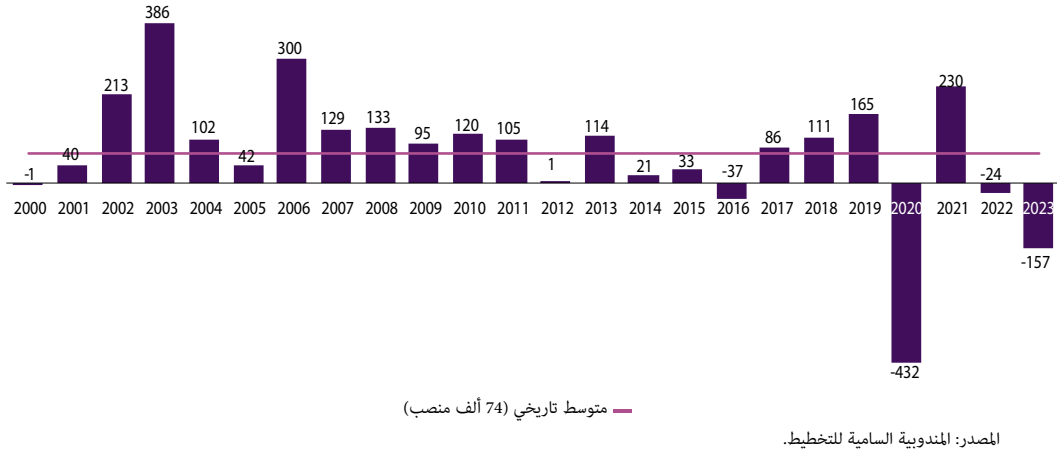
شهدت نهاية سنة 2023 خسارة كبيرة قدرها 157 ألف منصب، بعد فقدان 24 ألفاً سنة 2022، نتيجة تراجع بواقع 198 ألفاً في المناطق القروية وإحداث 41 ألف منصب في الوسط الحضري. وبذلك، بلغ عدد السكان النشيطين المشتغلين 10,6 مليون نسمة، بانخفاض بنسبة 1,5% على أساس سنوي وبواقع 3,5% مقارنة مع مستواه ما قبل الجائحة.

في ظل هذه الظروف وأخذاً بالاعتبار أيضاً تنامي الساكنة في سن النشاط، واصل معدل التشغيل¹ تراجعاً ليصل إلى 38%، أحد أدنى المعدلات في العالم². وفي المناطق القروية، بلغ التديني 2,2 نقطة مئوية إلى 44,3% وكان بارزاً بالخصوص في صفوف النساء، أما في المدن، فقد كان بنسبة 0,5 نقطة إلى 34,8% وشمل الرجال حصراً.

¹ نسبة الساكنة النشيطة المشتغلة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق إلى إجمالي الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق.

² حسب قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (ILOSTAT) الخاصة بسنة 2022، يحتل المغرب الرتبة 93 من بين 97 دولة التي تتوفر المعطيات بخصوصها.

رسم بياني 3.3.1: عدد المناصب الصافية المحدثة (بالآلاف)

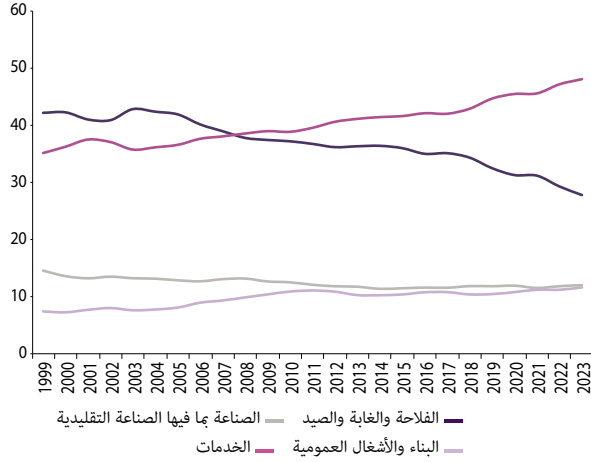


وحسب القطاعات، واصلت الفلاحة والغابة والصيد تأثرها السلبي بالظروف المناخية غير المواتية عموماً والإجهاد المائي، حيث عرفت خسارة 202 ألف منصب، بعد فقدان 215 ألفاً في 2022. بالموازاة مع ذلك، سجلت القطاعات غير الفلاحية زيادة قدرها 41 ألف منصب في المجموع عوض 191 ألفاً سنة من قبل. وأحدث قطاع الخدمات 15 ألف منصب، بعد 164 ألفاً، مع ارتفاعات بواقع 31 ألفاً في «الخدمات الاجتماعية المقدمة للجماعات» و21 ألفاً بالنسبة لفرع «الإيواء والمطاعم» الذي يواصل انتعاشه القوي ما بعد الجائحة. في المقابل، توقف الانتعاش المسجل بعد الجائحة في قطاع التجارة، مع انخفاضهما عدده 74 ألف منصب، الأعلى على الإطلاق منذ 1999¹. وعلى نفس المنوال، اقتصر إحداث المناصب في قطاع الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية، على 7 آلاف منصب عوض 28 ألفاً. أما في قطاع البناء والأشغال العمومية، وبعد شبه ركود في 2022، شهد التشغيل ارتفاعاً بلغ 24 ألف منصب في القرى، في حين ظل يعاني في المدن من ضعف نشاط البناء، مسجلاً خسارة 5 آلاف منصب.

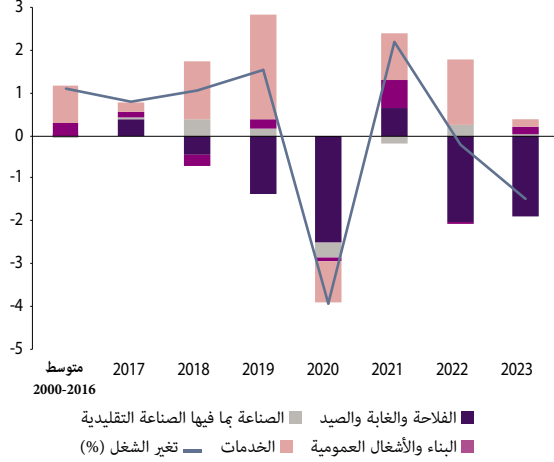
وسرعت هذه التطورات التوجهات الهيكلية الملاحظة في السنوات الأخيرة، حيث تراجع حصة الفلاحة بواقع 1,5 نقطة مئوية إلى 27,8%، فيما تعززت تلك الخاصة بالقطاعات الأخرى بواقع 0,9 نقطة إلى 48,3% بالنسبة للخدمات و0,4 نقطة إلى 11,6% فيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية و0,2 نقطة إلى 12,2% بالنسبة للصناعة بما فيها الصناعة التقليدية.

¹ سنة توسيع نطاق البحث الوطني حول التشغيل في العالم القروي.

رسم بياني 5.3.1: بنية التشغيل حسب قطاع النشاط (%)



رسم بياني 4.3.1: المساهمات في تطوير التشغيل (بالنقط المئوية)



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

إطار 1.3.1: أداء القطاع الفلاحي وإعادة التوزيع القطاعي في سوق الشغل: 2023-2008

تلعب الفلاحة دوراً أساسياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي في المغرب. وتساهم في حدود 10,6% في المتوسط¹ في الناتج الداخلي الإجمالي، لكن مع تباينات حادة حسب الظروف المناخية. ويشكل القطاع مصدراً هاماً للشغل وللدخل بالنسبة لشريحة واسعة من الساكنة.

بعد إطلاق مخطط المغرب الأخضر، شهد نشاط القطاع تحسناً ملموساً ناهز 7,5% في المتوسط السنوي بين 2008 و2017، وهو ما يفوق بكثير نمو الناتج الداخلي الإجمالي، الذي تزايد بواقع 3,8% فقط. وابتداءً من سنة 2018، أخذت هذه الوتيرة تتباطأ بشكل ملحوظ لتصل إلى 0,3% في المتوسط مقابل 2% بالنسبة للنمو الاقتصادي. وفيما يتعلق بالتشغيل، تكبد القطاع خسارة 15 ألف منصب في المتوسط السنوي بين 2008 و2017، و136 ألف بين 2018 و2023. هكذا، يكون القطاع قد سجل في المجموع خسارة تراكمية على مدار الفترة بحوالي 965 ألف منصب، مما أدى إلى انخفاض حصته ضمن إجمالي التشغيل من 37,8% إلى 35,1% سنة 2017 وإلى أقل من 28% في 2023.

ويرجح أن يكون هذا الأداء السلبي مرتبطاً بالاحتباس الحراري الذي أسفر عن تعاقب سنوات من الجفاف²، وعن تفاقم الإجهاد المائي. وحسب البنك الدولي³، قد تؤدي هذه التحولات بحلول عام 2050 إلى نزوح 1,9 مليون مواطن مغربي، أي ما يعادل 5,4% من إجمالي السكان، إلى المناطق الحضرية.

كما أن اللجوء المتزايد للتقنيات الحديثة، وكذا المكنتنة قد يكون من العوامل التي أسهمت في تراجع التشغيل في القطاع الفلاحي، إذ ارتفع عدد الآلات الفلاحية بين 2008 و2018 من 40 ألف إلى 75 ألف جرار ومن 3 آلاف إلى 7 آلاف آلة حصاد.

¹ متوسط الفترة الممتدة بين 2008 و2023.

² مرت المملكة، حسب تصريح أدلى به وزير الفلاحة أمام مجلس النواب في يناير 2024، بست سنوات متتالية من الجفاف منذ 2018، مقارنة بنسبة تواتر بلغت 30% في الثمانينات من القرن الماضي و6% بين عامي 1945 و1980.

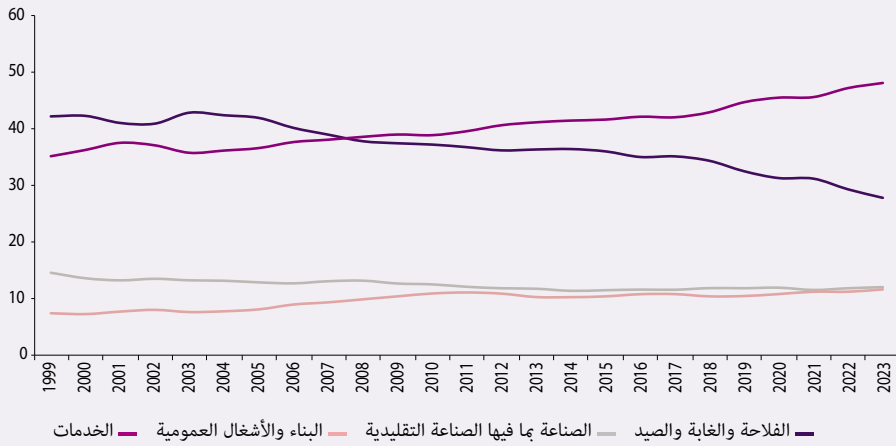
³ البنك الدولي، «المغرب: تقرير المناخ والتنمية»، أكتوبر 2022.

⁴ مخطط المغرب الأخضر: الحصيلة والآثار 2008 - 2018، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، غشت 2021.

وإموازاة تدني التشغيل في القطاع الفلاحي بين 2008 و2023، تعزز عدد العاملين في القطاع الثالثي خلال نفس الفترة بما يناهز 1,3 مليون في المجموع، حوالي 26% منهم في التجارة، 288 ألفا في قطاع البناء والأشغال العمومية. على النقيض من ذلك، شهد القطاع الصناعي، بما في ذلك الصناعة التقليدية فقدان 32 ألف منصب شغل.

وتشير هذه التطورات إلى أن إعادة توزيع اليد العاملة الفلاحية قد تكون أفادت الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة في قطاع الخدمات، في حين تظل النتائج من حيث إحداث فرص الشغل في الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية، أقل بكثير من الطموحات المعلنة في مختلف الاستراتيجيات الصناعية الموضوعة منذ سنة 2005.⁵

رسم بياني إ.1.1.3.1: بنية التشغيل حسب قطاع النشاط (%)



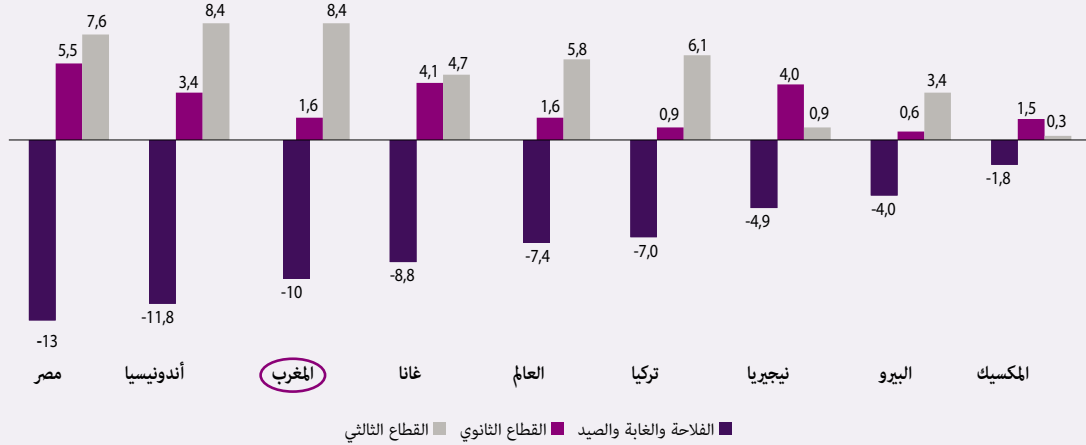
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

يظل تراجع التشغيل في القطاع الفلاحي ظاهرة عالمية، إذ انخفضت حصته من المجموع بواقع 7,4 نقطة خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2022 حسب المعطيات الصادرة عن البنك الدولي⁶. وفي العديد من البلدان، جاء هذا الانخفاض لصالح القطاعين الثانوي والثالثي على حد سواء، على عكس المغرب الذي شكلت فيه أنشطة القطاع الثالثي المستفيد الرئيسي من هذا التراجع. ويمكن تفسير ذلك جزئياً، حسب منظمة العمل الدولية، بمستوى التأهيل العالي نسبياً لليد العاملة الفلاحية في تلك البلدان، ما من شأنه تيسير انتقالها إلى قطاعات إنتاجية أخرى. ففي سنة 2022، بلغت نسبة الحاصلين على مستوى تعليمي متوسط أو عال ضمن العاملين في القطاع الفلاحي 33,1% في مصر و35,7% في غانا و63,2% في نيجيريا، مقابل ما يقل عن الربع في المغرب.

⁵ وتمثل الأهداف المعلنة في إحداث 400 ألف منصب شغل في إطار «مخطط إقلاع»، 220 ألف وظيفة في إطار «الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي» لفترة 2009-2015، 500 ألف فرصة عمل فيما يخص «مخطط تسريع التنمية الصناعية» لفترة 2014-2020، ناهيك عن 50 إلى 100 ألف وظيفة بالنسبة لمخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023.

⁶ قاعدة المعطيات «مؤشرات التنمية العالمية» التابعة للبنك الدولي.

رسم بياني إ.1.3.1.2: تغير حصص القطاعات في التشغيل بين 2008 إلى 2023 (بالنقط المئوية)



المصدر: البنك الدولي.
لأغراض المقارنة، أخذت بالاعتبار معطيات البنك الدولي بالنسبة لجميع بلدان العينة، بما فيها المغرب.

درسان رئيسيان يبرزان من كافة التطورات المذكورة. أمام الانعكاسات الحتمية لتغير المناخ لاسيما على التشغيل في القطاع الفلاحي، يتعين على السلطات أن تكتشف جهودها في مجال سياسة التخفيف والتكيف، بالاعتماد على وجه الخصوص على تقنيات الزراعة الذكية مناخيا التي أثبتت فعاليتها في العديد من البلدان. وبموازاة ذلك، ينبغي أن يواصل المغرب العمل من أجل تطوير الأنشطة ذات المردودية العالية التي من شأنها أن توفر فرصا بديلة لليد العاملة التي خرجت من القطاع الفلاحي. وعلى نفس المنوال، يُشكّل تعزيز المنظومات الصناعية في هذا الصدد مبادرة واعدة ينبغي تدعيمها. وهو ما يتطلب استثمارات كبرى من أجل النهوض برأس المال البشري بغية تيسير إعادة التوزيع القطاعي الجارية في سوق العمل.

يبين تحليل خصائص الساكنة المشغلة أن مستوى تأهيلها لا يزال ضعيفا، مع ما يناهز النصف دون شهادة. وتتراوح هذه النسبة بين 36,1% في المدن و71% في المناطق القروية وتصل حسب قطاع النشاط إلى 34,7% في الخدمات وإلى 40,9% في الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية، وإلى 56,7% في البناء والأشغال العمومية، وتبلغ ذروتها في الفلاحة والغابة والصيد بنسبة 77,2%.

وحسب الوضعية المهنية، تواصل نسبة الشغل المأجور تحسنها، حيث بلغت حوالي 59% بعد 52,6% في 2022، مع اشتغال ما يزيد عن نصف الأجراء (51,9%) دون عقد عمل. أما بالنسبة للبقية، فإن 30,1% هم مشغلين ذاتيين وحوالي 11% يشتغلون بدون أجر، جميعهم تقريبا يعملون كمساعدين عائليين في المناطق القروية.

إطار 2.3.1: تطور الشغل المأجور خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2023

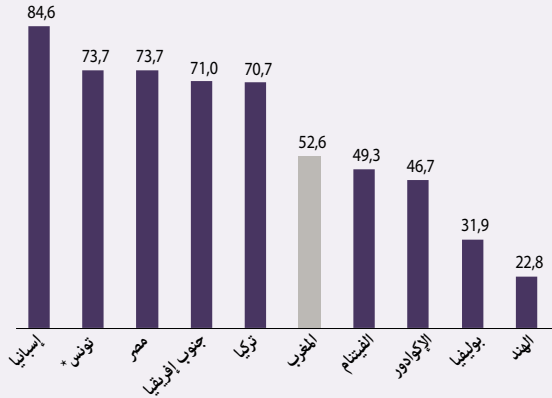
يرتبط أسلوب تنظيم الشغل عموما بمدى تطور الاقتصاد وهيكلته. ففي الدول المتقدمة، غالبا ما يكون الشغل المأجور مهيمنا بشكل كبير، بينما في الدول التي ينتشر فيها القطاع غير المهيكل تكون حصته أقل نسبيا، مع هيمنة الشغل الذاتي أحيانا.

وفي المغرب، من أصل 10,6 مليون نشيط مشغول في 2023، يحمل 6,2 مليون شخص (58,9%) صفة أجير. أما بالنسبة للبقية، فإن 3,2 مليون (30,1%) يشتغلون لحسابهم الخاص وقرابة 1,2 مليون (10,8%) يندرجون ضمن فئة المساعدين العائليين والمتعلمين. ويعد الشغل المأجور أكثر انتشارا في الوسط الحضري بنسبة تصل إلى 71,1% مقابل 39,9% في المجال القروي، وإلى 59,3% وسط الرجال مقابل 57,4% في صفوف النساء.

وخلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و2023، عرف الشغل المأجور ارتفاعا سنويا متوسطا بمعدل 2,1% مقابل 0,8% من إجمالي التشغيل. وفي 2023 بالخصوص، سجل قفزة بواقع 10,4% شملت الوسط الحضري والقروي على حد سواء. وبالرغم من هذا التوجه التصاعدي، تظل نسبة الشغل المأجور منخفضة نسبيا في المغرب مقارنة بدول أخرى. فمعطيات منظمة العمل الدولية الخاصة بسنة 2022، تظهر أن هذه النسبة بلغت على سبيل المثال، 70,7% في تركيا، و73,7% في مصر وتونس و84,6% في إسبانيا مقابل 52,6% في المغرب.

رسم بياني 2.2.3.1: نسبة الشغل المأجور لعينة من

البلدان في 2022 (%)

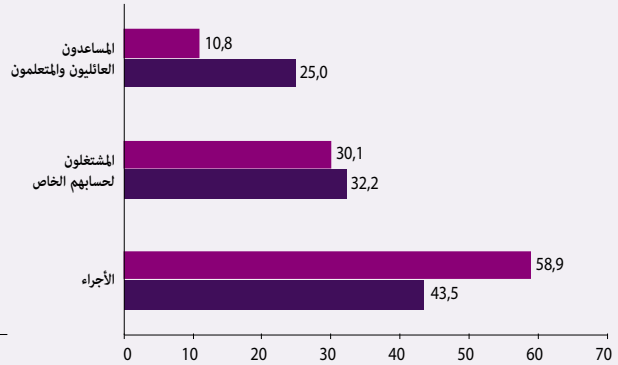


* تتعلق المعطيات الخاصة بتونس بسنة 2019.

المصدر: منظمة العمل الدولية.

رسم بياني 1.2.3.1: بنية التشغيل حسب

الوضع المهني (%)



2023 ■ 1999 ■

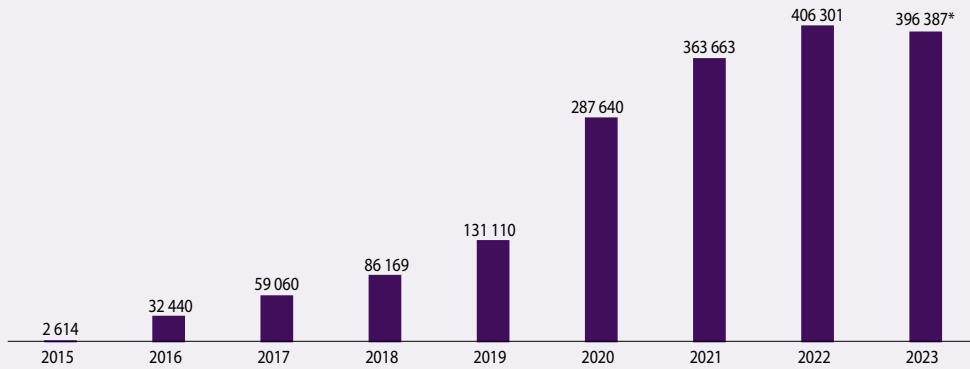
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

من ناحية أخرى، لا تضمن وضعية الأجير في المغرب ظروف عمل لائقة. ففي 2023، كان نصف عدد الأجراء (51,9%) يعملون دون عقد عمل، ولم يكن 54,2% منهم يستفيدون من التغطية الصحية في إطار عملهم، وانخرط فقط 44,4% منهم في نظام التقاعد. وأخيرا، يكاد يكون التكوين المستمر معدوما، حيث صرح 97,6% من الأجراء بعدم استفادتهم من أي تكوين يغطي تكاليفه المشغل خلال الإثني عشر شهرا الماضية.

وبالرغم من هذه الظروف، يفضل جزء كبير من الساكنة العاطلة عن العمل البحث عن شغل مأجور. وحسب معطيات البحث الوطني حول التشغيل للمندوبية السامية للتخطيط الخاص بسنة 2019، يتمنى أكثر من 7 أشخاص عاطلين عن العمل من أصل 10 (71,9%) العمل كأجراء، وتتراوح هذه الحصة بين 68,4% بالنسبة للرجال و78,3% للنساء وتصل إلى 78,7% فيما يخص الحاصلين على شهادات عليا مقابل 64,9% بالنسبة لغير الحاصلين على شهادات. ويعكس هذا المعطى على الأرجح ضعف الحس المقاولاتي لدى جزء من الساكنة رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية لاسيما مع إحداث صفة المقاول الذاتي¹ في سنة 2015.

وكان عدد المنتسبين لهذه الفئة قد بلغ 406,3 ألف مع نهاية سنة 2022، لكنه انخفض إلى 396,4 ألفا² في نهاية نونبر 2023. وتزامن هذا التطور بالخصوص مع (أ) بداية أداء الاشتراكات³ الخاصة بالتأمين الإجباري عن المرض اعتبارا من فبراير 2022، (ب) ورفع الضريبة على نشاط المقاولين الذاتيين⁴ في عام 2023، (ج) والظرفية الاقتصادية الصعبة في قطاعي الخدمات والتجارة اللذان يتمركز بهما، حسب نسخة سنة 2021 من تقرير المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، 85,2% من المقاولين الذاتيين المسجلين.

رسم بياني إ.3.2.3.1: عدد المقاولين الذاتيين النشيطين



* المعطيات إلى غاية نهاية نونبر 2023.

المصادر: تقارير أنشطة المديرية العامة للضرائب ومغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وخلاصة، إذا كان نمو نسبة الشغل المأجور يشكل تطورا إيجابيا من ناحية هيكلية الاقتصاد، فإنه يظل مع ذلك غير كاف مقارنة مع دول أخرى ولا يشكل دائما ضمانا لتحسين ظروف العمل. ومن جهة أخرى، فهو يعكس عدم جاذبية المقاولات الذاتية.

¹ تجدر الإشارة إلى أن إحداث صفة المقاول الذاتي يندرج في إطار مجهودات السلطات لتقليل عبء الاقتصاد غير المهيكل والحد من البطالة بفضل نظام ضريبي مبسط وتفضيلي وإجراءات إدارية مخففة.

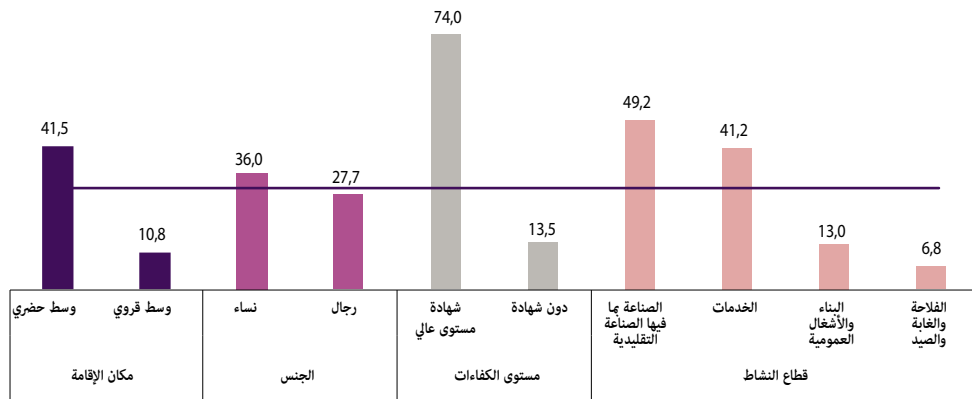
² معطيات مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة.

³ حسب المذكرة الدورية رقم 731 المتعلقة بالمقتضيات الضريبية لقانون المالية لسنة 2021، يتراوح مبلغ الاشتراكات الفعلية بالنسبة للمقاولين الذاتيين بين 1200 درهم بالنسبة لشريحة الواجبات السنوية التي تقل عن 500 درهم و14 400 درهم بالنسبة للشريحة التي تتفوق 50 ألف درهم.

⁴ يتعلق الأمر بفرض ضريبة على الدخل على فائض رقم المعاملات السنوي الذي يتجاوز 80 ألف درهم والذي حققه المقاول مع نفس الزبون. وتصل هذه النسبة إلى 30% مقابل حد أقصى قدره 1% سابقا. ويهدف هذا الإجراء إلى مكافحة التهرب الضريبي والشغل المأجور المقتنع.

وبخصوص الخدمات المتعلقة بالشغل، يستفيد ما يقل عن 30% من العاملين من التغطية الصحية في إطار عملهم¹. وتبلغ هذه الحصة 41,4% في المدن مقابل 10,7% في القرى، وتزداد كلما ارتفع مستوى الكفاءات، حيث تنتقل من 13,5% لغير الحاصلين على شهادات إلى 74% بالنسبة للحاصلين على شهادات عليا. وحسب القطاع، تتراوح بين 6,8% في الفلاحة والغابة والصيد البحري و49,2% في الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، 28,3% فقط من الساكنة النشيطة المشتغلة المشتركة في أحد أنظمة التقاعد، وتتراوح نسبتهم بين 9,3% في القرى و40,7% في الوسط الحضري، وتصل إلى 35,8% بين النساء مقابل 26,4% في صفوف الرجال.

رسم بياني 6.3.1: نسبة المستخدمين المستفيدين من التغطية الصحية المرتبطة بعملهم في 2023 (%)



المتوسط الوطني (29,3%)

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

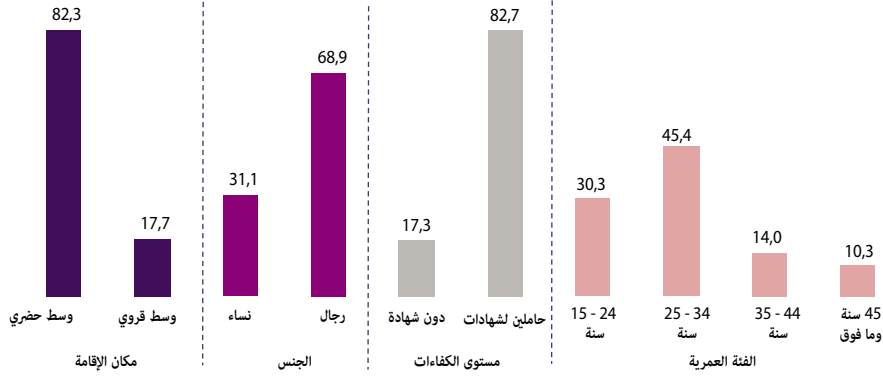
3.3.1 البطالة والتشغيل الناقص

بعد انخفاض بنسبة 4,4% سنة 2022، ازداد عدد السكان العاطلين عن العمل بواقع 9,6% سنة 2023 إلى 1,58 مليون شخص. وبلغ هذا الارتفاع 16,2% في المناطق القروية و8,2% في المدن حيث كان سريعا خاصة في صفوف الرجال بمعدل 11,4% مقابل 2,6% بالنسبة للنساء.

ولا تزال فئة السكان العاطلين عن العمل مكونة بالأساس من الذكور (68,9%)، ومؤهلة أكثر بكثير من الساكنة النشيطة المشتغلة، حيث تبلغ نسبة الحاصلين على شهادات 82,6% و50,1% على التوالي. كما أن 51,2% من العاطلين عن العمل هم من الباحثين عن العمل لأول مرة و66,4% منهم بدون عمل منذ أكثر من سنة.

¹ تجدر الإشارة إلى أن حساب هذه النسب قد تم بناء على تصريحات المستجوبين الواردة في نسخة سنة 2023 من البحث الوطني حول التشغيل للمندوبية السامية للتخطيط. ومن المتوقع أن تشهد زيادات كبيرة في سنة 2024، أخذا بعين الاعتبار تسريع تنزيل ورش تعميم التغطية الصحية.

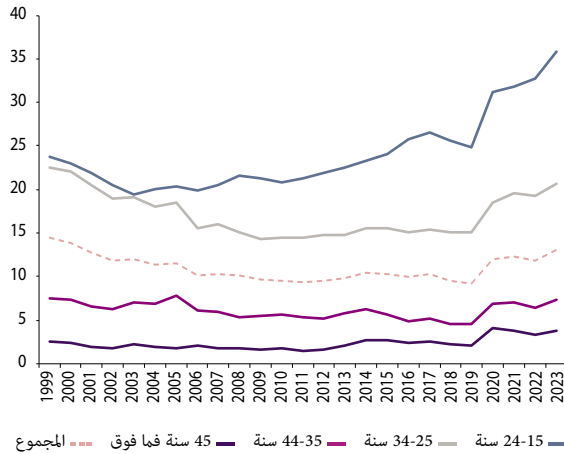
رسم بياني 7.3.1: بنية السكان العاطلين عن العمل في سنة 2023 (%)



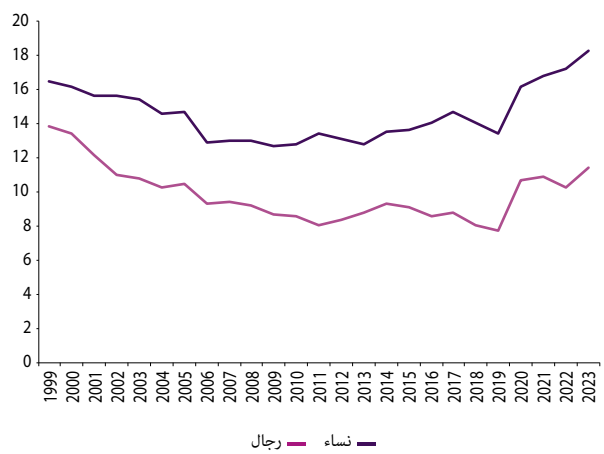
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

أدت هذه التغيرات، بالإضافة إلى انخفاض عدد الساكنة النشيطة، إلى زيادة قوية في معدل البطالة الذي ارتفع، من سنة إلى أخرى، من 11,8% إلى 13% على المستوى الوطني ومن 15,8% إلى 16,8% في الوسط الحضري ومن 5,2% إلى 6,3% في المناطق القروية. وهم تفاقم البطالة الرجال والنساء على حد سواء، مع معدلات انتقلت من 10,3% إلى 11,5% ومن 17,2% إلى 18,3% على التوالي. ولم يستثن هذا التفاقم أي فئة عمرية وكان ملموسا بالخصوص في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة، بنسبة ارتفعت من 32,7% إلى 35,8% بشكل عام ومن 46,7% إلى 48,3% في المدن.

رسم بياني 9.3.1: نسبة البطالة حسب الفئة العمرية (%)



رسم بياني 8.3.1: نسبة البطالة حسب الجنس (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

ويشير التحليل حسب الجهة إلى أن ارتفاع البطالة كان عاما لكن مع معدلات متباينة. فقد سُجل أكبر ارتفاع في بني ملال -خنيفرة بما عدده 2,3 نقطة، في حين شهدت جهات المنطقة الجنوبية أضعف تزايد في البطالة بواقع 0,2 نقطة. ومن حيث المستوى، تواصل جهة «مراكش-آسفي» تسجيل أدنى معدل، أي 7,7%، في حين تحقق جهة الشرق ومناطق الجنوب أعلى النسب بواقع 19,6% و20,3% على التوالي.

جدول 2.3.1: نسبة البطالة حسب الجهة (%)

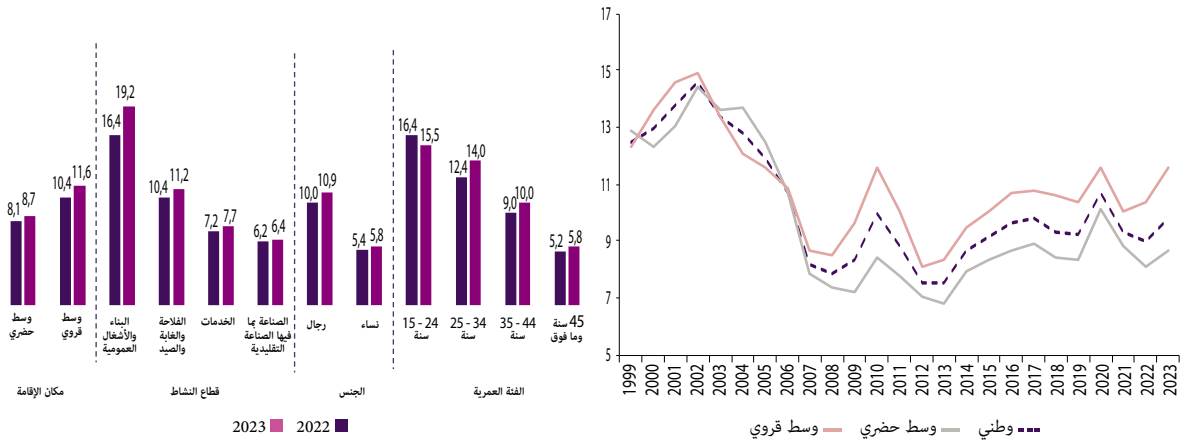
التغير 2023/2022 (بالنقط المئوية)	2023	2022	2021	
2,3	12,8	10,5	9,6	بني ملال -خنيفرة
2,2	19,6	17,4	18,1	جهة الشرق
2,2	11,9	9,7	9,6	درعة-تافيلالت
2,1	13,5	11,4	11,3	سوس- ماسة
1,2	15,0	13,8	14,6	الدار البيضاء - سطات
0,8	7,7	6,9	7,6	مراكش -آسفي
0,7	14,2	13,5	13,4	فاس- مكناس
0,6	11,6	11,0	12,2	الرباط - سلا -القنيطرة
0,4	10,1	9,7	10,4	طنجة -تطوان -الحسيمة
0,2	20,3	20,1	20,1	جهات الجنوب
1,2	13,0	11,8	12,3	المجموع

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وإموازاة تفاقم البطالة، تميزت وضعية سوق الشغل بتزايد التشغيل الناقص¹ بمعدل انتقل من 9% إلى 9,8% على المستوى الوطني، ومن 8,1% إلى 8,7% في المدن، ومن 10,4% إلى 11,6% في القرى. وحسب الجنس، بلغ 10,9% وسط الرجال مقابل 5,8% بالنسبة للنساء، وتراوح حسب قطاع النشاط ما بين 6,4% في الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية و19,2% في البناء والأشغال العمومية. ويهم التشغيل الناقص، في 50,9% من الحالات، السكان النشيطين المشتغلين الذين يعتبرون أن مؤهلاتهم غير مناسبة أو أن أجرهم غير كاف.

¹ يتكون السكان النشيطون في حالة التشغيل الناقص من الأشخاص الذين اشتغلوا: (1) لمدة تقل عن 48 ساعة خلال الأسبوع المرجعي، ومستعدون للعمل لساعات إضافية، أو (2) لمدة أطول من السقف المحدد والذين يبحثون عن عمل آخر أو مستعدون لتغيير عملهم لعدم ملاءمته لمؤهلاتهم وتكوينهم أو لعدم كفاية الدخل المتحصل عليه.

رسم بياني 10.3.1: نسبة التشغيل الناقص حسب وسط الإقامة (%) **رسم بياني 11.3.1: نسبة التشغيل الناقص حسب خصائص الساكنة المشتغلة (%)**



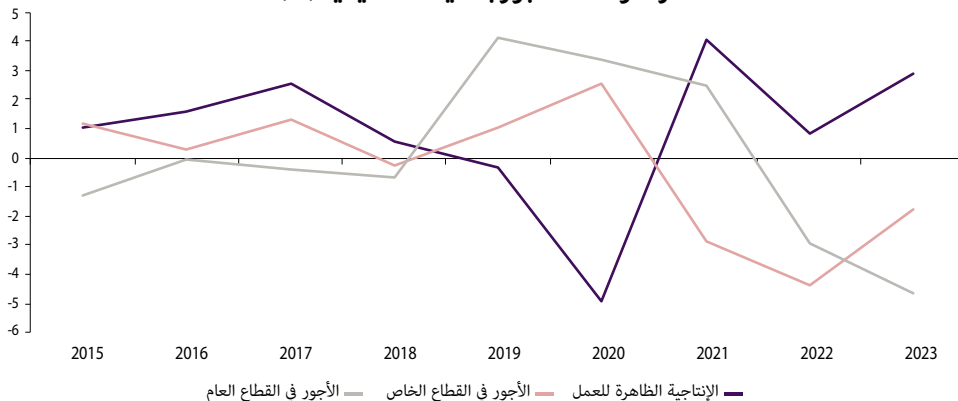
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

4.3.1 الإنتاجية والأجور

في القطاعات غير الفلاحية، أدى الارتفاع المحدود بواقع 0,5% في التشغيل إلى جانب تزايد القيمة المضافة بنسبة 3,5% إلى تحسن الإنتاجية الظاهرة للعمل بمعدل 2,9%، بعد 0,8% سنة 2022. ويغطي هذا التطور نموا بواقع 4,1% بدل 3,4% في القطاع الثالثي وارتفاعا طفيفا بنسبة 0,3% بعد تراجع بنسبة 3,8% في القطاع الثانوي.

وبالنسبة للأجور، فقد تزايدت بالقيمة الإسمية بنسبة 4,3% بعد 2% سنة 2022 في القطاع الخاص، وبواقع 1,2% بدل 3,5% في الوظيفة العمومية. أما بالقيمة الحقيقية، فقد واصلت تراجعها بنسب 1,8% بعد 4,4%، و 4,6% عوض 2,9% على التوالي.

رسم بياني 12.3.1: الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية ومتوسط الأجور بالقيمة الحقيقية (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة الاقتصاد والمالية وحسابات بنك المغرب.

جدول 3.3.1 : أهم مؤشرات سوق الشغل

2023	2022	2021		
مؤشرات النشاط				
12 171	12 191	12 280		السكان النشيطون (بالآلاف)
7 731	7 591	7 511	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
4 441	4 599	4 770	وسط قروي	
43,6	44,3	45,3		معدل النشاط (%)
41,8	41,9	42,3	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
47,3	49,1	50,9	وسط قروي	
69,0	69,6	70,4	رجال	حسب الجنس
19,0	19,8	20,9	نساء	
مؤشرات الشغل				
-157	-24	230		مناصب الشغل المحدثة (بالآلاف)
41	150	100	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
-198	-174	130	وسط قروي	
-202	-215	68	الفلاحة والغابة والصيد	حسب القطاع
7	28	-19	الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية	
19	-1	71	البناء والأشغال العمومية	
15	164	115	الخدمات	
10 591	10 749	10 772		السكان النشيطون المشغولون (بالآلاف)
6 431	6 390	6 239	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
4 160	4 359	4 533	وسط قروي	
38,0	39,1	39,7		معدل الشغل (%)
34,8	35,3	35,1	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
44,3	46,5	48,4	وسط قروي	
مؤشرات البطالة والشغل الناقص (%)				
13,0	11,8	12,3		معدل البطالة
16,8	15,8	16,9	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
48,3	46,7	46,7	الشباب البالغون بين 15 و24 سنة	
6,3	5,2	5,0	وسط قروي	
9,8	9,0	9,3		نسبة الشغل الناقص
8,7	8,1	8,8	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
11,6	10,4	10,0	وسط قروي	
الإنتاجية والأجور (التغير %)				
2,9	0,8	4,0		الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية
4,3	2,0	-1,6	بالقيمة الاسمية	متوسط الأجور في القطاع الخاص
-1,8	-4,4	-2,9	بالقيمة الحقيقية	
1,2	3,5	3,9	بالقيمة الاسمية	متوسط الأجور في القطاع العام
-4,6	-2,9	2,5	بالقيمة الحقيقية	

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة المالية والاقتصاد وحسابات بنك المغرب.

4.1 التضخم

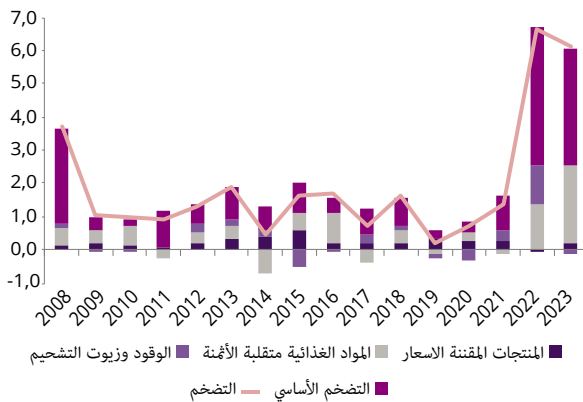
بعد أن بلغ نسبة 6,6% في 2022، تراجع التضخم، المقاس من خلال تغير مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، في سنة 2023 مع بقائه في مستوى مرتفع، أي 6,1% في المتوسط. ويعزى هذا التطور، المماثل للمنحى الملاحظ على الصعيد العالمي، من جهة، إلى تراجع الضغوط التضخمية الخارجية مع تباطؤ التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب، وانخفاض أسعار المنتجات الطاقية والغذائية وكذا ارتفاع سعر الصرف الفعلي للدرهم¹. و من جهة أخرى، إلى التدابير التي اتخذتها الحكومة للتخفيف من ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات وإلى تشديد بنك المغرب للسياسة النقدية ابتداء من شتنبر 2022.

وحسب المكونات، يعكس انخفاض التضخم تدني أسعار الوقود وزيوت التشحيم بنسبة 4,1% بعد ارتفاعها بواقع 42,3% في 2022 وتباطؤ التضخم الأساسي من 6,6% إلى 5,6%، نتيجة لتراجع وتيرة نمو أسعار المواد الغذائية المدرجة فيه.

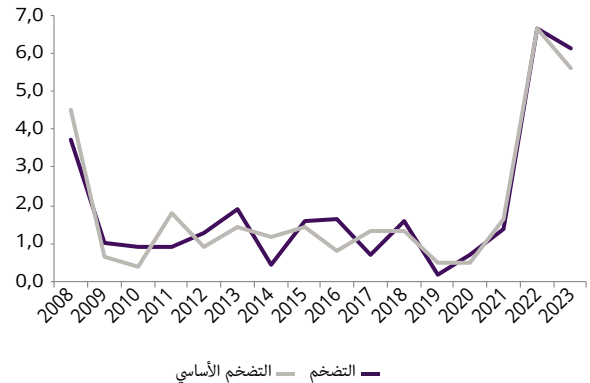
وبالمقابل، وفي سياق متميز بأوضاع مناخية غير مواتية وبتفاقم الإجهاد المائي، واصلت أسعار المواد الغذائية متقلبة الأثمنة تصاعدها مع ارتفاع بلغ 18,8% في المتوسط عوض 11,1% عام 2022. أما الأسعار المقننة، فقد نمت بنسبة 0,8%، بعد تدنيها بواقع 0,1%، مدعومة بالأساس برفع أسعار التبغ.

ويرجح أن يكون تباطؤ التضخم مرتباً إلى حد ما بتراجع وتيرة نمو أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية باستثناء التكرير. فقد ارتفعت هذه الأخيرة بنسبة 1,6% عوض 12,7% في 2022، نظراً بالخصوص لتراجع أسعار «الصناعة الكيماوية».

رسم بياني 2.4.1: المساهمات في التضخم (بالنقط المئوية)



رسم بياني 1.4.1: تطور التضخم (%)



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

¹ انظر التقرير السنوي لبنك المغرب برسم سنة 2021، الصفحة 127، «تحيين منهجية حساب سعر الصرف الفعلي».

جدول 1.4.1: أسعار الاستهلاك (التغير %)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	أصناف المنتجات
6,1	6,6	1,4	0,7	0,2	1,6	0,7	مؤشر أسعار الاستهلاك
18,8	11,1	-1,3	2,0	-1,5	3,0	-3,1	المواد الغذائية متقلبة الأثمنة
0,8	-0,1	1,2	1,2	1,3	0,9	0,8	المنتجات المقننة الاسعار
-4,1	42,3	12,9	-12,4	-2,7	5,5	8,8	الوقود وزيوت التشحيم
5,6	6,6	1,7	0,5	0,5	1,3	1,3	مؤشر التضخم الأساسي
9,8	11,9	1,8	0,0	-1,1	1,4	1,6	- المواد الغذائية
3,7	4,8	1,9	0,3	1,2	1,2	1,4	- الملابس والأحذية
1,7	2,3	1,6	1,3	1,5	1,0	1,1	- السكن، الماء، الغاز، الكهرباء ومحروقات أخرى ¹
3,8	5,1	1,1	0,2	0,4	0,2	0,5	- الأثاث و المعدات المنزلية وأدوات الصيانة العادية للمساكن
2,9	2,1	2,2	0,5	0,0	1,0	2,4	- الصحة ¹
3,7	4,4	1,7	0,7	0,7	0,3	-0,4	- النقل ²
0,2	0,3	-0,2	-0,4	3,3	1,0	-0,2	- وسائل الاتصال
1,8	5,7	1,1	-1,4	0,3	0,1	0,6	- الترفيه والثقافة ¹
3,8	2,2	1,6	2,7	3,5	2,6	2,7	- التعليم
5,7	2,8	1,0	1,1	1,4	1,1	3,2	- المطاعم و الفنادق
2,4	3,5	2,4	1,4	0,8	1,8	0,9	- مواد وخدمات أخرى ¹

* يتم حساب التغيرات استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط المتعلقة بمؤشر أسعار الاستهلاك (2017 سنة الأساس) بالنسبة للسنوات من 2018 إلى 2023 وبمؤشر أسعار الاستهلاك (2006 سنة الأساس) مع اعتماد دجنبر 2017 كقاعدة وسيطة بالنسبة لسنة 2017.

¹ باستثناء المنتجات ذات الأسعار المقننة.

² باستثناء المنتجات ذات الأسعار المقننة والوقود وزيوت التشحيم.

المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

1.4.1. مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك

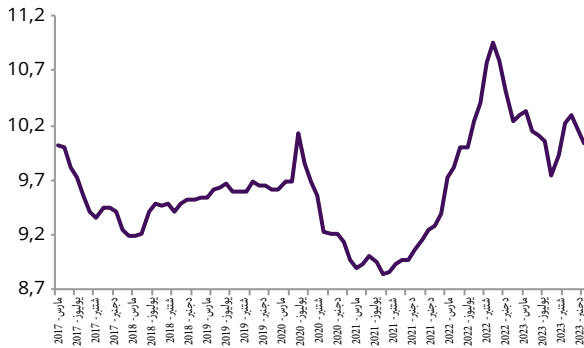
1.1.4.1 الوقود وزيوت التشحيم

بعد تصاعد بنسبة 42,3% في 2022، تراجعت أسعار الوقود وزيوت التشحيم بواقع 4,1% وبلغت مساهمتها في التضخم -0,1 نقطة مئوية عوض 1,2 نقطة. ويعكس هذا التطور، إضافة إلى تأثير الأساس، تراجع الأسعار العالمية لمنتجات النفط في سياق يتسم بارتفاع إنتاج بعض الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك، وعلى رأسها الولايات المتحدة. وعلى وجه الخصوص، تدنى سعر البرنت من 99,8 دولار أمريكي للبرميل إلى 82,6 دولار في المتوسط خلال سنة 2023.

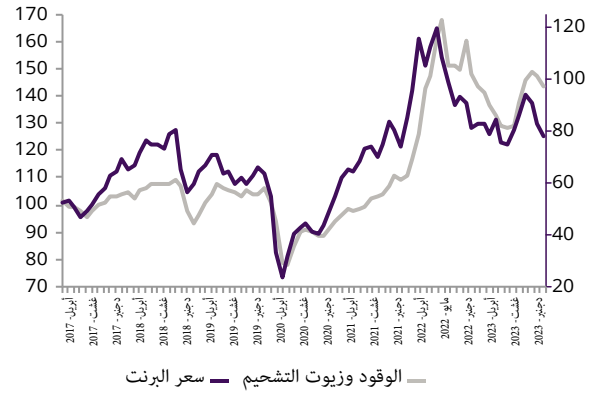
ومما زاد من هذا التأثير، انخفاض الهامش الإجمالي للتكرير¹ من 13,98 دولار للبرميل إلى 10,19 دولار في المتوسط وارتفاع قيمة سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 0,2% في المتوسط، بعد انخفاض قوي بنسبة 11,5% في السنة الماضية.

¹ محسوب من طرف وزارة الانتقال الطاقوي الفرنسية، <https://www.ecologie.gouv.fr/en/node/508>.

رسم بياني 4.4.1: سعر صرف الدرهم تجاه الدولار الأمريكي (درهم/دولار)



رسم بياني 3.4.1: أسعار الوقود وزيوت التشحيم (مؤشر الأساس =100 سنة 2017) وسعر البرنت (بالدولار للبرميل)



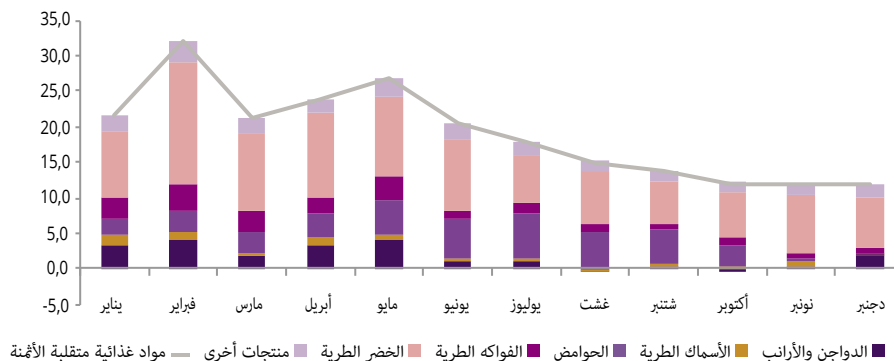
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي.

2.1.4.1 المواد الغذائية متقلبة الأثمنة

نمت أسعار المواد الغذائية متقلبة الأثمنة بنسبة 18,8% في 2023، بعد ارتفاع بواقع 11,1% في 2022 وشبه استقرار في المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية (2017-2021)، لتصل بذلك مساهمتها في التضخم إلى 2,4 نقط مئوية. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى تفاقم الإجهاد المائي والأوضاع المناخية غير المواتية التي أثرت على العرض الداخلي من هذه المواد، وكذا إلى المستويات التي لا تزال مرتفعة لأسعار الطاقة.

وحسب المنتجات، تسارعت بالخصوص أسعار «الحوامض» من 0,8%- إلى 79,4%، و«الخضر الطرية» من 17,2% إلى 30,7% و«البيض» من 8,6% إلى 19,8%. وخفف من تأثير هذه الارتفاعات، التباطؤ الذي عرفته أسعار «الدواجن والأرناب» من 12,9% إلى 6,8% و«الأسماك الطرية» من 4,3% إلى 3,9%.

رسم بياني 5.4.1: المساهمات في تطور أسعار المواد الغذائية متقلبة الأثمنة في 2023 (بالنقط المئوية)



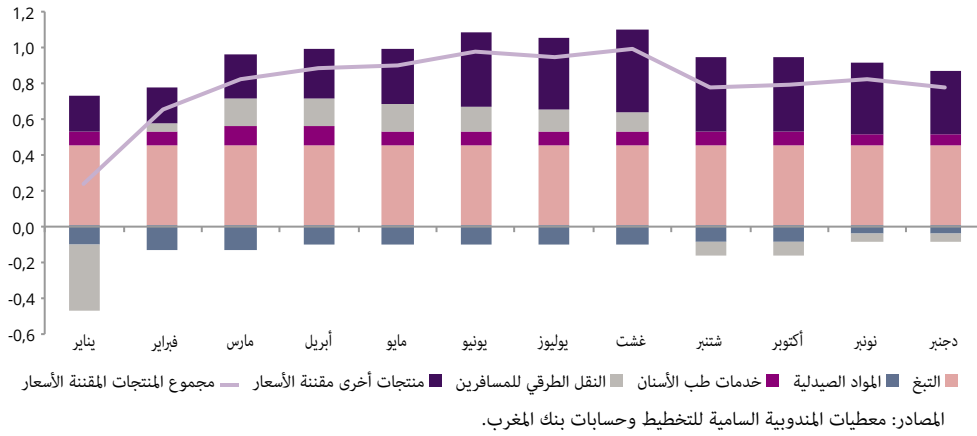
المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

3.1.4.1 المنتجات المقننة الأسعار

بعد انخفاض طفيف بنسبة 0,1% في سنة 2022، عرفت الأسعار المقننة ارتفاعا بنسبة 0,8% في 2023، نتيجة بالأساس لتزايد أسعار «التبغ» بمعدل 5,4% بعد 3,5% نظرا لمراجعة كفاءات تحديد ضرائبه¹ في قانون المالية لسنة 2022. ويعزى هذا الارتفاع أيضا إلى نمو أسعار «الخدمات الطبية» بنسبة 2% عوض 0,6%. وبالمقابل، تراجعت أسعار «المواد الصيدلانية» بنسبة 0,8% على إثر قرار وزارة الصحة والحماية الاجتماعية القاضي بمراجعة أسعار البيع للعموم الخاصة ببعض فئات الأدوية².

وفي المجموع، بلغت مساهمة الأسعار المقننة في التضخم 0,2 نقطة مئوية بعد مشاركة شبه منعدمة في 2022.

رسم بياني 6.4.1: المساهمات في تطور الأسعار المقننة في 2023 (بالنقط المئوية)



4.1.4.1 التضخم الأساسي

باستثناء الشهرين الأولين اللذين واصل فيهما التضخم الأساسي تسارعه، انخفض هذا الأخير تدريجيا خلال بقية السنة، متراجعا من ذروة 8,5% في فبراير إلى 2,8% في دجنبر، ليصل متوسطه السنوي إلى 5,6% عوض 6,6% سنة 2022. ويعكس هذا التطور بالأساس تراجع الضغوط الخارجية ارتباطا بتباطؤ التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب وكذا بانخفاض الأسعار الدولية للمواد الغذائية.

وحسب المكون، يُعزى هذا التباطؤ في حدود 80% إلى تدني وتيرة نمو أسعار المنتجات الغذائية المدرجة فيه والتي تراجعت نسبة ارتفاعها من 11,9% إلى 9,8%. وعلى وجه الخصوص، تباطأ نمو الأسعار من 13,4%

¹ بالنسبة لسنة 2023، يتمثل هذا الإجراء من جهة، في تخفيض المقدار القيمي لسعر البيع للعموم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الداخلية على الاستهلاك الخاصة بالسجائر من 67% إلى 66%، ومن جهة أخرى، في رفع المبلغ الأدنى للتحويل برسم الضريبة الداخلية على الاستهلاك من 710,2 إلى 782,1 درهم لكل ألف سيجارة والمقدار العيني من 100 إلى 175 درهم لكل ألف سيجارة.

² قرارات وزير الصحة والحماية الاجتماعية رقم 1030-23 بتاريخ 10 أبريل، ورقم 1851-23 بتاريخ 7 يوليو ورقم 2279-23 بتاريخ 4 شتنبر المتعلقة بمراجعة أسعار البيع للعموم للأدوية الأصلية والجنيسة والمماثلة الحيوية المسوقة في المغرب.

إلى 2,1% فيما يخص «المنتجات المعتمدة على الحبوب» ومن 27,8% إلى 17,9% بالنسبة «للزيوت»، في حين ارتفع من 4,8% إلى 15,1% فيما يخص «اللحوم الطرية». ولتحسين عرض هذه الأخيرة، اتخذت الحكومة عدة تدابير لفائدة القطاع الحيواني. ويتعلق الأمر بالخصوص بدعم أعلاف الماشية وإلغاء الرسوم الجمركية على استيراد الماشية المعدة للذبح في حدود 200 ألف رأس.

وشمل تباطؤ الأسعار أيضا المواد غير الغذائية¹ باستثناء «التعليم» الذي سجل تسارعا من 2,2% إلى 3,8%، و«المطاعم والفنادق» من 2,8% إلى 5,7%، و«الصحة»² من 2,1% إلى 2,9%.

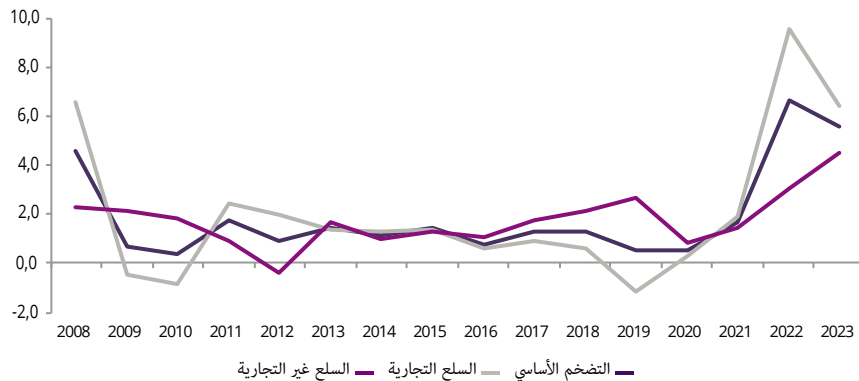
وإجمالا، انخفضت مساهمة التضخم الأساسي في تغير مؤشر أسعار المستهلك من 4,2 نقطة مئوية سنة 2022 إلى 3,5 نقطة سنة 2023.

السلع التجارية والسلع غير التجارية

يعزى تباطؤ التضخم الأساسي إلى تراجع وتيرة نمو أسعار السلع التجارية. فقد ارتفعت هذه الأخيرة بنسبة 6,4% سنة 2023 مقابل 9,5% سنة 2022، وهو ما يعكس، علاوة على ارتفاع سعر الصرف، تراجع التضخم من 8,4% إلى 5,4% في منطقة الأورو، الشريك التجاري الرئيسي للمغرب، وتدني الأسعار الدولية للمواد الغذائية، حيث انخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة بواقع 13,8% بعد ارتفاع قدره 15%.

وبالمقابل، تسارعت أسعار السلع والخدمات غير التجارية من 3,1% إلى 4,5%، مدفوعة بالأساس بارتفاع أسعار «اللحوم الطرية» بنسبة 15,1% بعد 4,8% و «التعليم الأولي والابتدائي» بواقع 5,4% عوض 3,3%.

رسم بياني 7.4.1: تطور التضخم الأساسي ومكوناته التجارية وغير التجارية (%)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

¹ يتعلق الأمر بالعشر بنود غير الغذائية التي تشكل سلة التضخم الأساسية (انظر الجدول 1.4.1).

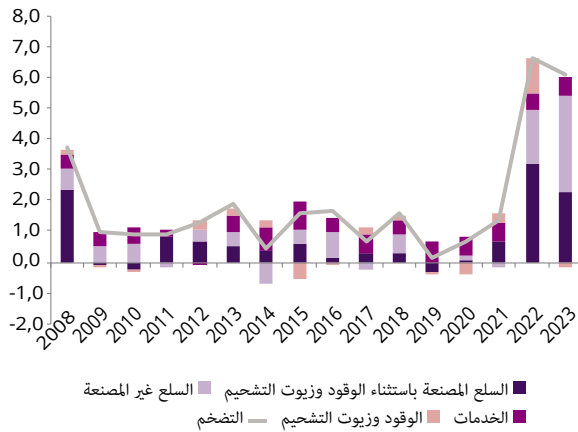
² باستثناء المنتجات المقننة الأسعار.

2.4.1 السلع والخدمات

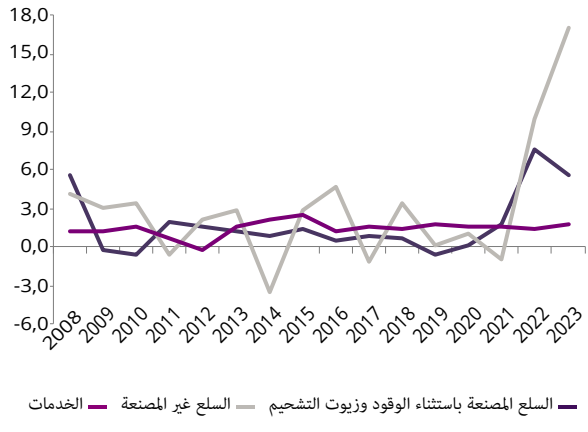
يشير تقسيم سلة مؤشر أسعار المستهلك إلى سلع وخدمات¹ إلى ارتفاع محدود نسبيا في أسعار هذه الأخيرة بنسبة 1,8% في سياق يتسم على مستوى سوق الشغل بخسارة ملموسة في مناصب الشغل وتفاقم البطالة.

وفيما يخص السلع، تزايد ارتفاع الأسعار من 8,3% إلى 8,8%، نتيجة لتسارع أثمان السلع غير المصنعة، المكونة أساسا من المواد الغذائية الطرية، من 9,8% إلى 17%، وتباطؤ أسعار السلع المصنعة باستثناء الوقود ومواد التشحيم من 7,6% إلى 5,5%.

رسم بياني 9.4.1: مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم (بالنقاط المئوية)



رسم بياني 8.4.1: أسعار السلع والخدمات (التغيرات %)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

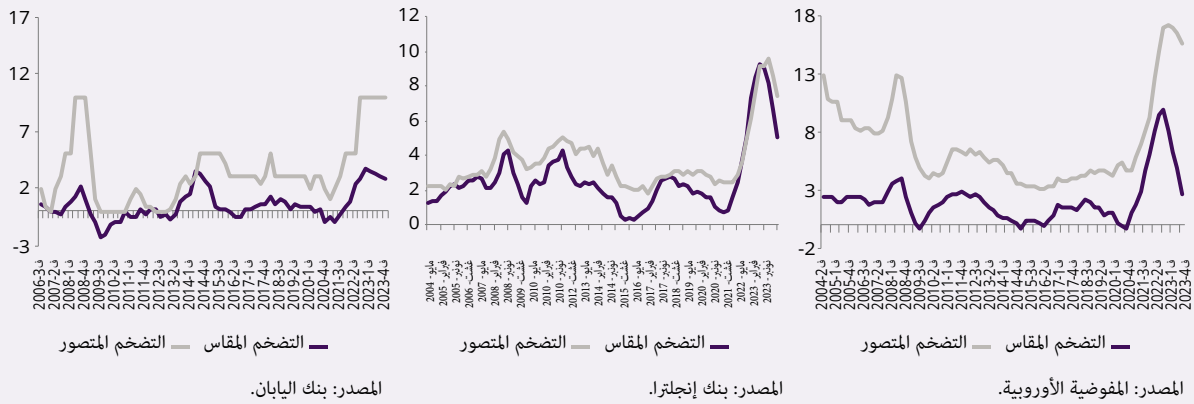
¹ بناء على معطيات المندوبية السامية للتخطيط، يميز بنك المغرب بين أربع فئات: الوقود وزيت التشحيم، والسلع المصنعة باستثناء الوقود وزيت التشحيم، والسلع غير المصنعة والخدمات.

إطار 1.4.1: قياس التضخم، بين الموضوعية الإحصائية وتصور الأسر

يتم قياس التضخم من قبل معاهد الإحصاء بواسطة مؤشر أسعار المستهلك الذي يُعد بناء على سلة مرجعية من السلع والخدمات، تمثل العادات الاستهلاكية للأسر. ولغرض المقارنة على المستوى الدولي، يعتمد هذا المؤشر على تعريف واضح ومنهجية متشابهة عموماً من بلد إلى آخر.

وعموماً، عندما تطالب الأسر بإبداء تصوراتها حول تطور الأسعار، تصرح عادة بأن معدلات التضخم أعلى من تلك التي تقاس بشكل موضوعي. ويرتبط هذا التباين باعتبارات شخصية، لا سيما سلوكها الاستهلاكي الذي قد يختلف بشكل ملحوظ عن ذلك الذي تمثله السلة المرجعية لمؤشر أسعار المستهلك.

رسم بياني 1.1.4.1: تطور التضخم وتصوره من قبل الأسر (نسبة التضخم الوسيطة بالنسبة السنوية) (مثل منطقة الأورو، المملكة المتحدة واليابان)



وتجدر الإشارة إلى تزايد اتساع هذا الفارق خلال فترات الأزمات كما كان الحال خلال جائحة كوفيد-19، وغالباً ما يكون أقل أهمية في البلدان المتقدمة مقارنة بالاقتصادات الصاعدة حيث يرجح أن يكون التصور أكثر تأثراً بارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة¹. وبشكل أعم، تسلط الدراسات² النظرية والتجريبية المتعلقة بهذه الإشكالية الضوء على عدة عوامل مفسرة لهذا الفارق. فبالإضافة إلى (1) بنية الاستهلاك التي تختلف من أسرة إلى أخرى، ويمكن أن تنحرف بشكل كبير عن البنية المتوسطة التي يعتمد عليها مؤشر أسعار المستهلك، تشير هذه الدراسات أيضاً إلى (2) وتيرة استهلاك السلع والخدمات، حيث إن التضخم المتصور يتأثر بشكل أكبر بأسعار السلع والخدمات المستهلكة بانتظام (المنتجات الغذائية والوقود وما إلى ذلك)؛ (3) وحساسية أكبر تجاه ارتفاع الأسعار مقارنة بانخفاضها؛ (4) وأساس المقارنة، حيث يعتبر التضخم التغير السنوي للأسعار، بينما تقارن الأسر أحياناً الأسعار الحالية مع تلك المسجلة قبل عدة سنوات؛ (5) وعدم مراعاة تحسن جودة المنتجات.

بالنسبة للبنوك المركزية، يشكل تصور التضخم من قبل الأسر موضوع اهتمام خاص بالنظر إلى عملية صنع قرارات السياسة النقدية. فهو يؤثر على توقعاتها الخاصة بتطور الأسعار التي توفر، إلى جانب توقعات الفاعلين الاقتصاديين الآخرين، معلومات عن درجة تثبيتها وتسمح بتقييم وتتبع خطر حدوث دوامات تضخمية قائمة بذاتها.

¹ «Perceived inflation and reality: understanding the difference»، بنك كندا، 25 غشت 2020.

² <https://www.euro-area-statistics.org/digital-publication/statistics-insights-inflation/index.html?lang=fr>

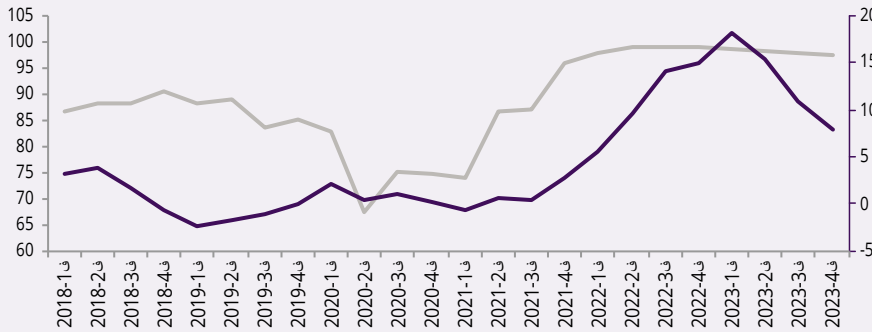
ويعتمد فهم وتتبع هذه التصورات بشكل عام على الاستقصاءات المباشرة لدى الأسر. ومع ذلك، فإن العديد من الدراسات والتحليلات تستعمل البيانات الموجودة سابقا مثل تلك المتعلقة بمؤشر أسعار المستهلك، أو تلك المتاحة على شبكات التواصل الاجتماعي ومنصات الإنترنت لاستخراج معلومات حول التضخم المحسوس.

قياس التضخم بناء على استقصاءات الرأي

يتعلق الأمر بالاستقصاءات التي تجريها معاهد الإحصاء و/أو البنوك المركزية لدى عينة تمثيلية من الأسر لتجميع معطيات نوعية (ارتفاع/انخفاض/ركود) أو كمية (رقم أو نطاق) بشأن تطور الأسعار كما تحس به الأسر.

في المغرب، تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإجراء استقصاء فصلي حول الظرفية يضم عينة مكونة من 3000 أسرة، توجد منها 2000 بالمجال الحضري. ومن بين الأسئلة التي يتناولها الاستقصاء سؤال يتعلق «بالتطور السابق لأسعار المنتجات الغذائية على مدى الإثني عشر شهرا الماضية». فمنذ إطلاق هذا الاستقصاء في الفصل الرابع من سنة 2007، تكون نسبة الأسر التي تتصور وجود ارتفاع في الأسعار دائما أكبر من تلك التي تشعر بانخفاضها، وذلك حتى عندما تراجع أسعار هذه الفئة من المنتجات. وفيما يتعلق بسنة 2023 على وجه الخصوص، أفادت جميع الأسر تقريبا (98% في المتوسط) أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت خلال الإثني عشر شهرا الماضية.

رسم بياني 2.1.4.1: التصورات المتعلقة بتطور أسعار المواد الغذائية على مدار الإثني عشر شهرا الماضية (فارق الرأي³) وتضخم أسعار المنتجات الغذائية (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

قياس التضخم استنادا إلى بيانات مؤشر أسعار المستهلك

قام المعهد الأميري للبحوث الاقتصادية⁴، استنادا إلى بيانات مؤشر أسعار المستهلك الأميري، بتطوير مؤشر أسعار⁵ ينشر شهريا، يسمى بمؤشر الأسعار اليومية (Everyday Price Index)، من المفترض أن يعكس التطور المتصور للتضخم. ويهدف هذا المؤشر إلى التقاط تغيرات الأسعار التي يواجهها المستهلكون بوتيرة منتظمة. هكذا، فالمنتجات التي تم الاحتفاظ بها في السلة المرجعية لمؤشر الأسعار اليومية هي تلك التي قد تؤثر بشكل كبير على ميزانية الأسر. ويتعلق الأمر بالمنتجات التي يتم شراؤها مرة واحدة على الأقل في الشهر والتي لا يمكن تحديد أسعارها على أساس تعاقدي طويل الأمد. وتظهر النتائج، على غرار طريقة الدراسات الاستقصائية المباشرة، أن التضخم المتصور يكون عموما أعلى من ذلك الذي يقاس استنادا إلى مؤشر أسعار المستهلك وأكثر تقلبا منه.

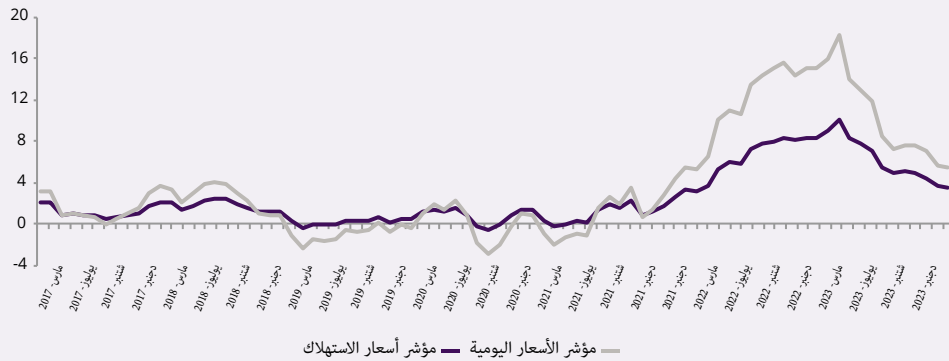
³ فارق الرأي هو الفرق بين نسب الأسر التي أفادت بارتفاع وتلك التي أفادت بانخفاض.

⁴ معهد أميري غير حزبي أو ربحي يعني بالبحث والتعليم ويركز بشكل خاص على تعزيز المقاولات الخاصة والحرية الاقتصادية وحقوق الملكية.

⁵ Polina Vlasenko: « Capturing the Inflation that People Experience: The Everyday Price Index » vs. « The consumer Price Index ». AIER, juin 2015.

وقد طبق بنك المغرب هذه المنهجية بالنسبة للمغرب، حيث تم حساب مؤشر الأسعار اليومية على أساس البيانات المتاحة المتعلقة بأقسام مؤشر أسعار الاستهلاك التي يبلغ عددها 116. وبالتالي، فإن المؤشر الذي تم الحصول عليه بهذه الطريقة يغطي 46,3% من مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك، منها 79% من المواد الغذائية. ويشير تطوره إلى أنه منذ شتبر 2021، كان التضخم المتصور دائما أعلى من المعدل الذي تنشره المندوبية السامية للتخطيط. واتسعت الفجوة بين هذين المقياسين تدريجيا لتصل إلى ذروة 8,1 نقطة مئوية في فبراير 2023 قبل أن تنخفض خلال بقية السنة لتستقر عند نقطتين في دجنبر. وعلى نفس المنوال، يظهر مؤشر أسعار الاستهلاك تقلبا أعلى مع انحراف معياري قدره 5,4% بدلا من 2,8% لمؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة 2008-2023.

رسم بياني إ.1.4.1.3: التضخم المحسوب على أساس مؤشر الأسعار اليومية (EPI) ومؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) (التغير السنوي %)



المصادر: بيانات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

عمليات قياس أخرى تعتمد على بيانات الإنترنت

في الآونة الأخيرة، حاولت دراسات⁶ عديدة استغلال المحتوى المعلوماتي للبيانات المتاحة على شبكات التواصل الاجتماعي، ولا سيما منصة «X»، لاستخلاص إشارات يمكن أن توفر معلومات عن تصور التضخم أو توقعه، فضلا عن أوجه عدم اليقين المحيطة بأفاهه.

وتعتمد هذه التجارب على تقنيات معالجة اللغة الطبيعية⁷ (TLN) لفرز الكلمات الرئيسية من خلال التمييز بين تلك التي تعكس تصورا لارتفاع التضخم وتلك التي تعكس شعورا بانخفاضه. غالبا ما تكون المؤشرات المحصل عليها متسقة إلى حد ما مع المقاييس الموضوعية للتضخم وكذا مع نتائج الاستقصاءات لدى الأسر. كما أن لها قدرة تنبؤية معينة للتطور المستقبلي للتضخم.

⁶ تم القيام بتجارب من قبل البنوك المركزية في فرنسا وإيطاليا وكولومبيا على وجه الخصوص وأيضا من قبل مؤسسات أكاديمية تحديدا في الأرجنتين وألمانيا.

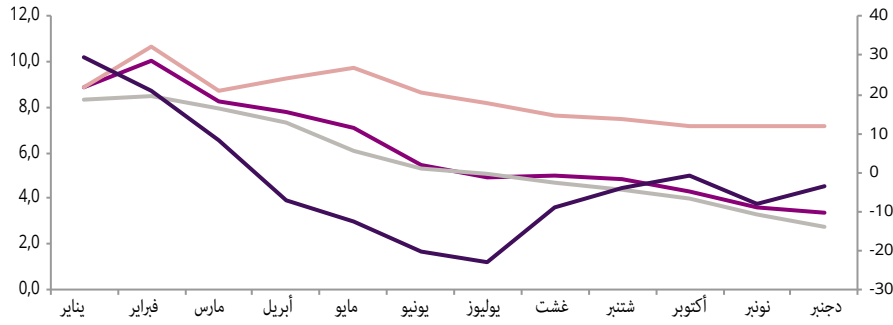
⁷ يتعلق الأمر بتقنية تعتمد على التعليم الآلي لمعالجة وتفسير النصوص والبيانات.

3.4.1 التضخم المسجل خلال السنة

يبين تحليل تطور الأسعار خلال السنة أن التضخم واصل تسارعه خلال الشهرين الأولين ليصل إلى ذروة 10,1% في فبراير 2023. بعد ذلك، أخذ في التراجع تدريجيا منتقلا إلى 3,4% في شهر دجنبر.

وتعكس ديناميته بقدر كبير حيوية مكونه الأساسي، الموجه بدوره إلى حد كبير بتطور مكونه الغذائي. وفيما يخص المواد الغذائية متقلبة الأثمنة، سجلت أسعارها خلال النصف الأول من السنة ارتفاعاً حاداً تواصل طيلة الأشهر الموالية، وإن بوتيرة أبطأ بكثير. وبالموازاة، ظل التغير السنوي في أسعار الوقود وزيوت التشحيم إيجابياً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة قبل أن يصبح سلبياً اعتباراً من شهر أبريل.

رسم بياني 10.4.1: تطور التضخم خلال سنة 2023 (%)



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

4.4.1 أسعار الاستهلاك حسب المدن

تشير دراسة تطور أسعار الاستهلاك حسب المدن إلى وجود تباين هام. فتباطؤ التضخم المسجل سنة 2023 يشمل تراجع وتيرة نموه في 8 مدن من أصل المدن 18 التي يشملها استقصاء المندوبية السامية للتخطيط، وتسارعاً في باقي المدن.

هكذا، سُجِّلت أهم التباطؤات في الدار البيضاء التي ارتفعت فيها الأسعار بواقع 4,9% مقابل 6,5% في 2022، تليها القنيطرة ووسطات حيث تزايدت بنسبة 6,5% بعد 8% و5,2% بعد 6,6% على التوالي. في المقابل، انتقل التضخم من 5,4% إلى 7,7% في العيون، ومن 8,4% إلى 10,1% في الحسيمة ومن 5,3% إلى 6,3% في الداخلة.

وسجّل أدنى معدل تضخم في الرباط، أي 4,8%، في حين شهدت الحسيمة أعلى معدل تضخم، وذلك للسنة الثانية على التوالي، حيث بلغ 10,1%. وبذلك تفاقمت فجوة التضخم لتصل إلى 5,3 نقطة مئوية، بعد 3,1 نقطة سنة 2022.

جدول 2.4.1: أسعار الاستهلاك حسب المدن (التغير %)

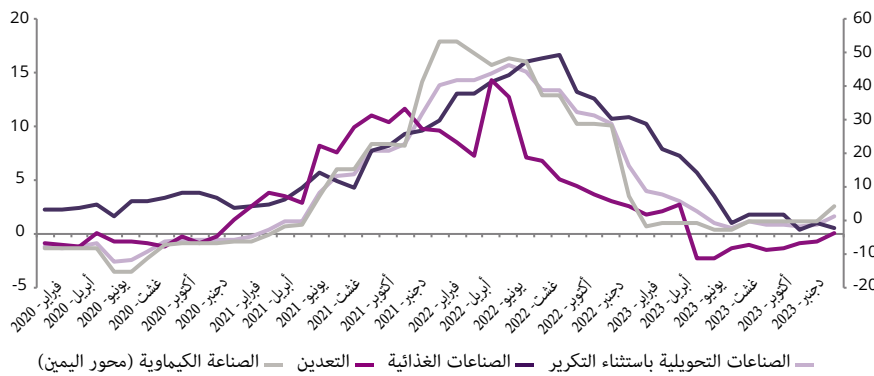
التضخم				التضخم			
2023	2022	2021		2023	2022	2021	
6,2	6,7	1,3	طنجة	6,0	5,3	1,1	أكادير
7,7	5,4	0,4	العيون	4,9	6,5	1,9	الدار البيضاء
6,3	5,3	0,6	الداخلة	6,8	6,9	1,1	فاس
6,3	5,8	0,7	كلميم	6,5	8,0	1,3	القنيطرة
5,2	6,6	1,7	السطات	7,1	7,3	1,6	مراكش
7,5	7,0	1,6	آسفي	7,0	6,9	1,1	وجدة
8,8	8,0	2,0	بني ملال	4,8	6,0	1,3	الرباط
10,1	8,4	1,3	الحسيمة	7,1	6,8	0,8	تطوان
8,0	7,6	1,5	الراشدية	5,8	6,8	1,4	مكناس
				6,1	6,6	1,4	وطنيا
				5,3	3,1	1,6	نطاق التفاوت (بالنقطة المئوية)

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

5.4.1 أسعار الإنتاج الصناعي

سجلت أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية باستثناء التكرير تباطؤًا ملموسًا خلال سنة 2023. ويأتي هذا التطور في سياق يتسم بتراجع نسبي للضغوط على سلاسل الإنتاج والإمداد العالمية وبتدني الأسعار الدولية للمواد الأولية، ما عدا الطاقة، حيث انخفض مؤشر صندوق النقد الدولي ذو الصلة بنسبة 5,7% سنة 2023، بعد ارتفاعه بواقع 7,9% في 2022 و26,7% في 2021.

رسم بياني 11.4.1: تطور أسعار الإنتاج الصناعي ما عدا التكرير (%)



وبالفعل، تزايدت أسعار الإنتاج بواقع 1,6%، مقابل 12,7% السنة السابقة، نتيجة بالخصوص لتقلص الأسعار في «الصناعة الكيماوية» و«التعدين» بواقع 0,6% و5,4% على التوالي، بعد ارتفاعها بنسبة 37,3% و17,9%، وكذا لتباطؤ الأسعار في «الصناعات الغذائية» من 13,5% إلى 3,4%.

جدول 3.4.1: أسعار الإنتاج الصناعي * (التغير %)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
1,6	12,7	4,3	-1,2	0,6	2,6	0,7	مؤشر أسعار الإنتاج باستثناء التكرير بما في ذلك:
3,4	13,5	5,4	2,9	-0,1	0,2	0,3	الصناعات الغذائية
2,6	6,8	4,4	0,8	0,2	1,8	-1,2	صناعة النسيج
5,8	2,6	0,2	0,9	2,2	0,7	0,0	صناعة الملابس
1,3	6,7	4,7	2,1	-0,6	6,2	2,9	صناعة التجهيزات الإلكترونية
-0,6	37,3	10,1	-9,1	3,0	12,1	2,1	الصناعة الكيماوية
-5,4	17,9	17,9	-6,3	-2,3	-0,2	0,4	التعدين
0,8	3,5	1,2	-1,7	-0,5	1,3	2,3	صناعة منتجات معدنية
2,5	11,5	1,7	-2,7	4,6	1,5	-0,3	نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب
3,0	3,2	-0,2	-1,8	4,7	0,8	0,2	صناعة الورق والكرتون

* يتم حساب التغيرات على أساس مؤشر أسعار الإنتاج-الأساس 100=2018 اعتباراً من 2019 وتستند إلى مؤشر الأساس 100=2010 قبل هذه السنة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

5.1 المالية العمومية

رغم سياق صعب نسبيا بذلت فيه الحكومة جهدا كبيرا من أجل دعم القدرة الشرائية والحفاظ على الاستثمار العمومي في مستوى عال، استمرت خلال سنة 2023 عملية تعزيز المالية العمومية التي بدأت بعد الجائحة. وهكذا، تراجع عجز الميزانية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، من سنة إلى أخرى من 5,4% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 4,4%، وهو مستوى أدنى من الهدف المحدد في قانون المالية، كما انخفض الدين العمومي المباشر بواقع 2,1 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 69,5%، لكن مع ارتفاع طفيف في مكونه الخارجي إلى 17,3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

واتسم تنفيذ الميزانية بالأداء الجيد للمداخيل الجبائية، بفضل النمو القوي للقيمة الاسمية للناتج الداخلي الإجمالي، وتحقيق جميع المداخيل المتوقعة برسم «آليات التمويل المبتكرة». ومن جانب النفقات، تمت تغطية تكلفة الإجراءات المتخذة على إثر الزلزال الذي هز منطقة الحوز إلى حد كبير بالموارد المعبئة عن طريق «الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال». غير أن الإبقاء على الدعم المالي لمواجهة استمرار التضخم وتسريع تنفيذ بعض البرامج خاصة تلك المتعلقة بتوفير المياه الصالحة للشرب، جعل الحكومة تفتح اعتمادات إضافية بقيمة 10 مليارات درهم.

وفي هذه الظروف، وأخذا بالاعتبار انخفاض مخزون العمليات قيد الأداء بمبلغ 9,3 مليار، ظل عجز الصندوق شبه مستقر عند 73,7 مليار درهم. وامت تغطية هذه الحاجة التمويلية بموارد داخلية بمبلغ صاف قدره 37,2 مليار وبتدفق صاف خارجي إيجابي بمبلغ 35 مليار درهم، مع إصدار سندي في السوق المالية الدولية بقيمة 26,1 مليار درهم.

**جدول 1.5.1: المؤشرات الرئيسية للمالية العمومية
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)**

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
24,3	25,1	21,8	22,0	22,1	21,7	22,2	22,0	21,7	الموارد العادية
20,3	21,1	19,0	19,3	19,3	19,7	19,6	19,3	19,0	الموارد الجبائية
25,4	25,1	11,9	2,6	9,4	-	-	-	-	«آليات التمويل المبتكرة» (بمليارات الدراهم)
29,9	31,1	28,0	29,7	26,1	25,5	25,9	26,4	26,1	النفقات الإجمالية
22,3	24,0	21,9	22,2	20,2	20,0	20,1	20,6	20,7	النفقات العادية
10,4	11,1	11,0	11,6	10,3	8,9	9,1	9,6	9,5	كتلة الأجور
29,9	41,8	21,8	13,5	16,1	17,7	15,3	14,1	14,0	المقاصة (بمليارات الدراهم)
7,6	7,0	6,1	7,5	5,8	5,5	5,8	5,8	5,4	الاستثمار
-4,4	-5,4	-5,9	-7,1	-3,8	-3,5	-3,2	-4,2	-3,8	رصيد الميزانية (باستثناء مداخيل تفويت مساهمات الدولة)
69,5	71,5	69,4	72,2	60,3	60,5	60,3	60,1	58,4	الدين العمومي المباشر

المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي الإسمي.

1.5.1 قانون المالية لسنة 2023

أُعد قانون المالية برسم سنة 2023 بناء على فرضية بلوغ نسبة النمو الاقتصادي 4%، ومتوسط سعر البرنت 93 دولار للبرميل وغاز البوتان 800 دولار للطن، ومتوسط سعر الصرف 8,99 درهم للدولار ونسبة التضخم 2%. وكان يستهدف عجزا للميزانية، دون احتساب عائد تفويت مساهمات الدولة، قدره 70,7 مليار أو 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وعلى مستوى الموارد، كان قانون المالية يتوقع تحسنا بنسبة 19,1% في المداخيل العادية. وكان من المتوقع أن تزداد المداخيل الجبائية بواقع 14,9%، مدفوعة بارتفاع عائدات الضريبة على الشركات بمعدل 18,4%، والضريبة على القيمة المضافة بنسبة 17,6% والضريبة على الدخل بواقع 11,4%. بموازاة ذلك، كان من المرتقب أن ترتفع العائدات غير الجبائية بنسبة 58,8%، نتيجة بالأساس لتحصيل 19,5 مليار درهم متأتية من المؤسسات والمقاوالات العمومية و25 مليار من «آليات التمويل المبتكرة».

وفي الوقت نفسه، كان من المرتقب أن تتزايد النفقات العادية بنسبة 11,9%، مع ارتفاعات على وجه الخصوص بواقع 5,6% في كتلة الأجور، أخذا بعين الاعتبار إحداث 28.212 منصبا ماليا، وبنسبة 14% في تكاليف السلع والخدمات الأخرى، فضلا عن تزايد تكاليف المقاصة بواقع 56,2%. كذلك، كان من المتوقع أن تتنامى الإصدارات الاستثمارية بنسبة 16,9% إلى 91,1 مليار، لتصل بذلك النفقات الإجمالية إلى 416,6 مليار عوض 369 مليار سنة من قبل.

جدول 2.5.1: البرمجة المالية (بملايين الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

التغير بالقيمة	التغير بالنسبة المئوية	قانون المالية 2023	قانون المالية 2022	
54 908	19,1	341 720	286 812	الموارد العادية
37 504	14,9	289 272	251 768	الموارد الجبائية ¹
16 977	17,6	113 329	96 352	منها: الضريبة على القيمة المضافة
9 467	18,4	60 914	51 447	الضريبة على الشركات
4 889	11,4	47 931	43 041	الضريبة على الدخل
18 204	58,8	49 148	30 944	الموارد غير الجبائية
13 000	108,3	25 000	12 000	بما فيها: مداخيل « آليات التمويل المبتكرة »
404	106,3	350	700	هبات مجلس التعاون الخليجي
-800	-19,5	3 300	4 100	مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخرينة.
47 635	12,9	416 594	368 959	النفقات الإجمالية
34 490	11,9	325 456	290 967	النفقات العادية
17 945	8,3	234 912	216 967	السلع والخدمات
8 258	5,6	155 794	147 537	كتلة الأجور ²
9 687	14,0	79 117	69 430	السلع والخدمات الأخرى
1 892	6,7	29 966	28 075	فوائد الدين
9 560	56,2	26 580	17 020	المقاصة
5 093	17,6	33 999	28 905	التحويلات للجماعات الترابية
		16 264	-4 155	الرصيد العادي³
13 145	16,9	91 138	77 993	نفقات الاستثمار ⁴
		4 200	4 500	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخرينة
		-40 708	-49 573	الرصيد الأولي³
		-70 674	-77 648	رصيد الميزانية الإجمالي³
		-4,9	-5,9	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي ⁵
		-70 674	-77 648	الحاجة إلى التمويل
		13 142	51 976	التمويل الداخلي
		52 532	20 672	التمويل الخارجي
		5 000	5 000	تفويت مساهمات الدولة

¹ يعبر عن المدخيل الضريبية بأرقام صافية بعد التسديدات والتخفيضات والارجاعات الضريبية وتتضمن 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.

² تتضمن نفقات الموظفين التحملات الاجتماعية برسم مساهمة رب العمل.

³ يعبر الرصيد العادي عن الفارق بين الموارد العادية والنفقات العادية. يمثل رصيد الميزانية الفارق بين الموارد العادية والنفقات الإجمالية بما في ذلك رصيد الحسابات الخصوصية للخرينة، فيما يستثنى

الرصيد الأولي الأداءات برسم فوائد الدين.

⁴ التوقعات من حيث الإصدارات.

⁵ نسب محسوبة على أساس الناتج الداخلي الاسمي المتوقع من طرف وزارة الاقتصاد والمالية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

إطار 1.5.1: التدابير الجبائية الرئيسية لقانون المالية لسنة 2023¹

تندرج التدابير الجبائية التي ينص عليها قانون المالية لسنة 2023 في إطار مواصلة تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي. وتتمحور حول مراجعة الأنظمة الضريبية المتعلقة بالضريبة على الشركات، وعلى الدخل، والضريبة على القيمة المضافة، وترشيد الحوافز الضريبية، ومواكبة الشركات في وضعية صعبة وتعبئة الإمكانيات الجبائية خدمة للتماسك الاجتماعي.

الضريبة على الشركات

- بداية تنزيل إصلاح الضريبة على الشركات وفقا لمنهجية تدريجية تهدف في أفق 2026 إلى وضع نظام بثلاث نسب عوض ست. وهكذا، وفي سنة 2026، سيرفع سعر الضريبة إلى 20% بالنسبة للشركات التي تحقق ربحا جبائيا صافيا يقل عن 100 مليون درهم وإلى 35% بالنسبة لتلك التي تحقق ما يساوي أو أكثر من ذلك. غير أنه ستطبق ضريبة بسعر 20% على مقاولات والخدمات التي تملك صفة القطب المالي للدار البيضاء، وعلى الشركات التي تزاول أنشطتها في مناطق التسريع الصناعي والشركات الخاصة المحدثة ابتداء من فاتح يناير 2023 والتي تلتزم في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة باستثمار ما لا يقل عن 1,5 مليار درهم خلال مدة خمس سنوات. أما بالنسبة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير، وكذا شركات التأمين وإعادة التأمين، فستخضع لضريبة قدرها 40%.

- التخفيض التدريجي من 15% إلى 10%، في حدود 1,25 نقطة مئوية في السنة، لسعر الضريبة المحجوزة في المنبع بالنسبة لعوائد الأسهم وحصص المشاركة والمداخيل المعتمدة في حكمها الموزعة.

- الحد من إمكانية الإعفاء من الضريبة على الشركات والمرتبطة باكتساب صفة القطب المالي للدار البيضاء في السنوات الخمس الأولى من إحداث الشركة.

- استثناء الشركات المالية المقامة في مناطق التسريع الصناعي من الاستفادة من الامتيازات الضريبية المخصصة لهذه المناطق، وذلك تماشيا مع المعاملة الضريبية التي نص عليها قانون المالية لسنة 2021 بالنسبة لتلك المكتسبة لصفة القطب المالي للدار البيضاء.

الضريبة على الدخل

- وضع نظام أداء تلقائي للدفعات المقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل بالنسبة للمحامين، مع إعفاء لمدة خمس سنوات بالنسبة للذين تم تعريفهم حديثا لدى الإدارة الضريبية.

- تخفيف العبء الضريبي على أصحاب الأجور والمداخيل المعتمدة في حكمها والمتقاعدين من خلال رفع النسبة الجزافية:

- لخصم المصاريف المرتبطة بالوظيفة من 20% إلى 35% بالنسبة لإجمالي الدخل السنوي المفروض عليه الضريبة والذي يساوي أو يقل عن 78 ألف درهم؛ وإلى 25% للدخل الذي يفوق هذا المبلغ، مع رفع سقف الخصم من 30 ألف درهم إلى 35 ألف درهم؛

- للخصم المطبق على المعاشات والإيرادات العميرية من 60% إلى 70% من المبلغ الإجمالي السنوي الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز 168 ألف درهم.

- تمديد الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على الدخل برسم الأجر الخام المدفوع من قبل المقاولات والجمعيات والتعاونيات المحدثة بعد فاتح يناير 2015 إلى 31 دجنبر 2026 عوض 31 دجنبر 2022 كما كان محمدا في الأصل. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإعفاء محصور في 10 أجزاء كحد أقصى، ويمنح لفترة 24 شهرا للمستخدمين بعقد عمل غير محدد المدة والذين يتقاضون راتبا شهريا خاما في حدود 10 آلاف درهم.

¹ المذكرة الدورية رقم 733 للمديرية العامة للضرائب المتعلقة بالمقتضيات الجبائية لقانون المالية 2023.

- تمديد الإعفاء بمدة 36 شهرا إلى غاية 31 دجنبر 2026 من الضريبة على الدخل الممنوح للأجراء الذين لا تتجاوز أعمارهم 35 عاما بمناسبة توظيفهم الأول بموجب عقد عمل غير محدد المدة.
- رفع السعر الإبرائي من 17% إلى 30% الخاص بالحجز في المنبع الذي تخضع له الأجور والتعويضات المدفوعة من قبل مؤسسات التعليم أو التكوين المهني لمدرسين لا ينتمون إلى مستخدميها الدائمين.
- إعادة تطبيق خصم 40% برسم المداخيل الناشئة عن إيجار المباني ذات الاستعمال غير الفلاحي لتحديد صافي الدخل العقاري الخاضع للضريبة في إطار الإقرار السنوي بإجمالي الدخل، حيث أصبحت الأسعار المطبقة على الحجوزات في المنبع غير إبرائية.
- مراجعة طريقة تطبيق ومراقبة الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية: (أ) التنصيص على إمكانية طلب الرأي المسبق لإدارة الضرائب بخصوص عناصر تحديد الربح العقاري ومبلغ الضريبة؛ (ب) تسليم شهادة تصفية الضريبة أو الإعفاء إلى صاحب الطلب داخل أجل شهرين كحد أقصى؛ (ج) إعفاء من المراقبة الجبائية الخاضعين للضريبة الذين يستند إقرارهم إلى شهادة تصفية الضريبة المذكورة أعلاه. في حال عدم طلب الرأي المسبق أو رفض العناصر المعتمدة من قبل إدارة الضرائب بعد الإدلاء بالرأي المذكور، سيكون الخاضع للضريبة مطالبا، بشكل مؤقت، بدفع الفرق بين مبلغ الضريبة المصرح به و5% من ثمن التفويت.
- توحيد سعر الضريبة على الدخل الخاص بالأرباح العقارية، وذلك بتطبيق سعر 20% عوض 30% على الأرباح المحققة من التفويت الأول للعقارات غير المبنية المدرجة في المدار الحضري.
- مراجعة الامتيازات الجبائية المرتبطة بالسكن الرئيسي مع: (أ) تخفيض المدة الواجب تخصيصها للسكن الرئيسي من 6 إلى 5 سنوات؛ (ب) توضيح مفهوم السكن الرئيسي؛ و(3) إلغاء الإعفاء الخاص بعمليات تفويت عقار أو جزء من عقار مستخدم كسكن رئيسي قبل انصرام أجل 6 سنوات.
- تعديل النظام الجبائي المطبق على عقود تأمين التقاعد من خلال: (أ) رفع نسبة الخصم المطبق على الرأسمال الخاضع للضريبة المدفوع عند انتهاء مدة العقد من 40% إلى 70% بالنسبة للمبلغ الذي يساوي أو يقل عن 168 ألف درهم؛ (ب) تطبيق ضريبة على إجمالي مبالغ استرداد الأقساط أو الاشتراكات المنجزة قبل سن 45 سنة، عوض 50 سنة سابقا، أو قبل انصرام أجل 8 سنوات بسعر غير إبرائي محدد في 15%، وذلك دون تطبيق أي خصم أو تمديد الأداء.
- بالنسبة لنظامي المقاول الذاتي والمساهمة المهنية الموحدة، تطبيق حجز في المنبع بسعر إبرائي محدد في 30% من فائض رقم الأعمال السنوي الذي يتجاوز 80 ألف درهم المحقق مع نفس الزبون.
- تحديد سقف الإعفاء من الضريبة على الدخل في مليون درهم برسم المبلغ الإجمالي للتعويضات عن الفصل من العمل والمغادرة الطوعية، وكذا أي تعويض عن الأضرار والمزايا المقدمة في حال الفصل من العمل.
- إدراج المداخيل المتأتية من تربية النحل ضمن فئة المداخيل الفلاحية.

الضريبة على القيمة المضافة

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم بالنسبة للأشخاص الذاتيين الذين يمارسون مهنا منظمة (التراجمة والموثقون والعدول وأعوان القضاء والمهندسون المعماريون والقائسون المحققون والمهندسون القائسون والطوبوغرافيون والبياطرة...) والذين يساوي رقم أعمالهم أو يقل عن 500 ألف درهم.
- رفع الضريبة على القيمة المضافة من 10% إلى 20% بالنسبة للعمليات المنجزة من قبل المحامين والتراجمة والموثقين والعدول وأعوان القضاء والبياطرة، من أجل ملاءمة هذه المهنة مع باقي المهنة الحرة المنظمة.

- إعفاء الأغذية البسيطة المعدة لتغذية البهائم والدواجن والأرانب من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد برسم سنة 2023، عوض النسبة المخفضة البالغة 10%.

واجبات التسجيل والتمبر والضريبة الخصوصية السنوية على المركبات

- رقمنة أداء واجبات التمبر بالنسبة لبطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية وشهادة حسن السيرة والسلوك.
- التنصيص بالنسبة لأصحاب امتياز بيع السيارات المعتمدين على وجوب تحصيل واجبات التمبر المتعلقة بالتسجيل الأول للعربات المقتناة بالمغرب، عوض إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة سابقا.
- الإعفاء من أداء الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات وإلغاء الزيادات والذعائر على العربات التي مضى على استخدامها عشر سنوات شريطة تسوية الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات المستحقة الخاصة بالسنة الماضية وسحب المركبة نهائيا من السير خلال سنة 2023.

تدابير مشتركة

- مراجعة النظام الجبائي المطبق على هيئات التوظيف الجماعي العقاري من خلال: (أ) التطبيق بصفة دائمة لتأجيل أداء الضريبة على الشركات أو على الدخل برسم صافي زائد القيمة أو الربح العقاري المحقق، مع إلغاء خصم 50% عند التفويت اللاحق للسندات المستلمة مقابل المساهمات العقارية لهذه الهيئات؛ (ب) تخفيض نسبة الخصم من 60% إلى 40% بالنسبة للربحيات الموزعة من قبل هيئات التوظيف الجماعي العقاري وجعلها محدودة في العائدات المتأتية من الأرباح المتعلقة بكراء العقارات المبنية الموزعة من قبل هيئات التوظيف الجماعي العقاري التي تفتح رأسمالها لمشاركة العموم عن طريق بيع 40% على الأقل من الأسهم الموجودة؛ (ج) إدراج العائدات المتأتية من الأرباح الموزعة من قبل هيئات التوظيف الجماعي العقاري للأشخاص الذاتيين في فئة المداخيل العقارية، مع خصم 40% عند التصريح السنوي للعائد الإجمالي.
- تخفيض سعر الحد الأدنى للضريبة من 0,5% إلى 0,25% بالنسبة لجميع المقاولات، دون أخذ بالاعتبار الحصيلة الجارية دون احتساب الاستخدام المصرح بها، من 0,25% إلى 0,15% بالنسبة للعمليات المنجزة من قبل المقاولات التجارية برسم مبيعات بعض المواد الأساسية؛ ومن 6% إلى 4% بالنسبة للمهن الحرة.
- تحديد الإعفاء من الضريبة المحجوزة في المنبع برسم الأرباح المؤداة من قبل الشركات المكتسبة لصفة القطب المالي للدار البيضاء وتلك المقامة في مناطق التسريع الصناعي في جزء من الأرباح وعوائد المساهمات الأخرى ذات المنشأ الأجنبي الموزعة على غير المقيمين. ويندرج هذا التدبير في إطار مواءمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات الجبائية والمعايير الدولية.
- منح شركات السمسرة في التأمين وإعادة التأمين الامتيازات المخولة لشركات الخدمات المكتسبة لصفة القطب المالي للدار البيضاء.
- التنصيص على الحجز في المنبع فيما يخص الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات حسب الجدول التالي: (أ) 5% من مبلغ التعويضات دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للضريبة على الشركات والمؤداة من قبل الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها؛ (ب) 10% من التعويضات، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل حسب نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، والمدفوعة من قبل الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص وكذا الأشخاص الذاتيين الخاضعين لنظامي النتيجة الصافية الحقيقية أو النتيجة الصافية المبسطة.

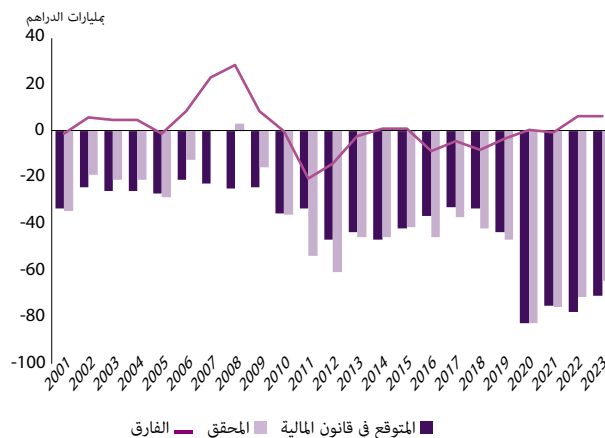
- وضع إجراءات تنظيمية للوضع الجبائي للشركات التي تعتبر «غير نشيطة».
- تجديد العمل بالمساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والمداخيل برسم السنوات من 2023 إلى 2025 حسب الأسعار التناسبية التالية:

سعر المساهمة	مبلغ الربح أو الدخل الخاضع للمساهمة (بالدرهم)
1,5%	من مليون إلى أقل من 5 ملايين
2,5%	من 5 ملايين إلى أقل من 10 ملايين
3,5%	من 10 ملايين إلى أقل من 40 مليون
5,0%	40 مليون فما فوق

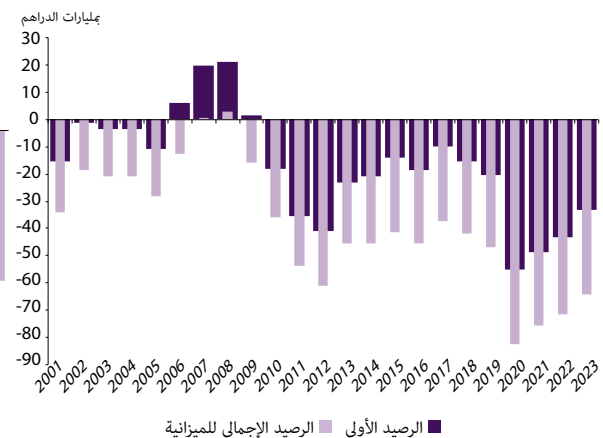
2.5.1 تنفيذ الميزانية

خلال سنة 2023، تواصل تعزيز الميزانية، مع تقلص العجز، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، إلى 64,4 مليار درهم، متراجعا بواقع 6,2 مليار درهم مقارنة مع الهدف المحدد في قانون المالية، وبمبلغ 7,1 مليار مقارنة مع إنجاز سنة 2022. ويعزى هذا التطور إلى تحسن الرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة بما قدره 8,6 مليارات إلى 17 مليارات، وإلى تنامي الموارد العادية بواقع 6,6% والنفقات الإجمالية بنسبة 5,6%.

رسم بياني 2.5.1: الرصيد الإجمالي للميزانية



رسم بياني 1.5.1: الرصيد الإجمالي للميزانية والرصيد الأولي



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

إطار 2.5.1: مشروع إصلاح القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية

شكل اعتماد القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية سنة 2015 خطوة هامة في تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة للمالية العمومية. فقد سن هذا القانون، استناداً إلى الفصل 77 من الدستور، قاعدة ميزانية تدعى القاعدة الذهبية، تنص على أنه لا يمكن أن تتجاوز حصيلة الاقتراضات مجموع نفقات الاستثمار وسداد أصول الدين برسم السنة المالية. كما أدرج مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز الانضباط الميزانياتي، وهي: (أ) منع إدراج نفقات التسيير في ميزانية الاستثمار؛ (ب) تحديد سقف الاعتمادات المرجلة في 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار؛ إضافة إلى (ج) تكريس محدودية نفقات الموظفين وإدراج مساهمات الدولة برسم الاحتياط الاجتماعي والتقاعد ضمن هذه النفقات.

صحيح أن القانون التنظيمي للمالية مكن من إحراز تقدم ملموس، لا سيما فيما يخص الحفاظ على توازن الميزانية والشفافية وتحديث إدارة المالية العامة، لكن بعد ما يناهز عقدا من التنفيذ، أفرز تقييمه عدة جوانب ينبغي تحسينها. فعلاوة على التأخير في تنفيذ بعض أحكامه، ولا سيما المصادقة على الحسابات من قبل المجلس الأعلى للحسابات التي كانت مقررة اعتباراً من يناير 2020، شكل تعاقب الصدمات الخارجية الكبرى فضلاً عن المشاريع العديدة المستنزفة للميزانية التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة أو برمجةها، ضغطاً قوياً على موارد الدولة، مما يستدعي تعزيز حكامه المالية العمومية لضمان استدامتها.

وأخذاً بالاعتبار هذه الدروس المستخلصة، ولتعزيز المواءمة مع أفضل المعايير الدولية، أدرجت الحكومة إصلاح القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية ضمن أولوياتها في إطار إعداد قانون المالية لسنة 2024. ويتمحور مشروع¹ هذا الإصلاح بالأساس حول توسيع نطاق تطبيقه وتعزيز المبادئ والقواعد المالية. وينص بالخصوص على ما يلي:

- توسيع نطاق تنفيذ القانون التنظيمي للمالية ليشمل المؤسسات والمقاولات العمومية التي تزاوّل نشاطاً غير تجاري، وذلك بإخضاع تدبير ميزانياتها للمبادئ والقواعد المطبقة على ميزانية الدولة، لا سيما من حيث ترشيد النفقات، والمقاربة القائمة على البرامج، وربط المسؤولية بالمحاسبة والتدبير المبني على النتائج وكذا البرمجة الميزانية متعددة السنوات؛
- إدراج قاعدة ميزانية جديدة تركز على تحديد هدف للاستدانة على المدى المتوسط من شأنه توجيه إعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات. كما يتضمن مشروع القانون بند استثناء عام يُفعل في حال وجود ظروف استثنائية؛
- إثراء الوثائق المرافقة لمشروع قانون المالية بمذكرة حول البرمجة الميزانية لثلاث سنوات؛
- توضيح شروط إعداد مشروع قانون المالية المعدل وكذا عملية اعتماده وكيفيةها؛
- إدراج أحكام جديدة تهدف على وجه الخصوص إلى (أ) تقليص آجال إيداع مشروع قانون التصفية والتقرير حول التصديق على حسابات الدولة من طرف المجلس الأعلى للحسابات وكذا عملية تدارس قانون المالية والتصويت عليه؛ (ب) تعزيز مبدأ الأداء من خلال تقديم تقارير حول الفعالية والأداء للجان البرلمانية؛ و(ج) نزع الصفة المادية عن التبادلات المؤسساتية في إطار عملية اعتماد مشروع قانون المالية.

¹ عرض الوزير المنتدب المكلف بالميزانية أمام البرلمان ليوم 26 أكتوبر 2023.

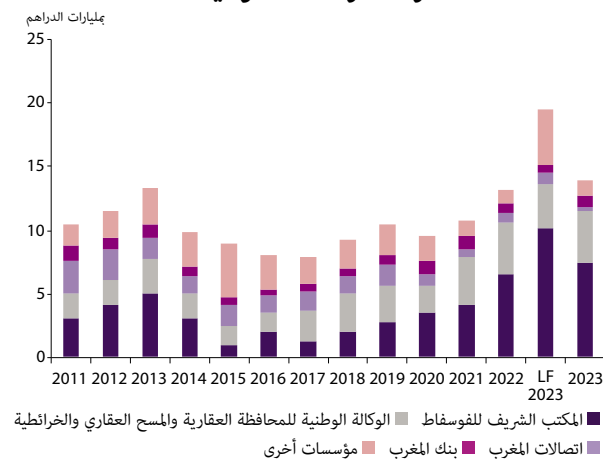
الموارد العادية

بعد ارتفاع بنسبة 19,8% في 2022، نمت الموارد العادية بواقع 6,6% إلى 355,6 مليار درهم. ويعكس هذا التطور تزايد المداخيل الضريبية بنسبة 5,4% إلى 296,3 مليار درهم بفضل النمو القوي للناتج الداخلي الإجمالي بالقيمة الاسمية، وكذا ارتفاع المداخيل غير الضريبية بنسبة 13,5% إلى 55,2 مليار درهم، أي بمعدلات إنجاز قدرها 102,4% و112,3% على التوالي مقارنةً مع توقعات قانون المالية.

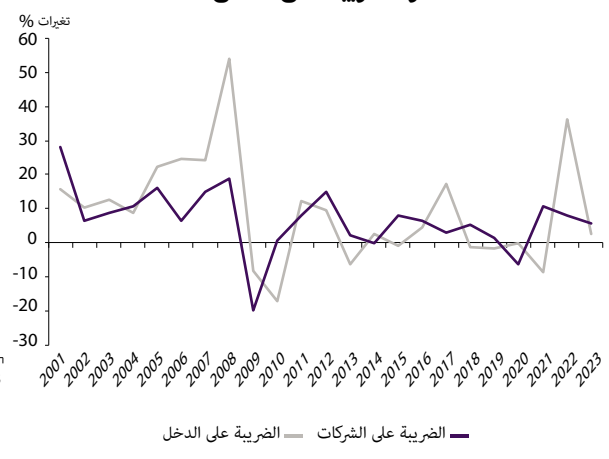
بمعدل إنجاز بلغ 103,2% من توقعات قانون المالية، تعزز عائد الضرائب المباشرة بواقع 4,6% إلى 116,8 مليار درهم. وحسب الفئات، تزايدت عائدات الضريبة على الدخل بنسبة 5,8% إلى 50,7 مليار، نتيجة لتحسن العائدات بما قدره ملياري درهم بالنسبة لضريبة الدخل على الأجور، وبمبلغ 799 مليون فيما يخص الأفراد و467 مليون بالنسبة للأرباح العقارية. من جانبها، وبفضل تقوية المراقبة الجبائية وارتفاع عائدات حاصلات التوظيفات ذات الدخل الثابت والأسهم، أدت الضريبة على الشركات 62,3 مليار، أي ما يعادل 102,3% من المبلغ المتوقع، بارتفاع بواقع 2,4% مقارنة مع سنة 2022.

وتنامت عائدات الضرائب غير المباشرة بواقع 4% إلى 143,1 مليار درهم، أي بمعدل إنجاز قدره 98,6%. هكذا، شهدت عائدات الضريبة على القيمة المضافة ارتفاعا بنسبة 4% إلى 110,3 مليار درهم، يشمل نمو الضريبة على القيمة المضافة الداخلية بمعدل 24% إلى 34,5 مليار وتراجع تلك المطبقة على الواردات بواقع 3,1% إلى 75,8 مليار. وتضررت هذه الأخيرة على وجه الخصوص من تقلص الواردات ومن التدابير المتخذة لدعم القطاع الفلاحي. ومن جهتها، جلبت الضريبة الداخلية على الاستهلاك مبلغ 32,8 مليار، بارتفاع قدره 3,7%، نتيجة نمو مداخيل الضريبة على التبغ بنسبة 7,7% إلى 13,7 مليار، وعلى المنتجات الأخرى باستثناء التبغ والطاقة بمعدل 8,1% إلى 3 مليارات. أما المداخيل الضريبية للمنتجات الطاقية، فقد عرفت شبه استقرار عند 16,2 مليار.

رسم بياني 4.5.1: عائدات قادمة من المؤسسات والمقاولات العمومية



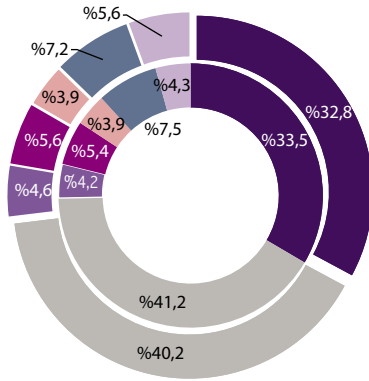
رسم بياني 3.5.1: تطور مداخيل الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

وبخصوص باقي الفئات الضريبية، فقد واصلت تحسنها، حيث ارتفعت مداخيل الرسوم الجمركية بواقع 18,3% إلى 16,4 مليار درهم وعائدات رسوم التسجيل والتمبر بنسبة 11,1% إلى 20 ملياراً. ويعزى تطور هذه الأخيرة أساساً إلى ارتفاع رسوم التسجيل بما قدره 1,4 مليار، ورسوم التمبر بواقع 305 مليون، والضريبة على عقود التأمين بمبلغ 191 مليون، والضريبة الخصوصية السنوية على المركبات بما قدره 78 مليون.

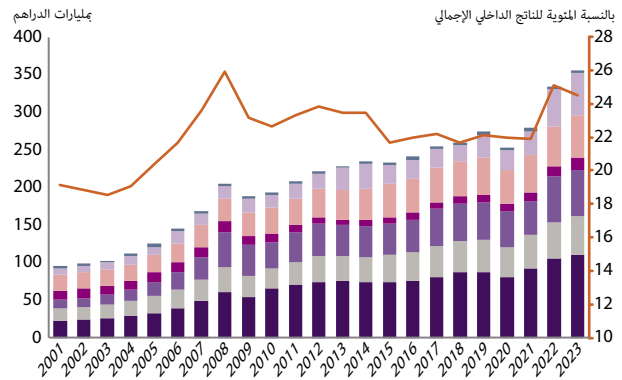
رسم بياني 6.5.1: بنية الموارد العادية



الدائرة الخارجية: 2023
 الدائرة الداخلية: 2022

الضرائب المباشرة
 الضرائب غير المباشرة
 الرسوم الجمركية
 واجبات التسجيل
 عائدات قادمة من المؤسسات والمقاولات العمومية
 عائدات التمويل المبتكرة
 مداخيل عادية أخرى

رسم بياني 5.5.1: الموارد العادية



الضريبة على القيمة المضافة
 الضريبة على الدخل
 الضريبة على الشركات
 الرسوم الجمركية
 عائدات جبائية أخرى
 عائدات غير جبائية
 مداخيل بعض الحسابات الخصوصية
 الموارد العادية بالنسبة المئوية للمنتج الداخلي الإجمالي

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

وفيما يتعلق بالمداخيل غير الجبائية، فقد تعززت بواقع 13,5% إلى 55,2 مليار درهم، أي بمعدل إنجاز قدره 112,3%. وتنامت الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية بواقع 6,4% إلى 14 ملياراً، 7,4 منها مدفوعة من طرف المكتب الشريف للفوسفات و4 مليارات من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و937 مليون من بنك المغرب و360 مليون من اتصالات المغرب. أما مداخيل «آليات التمويل المبتكرة»، فقد انتقلت من 25,1 ملياراً في 2022 إلى 25,4 ملياراً في نهاية سنة 2023، ليصل بذلك مجموع المبالغ المعبأة منذ بداية اللجوء إلى هذا المصدر الجديد في سنة 2019 إلى 74,3 مليار درهم. كما أدّرت «العائدات المختلفة» للوزارات 11,8 ملياراً فيما بلغت مبالغ المساعدة 2,8 ملياراً. أما هبات دول مجلس التعاون الخليجي، فقد بلغت 784 مليون درهم، مقابل 380 مليون محصلة سنة من قبل.

جدول 3.5.1: وضعية تحملات وموارد الخزينة (بملايين الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

نسبة التفيّذ مقارنة مع قانون المالية 2023	التغيرات %	2023	2022 ¹	
104,1	6,6	355 624	333 738	الموارد العادية
102,4	5,4	296 339	281 186	الموارد الجبائية ²
103,2	4,6	116 814	111 656	- الضرائب المباشرة
102,3	2,4	62 293	60 830	الضريبة على الشركات
105,8	5,8	50 731	47 970	الضريبة على الدخل
98,6	4,0	143 079	137 617	- الضرائب غير المباشرة
97,3	4,0	110 298	106 012	الضريبة على القيمة المضافة
103,0	3,7	32 780	31 605	الضريبة الداخلية على الاستهلاك
109,4	18,3	16 436	13 895	- الرسوم الجمركية
125,5	11,1	20 010	18 018	- رسوم التسجيل والتنبر
112,3	13,5	55 216	48 644	المداهيل غير الجبائية
71,9	6,4	13 987	13 146	- عائدات قادمة من المؤسسات والمقاومات العمومية
138,9	16,1	41 229	35 498	- مداخيل أخرى
224,0	106,3	784	380	هباء مجلس التعاون الخليجي
101,7	1,5	25 432	25 066	العائدات بموجب «آليات التمويل المبتكرة»
123,3	4,1	4 070	3 908	مداهيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
104,9	5,6	437 070	413 705	النفقات الإجمالية
100,3	2,0	326 306	319 938	النفقات العادية
98,8	6,5	232 054	217 841	السلع والخدمات
97,4	2,7	151 765	147 756	- الموظفون
101,5	14,6	80 289	70 085	- السلع والخدمات الأخرى
104,2	9,5	31 220	28 502	فوائد الدين العمومي
98,4	-2,5	22 930	23 526	- الداخلي
124,2	66,6	8 290	4 976	- الخارجي
112,7	-28,4	29 943	41 791	المقاصة
97,3	4,0	33 090	31 804	التحويلات للجماعات الترابية
		29 318	13 800	الرصيد العادي ³
121,5	18,1	110 764	93 767	نفقات الاستثمار
		16 997	8 415	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة
		-33 229	-43 051	الرصيد الأولي ³
		-64 448	-71 553	الحاجيات التمويلية
		-9 299	-1 961	تغير العمليات قيد الأداء
		-73 747	-73 514	الحاجيات التمويلية
		37 187	67 399	التمويل الداخلي
		39 562	42 640	- المديونية الداخلية
		-2 374	24 760	- عمليات أخرى
		34 953	6 115	التمويل الخارجي
		45 490	29 707	- السحوبات
		-10 537	-23 593	- الاستخدامات
		1 607	0	عائدات تفويت مساهمات الدولة

¹ أرقام مراجعة.

² يعبر عن المداهيل الضريبية بأرقام صافية بعد التسديدات والتخفيضات والارجاعات الضريبية وتتضمن 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.

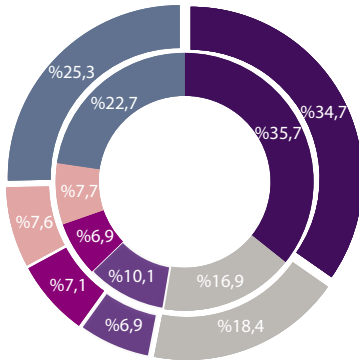
³ يعبر الرصيد العادي عن الفرق بين الموارد العادية والمصرفات العادية. يمثل رصيد الميزانية الفارق بين الموارد العادية والنفقات الإجمالية بما في ذلك رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة، فيما يستثني الرصيد الأولي أداء فوائد الدين.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

النفقات الإجمالية

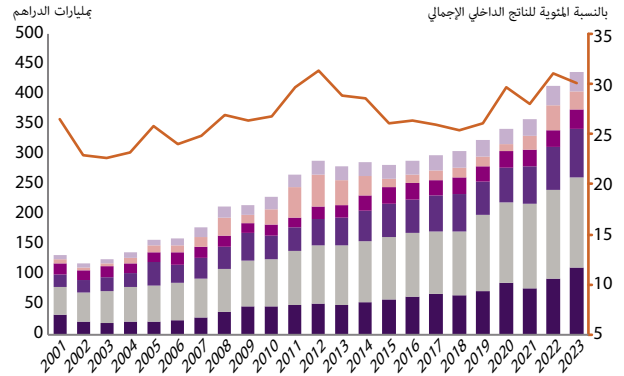
بمعدل إنجاز بلغ 104,9% مقارنة بما كان مبرمجًا في قانون المالية، ارتفعت النفقات الإجمالية بنسبة 5,6% إلى 437,1 مليار درهم، مما يعكس زيادة بنسبة 2% إلى 326,3 مليار في التكاليف العادية وبواقع 18,1% إلى 110,8 مليار في نفقات الاستثمار.

رسم بياني 8.5.1: بنية النفقات الإجمالية



الدائرة الخارجية: 2023 الدائرة الداخلية: 2022
 نفقات الموظفين سلع وخدمات أخرى المقاصة فوائد الدين
 التحويلات للجماعات الترابية الاستثمارات

رسم بياني 7.5.1: النفقات الإجمالية



نفقات الاستثمار نفقات الموظفين سلع وخدمات أخرى
 فوائد الدين العمومي المقاصة التحويلات للجماعات الترابية
 النفقات الإجمالية بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

ارتفعت نفقات السلع والخدمات بواقع 6,5% إلى 232,1 مليار، أي 98,8% من الاعتمادات المفتوحة. وعلى وجه الخصوص، وبفعل تأثير الزيادات في الأجور المقررة في إطار الحوار الاجتماعي وكذا إحداث صاف لما عدده 14.092 منصب مالي¹، تمت كتلة الأجور² بواقع 2,7% إلى 151,8 مليارا لكن مع بقائها أقل من توقعات قانون المالية بمعدل 2,6%. ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، تراجعت بواقع 0,7 نقطة إلى 10,4%. وشهد الجزء الذي تتولى مديريةية نفقات الموظفين أداءه، والذي يمثل 84,4% منها، ارتفاعا بواقع 0,5%، يشمل نمو مكونه البنوي بواقع 1,2% وتراجع متأخرات الأجور بنسبة 9,5%. وحسب الوزارات، تم تخصيص ما يفوق نصف هذه النفقات لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة (26,8%)، والداخلية (19,4%) والصحة والحماية الاجتماعية (8,8%).

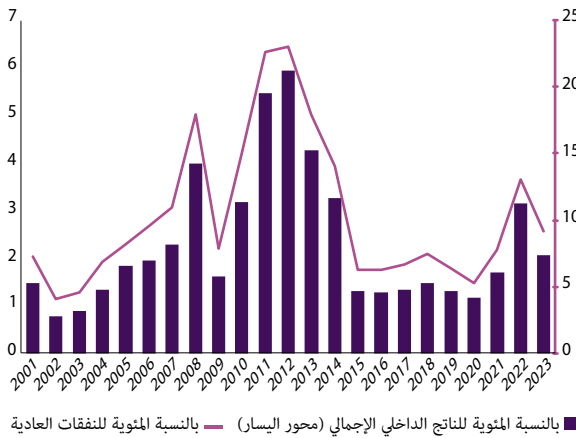
من جهتها، ارتفعت النفقات برسم السلع والخدمات الأخرى بنسبة 14,6% إلى 80,3 مليار، مسجلة معدل إنجاز قدره 101,5%. ويعكس هذا التطور بالخصوص نمو التحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية بواقع 17,4% إلى 41,1 مليارا وتلك الموجهة إلى الحسابات الخصوصية للخزينة بواقع 78,7% إلى 10,9 مليارات.

¹ الفرق بين إحداث 28.212 منصب شغل وحذف 14.120.

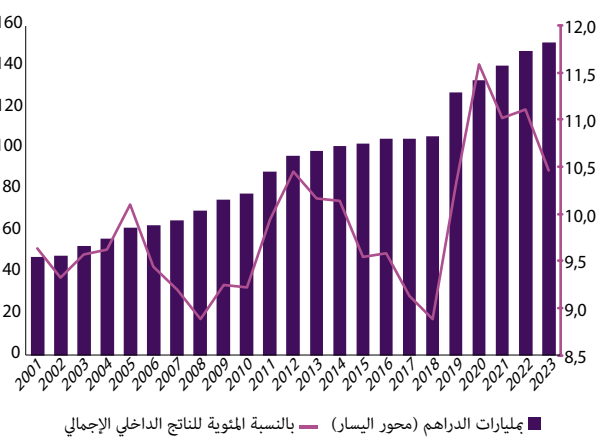
² بما في ذلك التحويلات الاجتماعية برسم حصة أرباب العمل.

وفيما يخص تكاليف المقاصة، وبعد قفزة بواقع 91,4% في 2022، تراجعت بنسبة 28,4% إلى 29,9 ملياراً، أي ما يعادل 2% من الناتج الداخلي الإجمالي و112,7% من المبلغ المُبرمج. ويُعزى التجاوز مقارنة بتوقعات قانون المالية بالخصوص إلى الإعانات الممنوحة لمهنيي قطاع النقل ولدعم استيراد القمح اللين والسكر، في سياق بقاء أسعار الوقود وزيوت التشحيم عند مستويات مرتفعة وكذا الارتفاع الحاد في واردات المواد الغذائية الأساسية. وبالتفصيل، تم تخصيص 16,7 مليار درهم لدعم أسعار غاز البوتان، و6,6 مليار درهم للسكر، و3,9 مليار درهم للدقيق الوطني وواردات القمح اللين، و2,5 مليار درهم لقطاع النقل.

رسم بياني 10.5.1: تكلفة المقاصة



رسم بياني 9.5.1: كتلة الأجور*



■ بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي (محور اليسار) ■ بالنسبة المئوية للنفقات العادية
* ابتداءً من سنة 2019، تشمل نفقات المستخدمين التحملات الاجتماعية برسم مساهمة رب العمل، المصنفة سابقاً ضمن السلع والخدمات الأخرى.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

ومن جهتها، ارتفعت تكاليف فوائد الدين بنسبة 9,5% إلى 31,2 مليار، مدفوعة بالنمو القوي لتلك الخاصة بالدين الخارجي بواقع 66,6% إلى 8,3 مليار درهم، مقابل 6,7 مليارات المرتقبة في قانون المالية، بفعل تأثير ارتفاع أرصدة الدين وأسعار الفائدة الدولية. على النقيض من ذلك، وفيما يخص المكون الداخلي، تراجعت هذه التكاليف بمعدل 2,5% إلى 22,9 ملياراً.

إطار 3.5.1: التدابير المالية المتخذة لمواجهة الصدمات المختلفة التي عرفها المغرب

- بعد جائحة كوفيد-19 في 2020، توالى على المغرب سلسلة من الصدمات المرتبطة على وجه الخصوص بتغير المناخ، واندلاع الحرب في أوكرانيا، والارتفاع القوي في الضغوط التضخمية، ومؤخراً الزلزال العنيف الذي ضرب منطقة الحوز. وفي ظل هذه الظروف، اتخذت السلطات عدداً من الإجراءات كانت لها تداعيات هامة على الميزانية. هكذا، وللتخفيف من تأثير تغير المناخ، الذي أدى إلى توالي سنوات الجفاف وتفاقم الإجهاد المائي، توجّب على المملكة تسريع تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027. وبالمثل، وأمام بقاء التضخم عند مستوى مرتفع، وضعت السلطات، علاوة على الإبقاء على دعم المواد الأساسية، سلسلة من التدابير الرامية إلى دعم القدرة الشرائية وكذا بعض الأنشطة الاقتصادية، لاسيما الفلاحة والنقل. ويتعلق الأمر بالخصوص بما يلي:
- تعليق الرسوم الجمركية على واردات القمح والقطاني وإعادة تفعيل نظام للتعويض عند استيراد القمح اللين (اعتباراً من نونبر 2021)؛
 - تعليق تحصيل رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة عند استيراد الأبقار لتحقيق استقرار أسعار اللحوم الحمراء (فبراير 2023)؛
 - الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على منتجات الحفاظ على صحة النباتات والمعدات الخاصة بتناسل النباتات والحيوانات، والمخصصة حصرياً للاستخدام الفلاحي، (أبريل 2023)؛
 - الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المنتجات والمعدات المستوردة المخصصة حصرياً للاستخدام الفلاحي (أبريل 2023)؛
 - تعليق استيفاء رسوم الاستيراد المطبقة على بعض القضبان الجوفاء والأنايب المصنوعة من الفولاذ والمستخدمة في مشروع ربط حوضي سبو وأبي رقراق (أبريل 2023)؛
 - تعليق استيفاء رسوم الاستيراد المفروضة على البذور الزيتية وخامات زيوت عباد الشمس والصويا والسلجم (منذ يونيو 2022)؛
 - تخصيص منحة لفائدة مستوردي الأغنام بمناسبة عيد الأضحى ودعم أعلاف المواشي (مارس 2023).
- لمواجهة النفقات الإضافية المترتبة عن كافة هذه التدابير، أصدرت الحكومة مرسومًا يقضي بفتح اعتمادات إضافية بقيمة 10 مليارات درهم برسم ميزانية الدولة لسنة 2023، موزعة على النحو التالي:
- 4 مليارات لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب برسم التزام الدولة لسنة 2023، في إطار تنفيذ بروتوكول الاتفاق الممهد لعقد-برنامج 2023-2027؛
 - 3,3 مليارات للتصدي لانعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للأسر؛

• 1,5 مليار مخصص لتغطية النفقات الإضافية اللازمة لتنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي للفترة 2020 - 2027؛

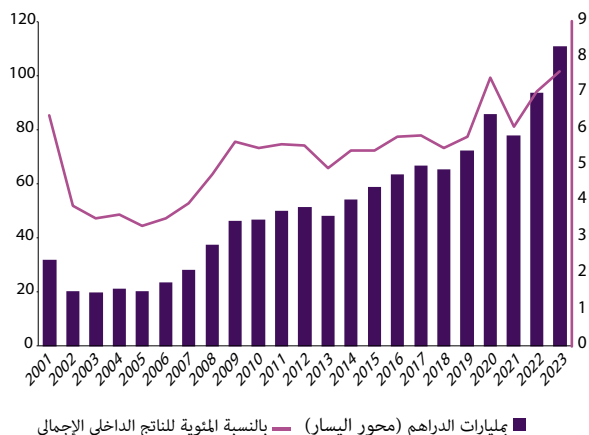
• 1,2 مليار لتنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023 - 2026.

وفيما يخص الزلزال الذي هزَّ منطقة الحوز، فقد تم تمويل النفقات المرتبطة بدعم السكان المنكوبين من خلال إحداث حساب مرصد لأموال خصوصية، يحمل اسم «الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال»، والذي مكن من تعبئة مبلغ 19,6 مليارا بفضل مساهمات المؤسسات الخاصة والعمامة وكذا المواطنين.

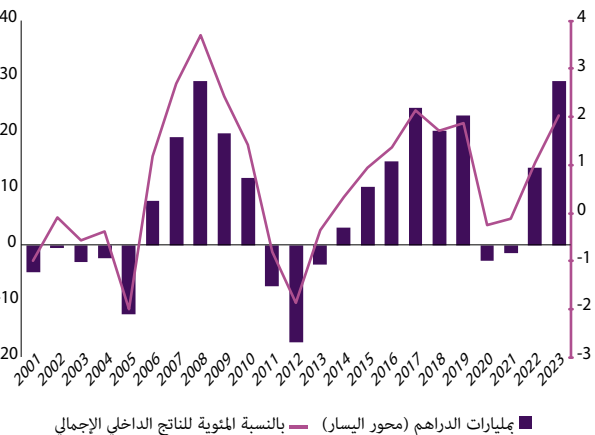
وعلى المدى البعيد، وُضع برنامج لإعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة تُقدَّر تكلفته الإجمالية بحوالي 120 مليار على امتداد خمس سنوات (2024-2028). وعلاوة على إعادة إيواء الأشخاص المتضررين وإعادة بناء المساكن وتأهيل البنى التحتية، يرمي البرنامج إلى فك العزلة عن المجالات الترابية وإعادة تأهيلها، وتسريع امتصاص العجز الاجتماعي، وتحفيز النشاط الاقتصادي والشغل وتثمين المبادرات المحلية.

في ظل هذه الظروف، سجل الرصيد العادي فائضا بمبلغ 29,3 مليار، مقابل 13,8 مليار في السنة السابقة، وعجزا قدره 1,4 مليار سنة 2021. وقد أتاح هذا التوفير في الميزانية تغطية أكثر من ربع نفقات الاستثمار التي بلغت 110,8 مليار درهم، مرتفعة بواقع 18,1% مقارنة بسنة 2022. وحسب القطاعات الوزارية، سُجلت أكبر الاستثمارات بوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بمبلغ 14,4 مليار، ووزارة التجهيز والماء بمبلغ 13,8 مليار. كذلك، استثمرت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية 6,4 مليار و5,3 مليار، وهي مستويات أقل بكثير من الاعتمادات المفتوحة، حيث بلغت معدلات التنفيذ 71% و66% على التوالي.

رسم بياني 12.5.1: نفقات الاستثمار



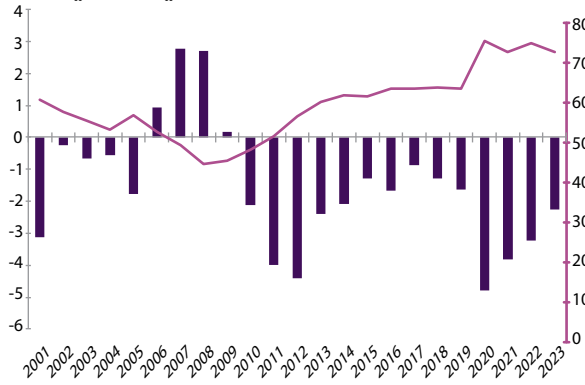
رسم بياني 11.5.1: الرصيد العادي



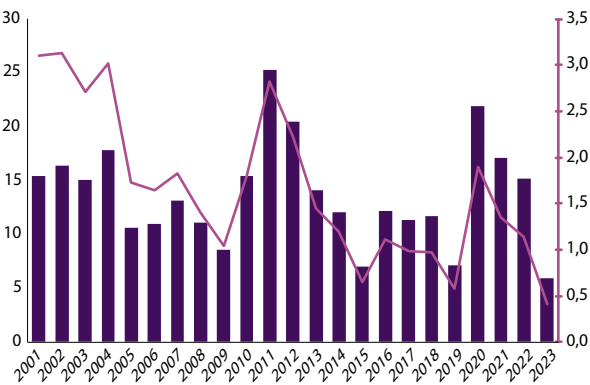
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

وفيما يتعلق بالحسابات الخاصة للخزينة، تميزت السنة بإحداث الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي هز منطقة الحوز. وقد مكن هذا الأخير من تعبئة 19,6 مليار درهم من مساهمات تزامن المواطنين والمؤسسات الخاصة والعمومية. وبإدماج موارد صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي التي بلغت 15,8 مليار، تحسن الرصيد الفائض للحسابات الخاصة للخزينة إلى 17 مليار، عوض 8,4 مليار سنة 2022. وفي ظل هذه الظروف، انخفض عجز الميزانية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، بواقع 7,1 مليار إلى 64,4 مليار أو 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 4,9% التي وضعها قانون المالية و5,4% المحققة السنة السابقة. وأخذاً بالاعتبار انخفاض مخزون العمليات قيد الأداء بمبلغ 9,3 مليار، سجل عجز الصندوق شبه استقرار عند 73,7 مليار.

رسم بياني 14.5.1: الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر، بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



رسم بياني 13.5.1: مخزون العمليات قيد الأداء



■ الرصيد الأولي ■ الدين العمومي المباشر (محور اليمين)

■ بمليارات الدراهم (محور اليسار) ■ بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي

المصادر: بيانات وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) وتقديرات بنك المغرب استناداً إلى التدفقات السنوية لمخزون العمليات قيد الأداء.

3.5.1 تمويل الخزينة

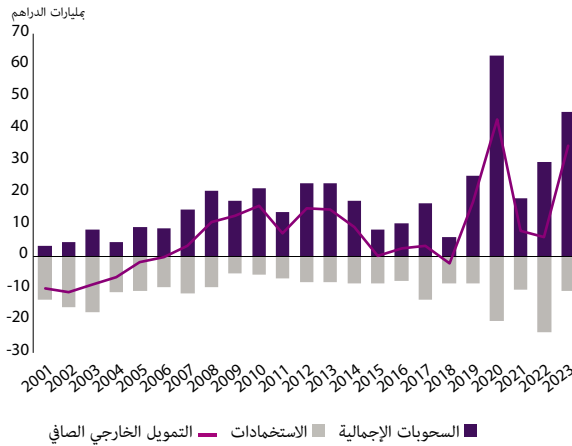
تمت تغطية حاجيات تمويل الخزينة للسنة المالية 2023 من موارد داخلية صافية في حدود 37,2 مليار ومقويات خارجية بمبلغ صاف قدره 35 مليار وبواسطة عائد عملية تفويت مساهمات الدولة بقيمة 1,6 مليار¹.

¹ متأتية من تفويت مجموع مساهمة الدولة في رأسمال «شركة تهينة وتطوير مازاغان».

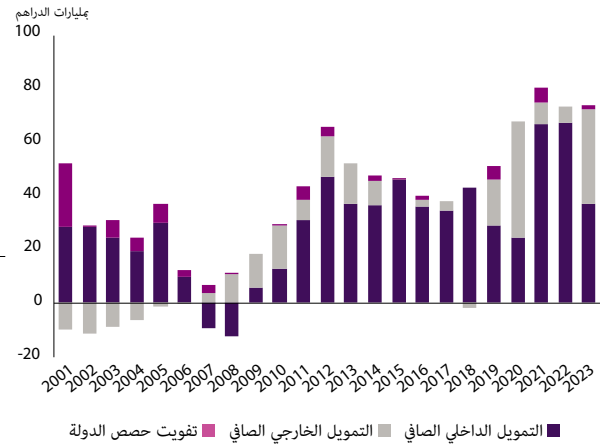
وعلى مستوى التمويل الداخلي، ارتفع صافي اكتتابات سندات الخزينة في سوق المزادات إلى 33,6 مليار درهم مقابل 19,1 مليار في السنة السابقة. وتم تنفيذها بشكل رئيسي من طرف هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في حدود 26,5 مليار، وصندوق الإيداع والتدبير بمبلغ 5,3 مليار، والبنوك بقيمة 3,9 مليار. في المقابل، خفضت شركات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي وشركات التمويل حيازاتها من سندات الخزينة بما مجموعه 2,2 مليار.

وعلى صعيد التمويل الخارجي، بلغت السحوبات الإجمالية 45,5 مليار درهم في المجموع مقابل 29,7 مليار في السنة السابقة. وتأتت هذه الموارد بالأساس من تعبئة 26,1 مليار درهم في السوق المالية الدولية وكذا القروض الممنوحة من البنك الدولي بقيمة 7,7 مليار درهم ومن البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 3,2 مليار. بموازاة ذلك، ارتفعت الاستخدامات إلى 10,5 مليار مقابل 23,6 مليار سنة 2022.

رسم بياني 16.5.1: التمويل الخارجي للخزينة



رسم بياني 15.5.1: التمويل الصافي للخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

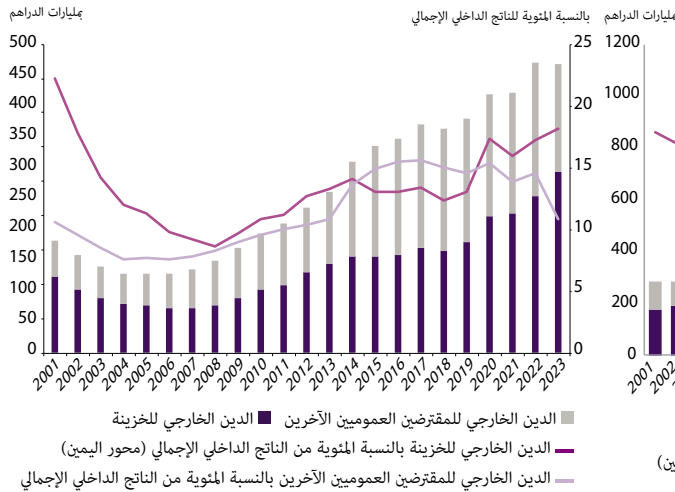
4.5.1 الدين العمومي

بنهاية سنة 2023، ارتفع المبلغ الجاري للدين العمومي المباشر بنسبة 6,8% إلى 1 016,7 مليار درهم، أي ما يعادل 69,5% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 71,5% في السنة الماضية. وتزايد مكونه الداخلي بواقع 5,6% إلى 763 مليار، أي ما يمثل 52,1% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 54,3% سنة 2022، كما ارتفع مكونه الخارجي بنسبة 10,8% إلى 253,6 مليار، أي 17,3% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 17,2% سنة من قبل.

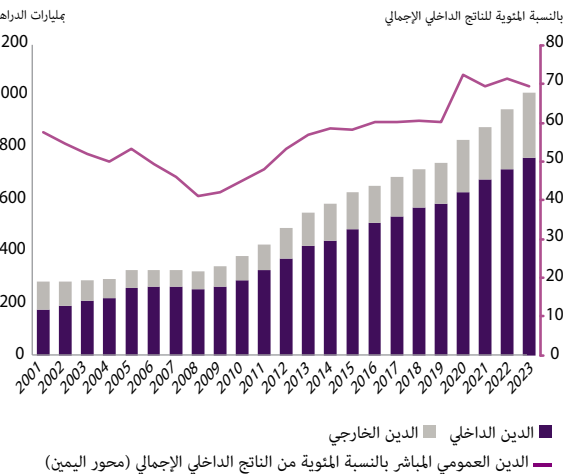
وفيما يتعلق بخصائص هذا الدين، تراجع متوسط تكلفته¹ من 3,5% إلى 3,2%، بالنسبة لمكونه الداخلي وارتفع من 2,4% إلى 3,6% بالنسبة لمكونه الخارجي. ولا يزال الأورو يهيمن على بنية هذا الأخير حسب العملة بحصة قدرها 59,2%، لكن بانخفاض بواقع 4,6 نقطة مئوية، بينما تعززت حصة الدولار من 31,5% إلى 36%.

وفيما يخص الدين الخارجي للمقترضين العموميين الآخرين، فقد تراجع بنسبة 5% إلى 185,1 مليار، وهو ما يمثل 12,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 14,6% سنة 2022. وإجمالاً، بلغ الدين الخارجي العمومي² 438,7 مليار، وهو ما يمثل 30% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 31,8%. ويمتلك هذا الدين دائنون متعددون الأطراف في حدود 51,2%، ودائنون ثنائيون بنسبة 20,9%. أما الباقي، 27,9%، فيمثل المبلغ الجاري للإصدارات في السوق المالية الدولية.

رسم بياني 18.5.1: الدين الخارجي العمومي



رسم بياني 17.5.1: مديونية الخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

¹ يحسب كمتعدل فوائد الدين المؤداة في السنة الجارية نسبة إلى مخزون الدين بنهاية دجنبر من السنة السابقة.

² الدين الخارجي للخزينة والمقترضين العموميين الآخرين (المؤسسات والمقاولات العمومية والمؤسسات المالية العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات ذات النفع العام).

جدول 4.5.1: وضعية الدين العمومي (بمليارات الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
763,0	722,9	681,5	632,9	585,7	574,6	539,1	514,7	488,4	I- الدين الداخلي للخزينة (2+1)
52,1	54,3	53,4	54,9	47,2	48,1	46,9	47,0	45,3	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
699,4	665,8	646,6	600,7	557,2	546,2	516,7	490,0	470,1	1- مناقصات سندات الخزينة
47,8	50,0	50,7	52,1	44,9	45,7	45,0	44,8	43,6	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
63,7	57,2	34,9	32,2	28,5	28,4	22,4	24,7	18,3	2- أدوات الدين الداخلي الأخرى
4,4	4,3	2,7	2,8	2,3	2,4	2,0	2,3	1,7	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
253,6	228,9	203,8	199,7	161,6	148,0	153,2	142,8	140,8	II- الدين الخارجي للخزينة
17,3	17,2	16,0	17,3	13,0	12,4	13,3	13,0	13,1	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
1 016,7	951,8	885,3	832,6	747,3	722,6	692,3	657,5	629,2	III- المبلغ الجاري للدين المباشر (II+I)
69,5	71,5	69,4	72,2	60,3	60,5	60,3	60,1	58,4	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
185,1	194,9	177,5	178,5	180,6	179,7	180,4	170,0	160,2	IV- الدين الخارجي للمقترضين العموميين الآخرين
12,6	14,6	13,9	15,5	14,6	15,0	15,7	15,5	14,9	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
438,7	423,7	381,3	378,2	342,1	327,7	333,6	312,8	301,0	الدين العمومي الخارجي (IV+II)
30,0	31,8	29,9	32,8	27,6	27,4	29,0	28,6	27,9	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
1 463,4	1 330,6	1 276,6	1 152,5	1 239,8	1 195,2	1 148,9	1 094,2	1 078,1	الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي.

إطار 4.5.1: استراتيجية التمويل الخارجي للخزينة

من أجل تلبية احتياجاتها من التمويل، تلجأ الخزينة إلى مصادر مختلفة. وتخضع المفاضلة بين هذه الأخيرة أساساً إلى معايير تتعلق بتحسين شروط التمويل وتخفيف الضغط على الموارد المحلية. وأدى تنفيذ هذه الاستراتيجية على مدى السنوات الأخيرة إلى لجوء منتظم ومهيمن للموارد الداخلية عبر سوق المزايدات، ومنذ سنة 2019، عبر «آليات التمويل المبتكرة»¹، وللموارد الخارجية بشكل رئيسي من خلال الاقتراضات من الدائنين متعددي وثائقي الأطراف، وأحياناً عندما تكون الظروف مواتية، من الإصدارات في السوق المالية الدولية.

منذ إصداره السنوي الدولي الأول² في سوق الأورو سنة 1999 بمبلغ 138,7 مليون أورو، قام المغرب بتعزيز حضوره في السوق المالية الدولية مع توسيع تدريجي لكل من حجم وأجال استحقاق الإصدارات. وفي حين هم إصدار سنة 2003 مبلغ 400 مليون أورو بأجل 5 سنوات، شمل إصدارا سنتي 2007 و2010 على التوالي 500 مليون أورو ومليار أورو لأجل 10 سنوات لكل منهما. وفي سنة 2012، وبغية ترسيخ مكانته في السوق المالية الدولية خاصة من خلال توسيع قاعدة المستثمرين باستقطاب كبار الأمريكيين منهم، ورغم سياق التدهور الملموس للتوازنات المالية والخارجية، أطلق المغرب أول إصدار سندي له في قسم الدولار على شريحتين. وهمت الشريحة الأولى بمبلغ مليار دولار بأجل استحقاق 10 سنوات والثانية 500 مليون دولار بأجل 30 سنة. وتم رفع هذين القرضين سنة 2013 بواقع 500 مليون دولار و250 مليون دولار على التوالي، من خلال إصدار سندات جديدة بنفس الخصائص. وفي 2014 و2019، تم إنجاز إصدارين جديدين بمبلغ مليار أورو لكل منهما، بأجل استحقاق 10 سنوات و12 سنة على التوالي.

وفي سنة 2020، وبهدف تلبية احتياجات التمويل الناتجة عن جائحة كوفيد-19، قامت الخزينة بإصدارين في السوق المالية الدولية، الأول على دفعتين بقيمة 500 مليون أورو لكل منهما والثاني، الذي سجل العودة إلى الدولار بعد غياب 7 سنوات، على ثلاث دفعات بإجمالي 3 مليار دولار. كما سحب المغرب من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي مبلغ 2,15 مليار من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل 3 مليار دولار، التي أودعت أولاً في بنك المغرب، وتم تسديد مليار دولار منها في نفس السنة، في حين استخدمت الخزينة ما تبقى منها سنة 2022.

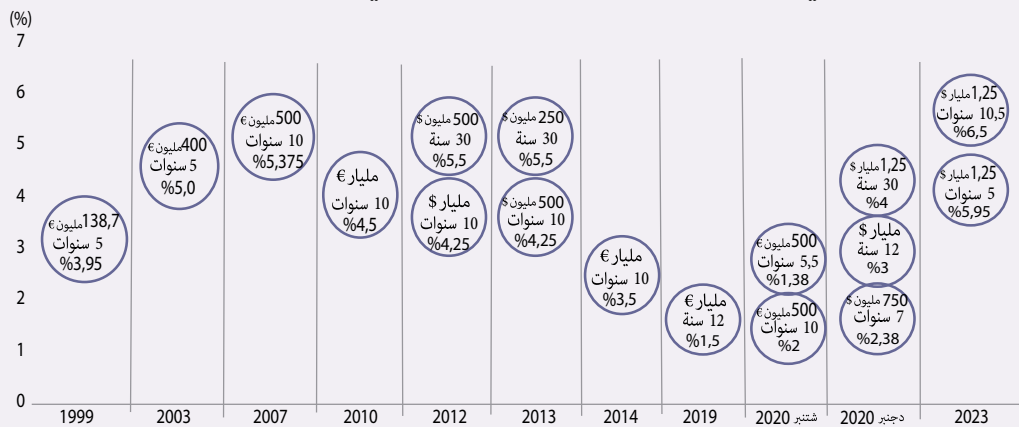
في 2023، أصدر المغرب سندات اقتراض بمبلغ 2,5 مليار دولار مقسم على شريحتين بقيمة 1,25 مليار لكل منهما. وتم هذا الإصدار في ظروف مواتية مماثلة لتلك التي تستفيد منها البلدان الحاصلة على تصنيف BBB (فئة الاستثمار). وكانت الشريحة الأولى بأجل 5 سنوات بفارق 195 نقطة أساس وفائدة بنسبة 5,95%، والثانية بأجل 10 سنوات ونصف بهامش 260 نقطة أساس وفائدة بمعدل 6,50%. في نفس السنة، وبفضل السياسات الاقتصادية الكلية التي اعتبرها صندوق النقد الدولي متينة، تمكن المغرب من الحصول على خط الائتمان المرن بقيمة 5 مليار دولار. كما استفاد من تسهيل «الصلابة والاستدامة» للصندوق بقيمة 1,3 مليار دولار، وذلك لتعزيز قدرته على الصمود في مواجهة تغيرات المناخ.

في ظل هذه الظروف، اتسم الدين المباشر للخزينة بهيمنة مكونه الداخلي الذي يشكل 75,1% منه في متم سنة 2023. أما الدين الخارجي، الذي يبلغ مخزونه 253,6 مليار درهم، فقد تقلص في حدود 52,4% لدى الدائنين متعددي الأطراف و13,5% لدى ثنائيي الأطراف، أما الباقي، أي 34,1%، فيمثل المبلغ الجاري للإصدارات في السوق المالية الدولية. وقد تم تسهيل اللجوء الموسع للموارد الخارجية بفضل الزيادة في السقف المسموح به بموجب قانون المالية، والذي ارتفع من 6,1 مليار درهم سنة 1999-2000 إلى 40 مليار سنة 2022 وإلى 60 مليار سنة 2023.

¹ تجدر الإشارة إلى أن الموارد المعبأة في إطار «آليات التمويل المبتكرة» تسجل في فئة الموارد غير الجبائية.

² جدير بالذكر أن أول اقتراض دولي للمغرب تم سنة 1996، بمبلغ 1,5 مليار فرنك فرنسي، بأجل لمدة 6 سنوات وبنسبة 6,5%.

رسم بياني إ.1.4.5.1: إصدارات الخزينة من السندات في السوق المالية الدولية



المصدر: تم إعداد هذا الرسم البياني بناء على بيانات وزارة الاقتصاد والمالية.

6.1 ميزان المدفوعات

على صعيد الحسابات الخارجية، تميزت سنة 2023 بتراجع ملموس في عجز الحساب الجاري، الذي انتقل من 3,6% إلى 0,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهي أدنى نسبة له منذ 2008. وكان هذا الانخفاض مدعوما بتدني أسعار المواد الأولية، لاسيما الطاقة، وكذا باستمرار الأداء الملحوظ لمداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وبعض المهن العالمية للمغرب.

فهكذا، تراجعت واردات السلع بنسبة 2,9%، نتيجة بالخصوص لتدني الفاتورة الطاقة ومشتريات المنتجات نصف المصنعة. بموازاة ذلك، سجلت الصادرات شبه استقرار، شمل بالأساس تقلصا ملموسا في قيمة مبيعات الفوسفات ومشتقاته، ارتباطا بانخفاض أسعار الأسمدة، وارتفاعا هاما في صادرات قطاع السيارات. وبالتالي، تراجع العجز التجاري ليصل إلى ما يعادل 19,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، وتحسنت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 60,1%.

علاوة على ذلك، واصلت مداخيل الأسفار انتعاشها القوي ما بعد جائحة كوفيد-19 لتصل إلى 104,7 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 32,9% مقارنة بمستواها في سنة 2019، وسجلت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ارتفاعا جديدا إلى 115,3 مليار درهم.

وعلى مستوى العمليات المالية، وبعد التحسن الملحوظ الذي سجل في 2022، تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 34,6 مليار درهم، فيما واصلت الاستثمارات المغربية في الخارج ارتفاعها لتصل إلى 25,6 مليار. أما الالتزامات الصافية برسم استثمارات الحافظة، فقد تزايدت بمبلغ 25,3 مليار درهم، ارتباطا بإصدار سندي للخزينة في السوق المالية الدولية بقيمة 2,5 مليار دولار. وساهم هذا الأخير في تعزيز الأصول الاحتياطية الرسمية التي بلغ مخزونها 359,4 مليار درهم، وهو ما يضمن تغطية قرابة 5 أشهر ونصف من واردات السلع والخدمات ويمثل 123% في المقياس المعدل «لتقييم ملاءمة الاحتياطيات»¹ الخاص بصندوق النقد الدولي.

¹ مقياس «تقييم ملاءمة الاحتياطيات» (ARA) هو مؤشر صممه صندوق النقد الدولي لتحديد مدى ملاءمة احتياطيات الصرف. ويأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحتملة التي من الممكن أن تؤثر على مستوى هذه الاحتياطيات وتكلفة الفرصة البديلة المتعلقة بها. وقد عدل هذا المقياس (المقياس المعدل لتقييم ملاءمة الاحتياطيات) ليأخذ بالحسبان القيود على تدفقات رؤوس الأموال. ويعتبر مستوى احتياطيات الصرف كافيا إذا كان يتراوح ما بين 100% و150% من مقياس تقييم ملاءمة الاحتياطيات.

**جدول 1.6.1: البنود الرئيسية لميزان المدفوعات*
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)**

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
-0,6	-3,6	-2,3	-1,2	-3,4	-4,9	الحساب الجاري
0,4	30,1	25,2	-7,5	3,3	10,7	الصادرات (تسليم ظهر السفينة، التغير بالنسبة المئوية)
-2,9	39,5	25,0	-13,9	2,0	9,9	الواردات (التكلفة والتأمين والشحن، التغير بالنسبة المئوية)
19,5	23,2	15,6	13,9	16,7	17,2	العجز التجاري (تسليم ظهر السفينة - التكلفة والتأمين والشحن)
11,5	171,5	-5,1	-53,7	7,8	1,2	مداخيل الأسفار (التغير بالنسبة المئوية)
4,1	16,0	40,1	4,8	0,1	-1,5	مداخيل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (التغير بالنسبة المئوية)
-1,2	-1,8	-2,8	-5,8	-4,1	-3,1	الحساب المالي دون احتساب الاحتياطات**
2,4	3,0	2,5	2,3	2,8	3,9	مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية
0,6	0,5	0,5	0,4	0,7	0,6	الاستثمارات المغربية بالخارج
-1,6	0,8	0,2	-1,8	-0,9	0,6	استثمارات الحافظة
-0,2	-1,6	0,7	-4,1	-0,9	-0,3	القروض
0,1	-0,1	-0,4	-0,9	-0,8	-0,7	الائتمانات التجارية
359,4	337,6	330,8	320,6	253,4	233,7	الأصول الاحتياطية الرسمية (بمليار الدراهم)
5,4	5,4	5,3	7,1	6,9	5,4	الأصول الاحتياطية الرسمية (بعدد الأشهر من واردات السلع والخدمات)

* حسب الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

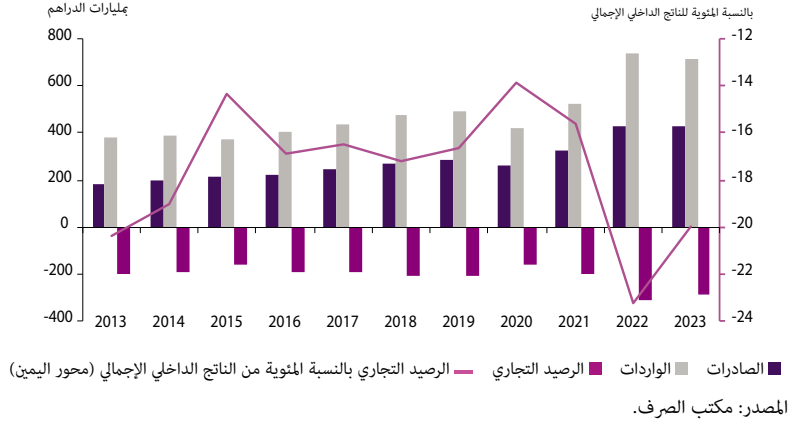
** بالتدفق الصافي باستثناء مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المصادر: مكتب الصرف والمندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب.

1.6.1 الميزان التجاري

بعد تفاقم قياسي في سنة 2022، تراجع العجز التجاري بنسبة 7,5% في 2023، ليبلغ 285,5 مليار درهم، أو ما يعادل 19,5% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 23,2% سنة من قبل. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض بواقع 2,9% إلى 715,8 مليارا في واردات السلع وإلى شبه استقرار الصادرات عند ما يناهز 430 مليارا. وهكذا، تحسنت نسبة التغطية بواقع نقطتين مئويتين إلى 60,1%.

رسم بياني 1.6.1: الميزان التجاري



يعزى تقلص الواردات بالأساس إلى انخفاض الطاقة بواقع 20,4% إلى 122 مليار درهم. ونتيجة لتدني كل من أسعارها وكمياتها المستوردة، تراجعت مشتريات «الغاز والزيوت الوقود» بنسبة 23,8% إلى 58,2 مليار درهم وتلك الخاصة «بالفحم وفحم الكوك ومحروقات صلبة مثيلة» بواقع 31,8% إلى 16,5 مليار. في المقابل، وبفضل استمرار استغلال خط أنبوب الغاز المغربي-الأوروبي في الاتجاه المعاكس، شهدت مقتنيات «غاز النفط ومحروقات أخرى» من حيث الكمية قفزة بنسبة 155,5%، أما من حيث القيمة، فقد انخفضت بنسبة 9% إلى 23,9 مليار، نتيجة لتدني أسعارها بواقع 64,4%. وعلى نفس المنوال، وبسبب تراجع الأسعار عند الاستيراد، تقلصت مشتريات «المنتجات نصف المصنعة» بنسبة 10,5% إلى 151,9 مليار وتلك الخاصة «بالمواد الخام» بنسبة 27,9% إلى 31,9 مليار.

وعلى العكس، وفي سياق استمرار انتعاشها ما بعد الأزمة الصحية، تحسنت مقتنيات «سلع التجهيز» بواقع 14,4% إلى 161,7 مليار، وأنهت تلك الخاصة «بسلع الاستهلاك» السنة بزيادة قدرها 11,3% إلى 158 مليار، 53 مليار منها تهم السيارات السياحية وأجزاءها وقطع غيرها.

أما واردات المواد الغذائية، فما زالت تعاني من آثار توالي سنوات الجفاف والإجهاد المائي، مع ارتفاعات مهمة في مشتريات «السكر الخام أو المكرر» إلى 10,1 مليار و«الحيوانات الحية» المخصصة للذبح إلى 2,9 مليار درهم. في المقابل، تراجعت مشتريات الحبوب بواقع 19,4% إلى 29,7 مليار، مستفيدة من انخفاض الأسعار. وفي المجمل، سجلت الإمدادات بالمواد الغذائية ارتفاعا محدودا بنسبة 3,3% إلى 89,6 مليار درهم.

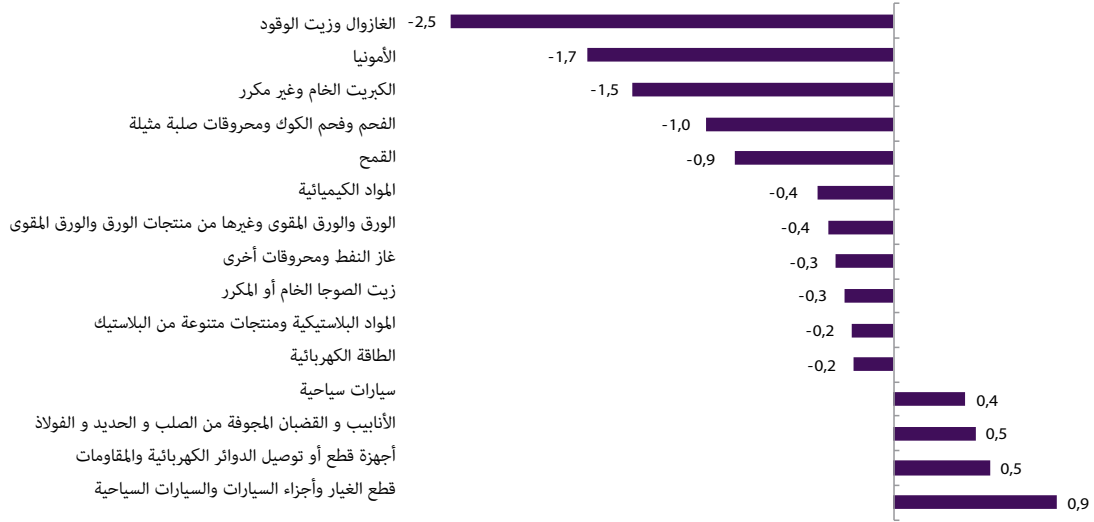
جدول 2.6.1: أبرز السلع المستوردة

التغير (%)			بمليارات الدراهم			
2022/2023	2021/2022	*2023	2022	2021	2020	
-2,9	39,5	715,8	737,4	528,6	422,9	الواردات الإجمالية
-20,4	102,1	122,0	153,2	75,8	49,9	الطاقة ومواد التشحيم
-23,8	112,3	58,2	76,4	36,0	23,3	الغاز والزيوت والوقود
-31,8	128,3	16,5	24,2	10,6	7,2	الفحم وفحم الكوك ومحروقات صلبة مثيلة
-9,0	50,9	23,9	26,3	17,4	11,9	غاز النفط ومحروقات أخرى
-5,8	163,5	12,2	12,9	4,9	3,3	زيوت النفط ومواد التشحيم
-10,5	46,5	151,9	169,7	115,9	93,2	منتجات نصف مصنعة
-58,7	209,3	8,8	21,4	6,9	4,0	الألمونيا
165,6	50,1	5,4	2,0	1,3	1,9	الألنابيب و القضبان المجوفة من الصلب و الحديد و الفولاذ
-18,7	35,0	13,7	16,9	12,5	9,7	مواد كيميائية
-26,7	48,7	7,3	10,0	6,7	6,1	الورق والورق المقوى ومنتجات متنوعة من الورق والورق المقوى
-27,9	49,9	31,9	44,3	29,5	19,5	مواد خام
-57,3	74,8	8,0	18,8	10,7	4,9	كبريت خام وغير مكرر
-24,8	40,6	6,1	8,1	5,8	3,9	زيت الصوجا الخام أو المكرر
140,7	-17,6	1,2	0,5	0,6	0,5	زيت نوار الشمس الخام أو المكرر
18,5	76,2	4,3	3,6	2,0	1,2	خردة الحديد، والنفايات، وشظايا النحاس، وحديد الزهر، والحديد والفولاذ ومعادن أخرى
3,3	44,9	89,6	86,7	59,9	55,2	مواد غذائية
-25,3	81,2	19,4	25,9	14,3	13,5	القمح
409,1	-29,8	2,9	0,6	0,8	0,8	حيوانات حية
27,4	33,7	10,1	7,9	5,9	4,4	السكر الخام أو المكرر
28,1	22,5	9,0	7,0	5,7	5,3	بقايا ونفايات صناعية أخرى
11,3	10,2	158,0	142,0	128,9	96,8	سلع الاستهلاك
27,7	22,4	30,8	24,1	19,7	15,8	قطع الغيار وأجزاء السيارات والمركبات السياحية
15,4	3,9	22,2	19,2	18,5	12,6	سيارات سياحية
16,8	24,9	8,9	7,6	6,1	5,6	مصنوعات متنوعة من البلاستيك
6,7	-34,3	9,2	8,6	13,1	7,7	أدوية ومنتجات صيدلانية أخرى
14,4	19,3	161,7	141,3	118,5	108,3	سلع التجهيز
37,6	13,2	14,4	10,5	9,3	8,8	أجهزة قطع أو توصيل الدوائر أو المقاومات الكهربائية
21,1	39,0	13,5	11,2	8,0	7,0	الأسلاك، والكابلات وغيرها من الموصلات المعزولة للكهرباء
314,5	196,7	2,7	0,7	0,2	0,6	الطائرات ومركبات أخرى جوية أو فضائية
15,7	31,2	15,3	13,2	10,1	8,4	محركات المكبس ومحركات أخرى وأجزاؤها

* أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

رسم بياني 2.6.1: مساهمات المنتجات الرئيسية في تطور الواردات في 2023 (بالنقاط المئوية)

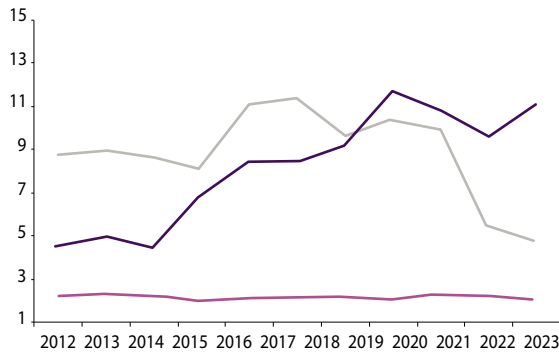


المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

وعلى مستوى الصادرات، وفي سياق انخفاض الأسعار، تددت مبيعات الفوسفات ومشتقاته بواقع 33,6% إلى 76,7 مليار درهم، مع تراجع بنسبة 29,3% إلى 56 مليارات بالنسبة «للأسمدة الطبيعية والكيميائية»، وبواقع 43,3% إلى 12,9 مليارات بالنسبة «لحمض الفوسفوريك»، وبمقدار 42,2% إلى 7,7 مليارات بالنسبة «للفوسفات الخام». ومن حيث الحجم، ارتفعت مبيعات الأسمدة بنسبة 15%. وكانت موجهة بالأساس إلى البرازيل والهند في حدود 22,6% و 9,7% على التوالي، أما الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان سوقها يمثل قرابة 20% في 2019، فهي لا تزال متضررة من الرسوم التعويضية المفروضة على الأسمدة المغربية منذ عام 2021، مع حصة محدودة في 5,1%.

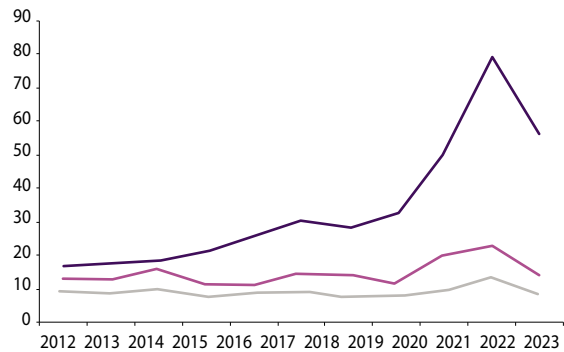
رسم بياني 3.6.1: صادرات الفوسفات ومشتقاته

الحجم (بملايين الأطنان)



المصدر: مكتب الصرف.

القيمة (بمليارات الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف.

أما المنتجات الفلاحية والغذائية، فقد ظلت مبيعاتها مستقرة في حوالي 83,2 مليار درهم. هكذا، تقلصت صادرات الصناعة الغذائية بنسبة 1,8% إلى 43 مليارا، فيما سجلت مبيعات المنتجات الفلاحية تحسنا طفيفا إلى 37,3 مليارا، يشمل بالخصوص ارتفاعا في صادرات الطماطم الطرية بنسبة 11% إلى 11,6 مليارا وتراجعا بواقع 16,2% إلى 4,6 مليارات في الحمضيات.

في المقابل، حافظت صناعة السيارات على ديناميتها القوية بعد الجائحة، مبقية على صادراتها كأول قطاع مصدر بحصة 34%. وحسب الفروع، تحسنت مبيعات «صناعة السيارات» بنسبة 22,6% إلى 67,6 مليارا، مما يعكس ارتفاعا في إنتاج كل من مجموعة «رونو» ومصنع «ستيلانتيس» بالقنيطرة. ونما عدد السيارات السياحية المصدرة بواقع 17,1% إلى 515 ألفا وازداد متوسط سعر الوحدة بنسبة 4,1% بعد 14,2% سنة من قبل. وتظل أوروبا السوق الرئيسي، حيث تستوعب أكثر من 95% من هذه الصادرات، 34% منها موجهة إلى فرنسا، و17% نحو إيطاليا و11% إلى إسبانيا. وتبقى حصة السوق الإفريقية ضئيلة، حيث بلغت 1,3% مقابل 5,3% في 2022، مع تونس وغينيا كزبونين رئيسيين.

وفيما يتعلق بالفروع الأخرى، سجلت المبيعات ارتفاعات بنسبة 34,4% إلى 50,4 مليار درهم في «الكابلاج» وبواقع 29,2% إلى 7,7 مليارات في «الأجزاء الداخلية للسيارات والمقاعد»، ليصل بذلك مجموع رقم معاملات صادرات قطاع السيارات إلى 148,2 مليار درهم، متزايدا بما قدره 28,4% من سنة إلى أخرى.

جدول 3.6.1: الصادرات حسب القطاعات

التغير (%)		بمليارات الدراهم				
2022/2023	2021/2022	**2023	*2022	2021	2020	
0,4	30,1	430,2	428,6	329,4	263,1	الصادرات الإجمالية
-33,6	43,9	76,7	115,5	80,3	50,9	الفوسفات ومشتقاته
-29,3	53,9	56,0	79,3	51,5	32,1	الأسمدة الطبيعية والكيماوية
-42,2	49,7	7,7	13,4	8,9	7,3	الفوسفات الخام
-43,3	15,2	12,9	22,8	19,8	11,4	حمض الفوسفوريك
28,4	32,5	148,2	115,4	87,1	75,1	السيارات
22,6	40,0	67,6	55,1	39,4	29,2	صناعة السيارات
34,4	25,3	50,4	37,5	29,9	31,0	الكابلاج
29,2	13,8	7,7	5,9	5,2	4,6	الأجزاء الداخلية للسيارات والمقاعد
0,0	19,1	83,2	83,2	69,9	62,6	الزراعة والصناعة الغذائية
-1,8	19,8	43,0	43,8	36,6	32,8	الصناعة الغذائية
1,0	17,9	37,3	37,0	31,4	28,1	الزراعة والغابات والصيد
5,0	20,6	46,1	43,9	36,4	29,9	النسيج والجلد
7,0	21,9	29,5	27,6	22,6	18,1	الملابس الجاهزة
5,5	12,6	8,9	8,5	7,5	5,8	الملابس المحبوكة
-6,2	29,6	3,3	3,5	2,7	2,4	الأحذية
3,8	35,0	23,0	22,2	16,4	13,4	صناعة الطائرات
-4,2	36,4	13,9	14,6	10,7	7,9	التجميع
19,4	32,6	9,0	7,5	5,7	5,4	نظام الربط البيني للأسلاك الكهربائية
21,0	42,4	18,3	15,1	10,6	7,7	الصناعات الإلكترونية والكهربائية
26,0	62,5	8,4	6,7	4,1	2,8	المكونات الإلكترونية
13,7	48,0	5,2	4,6	3,1	2,0	أسلاك وخيوط وموصلات كهربائية أخرى
5,8	16,5	29,2	27,6	23,7	20,1	صناعات أخرى
-3,4	13,4	5,4	5,6	5,0	3,4	صناعات استخراجية معدنية أخرى

* أرقام مراجعة.

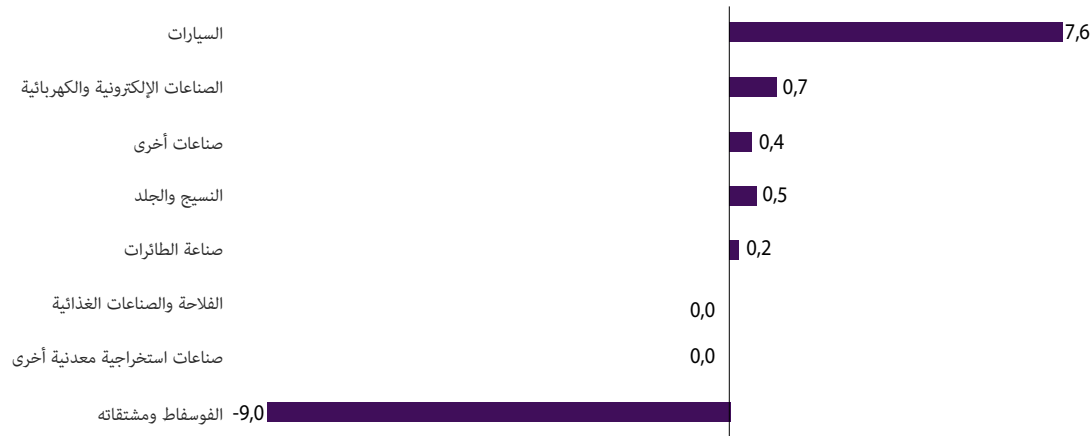
** أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

وفيما يخص صناعة «النسيج والجلد»، وبعد سنتين من الارتفاعات القوية، تباطأت وتيرة نمو الصادرات إلى 5%، وهي نسبة مرتفعة نسبيا مقارنة بفترة ما قبل كوفيد-19. وتزايدت مبيعات «الملابس الجاهزة» إلى 29,5 مليارات و تلك الخاصة «بالملابس المحبوكة» إلى 8,9 مليارات، فيما تقلصت صادرات «الأحذية» إلى 3,3 مليار درهم.

وفيما يتعلق بقطاعات التصدير الرئيسية الأخرى، تواصل الأداء القوي في «الصناعات الإلكترونية والكهربائية» مع تحسن بواقع 21% إلى 18,3 مليارات، فيما لم تسجل صناعة الطائرات سوى ارتفاعا محدودا في 3,8%، بعد زيادة سنوية متوسطة قاربت 29% خلال السنتين الماضيتين. وبلغت مبيعات هاته الأخيرة 23 مليارات، 13,9 مليارات منها في فرع «التجميع» و 9 مليارات منها في فرع «أنظمة الربط البيني للأسلاك الكهربائية».

رسم بياني 4.6.1: مساهمات القطاعات الرئيسية في تطور الصادرات في 2023 (بالنقاط المئوية)

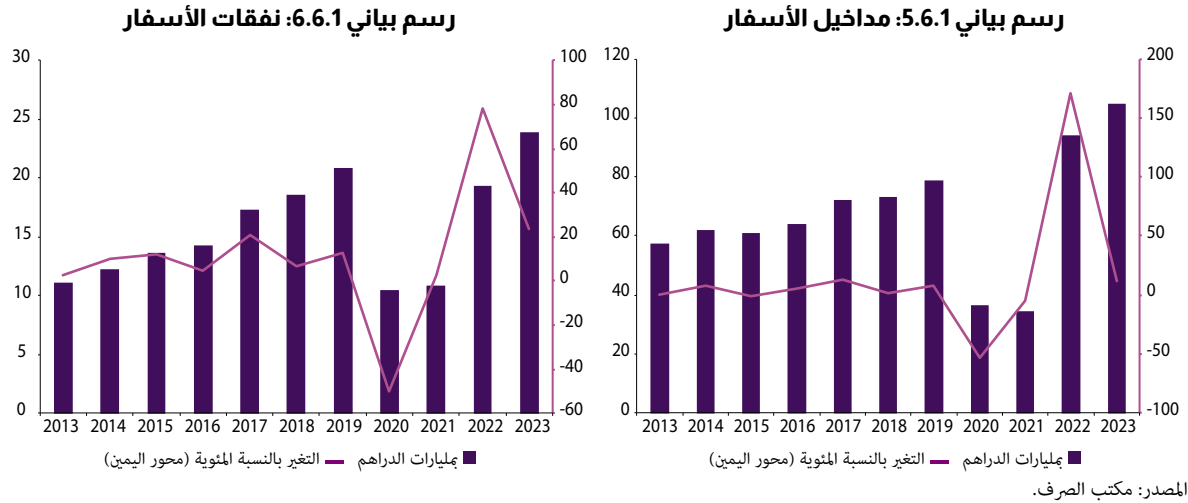


المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

2.6.1 ميزان الخدمات

وعلى مستوى مبادلات الخدمات، تحسن رصيدها الفائض بواقع 14,6% إلى 132,6 مليار درهم، نتيجة ارتفاع الصادرات بنسبة 14,4% إلى 257,7 مليارا والواردات بواقع 14,1% إلى 125,1 مليارا.

وواصلت مداخيل الأسفار ارتفاعها القوي، حيث أنهت السنة بمستوى قياسي بلغ 104,7 مليار درهم، متزايدة بنسبة 11,5% من سنة إلى أخرى. كذلك، سجلت النفقات برسم نفس البند قفزة بواقع 23,4% إلى 23,9 مليارا، متجاوزة للمرة الأولى مستواها المحقق سنة 2019. وفي المجمل، تعزز فائض ميزان خدمات الأسفار بواقع 8,4% إلى 80,8 مليارا.



وعلى نفس المنوال، تزايدت مداخيل «خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المملوكة لآخرين»¹ بنسبة 11,4% إلى 21,2 ملياراً، فيما ارتفعت تلك المرتبطة «بالخدمات الأخرى المقدمة للمقاولات» بواقع 24,6% إلى 51,6 ملياراً، 18 ملياراً منها برسم أنشطة ترحيل الخدمات. أما خدمات «الاتصالات والمعلومات والمعلومات»، فقد تحسنت مداخيلها بنسبة 11,6% إلى 23,5 ملياراً.

وفيما يتعلق بخدمات النقل، انخفض عجز رصيدها إلى 15,1 مليار درهم، نتيجة لارتفاع النفقات بواقع 2,4% إلى 55 ملياراً، والمداخيل بنسبة 10,7% إلى 39,9 ملياراً، 17,2 ملياراً منها برسم النقل الجوي و19,7 ملياراً برسم النقل البحري.

3.6.1 ميزان المداخيل

في سنة 2023، تراجعت التدفقات نحو الخارج برسم مداخيل الاستثمارات المباشرة، المكونة أساساً من أرباح الأسهم، بنسبة 9,2% إلى 16,9 مليار درهم، بينما تحسنت المداخيل برسم نفس البند بواقع 20% إلى 6,7 مليارات، ليتدنى بذلك عجز الرصيد إلى 10,2 مليارات. موازاة مع ذلك، أفرزت استثمارات الحافظة تدفقا نحو الخارج برسم مداخيلها بمبلغ 5 مليارات، في حين عرفت الفوائد المتأتية من الأصول الاحتياطية ارتفاعاً جديداً بنسبة 18,1% إلى 3,1 مليار درهم، بعد 10,1% سنة من قبل.

وفيما يتعلق بالمداخيل الثانوية، تميزت السنة بتواصل الأداء الجيد لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي ارتفعت بنسبة 4,1% إلى 115,3 ملياراً. أما التحويلات العمومية، فقد بلغ رصيدها الإيجابي 2,4 ملياراً، مع عائدات برسم هبات الاتحاد الأوروبي بقيمة 1,8 مليار درهم ومن مجلس التعاون الخليجي بمبلغ 784 مليون.

¹ تشمل خدمات تحويل السلع، التي يملكها غير المقيمين، المقدمة من قبل المقاولات المقيمة دون أي نقل للملكية.

إطار 1.6.1: تحليل استدامة الحساب الجاري للمغرب

يشكل الاستقرار الاقتصادي الكلي شرطا قريبا أساسيا لنمو مستدام. ويرتبط عادة، على الصعيد الداخلي، بضبط التضخم وعجز الميزانية، وعلى الصعيد الخارجي بمستويات قابلة لتحمل الدين وعجز الحساب الجاري. وفي سياق البلدان النامية، يعتبر مستوى احتياطات الصرف أيضا متغيرا هاما يتم تتبعه بشكل كبير. وتركز الدراسات المنجزة حول إشكالية استدامة التوازن الخارجي عامة على الحساب الجاري، وذلك من خلال استخدام مقاربتين رئيسيتين: «المقاربة الزمنية»، و«المقاربة البنوية»¹.

1. المقاربة الزمنية

تركز هذه المقاربة، التي تعتبر أن عجز الحساب الجاري ينطوي على ارتفاع المبلغ الجاري للالتزامات الخارجية لاقتصاد ما، على ملاءة البلد، أي قدرته على توليد موارد كافية لتسديد التزاماته الحالية والمستقبلية.

وقد أُجريت العديد من الدراسات التجريبية حسب هذه المقاربة، من بينها على وجه الخصوص دراسة (1991, Walsh & Trehan)² التي ركزت على تحليل استقرارية السلسلة الزمنية للحساب الجاري كشرط كافي لاستدامته، في حين أدخلت أبحاث أخرى (1991, Rush & Hakkio)³، و(1992, Husted)⁴ مفهوم «الملاءة المالية الزمنية»، الذي يعتبر بلدا ما قادرا على الوفاء بالتزاماته في تاريخ t إذا كانت القيمة المحينة للفائض المستقبلي للميزان التجاري للسلع والخدمات تمكن من تسديد دينه الخارجي. وبالتالي، يتم تقييم الاستدامة على أساس المعادلة التالية :

$$X_t = \alpha + \beta * MM_t + \varepsilon_t$$

حيث إن X_t تمثل صادرات السلع والخدمات، و MM_t مجموع واردات السلع والخدمات، والفوائد على الدين الخارجي وصافي التحويلات الواردة من الخارج (بإشارة سالبة). ويفسر وجود علاقة تكامل مشترك بين X_t و MM_t بمعامل (β) يقارب 1، على أنه علامة على استدامة عجز الحساب الجاري.

ومؤخرا، أدخلت العديد من الدراسات تحسينات على تقدير هذه المعادلة، لا سيما من خلال الأخذ بالاعتبار كلا من إشارة وحجم الصدمات التي تؤثر على الحساب الجاري (Chen, 2014)⁵ و(Chen & Xie, 2015)⁶ أو من خلال إدراج إمكانية حدوث انقطاعات بنوية (André & al., 2018)⁷.

¹ في إطار عمليات تقييمه المنتظمة أو بهدف الوصول إلى أدوات التمويل الخاصة به، يستعمل صندوق النقد الدولي عدة طرق ومؤشرات لتقييم الوضع الخارجي لبلد ما. ويتعلق الأمر بنموذج تقييم الرصيد الخارجي (External Balance Assessment, EBA)، ومقياس تقييم ملاءمة احتياطات الصرف (ARA) ومؤشر الإجهاد الاقتصادي الخارجي القائم على عدد من المتغيرات الخاصة بكل بلد.

Trehan, B., & Walsh, C. E. (1991). Testing intertemporal budget constraints: Theory and applications to US federal budget and current account deficits. *Journal of Money, Credit and Banking*, 23(2), 206-223.

Hakkio, C. S., & Rush, M. (1991). Is the budget deficit "too large?". *Economic inquiry*, 29(3), 429-445.

Husted, S. (1992). The emerging US current account deficit in the 1980s: a cointegration analysis. *The review of Economics and Statistics*, 159-166.

Chen, S. W. (2014). Smooth transition, non-linearity and current account sustainability: Evidence from the European countries. *Economic Modelling*, 38, 541-554.

Chen, S. W., & Xie, Z. (2015). Testing for current account sustainability under assumptions of smooth break and nonlinearity. *International Review of Economics & Finance*, 38, 142-156.

Andre, C., Balcilar, M., Chang, T., Gil-Alana, L. A., & Gupta, R. (2018). Current account sustainability in G7 and BRICS: evidence from a long-memory model with structural breaks. *The Journal of International Trade & Economic Development*, 27(6), 638-654.

ويشير تطبيق مختلف متغيرات المقاربة الزمنية على حالة المغرب، على أساس المعطيات الفصلية التي تغطي الفترة الممتدة من 2004 إلى 2023، إلى أن الحساب الجاري مستدام وأن استدامته سجلت بعض التحسن مع الوقت. وعلى وجه الخصوص، كان التغيير، من حيث القيمة المطلقة، في الصادرات، على العموم، أكبر من تغير الواردات عند تعرض هذه الأخيرة لصدمة إيجابية، وأقل في الحالة المعاكسة.

جدول إ.1.6.1: ملخص التقديرات حسب المقاربة الزمنية

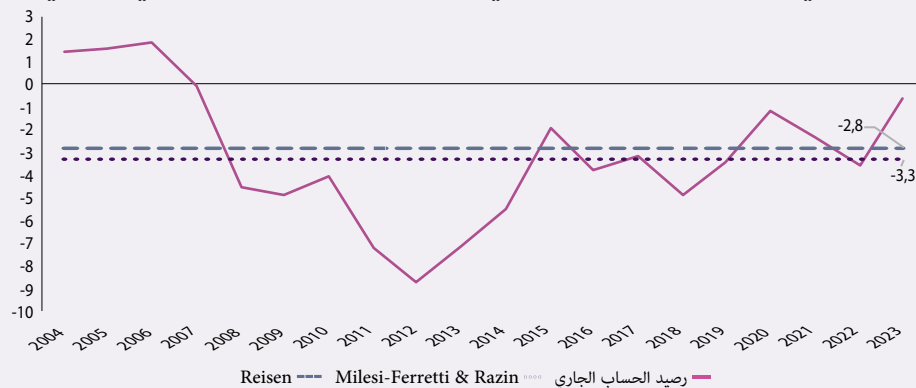
المقاربة	Trehan & Walsh (1991)	Hakkio & Rush (1991) Husted (1992)	Chen & Xie (2015)	Andre & al. (2018)
النتائج	استقرارية السلسلة الزمنية للحساب الجاري.	وجود علاقة تكامل مشترك مع β تساوي 1.	بالإضافة إلى تأكيد علاقة التكامل المشترك، فإن الاستجابة للصدمة الإيجابية أكبر من الاستجابة للصدمة السلبية.	يتأكد وجود علاقة التكامل المشترك رغم التغيرات البنوية الملاحظة، ويتحسن معامل β مع الوقت.

2. المقاربة البنوية

للمقاربات المذكورة أعلاه جانب سلبي يتمثل في كونها تأخذ بالاعتبار القدرة على التسديد فقط. وفي الواقع، حتى عندما تكون قيمة الفوائض التجارية المستقبلية كافية لتغطية أداء خدمة الدين الخارجي للبلد، قد يقوم صناع القرار بإعطاء الأولوية لرفع النفقات الداخلية. وعلى هذا الأساس، وضع (1996, Milesi-Ferretti & Razin) إطاراً لتحليل استدامة الحساب الجاري يستند إلى تحديد سقف الاستدامة حسب عدة متغيرات اقتصادية كلية. ويتعلق الأمر أساساً بالنمو الاقتصادي، وسعر الفائدة على الدين الخارجي، وسعر الصرف، والدين الخارجي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي نسخة أوسع لهذه المقاربة، أدرج (1996, Reisen) أيضاً دينامية حجم الواردات الحقيقية واحتياطات الصرف (المستوى المطلوب).

ويكشف تطبيق إطار التقييم هذا على حالة المغرب، استناداً إلى البيانات السنوية التي تغطي الفترة 2004-2023، علامات عدم استدامة الحساب الجاري خلال الفترة 2011-2014، ارتباطاً بتزايد أسعار النفط.

رسم بياني إ.1.6.1: رصيد الحساب الجاري بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



المصدر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

Milesi-Ferretti, G. M., & Razin, A. (1996). Persistent current account deficits: a warning signal?. International Journal of Finance & Economics, 1(3), 161-181. ⁸

Reisen, H. (1998). Sustainable and excessive current account deficits. Empirica, 25, 111-131. ⁹

وختاماً، ورغم تسجيل بعض التحسن، لا تزال استدامة الحساب الجاري بالمغرب سريعة التأثر بالصدمات الخارجية، لاسيما تلك المتعلقة بأسعار الطاقة. وإذا كان صحيحاً أن التطور الذي شهدته في السنوات الأخيرة المهين العالمية للمغرب ونظمها يساهم في تعزيز متانة الوضع الخارجي للبلاد، لا سيما من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودينامية الصادرات، فإن الميزان الصافي بالعملة الأجنبية لهذه القطاعات وأثر انتشارها على الاقتصاد الوطني لا يزال بالمقابل محاطاً باللايقين، في الوقت الذي يظل فيه الدين الخارجي مقاوماً للانخفاض.

4.6.1 الحساب المالي

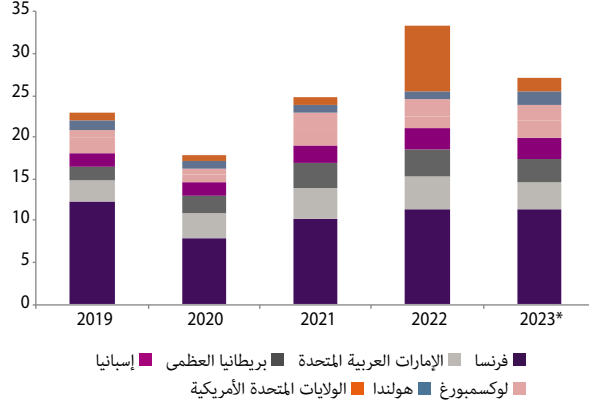
خلال هذه السنة، تراجعت مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 34,6 مليار درهم، أي ما يعادل 2,4% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 3% في السنة السابقة. وعلى العكس من ذلك، وصلت التفويتات برسم نفس البند إلى مستوى قياسي بلغ 23,5 ملياراً، 9,8 مليارات منها على شكل أدوات دين¹. هكذا، انخفض صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأكثر من النصف إلى 11,1 مليار درهم.

ويعكس انخفاض المداخيل بالأساس تراجعاً ملموساً في التدفقات الموجهة إلى قطاع الصناعة الكيماوية إلى 339 مليون بعد حجم استثنائي قدره 6,7 مليارات سنة 2022 ارتباطاً بعملية اقتناء 50% من أسهم شركة تابعة للمكتب الشريف للفوسفات من طرف شركة أمريكية. وسجلت التدفقات نحو القطاعات الأخرى تطورات متباينة، لاسيما مع شبه استقرار بالنسبة للعقار عند 7,5 مليارات، والسياحة عند 2,2 مليار والتجارة عند 1,8 مليار، وارتفاعات إلى 2,2 مليار بالنسبة لقطاع «الطاقة والمعادن» وإلى 1,8 مليار بالنسبة لقطاع «الأنشطة المالية والتأمينات».

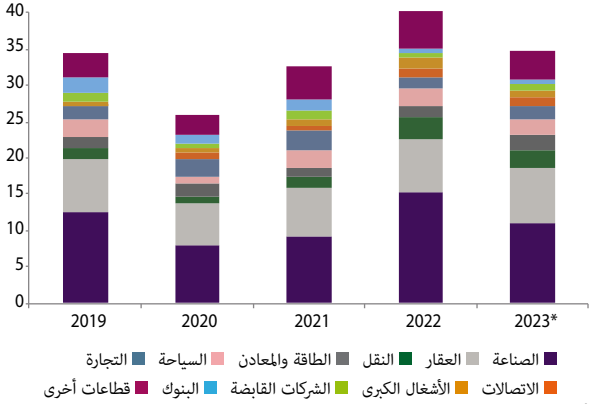
وحسب دول المصدر، يعكس انخفاض الاستثمارات بشكل رئيسي تراجع التدفقات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لم تتجاوز 1,6 مليار. على نفس المنوال، تدنت الاستثمارات الصادرة من الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا العظمى إلى 3,4 مليار و2,6 مليار على التوالي، في حين سجلت تلك الواردة من فرنسا شبه استقرار عند 11,3 ملياراً.

¹ تسبيقات الحساب الجاري للمساهمين والقروض ذات الصلة وسندات الدين ذات الصلة والائتمانات التجارية التابعة.

رسم بياني 8.6.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب أبرز الدول المصدر (بمليارات الدراهم)



رسم بياني 7.6.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع (بمليارات الدراهم)

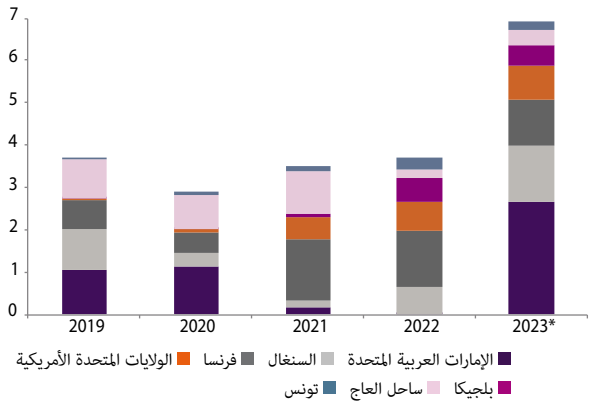


* أرقام مؤقتة.
المصدر: مكتب الصرف.

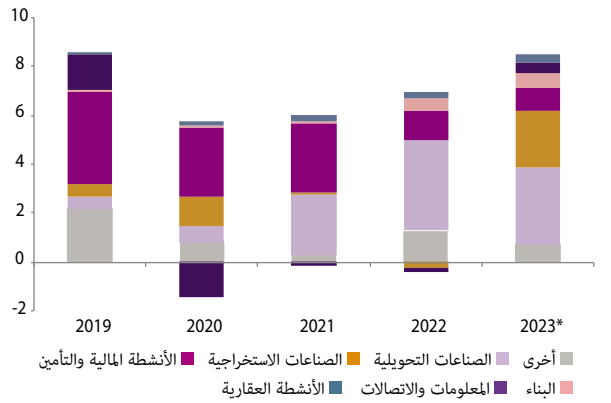
موازاة ذلك، ظلت تدفقات الديون بين الشركات التابعة، منذ الأزمة الصحية، تهمين على الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج، حيث مثلت في 2023 أكثر من 75% سواء من حيث النفقات أو المداخيل.

وبلغ صافي تدفقات هذه الاستثمارات 8,5 مليار درهم، يشمل تدفقات إلى الخارج بمبلغ 25,6 مليارات، مقابل 20,5 مليارات في السنة السابقة، وإلى الداخل بمبلغ 17,1 مليار، بعد 13,9 مليارات. وهمت بالأساس الصناعات التحويلية والاستخراجية، وكذا الأنشطة المالية. وتمثلت الجهات الرئيسية في الإمارات العربية المتحدة والسنغال وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

رسم بياني 10.6.1: التدفقات الصافية للاستثمارات المغربية بالخارج حسب الجهات الرئيسية (بمليارات الدراهم)



رسم بياني 9.6.1: التدفقات الصافية للاستثمارات المغربية بالخارج حسب قطاع النشاط (بمليارات الدراهم)

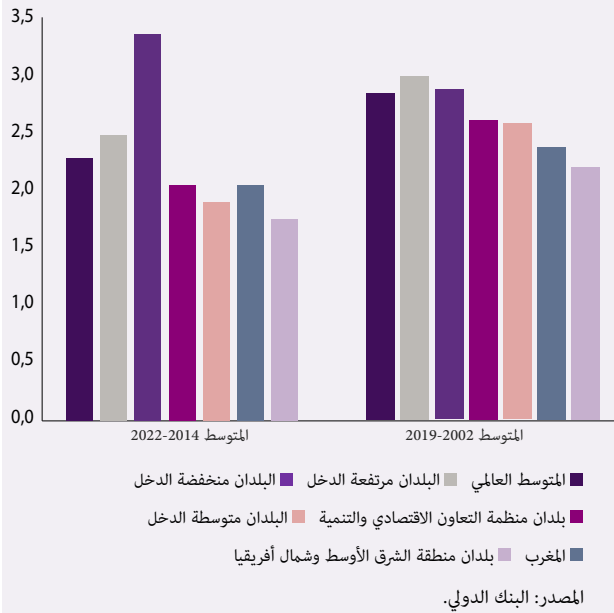


* أرقام مؤقتة.
المصدر: مكتب الصرف.

إطار 2.6.1: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب

منذ أواخر الثمانينات، شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نموا ملحوظا على المستوى العالمي، مدفوعة بعملة سلاسل الإنتاج والإمداد. وبلغ صافي التدفقات إلى الخارج سنة 2007، قبل الأزمة المالية العالمية، ذروة بمقدار 3 195 مليار دولار، أي ما يعادل 5,4% من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي. وتراوح منذئذ حول 2 000 مليار دولار (2,4% من الناتج الداخلي الإجمالي)، إلى غاية اندلاع الأزمة الصحية في 2020، حيث انهار إلى 1 000 مليار دولار.

رسم بياني 1.2.6.1: التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



وفيما يخص المغرب¹، ومع تدفق صاف متوسط يناهز 2,4% من الناتج الداخلي الإجمالي بين 2002 و2019، فاق مستوى جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية المباشرة متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2,2% من الناتج الداخلي الإجمالي)، لكنه ظل أدنى مقارنة بالبلدان متوسطة الدخل (2,6% من الناتج الداخلي الإجمالي) ومرتفعة الدخل (3% من الناتج الداخلي الإجمالي). ومع ذلك، ومنذ سنة 2014، تحسن الأداء النسبي للبلد بفضل مختلف استراتيجيات التنمية القطاعية (2,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط مقابل 1,9% في البلدان متوسطة الدخل و1,8% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا). وبالفعل، صنّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، في نسخة سنة 2023 من التقرير حول الاستثمار في العالم، المغرب في المرتبة العاشرة بين الاقتصادات النامية الرئيسية المستقطبة للاستثمارات الدولية في قطاع الطاقات المتجددة للفترة الممتدة من 2015 إلى 2022.

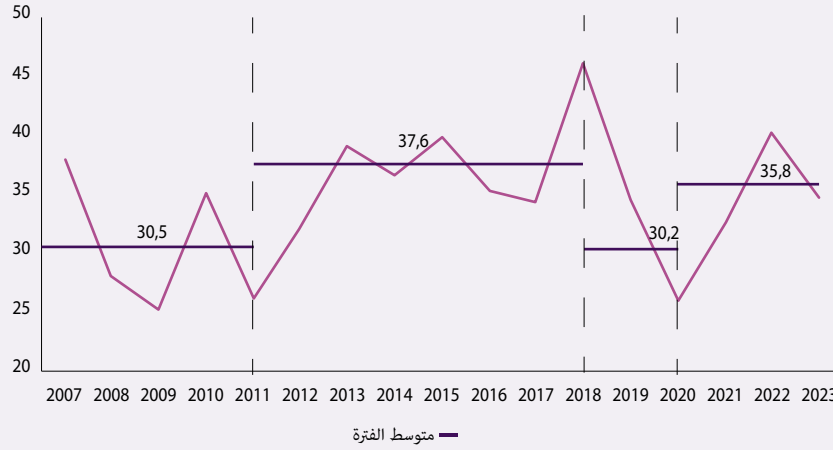
I. تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب

يفضي تحليل تطور عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ سنة 2007² إلى وجود أربع فترات رئيسية، وهي:

- 2007-2011: في سياق متسم بتبعات الأزمة المالية العالمية التي اندلعت سنة 2008، تميزت هذه الفترة بتسجيل منحى تنازلي عموماً، مع انخفاض سنوي متوسط قدره 9%. وبلغ متوسط العائدات خلال هذه الفترة 30,5 مليار درهم، أي ما يعادل 3,8% من الناتج الداخلي الإجمالي؛
- 2012-2018: تزامناً مع بداية مخطط تسريع التنمية الصناعية برسم 2014-2020، عرفت هذه الفترة نمواً سنوياً متوسطاً قدره 6,2%، حيث ارتفع متوسط التدفقات إلى 37,6 مليار، أي ما يعادل 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي؛
- 2019-2020: بعد تراجع بنسبة 25% سنة 2019، ارتباطاً بشكل رئيسي بتأثير الأساس³، انخفضت عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجدداً بواقع 25% في 2020 إلى 26 مليار، متأثرة على غرار معظم دول العالم، بالأزمة الصحية؛
- 2021-2023: بلغ مجموع العائدات 32,5 مليار درهم سنة 2021 و40,3 ملياراً في 2022، قبل أن يعود في 2023 إلى مستوى قريب مما سجل في 2019.

¹ لغرض المقارنة، يستند الجزء الأول من الإطار إلى معطيات البنك الدولي المتعلقة بصافي التدفقات (العائدات ناقص النفقات).
² بالنسبة لباقي الإطار، يستند التحليل إلى المعطيات الصادرة عن مكتب الصرف وينحصر في الفترة ما بعد 2007 نظراً لعدم توفر معلومات مفصلة.
³ شهدت سنة 2018 تدفقاً قياسياً بلغ 46,1 ملياراً يُعزى بالأساس إلى تفويت شركة مالية دولية.

رسم بياني إ.2.2.6.1: عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بمليارات الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف.

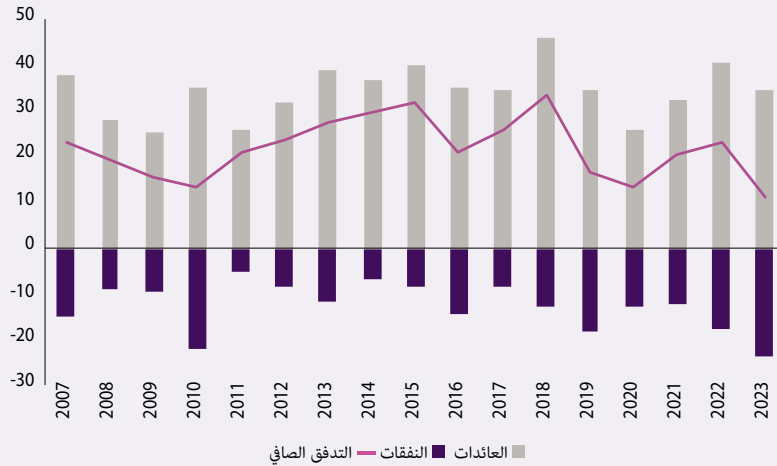
وحسب نوع العملية، وعلى مدى هذه الفترة، تم تنفيذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في المغرب في حدود 60% في المتوسط على شكل مساهمات في الرأسمال، و25% على شكل تدفقات ديون بين شركات تابعة و15% في صورة إعادة استثمار الأرباح.

وحسب القطاع، توجهت الاستثمارات الأجنبية بالأساس نحو القطاع العقاري، مع حصة بلغت في المتوسط 27% بين 2010 و2017. واعتباراً من سنة 2018، سلكت هذه الأخيرة منحى تنازلياً، حيث تدنّت إلى 20% في المتوسط، لصالح الصناعات التحويلية التي انتقلت حصتها من 25% إلى 31%، مدفوعةً بالاستثمارات في قطاع تصنيع السيارات.

ومن حيث المصدر، تأتي حوالي 60% من عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 4 دول، تتصدرها فرنسا بحصة الثلث، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 12%، ثم إسبانيا وبريطانيا العظمى بنسبة 6% لكل منهما.

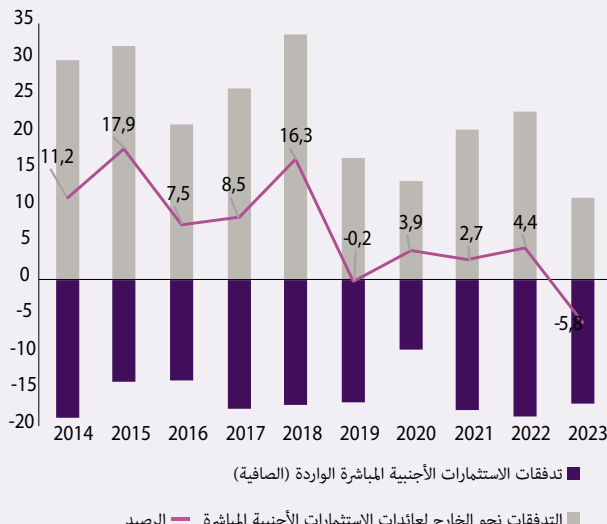
وفيما يخص نفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد شرعت في الارتفاع ابتداء من 2011، لتصل إلى 23,5 مليار درهم في 2023، أي بزيادة سنوية متوسطة قدرها 13,3%، تعكس بالأساس العمليات المنجزة على أدوات الدين. وفي ظل هذه الظروف، انخرط صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منحى تصاعدي، ليبلغ ذروة 33,4 مليار درهم سنة 2018 قبل أن يتجه نحو الانخفاض ليصل إلى 11,1 مليار سنة 2023.

رسم بياني إ.3.2.6.1: الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بمليارات الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف.

رسم بياني إ.4.2.6.1: صافي المداخيل المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة (بمليارات الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف.

II. تطور عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

بين عامي 2014⁴ و2023، أفرزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في المغرب خروج مداخيل بمبلغ 16,8 مليارا⁵ في المتوسط السنوي، وهو ما يمثل 2,8% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نهاية السنة. ومقارنة مع دول أخرى، يبقى هذا المعدل أقل بكثير من المستويات المسجلة في المتوسط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (5,4%) أو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (8,1%)⁶.

وأخذا بالاعتبار جميع هذه التدفقات (العائدات والنفقات والمداخيل)، يكون الرصيد قد ظل إيجابياً طوال الفترة، باستثناء سنتي 2019 و2023، لكن مع توجه نحو الانخفاض، حيث تدنى في المتوسط من 12,3 مليار درهم بين 2014 و2018 إلى 3,6 مليار درهم بين 2020 و2022.

⁴ توزيع العائدات حسب طبيعة الاستثمار ليس متاحاً إلا اعتباراً من سنة 2014، وهي سنة اعتماد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

⁵ لا تأخذ هذه القيمة بالاعتبار سنة 2020، التي شهدت خلالها المداخيل المؤداة تدنياً ملحوظاً بلغ 42,7% إلى 9,6 ملياراً بفعل تأثير الأزمة الصحية.

⁶ تم حسابه بالنسبة للدول الاثنتي عشر من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مدار الفترة 2014-2022، التي تتوفر المعطيات الخاصة بها في قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

وختاماً، لقد شهد المغرب على مدى السنوات الماضية دينامية نسبية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ساهمت في تلبية جزء من احتياجاته من التمويل الخارجي.

ورغم أن الآفاق تظل ملائمة، مع إعادة تنظيم سلاسل القيم العالمية في سياق تنامي الانقسام الجغرافي والاقتصادي⁷، ومواصلة تطوير نظم المهن العالمية للمغرب والإعلان عن العديد من المشاريع الكبرى في أفق السنوات القادمة، فإن انخفاض صافي المداخيل يدعو للقلق. ولن يكون لتأثير تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الوطني أهمية تذكر إلا إذا كان أثر انتشارها من حيث إحداث فرص الشغل وتوليد الثروة، وخاصة، القيمة المضافة المحلية للمنتجات المصدرة كبيراً.

⁷ يعتبر المغرب حسب العديد من الهيئات المتخصصة (Financial Times - FDI Markets- & Bloomberg) من بين البلدان التي يجب أن تستفيد من إعادة التوجه التي تشهدها سلاسل القيم العالمية.

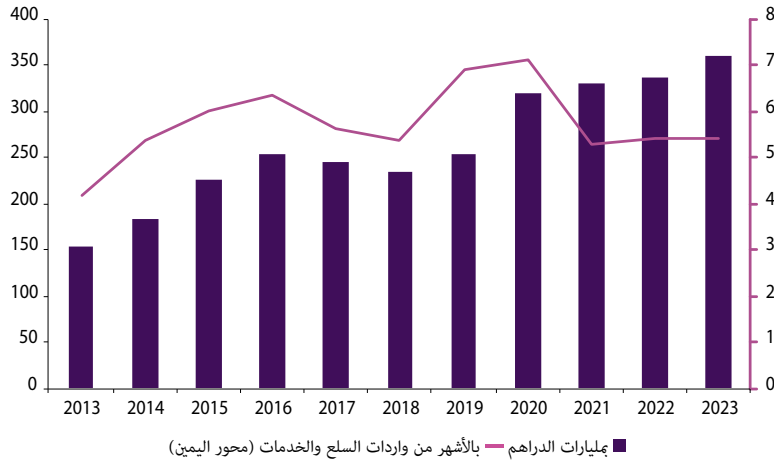
وفيما يخص القروض واستثمارات الحافظة، لا تزال عمليات الخزينة تهيمن عليها. هكذا، تميزت هذه التدفقات في 2023 بإصدار سندي للخزينة في السوق المالية الدولية بمبلغ يعادل 26,1 مليار درهم، وارتفاع محدود للالتزامات برسم القروض في 3 مليار درهم بعد 20,9 مليارات سنة من قبل.

ومن جهة أخرى، تعززت حيازات المقيمين من «النقد والودائع»¹ بواقع 3,1 مليارات، ارتباطاً بالخصوص بتنامي ودائع الأبنك المغربية في الخارج والقروض التي تمنحها لغير المقيمين. وتراجع صافي الالتزامات الخاصة بنفس البند بواقع 6,5 مليارات، نتيجة بالأساس لتقلص جاري ودائع غير المقيمين لدى الأبنك المغربية بمبلغ 5,6 مليارات. وسجلت التدفقات برسم هذا البند خروجاً صافياً بمبلغ 9,6 مليارات بعد مليارين سنة من قبل. وموازاة ذلك، تزايدت التسبيقات والقروض التجارية الممنوحة للمستوردين المغاربة بواقع 2,8 مليار، فيما ارتفعت تسهيلات الأداء المقدمة من قبل المصدرين المغاربة لزبائنهم الأجانب بواقع 4,4 مليارات.

وأخذاً في الاعتبار كافة هذه العناصر، تراجع عجز الحساب المالي، بدون احتساب الأصول الاحتياطية، إلى 17 مليار درهم مقابل 24,6 ملياراً سنة من قبل. وإجمالاً، تعزز جاري الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بنسبة 6,4% إلى 359,4 ملياراً، أي ما يعادل 5 أشهر و13 يوماً من واردات السلع والخدمات.

¹ تتكون بالخصوص من القروض الممنوحة لغير المقيمين من قبل البنوك المغربية وودائع المقيمين لدى المراسلين الأجانب وحسابات المقيمين في الخارج. فيما يخص الالتزامات، فتضم، على وجه الخصوص، ودائع غير المقيمين لدى البنوك المغربية بما في ذلك البنوك الخارجية.

رسم بياني 11.6.1: الأصول الاحتياطية الرسمية

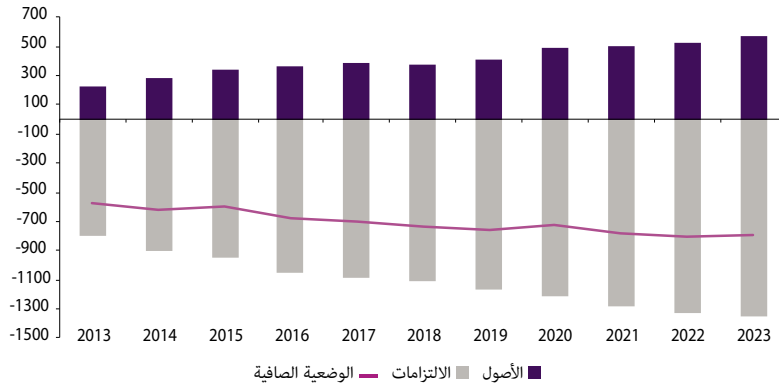


المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

5.6.1 وضع الاستثمار الدولي¹

يشير تحليل وضع الاستثمار الدولي في نهاية 2023 إلى تراجع الوضعية الصافية المدينة بمبلغ 7,6 مليارات إلى 791,6 مليار درهم، نتيجة لارتفاع الأصول بواقع 36,1 مليارًا والالتزامات بما قدره 28,5 مليارًا.

رسم بياني 12.6.1: وضع الاستثمار الدولي (بمليارات الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف.

ارتفعت التزامات المغرب تجاه بقية العالم بنسبة 2,1% إلى 1356 مليار درهم. ويعكس هذا التطور بالأساس نمو الاستثمارات المباشرة بواقع 3,5% إلى 685,5 مليار درهم، 88% منها على شكل سندات مساهمة، وتزايد استثمارات الحافظة بواقع 17,7% إلى 153,7 مليار درهم، 86,6 مليار منها برسم الديون على الإدارات العمومية. وعلى نحو مماثل، شهد جاري «القروض التجارية والتسبيقات» شبه استقرار عند

¹ يحدد وضع الاستثمار الدولي رصيد الأصول والالتزامات المالية تجاه باقي العالم عند تاريخ معين.

84,5 مليار درهم، في حين تراجع المبلغ الجاري للقروض إلى 364,6 مليار. ويشمل هذا الأخير انخفاضاً في القروض الممنوحة «للشركات غير المالية والأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر» إلى 164,4 مليار درهم، وارتفاعاً في تلك الممنوحة «للإدارة العمومية» إلى 170,1 ملياراً. وتدنت الالتزامات برسم «النقد والودائع» من جهتها إلى 45,6 ملياراً، 43 ملياراً منها على شكل ودائع غير المقيمين لدى البنوك المغربية.

وبموازاة ذلك، تعززت موجودات المقيمين على مستوى كافة الأصول. هكذا، ارتفع جاري الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج بنسبة 8,5% إلى 79,9 مليار درهم، وتحسنت محفظة المقيمين من السندات الأجنبية بنسبة 11,1% إلى 12,7 مليار درهم. وعلى نفس المنوال، تزايدت موجودات مؤسسات الإيداع من «النقد والودائع»¹ بنسبة 2,1% إلى 60,7 مليار درهم، مما يعكس تنامي القروض الممنوحة من قبل البنوك المغربية لغير المقيمين إلى 26,6 مليار درهم وودائع المقيمين في الخارج إلى 17,4 مليار درهم. أما جاري «القروض التجارية والتسبيقات» الممنوحة من قبل المصدرين المغاربة لشركائهم التجاريين، فقد بلغ 38,2 ملياراً، مرتفعاً بنسبة 13,7% مقارنة مع 2022. وأخيراً، تعززت الأصول الاحتياطية الرسمية بمبلغ 21,8 ملياراً إلى 359,4 ملياراً.

جدول 4.6.1: وضع الاستثمار الدولي (بمليارات الدراهم)

2023		2022				
الوضع الصافي	الخصوم	الأصول	الوضع الصافي	الخصوم	الأصول	
- 605,7	685,5	79,9	- 588,7	662,3	73,6	الاستثمارات المباشرة
- 141,0	153,7	12,7	- 119,1	130,5	11,4	استثمارات الحافظة
0,3	0,3	0,6	0,3	0,3	0,7	المشتقات المالية (دون احتساب الاحتياطيات)
- 404,7	516,9	112,2	- 429,3	534,7	105,4	استثمارات أخرى، بما في ذلك:
18,5	45,6	64,1	9,4	53,5	62,9	النقد والودائع
- 363,9	364,6	0,6	- 373,8	374,5	0,7	القروض
- 46,3	84,5	38,2	- 50,2	83,8	33,6	القروض التجارية والتسبيقات
359,4	-	359,4	337,6	-	337,6	الأصول الاحتياطية
- 791,6	1 356,4	564,8	- 799,1	1 327,9	528,7	مجموع الأصول / الخصوم

المصدر: مكتب الصرف.

¹ ما عدا البنك المركزي

7.1 الأوضاع النقدية

خلال سنة 2023، تميزت الأوضاع النقدية باستمرار التوجه التشديدي للسياسة النقدية التي يعتمد عليها بنك المغرب. فهذا التوجه، الذي انطلق في شتنبر 2022 مع رفع سعر الفائدة الرئيسي بواقع 50 نقطة أساس، تعزز بارتفاعات جديدة مماثلة قررها مجلس البنك خلال اجتماعيه اللاحقين. وبالنسبة لبقية السنة، وباعتماد مقارنة حذرة في سياق يتسم بتباطؤ تدريجي للتضخم لكن مع مستوى عال من الشكوك المحيطة بأفاقه، حافظ بنك المغرب على هذا السعر دون تغيير.

وكان انتقال قرارات رفع سعر الفائدة الرئيسي إلى مختلف الأسواق تدريجيا وجزئيا. وعلى وجه الخصوص، واصلت أسعار الفائدة على القروض ارتفاعها قبل أن تستقر في الفصل الرابع في 5,36%، متزايدة بما قدره 112 نقطة أساس منذ بداية دورة التشديد النقدي. وكان هذا الانتقال متباينا أيضا، حيث تراوح على وجه الخصوص من 61 نقطة أساس بالنسبة للقروض المقدمة للأفراد إلى 76 نقطة أساس بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة و138 نقطة أساس بالنسبة للمقاولات الكبرى.

وبموازاة ذلك، تفاقم تأثير هذه الارتفاعات على سوق سندات الخزينة بسبب توقع المستثمرين استمرار التشديد النقدي، مع تزايد هام في متطلباتهم من حيث المردودية وتركيز الطلب على آجال الاستحقاق القصيرة. وفي ظل هذه الظروف، ولاستعادة حسن سير السوق، قام بنك المغرب خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة بضخ للسيولة من خلال عمليات شراء السندات في السوق الثانوية، مما أدى إلى تراجع الضغوط وانخفاض أسعار الفائدة، توجهٌ تعزز ابتداءً من شهر ماي بالموازاة مع استمرار تباطؤ التضخم الذي كان يوحي بنهاية دورة تشديد السياسة النقدية.

في هذا السياق، ومع تراجع القروض الممنوحة في إطار خطوط الضمان التي تم إحداثها خلال أزمة كوفيد، سجلت وتيرة نمو الائتمان البنكي الموجه للقطاع غير المالي تباطؤا ملموسا، متراجعة إلى 2,7% عوض 7,9% سنة من قبل. وموازاة مع ذلك، تراجعت الديون الصافية على الإدارة المركزية بنسبة 4,7% بعد ارتفاعها القوي في 2022 ارتباطا بلجوء الخزينة إلى ما تبقى من المبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي.

وفيما يخص القيمة الخارجية للدرهم، فبعد الانخفاض بنسبة 4% المسجل في 2022، ارتفعت القيمة الحقيقية لسعر الصرف الفعلي بنسبة 0,9% في المتوسط، نتيجة تزايد قيمته الاسمية بنسبة 2,1% ولتضخم داخلي أدنى على العموم مما سجل في الدول الشريكة والمنافسة.

جدول 1.7.1: المؤشرات الرئيسية للأوضاع النقدية

2023	2022	2021	سعر الفائدة
المبالغ الجارية* (مليارات الدراهم)	متوسط السنة (%)		
-	2,89	1,65	1,50
-	5,25	4,33	4,39
-	2,79	2,48	2,60
-	3,33	2,02	1,56
	التغير (%)		سعر الصرف الفعلي
-	2,06	-0,76	3,61
-	0,92	-3,96	1,31
	التغير (%)		المجمعات النقدية
1 114,9	5,3	7,5	2,6
993,1	2,7	7,9	2,9
359,4	6,4	2,1	3,2
317,6	-4,7	22,3	14,3
1 750,8	3,9	8,0	5,1

* نهاية دجنبر .

1.7.1 أسعار الفائدة

خلال سنة 2023، وتمشيا مع ارتفاعات سعر الفائدة الرئيسي التي أجراها بنك المغرب، تأرجح متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك، الذي يمثل الهدف العملياتي للسياسة النقدية، حول 2,5% خلال الفصل الأول قبل أن يصعد إلى 3% ويظل شبه مستقر في هذا المستوى بعد اجتماع المجلس في شهر مارس.

رسم بياني 1.7.1: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك في 2023 (%)



*** سعر الفائدة الرئيسي — سعر الفائدة ما بين البنوك — سعر الفائدة على التسيقات لمدة 24 ساعة — سعر الفائدة على تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة

وتواصل انتقال قرارات السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة على القروض على الرغم من بقائه جزئياً. هكذا، سجلت هذه الأخيرة، ما بين بداية التشديد النقدي والفصل الرابع من سنة 2023، ارتفاعاً بواقع 112 نقطة أساس مقابل ارتفاع إجمالي قدره 150 نقطة أساس بالنسبة لسعر الفائدة الرئيسي. ومقارنة بالمستوى المتوسط لسنة 2022، ارتفعت أسعار الفائدة بواقع 92 نقطة أساس إجمالاً، وبما قدره 53 نقطة أساس بالنسبة للأفراد و110 نقطة أساس بالنسبة للمقاولات.

جدول 2.7.1: أسعار الفائدة على القروض (%)

متوسط		ف-4-23	ف-3-23	ف-2-23	ف-1-23	ف-4-22	ف-3-22	
2023	2022							
5,26	4,33	5,36	5,36	5,26	5,03	4,50	4,24	متوسط سعر الفائدة على القروض
5,85	5,33	5,94	5,94	5,93	5,63	5,72	5,33	القروض الممنوحة للأفراد
4,63	4,22	4,83	4,74	4,64	4,36	4,32	4,19	السكن
7,16	6,40	7,18	7,25	7,27	6,95	6,40	6,39	الاستهلاك
5,21	4,10	5,30	5,32	5,22	4,98	4,30	4,04	القروض الممنوحة للمقاولات
حسب الغرض الاقتصادي								
5,24	3,96	5,35	5,31	5,28	4,98	4,19	3,93	الخبزينة
4,85	4,34	4,90	5,07	4,72	4,81	4,38	4,14	التجهيز
5,51	5,58	5,49	5,71	5,43	5,37	5,61	5,41	الإنعاش العقاري
حسب حجم المقابلة								
5,68	4,91	5,70	5,75	5,77	5,48	5,04	4,94	المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة
5,03	3,90	5,25	5,05	5,01	4,79	4,19	3,87	المقاولات الكبرى
5,75	5,64	6,19	6,15	5,28	5,86	7,49	5,21	القروض الممنوحة للمقاولين الأفراد
5,81	6,19	6,67	6,22	5,19	6,10	8,44	5,88	الخبزينة
5,61	4,31	5,55	6,04	5,33	5,61	5,56	3,75	التجهيز
6,28	6,25	6,28	6,42	6,27	6,14	5,70	5,44	الإنعاش العقاري

وفيما يخص أسعار الفائدة على الودائع، فقد سجلت ارتفاعات محدودة بلغت 34 نقطة أساس إلى 2,45% بالنسبة للودائع لأجل 6 أشهر، و31 نقطة أساس إلى 2,79% بالنسبة للودائع لمدة 12 شهراً. وما بين شتنبر 2022، وهو الشهر الذي بدأ فيه التشديد النقدي، ونهاية سنة 2023، بلغت الارتفاعات 49 نقطة أساس و66 نقطة أساس على التوالي. أما سعر الفائدة الأدنى المطبق على الحسابات على الدفتر، والمرتببط بسعر الفائدة على سندات الخبزينة لأجل 52 أسبوعاً مع مراجعة نصف سنوية، فقد تزايد بواقع 110 نقطة ليصل إلى 2,25% في المتوسط في 2023.

جدول 3.7.1: أسعار الفائدة على الودائع* (%)

2023	2022	2021	2020	2019	
2,45	2,12	2,29	2,56	2,72	الودائع لمدة 6 أشهر
2,79	2,48	2,60	2,87	3,01	الودائع لمدة 12 شهرا
2,25	1,15	1,15	1,77	1,89	الحسابات على الدفتر لدى البنوك

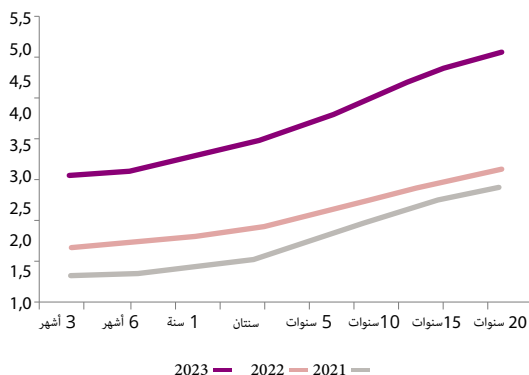
*المتوسط الحسابي السنوي للملاحظات الشهرية بالنسبة للودائع لأجل ونصف سنوي بالنسبة للحسابات على الدفتر.

وعلى مستوى سوق الدين السيادي، تميزت بداية السنة باضطرابات مؤقتة بسبب الشروط المتزايدة للمستثمرين بخصوص المردودية، في نطاق توقعهم لاستمرار تشديد السياسة النقدية. وفي ظل هذه الظروف، قام بنك المغرب، ما بين 9 يناير و27 مارس، بخمس عمليات شراء لسندات الخزينة قصيرة الأجل في السوق الثانوية من أجل تحسين سيولة هذا الأخير وضمان حسن سيره. وهدمت هذه العمليات سندات ذات أجل متوسط بلغ 6 أشهر، بمبلغ إجمالي قدره 16,9 مليار درهم.

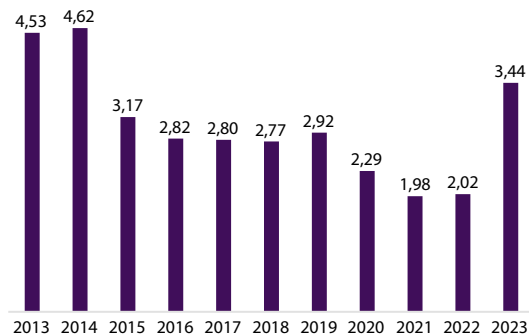
وهكذا في السوق الأولية و بعد استمرارها في الارتفاع خلال شهر يناير، سجلت أسعار الإصدارات القصيرة الأمد انخفاضا ابتداء من الشهر الثاني من السنة. وعلى نفس المنوال، اتخذت عائدات الاستحقاقات المتوسطة والطويلة مسارا مماثلا قبل أن تشرع في التراجع ابتداء من شهر ماي، حيث كانت توقعات السوق تشير إلى نهاية دورة التشديد اعتبارا من شهر يونيو.

في هذا السياق، بلغت نسبة الإصدارات المتوسطة والطويلة الأمد 33,1% و34,4% عوض 40,4% و9,6% على التوالي في 2022، ووصل متوسط سعر الفائدة الإجمالي المطبق على إصدارات سندات الخزينة إلى 3,44% بعد 2,02% سنة من قبل. وفي السوق الثانوية، لوحظ توجه مماثل، مع انتقال واضح لمنحنى أسعار الفائدة نحو الأعلى بارتفاعات تراوحت ما بين 115 نقطة أساس للسندات لأجل 13 أسبوعا و188 نقطة أساس للسندات لأجل 20 سنة.

رسم بياني 3.7.1: منحنى أسعار الفائدة في السوق الثانوية (%)



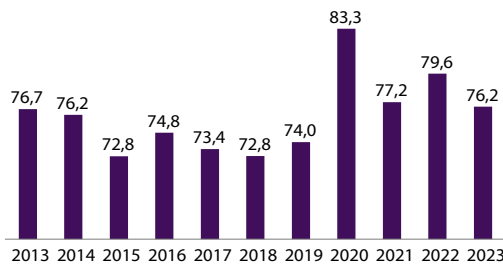
رسم بياني 2.7.1: متوسط سعر الفائدة المرجح على إصدارات الخزينة (%)



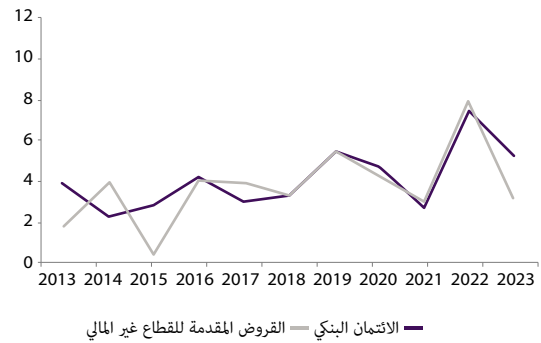
2.7.1 الائتمان البنكي

بعد ارتفاع بنسبة 7,9% في 2022 ارتباطا إلى حد كبير بتزايد تسهيلات الصندوق المخصصة لتمويل الواردات من المواد الطاقية والغذائية في سياق التصاعد الملموس للأسعار الدولية لهذه الأخيرة، سجلت وتيرة نمو الائتمان البنكي المقدم للقطاع غير المالي تباطؤا ملحوظا إلى 2,7% في 2023. وبالمقابل، تسارع نمو القروض الممنوحة للمقاولات المالية من 5,6% إلى 20,5% وفي المجموع، تراجع نمو القروض البنكية من 7,5% إلى 5,3%. وهكذا، وصل مبلغها الجاري إلى 1114,9 مليار درهم، ما يعادل 76,2% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 79,6% سنة من قبل.

رسم بياني 5.7.1: نسبة القروض البنكية إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)



رسم بياني 4.7.1: الائتمان البنكي (التغير، %)



يشير تحليل المعطيات حسب القطاع المؤسسي إلى أن نمو القروض المقدمة للقطاع غير المالي راجع بالخصوص إلى ارتفاع القروض الممنوحة للمقاولات العمومية بنسبة 26,6%. وعلى العكس، بالنسبة للمقاولات الخاصة، أدى انخفاض أسعار الواردات وتراجع القروض الممنوحة في إطار خطوط الضمان التي تم إحداثها خلال أزمة الجائحة إلى تدني تسهيلات الخزينة بنسبة 8,4%. وأخذا بالاعتبار نمو قروض التجهيز بنسبة 5,5%، سجلت القروض المقدمة للمقاولات الخاصة شبه استقرار بعد ارتفاعها بنسبة 10,4% سنة من قبل.

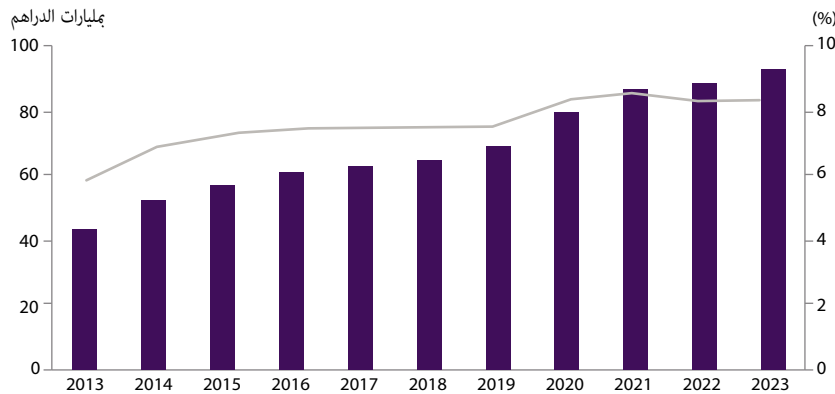
وبخصوص القروض الموجهة للأفراد، فقد تباطأت من جديد مع نمو محدود بنسبة 2,1%. وبفعل تأثير حالة الترقب المتعلقة بتفعيل المساعدة المباشرة للسكن المعلن عنها في قانون المالية لسنة 2023، سجلت قروض السكن نموا ضعيفا بنسبة 1,2%. وموازية مع ذلك، وبعد سنتين من الانتعاش المعتدل الذي تلا الجائحة، لم ترتفع قروض الاستهلاك إلا بنسبة 0,6% في سياق بقاء التضخم وأسعار الفائدة في مستوى مرتفع.

جدول 4.7.1: الائتمان البنكي

2023		2022	2021	
المبلغ الجاري (بمليارات الدراهم)	التغير (%)	التغير (%)		
1114,9	5,3	7,5	2,6	الائتمان البنكي
933,1	2,7	7,9	2,9	القروض المقدمة للقطاع غير المالي
442,8	0,2	10,4	3,1	القروض المقدمة للمقاولات الخاصة
195,4	-8,4	14,5	6,4	تسهيلات الخزينة
111,4	5,5	6,4	0,8	قروض التجهيز
45,7	-1,5	-7,5	-6,6	قروض الإنعاش العقاري
76,1	26,6	21,4	-7,2	القروض المقدمة للمقاولات العمومية
31,8	52,5	111,6	72,1	تسهيلات الخزينة
36,7	5,2	11,1	-29,9	قروض التجهيز
385,0	1,8	3,6	4,1	القروض المقدمة للأسر
322,6	2,1	3,0	4,7	القروض المقدمة للأفراد
57,0	0,6	3,5	2,9	قروض الاستهلاك
224,2	1,9	3,1	4,5	قروض السكن
41,6	-1,7	9,8	-0,6	القروض المقدمة للمقاولين الأفراد
النسبة إلى الائتمان البنكي (%)				
	8,4	8,4	8,6	الديون معلقة الأداء
	9,9	9,7	9,9	الأسر
	12,5	11,7	12,0	المقاولات الخاصة

وفيما يخص الديون معلقة الأداء، فقد نمت بنسبة 5,9% إلى 94,1 مليار درهم وظلت نسبتها إلى جاري القروض البنكية دون تغيير في 8,4%. وبلغ ارتفاع هذه القروض 4,2% بالنسبة للأسر و6,9% بالنسبة للمقاولات الخاصة، أي بمعدلات إلى جاري القروض قدرها 9,9% و12,5% على التوالي.

رسم بياني 6.7.1: الديون معلقة الأداء



■ المبالغ الجارية (محور اليسار) — النسبة إلى الائتمان البنكي

ويعكس تباطؤ الائتمان البنكي على وجه الخصوص انكماش القروض الموجهة لعدد من القطاعات بنسب تراوحت بين 0,7% «للفلاحة والصيد البحري»، و10,7% «للصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية». كما يجسد التباطؤ الذي سجلته القروض الممنوحة «للصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية» و«الكهرباء والغاز والماء». وبالموازاة مع ذلك، عرفت وتيرة الائتمان البنكي تسارعا في فرعي «الصناعات الاستخراجية» و«البناء والأشغال العمومية».

من ناحية أخرى، تزايدت القروض التي منحتها الشركات المالية¹ عدا البنوك للقطاع غير المالي بنسبة 4,5% إلى 170,3 مليار درهم. وعلى وجه الخصوص، وزعت شركات التمويل مبلغ 137,7 مليارات درهم مسجلة ارتفاعا بواقع 5,7%، حيث خصصت 59,8 مليار منها للمقاولات الخاصة و77,9 مليار للأسر. أما القروض المقدمة من قبل البنوك الحرة، فقد ارتفعت بنسبة 4,1% إلى 14,2 مليار درهم وتلك التي وزعتها جمعيات القروض الصغرى بواقع 1% إلى 8,8 مليار.

جدول 5.7.1: القروض الممنوحة من قبل شركات التمويل الرئيسية عدا البنوك

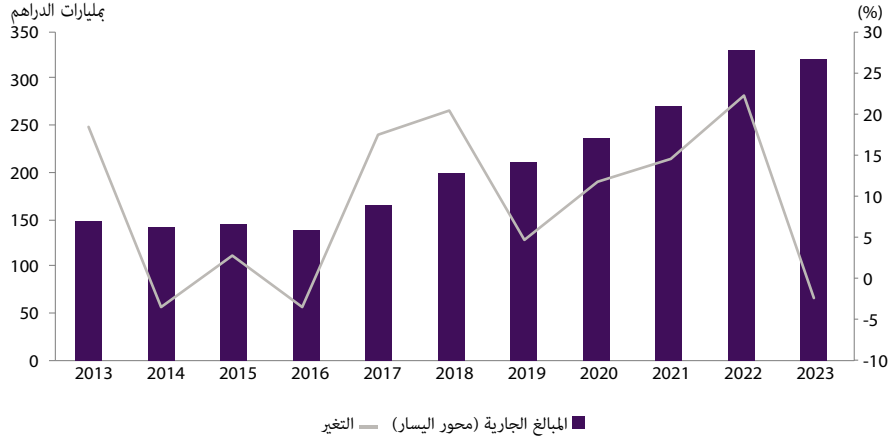
المبالغ الجارية (بمليارات الدراهم)	التغير (%)	2021		شركات التمويل
		2022	2023	
137,7	5,7	6,4	3,7	شركات التمويل
59,8	2,6	6,8	-0,2	للمقاولات الخاصة
77,9	8,3	6,1	7,0	للأسر
14,2	4,1	17,5	9,9	البنوك الحرة
8,8	1,0	4,4	2,2	جمعيات القروض الصغرى

3.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى

بعد ارتفاع بنسبة 22,3% سنة 2022، ارتبطا بالأساس بقيام بنك المغرب بوضع رهن إشارة الخزينة ما تبقى من المبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي، عرفت الديون الصافية على الإدارة المركزية انخفاضا بواقع 4,7% إلى 317,6 مليار درهم في 2023. ويعكس هذا التطور بالخصوص ارتفاع رصيد حساب الخزينة لدى بنك المغرب إلى 10,9 مليار في نهاية السنة. وبالموازاة مع ذلك، تحسنت حيازات البنوك من سندات الخزينة بنسبة 3,9%، فيما تقلصت حيازات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة النقدية بواقع 31,6%.

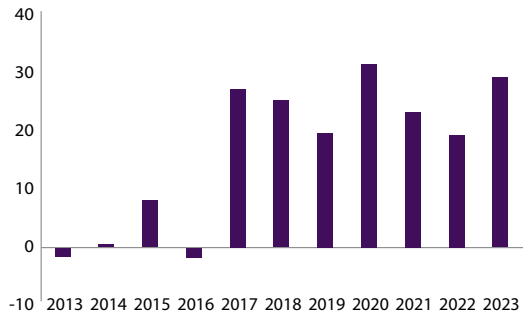
¹ شركات التمويل، البنوك الحرة، جمعيات القروض الصغرى، صندوق الإيداع والتدبير، وصندوق التوظيف الجماعي بالتسديد.

رسم بياني 7.7.1: الديون الصافية على الإدارة المركزية

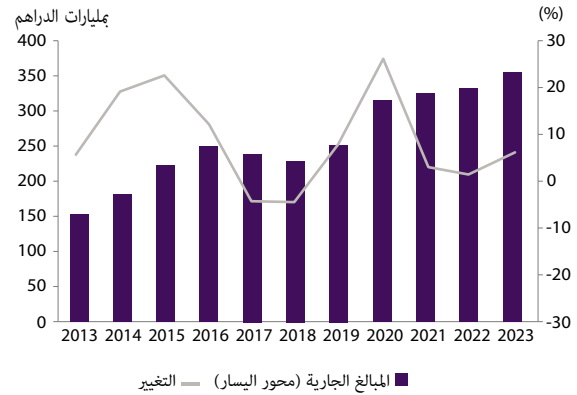


ومن جهتها، واصلت الأصول الاحتياطية الرسمية تحسنها حيث سجلت ارتفاعا بنسبة 6,4% إلى 359,4 مليار درهم، يعكس بالأساس بلوغ صافي التمويلات الخارجية للخزينة 35 مليار درهم. وتمثل هذه الاحتياطيات ما يعادل 5 أشهر و15 يوما من واردات السلع والخدمات و123% في المقياس المعدل «لتقييم كفاية الاحتياطيات» (ARA)¹، وهو مستوى يقع داخل نطاق 100%-150% الذي يوصي به صندوق النقد الدولي. موازاة مع ذلك، ازدادت الموجودات الخارجية الصافية² للبنوك بنسبة 51,2% إلى 29,7 مليار، بعد أن تراجعت بواقع 17% سنة 2022.

رسم بياني 9.7.1: الموجودات الخارجية الصافية للبنوك (بمليارات الدراهم)



رسم بياني 8.7.1: الأصول الاحتياطية الرسمية



¹ «تقييم كفاية الاحتياطيات» (ARA) هو مقياس أعدته صندوق النقد الدولي لتحديد مدى كفاية احتياطيات العملة الأجنبية. وتستعمل صيغته المعدلة حين يتعلق الأمر بالبلدان التي توجد لديها قيود على تدفقات رؤوس الأموال.

² مجموع ديون البنوك على غير المقيمين صافية من التزاماتهم الخارجية.

4.7.1 مكونات المجمع النقدي م3

في 2023، ارتفع المجمع النقدي م3 بنسبة 3,9% إلى 1 750,8 مليار درهم. وحسب المكونات، سجلت الودائع تحت الطلب لدى البنوك ارتفاعا بنسبة 6,8%، فيما عرفت الودائع لأجل والودائع بالعملة الأجنبية انخفاضا بنسبة 10,9% و12,7% على التوالي. وعلى نفس المنوال، واصل حجم النقد المتداول تطوره القوي، حيث ارتفع من جديد بنسبة 10,9% إلى 393,5 مليار درهم. أما بالنسبة لباقي المكونات، فقد تراجعت سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة النقدية بنسبة 7,6%، فيما نمت حسابات الادخار بنسبة 1,8%.

وتظهر المعطيات حسب القطاعات المؤسساتية تزايد ودائع الأفراد¹ بنسبة 3,6%، نتيجة لارتفاع حساباتهم تحت الطلب وللادخار بنسبة 5,4% و1,9% على التوالي، وكذا لتراجع حساباتهم لأجل بنسبة 4,3%. وفيما يخص موجودات الشركات غير المالية الخاصة، فقد تحسنت بواقع 8,9% مدفوعة بارتفاع ودائعها تحت الطلب بنسبة 12,8%، بينما عرفت الودائع لأجل انخفاضا بنسبة 13,5%. أما المقاولات العمومية، فقد سجلت تراجع ودائعها تحت الطلب بنسبة 5,4% وودائعها لأجل بواقع 43,8%.

جدول 6.7.1: المكونات الرئيسية للمجمع النقدي م3

المجمع النقدي م3	سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة النقدية	الودائع لأجل لدى البنوك	حسابات الادخار لدى البنوك	الودائع تحت الطلب لدى البنوك	حجم النقد المتداول	
المبلغ الجاري إلى غاية متم دجنبر (بمليارات الدراهم)						
1 560,8	71,9	136,5	174,2	698,7	320,1	2021
1 685,1	82,6	129,8	179,3	760,5	354,7	2022
1 750,8	76,4	115,6	182,5	812,3	393,5	2023
الحصة ضمن المجمع النقدي م3 (%)						
100	4,6	8,7	11,2	44,8	20,5	2021
100	4,9	7,7	10,6	45,1	21,1	2022
100	4,4	6,6	10,4	46,4	22,5	2023
التغير (%)						
5,1	12,5	0,6	2,8	7,6	6,5	2021
8,0	14,9	-4,9	2,9	8,8	10,8	2022
3,9	-7,6	-10,9	1,8	6,8	10,9	2023

¹ بما في ذلك المغاربة المقيمين بالخارج.

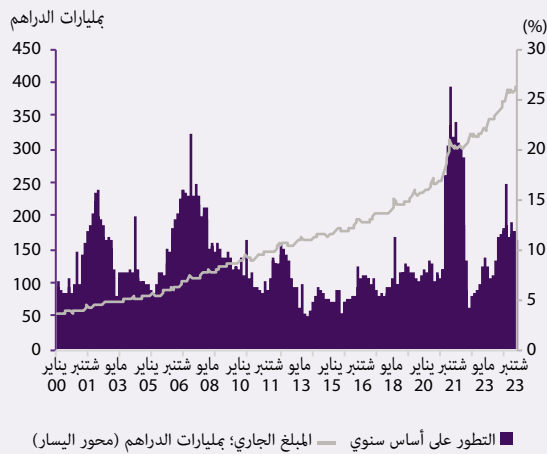
إطار 1.7.1: محددات حجم النقد المتداول

يقصد بحجم النقد المتداول مجموع الأوراق البنكية والقطع النقدية التي يصدرها البنك المركزي. ويرتبط تطورها بطلبات الوحدات الاقتصادية لأغراض تتعلق بالمعاملات أو الادخار. وتعكس هذه الأخيرة عوامل موسمية (كالأعياد الدينية، وفترات العطل ونهايات الأسبوع وغيرها)، وأخرى ظرفية من قبيل الأوضاع الاقتصادية (كمستوى النشاط والتضخم وسعر الفائدة وغيرها) أو هيكلية كهيمنة الأنشطة غير المهيكلة ومستوى التنمية المالية (الشمول المالي وتطوير أنظمة ووسائل الأداء) أو عادات استعمال النقد.

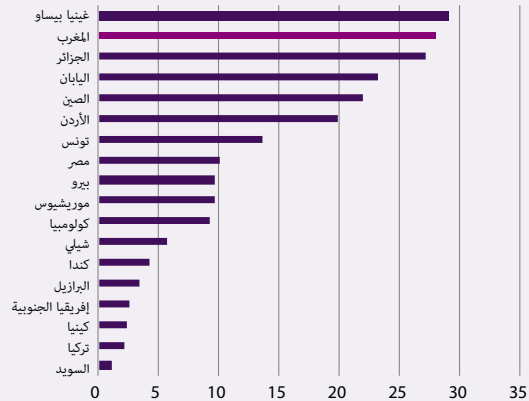
وهكذا، تعرف بعض البلدان كالسويد تداولا ضعيفا للنقد لا يتجاوز 1,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2022، بينما تشهد اقتصادات متقدمة أخرى كاليابان تداولا أكبر بكثير يصل إلى 23,2%. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فيمثل حجم النقد المتداول 10,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في مصر، و13,6% في تونس، و19,8% في الأردن و27,1% في الجزائر.

وفيما يخص المغرب، ورغم الجهود المبذولة من أجل تعزيز الشمول المالي وتطوير وسائل الأداء الإلكترونية، فهو يندرج ضمن أكثر بلدان العالم استخداما للنقد. وخلال العشرين سنة الأخيرة، تطور حجم النقد المتداول بوتيرة سنوية متوسطة ناهزت 9%، وهي أعلى بكثير من وتيرة نمو النشاط الاقتصادي. وبالتالي، عرفت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا مستمرا لتصل إلى 28% في 2022، مقابل 13,3% سنة 2000. وشهد حجم النقد المتداول العديد من التطورات المهمة، لا سيما (1) في عامي 2001 و2002، ارتباطا باعتماد الأورو في فاتح يناير 2002، الشيء الذي أدى إلى زيادة مهمة في تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج؛ (2) في عامي 2006 و2007 بسبب الارتفاع الكبير في مداخيل الأسفار وحلول عيد الأضحى في نهاية دجنبر؛ و(3) في عام 2020، بسبب حالة عدم اليقين الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وعملية «تضامن»¹ التي استفاد منها ما يقرب من 5,5 مليون أسرة.

رسم بياني 1.7.1.2: حجم النقد المتداول بالمغرب



رسم بياني 1.7.1.1: نسبة حجم النقد المتداول إلى الناتج الداخلي الإجمالي في 2022 (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

¹ تمثلت هذه العملية في تحويلات مباشرة للأسر على شكل تعويضات تراوحت، حسب حجمها، بين 800 درهم و 1 200 درهم بهدف التخفيف من تأثير القيود المفروضة لاحتواء انتشار فيروس كوفيد-19.

بالنسبة للبنوك المركزية، يمكن تتبع تطور حجم النقد المتداول من معايير حجم عملياتها الرئيسية في السوق النقدية بغرض مواءمة سعر الفائدة ما بين البنوك مع سعر الفائدة الرئيسي وبالتالي تشجيع انتقال قرارات السياسة النقدية. كما يسهل التدبير الأمثل لعمليات إنتاج وتوزيع العملة الائتمانية. ولهذا الغرض، تقوم البنوك المركزية بتطوير مجموعة مختلفة من نماذج التحليل والتوقع للإحاطة بالعناصر المحددة لحجم النقد المتداول وتطوره المستقبلي.

ولتحديد العوامل البنوية والظرافية التي تؤثر على تطور حجم النقد المتداول في المغرب، تم تقدير نموذج تراجع خطي بمعطيات سنوية تشمل الفترة الممتدة من 1998 إلى 2023. ويصل عدد المتغيرات التفسيرية المعتمدة عقب عملية انتقاء ضمن المحددات المحتملة إلى ستة. ويتعلق الأمر بالنمو غير الفلاحي والتضخم، اللذان يرفعان الطلب على النقد لأغراض المعاملات وسعر الفائدة الرئيسي وسعر الصرف، اللذان تعكس تغيراتهما تكلفة الجدوى من حيازة العملة الائتمانية بالدرهم، ومن جهة أخرى، الضغط الضريبي (ويحتسب من خلال النسبة المئوية للإيرادات الضريبية إلى الناتج الداخلي الإجمالي) الذي يحفز ارتفاعه التهرب الضريبي، مما يعزز نمو العملة المتداولة. وتم إدراج متغير ثنائي في النموذج لأخذ بالاعتبار تأثير سنة 2020، التي عرفت نموا قويا للعملة المتداولة نظرا للتحويلات النقدية المباشرة وتساعد عدم اليقين في سياق جائحة كوفيد-19.

$$\Delta cf_t = -0,04 \times \Delta td_t + 0,93 \times \Delta PIBna_t + 0,49 \times \Delta tc_t + 0,01 \times \Delta IPC_t + 0,14 \times Tax\ ratio_t + 0,19 \times Covid-19_t + \varepsilon_t$$

(0,0105) (0,0135) (0,0351) (0,1168) (0,1200) (0,0005) (احتمالات).
حيث:

Δcf_t : تغير متوسط النقد المتداول على أساس سنوي.

Δtd_t : التغير السنوي لسعر الفائدة الرئيسي.

$\Delta PIBna_t$: نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي.

Δtc_t : تغير سعر صرف الأورو مقابل الدرهم (EURO/MAD).

ΔIPC_t : نسبة التضخم ممثلة بالتغير السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك.

$\Delta Tax\ ratio_t$: نسبة العائدات الضريبية إلى الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي.

وبشكل عام، تتماشى النتائج المحصل عليها مع التوقعات. فالتضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية والضغط الضريبي كلها عوامل تساهم في نمو حجم النقد المتداول. وبافتراض تساوي كل العوامل الأخرى، قد يؤدي ارتفاع الضغط الضريبي وقيمة العملة الوطنية بنقطة مئوية واحدة إلى تزايد النقد المتداول بواقع 0,14% و 0,49% على التوالي. وبالمقابل، من شأن ارتفاع سعر الفائدة الرئيسي أن يساهم بشكل كبير في انخفاض النقد المتداول. وعلى النقيض من ذلك، يبدو تأثير التضخم ضعيفا. وإجمالاً، لا تفسر هذه المحددات سوى 71% من تغيرات النقد المتداول في المغرب، فيما ترتبط البقية بعوامل مختلفة لم يتم إدراجها في النموذج، كما هو الحال بالنسبة لمستوى التنمية المالية.

5.7.1 مجمعات التوظيفات السائلة¹

فيما يتعلق بمجمعات التوظيفات السائلة، وعقب انكماش بواقع 12,7% سنة 2022، تحسن مبلغها الجاري بنسبة 13,3%، ارتباطا بالأساس بارتفاع سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في سندات الاقتراض بواقع 24,5%، وسندات الخزينة بنسبة 10,2%، وسندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في الأسهم والمتنوعة بنسبة 8,5%.

وباعتبار هذه التطورات، تراجعت سيولة الاقتصاد، التي يتم حسابها من خلال مجموع التوظيفات السائلة والمجمع م3 نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، لتصل إلى 179,4% مقابل 184,6% في السنة السابقة.

جدول 7.7.1: مجمعات التوظيفات السائلة

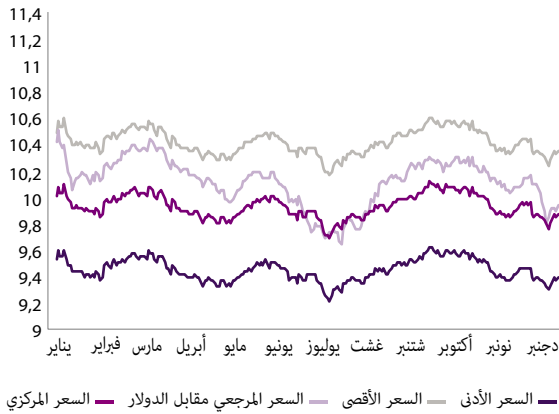
2023		2022		
التغير (%)	المبلغ الجاري (مليارات الدراهم)	التغير (%)	المبلغ الجاري (مليارات الدراهم)	
8,4	485,2	-6,5	447,8	مجمع ت.س1
10,2	461,5	-8,0	418,8	سندات الخزينة
-12,8	14,8	-22,6	17,0	سندات شركات التمويل
352,3	0,6	1928,4	0,1	أوراق الخزينة
-29,1	8,3	645,1	11,8	سندات هيئات التوظيف الجماعي التعاقدية
24,5	293,7	-22,2	235,9	مجمع ت.س2
24,5	293,7	-22,2	235,9	سندات هيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض
8,5	95,2	-13,8	87,8	مجمع ت.س3
8,5	95,2	-13,8	87,8	سندات هيئات التوظيف الجماعي في الأسهم والمتنوعة
13,3	874,2	-12,7	771,4	المجموع

¹ تشمل مجمعات التوظيفات السائلة الأصول المالية التي تحتفظ بها الوحدات من غير مؤسسات الإيداع. وتشكل هذه الأصول احتياطا للقدرة الشرائية لكنها ليست سائلة بما يكفي لإدراجها ضمن المجمع النقدي م3.

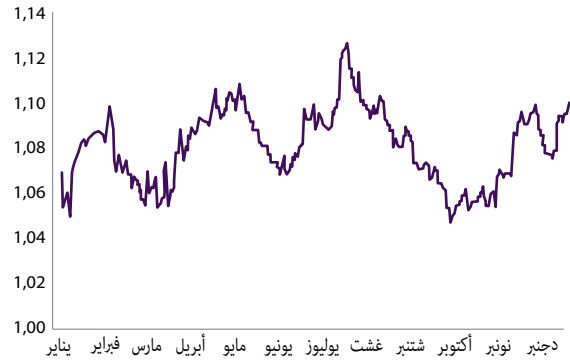
6.7.1 سوق الصرف

بعد ارتفاع قوي بواقع 12,3% في المتوسط سنة 2022، تراجع سعر الدولار مقابل الأورو بنسبة 2,6%، ليصل إلى 1,08 دولار للأورو. ونجم عن هذا التغيير، بالنسبة لقيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، تأثير سلة¹ إيجابي بواقع 1,6%. وأخذنا في الاعتبار تأثير السوق السلبي بواقع 1,3%، الراجع أساساً لتدفق الواردات الذي تجاوز نسبياً تدفق الصادرات، ارتفع الدرهم بنسبة 0,3% إزاء الدولار. وخلال العام، ظل في الغالب يتطور في مستوى أعلى من السعر المركزي بقليل، مع بقائه ضمن نطاق التقلب $\pm 5\%$.

رسم بياني 11.7.1: سعر الصرف المرجعي للدرهم مقابل الدولار الأمريكي في 2023



رسم بياني 10.7.1: سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي في 2023



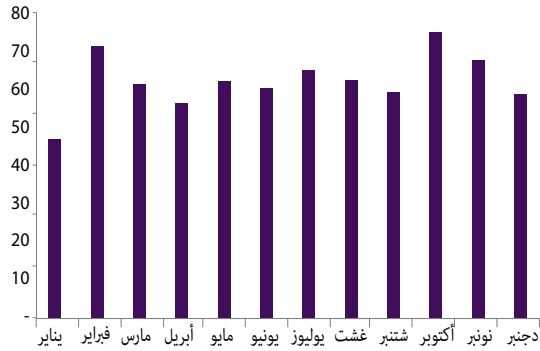
مقارنة مع باقي العملات، انخفضت قيمة الدرهم بنسبة 2,5% إزاء الأورو وبواقع 0,5% تجاه الجنيه الإسترليني. وفيما يخص عملات الاقتصادات الصاعدة، ارتفع سعر الدرهم بالخصوص بنسبة 5,4% و39,7% مقابل اليوان الصيني والليرة التركية على التوالي، فيما تراجع بنسبة 2,8% مقابل الريال البرازيلي.

في ضوء هذه التطورات، ارتفع سعر الصرف الفعلي² بواقع 2,1% بالقيمة الاسمية و0,9% بالقيمة الحقيقية، حيث كان معدل التضخم الداخلي أدنى عموماً من نظيره في البلدان الشريكة والمنافسة.

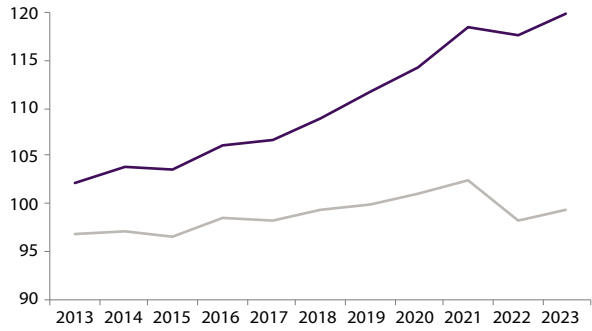
¹ تنقسم تغيرات أسعار الصرف إلى تأثيرين، أولهما ناتج عن تغير السعر المركزي تحت تأثير تقلب معادلة الأورو مقابل الدولار، ويشار إليه بمصطلح «تأثير السلة»؛ أما الثاني، الذي يتم الحصول عليه باعتباره بقية التغير الكلي، فيشار إليه بمصطلح «تأثير السوق» ويعكس تأثير قوى العرض والطلب على سوق الصرف القائمة بين البنوك.

² انظر التقرير السنوي لبنك المغرب برسم سنة 2021، ص. 129، للاطلاع على تحيين منهجية حساب أسعار الصرف الفعلية.

رسم بياني 13.7.1: حجم المعاملات في سوق الصرف القائمة بين البنوك في 2023 (بمليارات الدراهم)



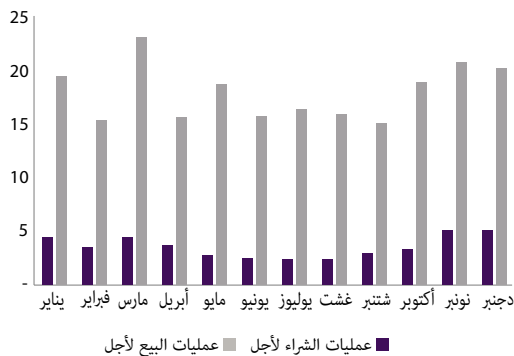
رسم بياني 12.7.1: سعر الصرف الفعلي للدراهم (الأساس : 100 = سنة 2010)



— سعر الصرف الفعلي الاسمي — سعر الصرف الفعلي الحقيقي

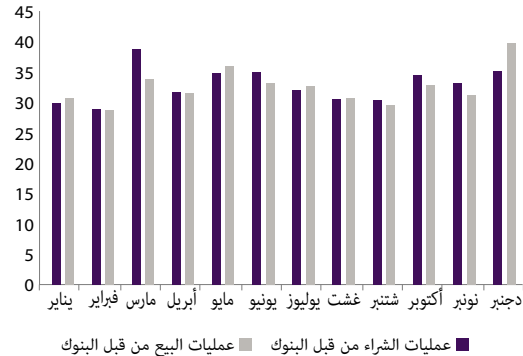
وفيما يخص المبادلات في سوق الصرف، استمر تعميق السوق القائمة بين البنوك مع ارتفاع متوسط حجم المعاملات الشهري بواقع 74,7% إلى 62,8 مليار درهم. وعلى نفس المنوال، تزايد مبلغ المعاملات بين البنوك وزبنائها بنسبة 5,7% إلى 33,7 مليار بالنسبة لعمليات شراء العملات الأجنبية، وواقع 6% إلى 33,2 مليار، بالنسبة لعمليات البيع. وعلى العكس من ذلك، وفي سياق تراجع أسعار المواد الأولية، ولا سيما الطاقة منها، تقلص متوسط الحجم الشهري للعمليات لأجل بواقع 25,6% إلى 3,5 مليار بالنسبة لعمليات شراء العملات الأجنبية، فيما تراجع بواقع 6,2% إلى 18 مليار درهم بالنسبة لعمليات البيع.

رسم بياني 15.7.1: عمليات التغطية المنجزة مع الزبناء في 2023 (بمليارات الدراهم)



■ عمليات الشراء لأجل ■ عمليات البيع لأجل

رسم بياني 14.7.1: عمليات البنوك بالتاجز مع الزبناء في 2023 (بمليارات الدراهم)



■ عمليات الشراء من قبل البنوك ■ عمليات البيع من قبل البنوك

إطار 2.7.1: المنهجية الجديدة لحساب سعر الصرف المرجعي للدرهم

يعتبر سعر الصرف، أو قيمة العملة الوطنية مقارنة مع العملات الأجنبية، متغيراً اقتصادياً ذا أهمية بالغة، حيث تؤثر تغيراته على النشاط الاقتصادي والتضخم وميزان الأداءات وعبء الدين الخارجي ومستوى احتياطيات الصرف. ولضمان تتبع هذا المتغير ومنح مرجع لتقييم الموجودات والالتزامات المحررة بالعملات الأجنبية، تقوم البنوك المركزية بشكل منتظم بنشر أسعار الصرف المرجعية. ويخضع إعداد هذه الأسعار لمعايير شفافية صارمة تشمل مراجعة دورية لمنهجية الحساب المعتمدة ونطاق التطبيق وكذا الاستعمال.

في المغرب، ومنذ إطلاق إصلاح نظام الصرف سنة 2018، مع توسيع نطاق تقلب الدرهم إزاء الدولار الأمريكي إلى $\pm 2,5\%$ ، شرع بنك المغرب في تحديد ونشر أسعار الصرف المرجعية للدرهم يوميا. وكانت هذه الأخيرة، التي يتم نشرها على الساعة 12:30 من كل يوم عمل، تستند إلى التسعيرات الثابتة التي تعلن عليها الأبنك التي تملك صفة ماسك السوق، بين الساعة 12:12 والساعة 12:17.

وبعد توسيع نطاق التقلب إلى $\pm 5\%$ في شهر مارس 2020، وفي سياق التعميق التدريجي للسوق، أعلن البنك يوم 25 دجنبر 2023¹ اعتماد منهجية جديدة لحساب سعر الصرف المرجعي للدرهم. ويرمي هذا الإصلاح إلى عكس وضعية وظروف سيولة السوق على نحو أفضل، وإلى تعزيز ثقة الفاعلين، مما من شأنه ضمان تتبع أفضل لأوضاع السوق والمساهمة في مواصلة إصلاح نظام الصرف في ظروف جيدة.

وبات السعر المرجعي الجديد للدرهم إزاء الدولار الأمريكي يستند إلى متوسط أسعار الصرف المعتمدة في المعاملات بين البنوك، المنجزة من قبل ماسكي السوق، على المنصة الإلكترونية لتداول العملات، من الساعة 08:30 إلى حدود الساعة 15:30، إذا استوفيت شروط السيولة الآتية: (أ) أن يفوق أو يساوي الحجم الإجمالي المتداول في الحصة 12 مليون دولار؛ (ب) أن يفوق أو يساوي عدد المعاملات المعالجة 6؛ (ج) أن يكون عدد ماسكي السوق الذين عالجوا المعاملات 6 فما فوق.

وإذا ما انتفى أحد هذه الشروط، يتم حساب السعر المرجعي للدرهم إزاء الدولار الأمريكي استناداً إلى معاينة، تتم كل 5 دقائق، للتسعيرات الثابتة (سعر الشراء/سعر البيع) المعلنة من قبل ماسكي السوق خلال الحيز الزمني الممتد من 08:30 إلى 15:30. ولكل معاينة، يتم حساب سعر متوسط على أساس متوسط وسيطات أسعار الشراء وأسعار البيع. ويتم حساب السعر المرجعي للدرهم إزاء الدولار الأمريكي كمتوسط كافة الأسعار المتوسطة المتعلقة بجميع المعايينات المذكورة. أما السعر المرجعي للدرهم مقابل العملات الأخرى، فيتم احتسابه استناداً إلى الأسعار المتقاطعة، بناء على سعر كل واحدة من تلك العملات² إزاء الدولار.

ويتم نشر كافة أسعار الصرف المرجعية للدرهم كل يوم عمل على الساعة 16:15 على الموقع الإلكتروني لبنك المغرب، وكذا على الصفحات المخصصة التابعة لوكالات الأنباء المالية بلومبرغ ومجموعة بورصات لندن.

¹ دخلت حيز التنفيذ في 2 يناير 2024.

² يتم تسجيلها إبان المعاملة في حالة استيفاء كافة الشروط المتعلقة بالسيولة، أو استناداً إلى المعايينات في حالة انتفاؤها.

8.1 أسواق الأصول

في 2023، واجهت الخزينة ضغط تسديدات مهمة شملت بالخصوص سندات قصيرة الأجل مصدره سنة من قبل. وبحكم حاجياتها التمويلية، تزايدت إصداراتها في السوق الأولية بالضعف تقريبا لتصل إلى رقم قياسي قدره 255,2 مليار درهم.

واتسمت بداية السنة أيضا باستمرار الضغوط على أسعار الفائدة الأساسية المرتبطة بترقب المستثمرين تواصل تشديد السياسة النقدية، وهو ما جعل بنك المغرب يلجأ خلال شهري يناير وفبراير لعمليات ضخ للسيولة عن طريق شراء السندات في السوق الثانوية.

وعلى مستوى سوق الدين الخاص، تزايدت الاقتراضات بنسبة 36% إلى 86,7 مليار مدفوعة بإصدارات البنوك لشهادات الإيداع والمكتب الشريف للفوسفات لأوراق الخزينة. بالمقابل، عرفت إصدارات الشركات غير المالية الخاصة تراجعاً ملموساً إلى 2,8 مليار، وذلك بالتزامن مع شبه ركود القروض الممنوحة من طرف القطاع البنكي.

وفيما يتعلق بنشاط التدبير الجماعي للاخار، فبعد تسجيل تراجع كبير سنة 2022 جراء ارتفاع أسعار الفائدة، تزايدت الاكتتابات الصافية إلى 43,6 مليار درهم، مدفوعة بالأساس بتلك الخاصة بصناديق سندات الاقتراض.

وفيما يخص بورصة الدار البيضاء، وبعد انخفاض بنسبة 19,7% سنة 2022، سلك مؤشر مازي منحى تصاعدياً ابتداء من شهر ماي 2023، نظراً لتوقع إيقاف دورة تشديد السياسة النقدية على إثر تراجع التضخم. وقد تعزز هذا التوجه بفضل التفاؤل الذي تولد عن الإعلان عن استضافة تظاهرات رياضية دولية، وإطلاق مخطط إعادة الإعمار ما بعد الزلزال وتفعيل البرنامج الجديد الخاص بدعم السكن المباشر. وهكذا، أنهى المؤشر المرجعي للسوق السنة بارتفاع بنسبة 12,8%، ونمت رسملة البورصة بواقع 11,6%.

وفي سوق العقار، وبعد خمس سنوات متتالية من التراجع، سجلت الأسعار زيادة طفيفة بواقع 0,6%. وبلغ الارتفاع 0,1% بالنسبة للعقارات السكنية و1,5% للأراضي و1,7% للعقارات المخصصة للاستخدام المهني. وواكب هذا الارتفاع نمو عدد المعاملات بنسبة 8,2%، بعد تراجع بنسبة 10,5% في 2022. ونمت المبيعات بواقع 9,5% بالنسبة للعقارات السكنية و9,1% للعقارات المخصصة للاستخدام المهني و2,5% للأراضي.

جدول 1.8.1: المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول (التغيرات %، ما لم يُبشر لغير ذلك)

2023	2022	2021	2020	2019	
					سوق الدين
98,3	-10,9	-5,4	46,2	-9,3	إصدارات سندات الخزينة
36,0	4,4	-18,7	-13,0	25,3	إصدارات الدين الخاص
					سوق البورصة
12,8	-19,7	18,3	-7,3	7,1	مؤشر مازي
5,7	5,1	6,4	6,0	5,3	نسبة السيولة ¹ (السوق المركزي للأسهم، %)
42,8	42,2	54,1	50,8	50,5	الرسملة كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
					سوق العقار
0,6	-0,8	-4,2	-0,2	-0,5	مؤشر أسعار الأصول العقارية
8,2	-10,5	34,2	-5,3	-2,7	عدد المعاملات

¹ يتم حساب نسبة السيولة من خلال الحجم السنوي للمبادلات إلى متوسط الرسملة خلال السنة.

المصادر: بنك المغرب، وزارة الاقتصاد والمالية، بورصة الدار البيضاء، ماروكليبر والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

1.8.1 سندات الدين

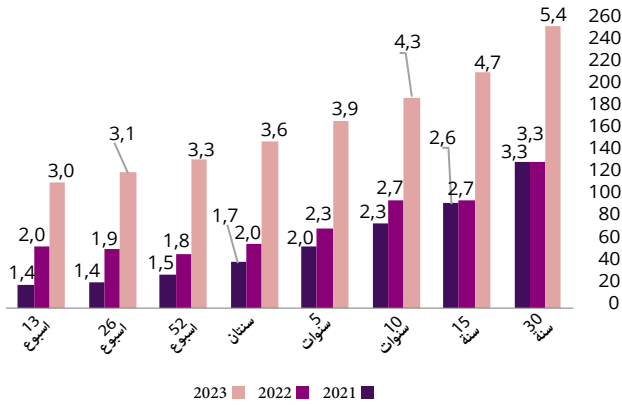
سندات الخزينة

لمواجهة النمو الكبير في التسديدات التي ارتفعت بأكثر من الضعف من سنة إلى أخرى إلى 221,6 مليار درهم، عززت الخزينة إصداراتها بشكل ملحوظ في سوق المزايادات خلال سنة 2023. وعرفت هذه الأخيرة تصاعدا كبيرا بنسبة 98,3% إلى 255,2 مليار درهم وتمت في ظروف تميزت بارتفاع أسعار الفائدة بالنسبة لكافة آجال الاستحقاق¹، مع زيادة من 1,8% إلى 3,3% بالنسبة للسندات لأجل 52 أسبوعا، ومن 2% إلى 3,6% للسندات لأجل سنتين ومن 2,7% إلى 4,3% للسندات لأجل 10 سنوات. وحسب أجل الاستحقاق، شهدت الاقتراضات إعادة توجه نحو السندات طويلة الأجل التي انتقلت حصتها من 10% في 2022 إلى 34% في 2023، على حساب السندات قصيرة الأجل التي بلغت حصتها 33% عوض 50%.

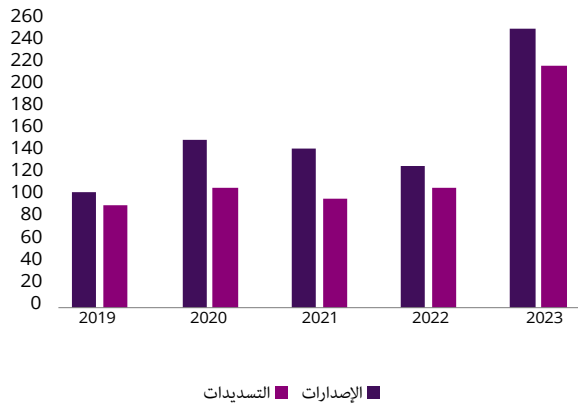
في ظل هذه الظروف، تزايد المبلغ الجاري لسندات الخزينة بنسبة 5% إلى 699,4 مليار درهم. ولا تزال السندات طويلة الأجل تهيمن على بنيته بحصة 63% مقابل 56% سنة من قبل، فيما تراجع حجم السندات متوسطة وقصيرة الأجل على التوالي من 37% إلى 32% ومن 7% إلى 5%.

¹ تعتبر آجال الاستحقاق قصيرة إذا كانت تقل عن أو تساوي سنة واحدة، ومتوسطة إذا تراوحت بين سنتين و5 سنوات، وطويلة إذا فاقت 5 سنوات.

رسم بياني 2.8.1: متوسط أسعار الفائدة المرجحة على سندات الخزينة في السوق الأولية (%)

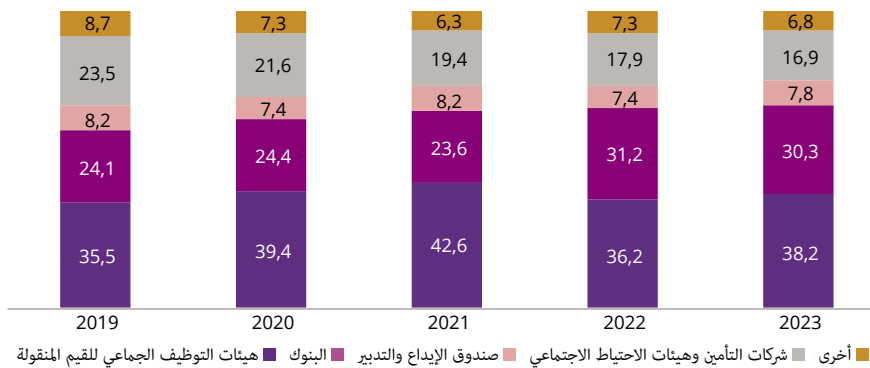


رسم بياني 1.8.1: إصدارات وتسديدات سندات الخزينة (بمليارات الدراهم)



وحسب الجهة الحائزة، تعززت حصة هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من 36,2% إلى 38,2% وتلك الخاصة بصندوق الإيداع والتدبير من 7,4% إلى 7,8%، وذلك على حساب حصتي البنوك و«شركات التأمين وهيئات الاحتياط الاجتماعي» التي تراجعت من 31,2% إلى 30,3% ومن 17,9% إلى 16,9% على التوالي.

رسم بياني 3.8.1: بنية المبلغ الجاري لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة (%)



جدول 2.8.1: العمليات الخاصة بسندات الخزينة حسب أجل الاستحقاق (بملايين الدراهم)

2023		2022		2021	2020	2019	
البنية (%)	المبلغ	البنية (%)	المبلغ				
100	255 249	100	128 694	144 471	152 647	104 393	الإصدارات
33	83 032	50	64 358	24 579	47 286	9 427	قصيرة الأجل
33	84 387	40	52 035	83 495	74 669	39 796	متوسطة الأجل
34	87 830	10	12 301	36 396	30 692	55 170	طويلة الأجل
100	221 631	100	109 563	98 580	109 067	93 437	التسديدات
44	97 410	44	48 087	31 734	25 032	22 084	قصيرة الأجل
47	104 757	45	49 362	50 991	51 450	52 662	متوسطة الأجل
9	19 464	11	12 114	15 854	32 585	18 691	طويلة الأجل
100	699 382	100	665 764	646 633	600 741	557 160	المبالغ الجارية
5	33 096	7	47 474	25 670	32 825	10 571	قصيرة الأجل
32	225 596	37	245 965	248 825	216 320	193 101	متوسطة الأجل
63	440 691	56	372 325	372 138	351 596	353 489	طويلة الأجل

إطار 1.8.1: المنهجية الجديدة لحساب منحنى الأسعار المرجعية لسندات الخزينة

يمثل منحنى الأسعار المرجعية عائدات سندات الدين السيادي لمختلف آجال الاستحقاق. ويستخدم على نطاق واسع لتقييم سندات مالية أخرى، وتحديد أسعار الفائدة المطبقة على القروض البنكية، وكذا في مختلف التحليلات الاقتصادية والمالية.

في المغرب، يقوم بنك المغرب يوميا بحساب ونشر منحنى الأسعار المرجعية لسندات الخزينة حسب منهجية يوكل وضعها للجنة¹ متخصصة أحدثت سنة 2004، والتي تسهر على أن تعكس هذه المنهجية بأمانة الأوضاع السائدة في السوق، ما من شأنه أن يعزز نجاعتها.

في 21 مارس 2023، وبعد التشاور مع الفاعلين في السوق، تم اعتماد منهجية جديدة دخلت حيز التنفيذ. وتتكون المنهجية الجديدة، المستلهمة من أفضل المعايير الدولية، من 10 أجزاء يتم احتسابها، حسب الأولوية، بناء على (1) عمليات الخزينة في السوق الأولية والثانوية؛ (2) معاملات بنك المغرب في السوق الثانوية عن طريق طلبات العروض؛ (3) المعاملات المنجزة في قسمي «المعاملات بين المقاولات» (B2B) و«المعاملات بين المقاولات والمستهلكين» (B2C) على مستوى المنصة الالكترونية² التي تستوفي شروطا معينة³، و(4) التسعيرات الثابتة للبنوك الوسيطة لقيم الخزينة.

¹ تتألف لجنة تتبع المنحنى المرجعي لسندات الخزينة من ممثلي مديرية الخزينة والمالية الخارجية، وبنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل. ويشارك فيها كل من جمعية شركات التدبير وصناديق الاستثمار المغربية والمجموعة المهنية لبنوك المغرب بصفتهم أعضاء مراقبين.

² تتكون المنصة من قسمين: - قسم «المعاملات بين المقاولات» (B2B): المخصص حصريا للبنوك الوسيطة لقيم الخزينة التي يتوجب عليها باستمرار تحديد التسعيرات الثابتة لمجموعة من سندات الخزينة التي تختارها مديرية الخزينة والمالية الخارجية، وكذا التعامل فيما بينها؛ - قسم «المعاملات بين المقاولات والمستهلكين» (B2C): يسمح هذا القسم للمستثمرين بشراء سندات الخزينة وبيعها بناء على تسعيرات البنوك الوسيطة لقيم الخزينة.

³ تتطلب المعاملات المنجزة في قسم «المعاملات بين المقاولات والمستهلكين» التنافس على الأقل بين أربعة بنوك وسيطة لقيم الخزينة وينبغي أن تشمل مبلغا اسميا أدنى بقيمة 20 مليون درهم بالنسبة لسندات الخزينة ذات أجل استحقاق متبقي يقل عن 12 سنة، و10 ملايين بالنسبة لسندات الخزينة ذات أجل استحقاق متبقي يفوق أو يعادل 12 سنة.

تحتسب كل نقطة من المنحنى كمتوسط العائدات المرجحة بأحجام مجموع المعاملات في قسم «المعاملات بين المقاولات»، وتلك المنجزة في قسم «المعاملات بين المقاولات والمستهلكين»، مع فارق لا يتجاوز 25 نقطة أساس بالمقارنة مع تسعيرات اليوم للبنوك الوسيطة لقيم الخزينة. وفي حال عدم وجود معاملات، يركز الحساب على التسعيرات الثابتة للبنوك الوسيطة لقيم الخزينة التي تتم معاينتها كل 30 دقيقة بين العاشرة صباحا والثانية بعد الزوال. ومع ذلك، يمكن لبنك المغرب التغاضي عن تسعيرة ما إذا اعتبر أنها لا تعكس بأمانة الظروف الحقيقية للسوق، وتهديد العمل بمنحنى يوم العمل السابق في حال وقوع حدث مهم نجم عنه تغير في بنية السوق أو تردي جودة المعطيات المتاحة.

سندات الدين الخاص

سجلت سندات الدين الخاص ارتفاعا بواقع 36% إلى 86,7 مليار درهم، مدفوعة بالخصوص باقتراضات البنوك. وتمثلت هذه الأخيرة، ما عدا مبلغ 6,6 مليار الذي تمت تعبئته على شكل سندات اقتراض، في شهادات إيداع قصيرة الأجل في حدود 75% بسعر متوسط قدره 3,1%، وشهادات إيداع متوسطة الأجل في حدود 25% بسعر 3,6%. أما باقي الشركات المالية، فقد ارتفعت إصداراتها إلى 8,7 مليار، 6,9 مليار منها على شكل سندات شركات التمويل.

وفيما يتعلق بإصدارات الشركات غير المالية، فقد ارتفعت بواقع 59,4% إلى 22,2 مليار. هكذا، انتقلت إصدارات المقاولات العمومية من 2,9 مليار إلى 19,4 مليار، 13,2 مليار منها على شكل أوراق خزينة مصدره حصريا من طرف المكتب الشريف للفوسفات، في حين تدنت المبالغ المعبأة من قبل المقاولات الخاصة بواقع 74,8% إلى 2,8 مليار درهم.

جدول 3.8.1: إصدارات الدين الخاص (بملايين الدراهم)

التغير 2023/2022		2023	2022	2021	2020	2019	
%	بالملايين						
36,0	22 935	86 678	63 742	61 042	75 063	86 289	الإجمالي
32,1	15 675	64 518	48 842	45 333	48 720	69 345	شركات مالية
31,3	13 298	55 798	42 499	33 223	38 902	57 684	البنوك
44,0	15 048	49 248	34 199	31 523	32 702	48 884	شهادات الإيداع
-21,1	-1 750	6 550	8 300	1 700	6 200	8 800	سندات الاقتراض
37,5	2 377	8 720	6 343	12 110	9 818	11 661	شركات مالية أخرى
34,6	1 777	6 920	5 143	8 710	7 950	9 741	سندات شركات التمويل
50,0	600	1 800	1 200	3 400	1 868	1 920	سندات الاقتراض
59,4	8 260	22 160	13 900	15 710	26 343	16 943	شركات غير مالية
-74,8	-8 270	2 780	11 050	11 760	17 843	6 793	خاصة
-41,3	-1 015	1 440	2 455	2 388	3 941	3 313	أوراق الخزينة
-84,4	-7 255	1 340	8 595	9 372	13 902	3 480	سندات الاقتراض
-	16 530	19 380	2 850	3 950	8 500	10 150	عمومية
-	11 680	13 180	1 500	-	-	-	أوراق الخزينة
-	4 850	6 200	1 350	3 950	8 500	10 150	سندات الاقتراض
-			1 000				الإدارات المحلية

المصدر: ماروكليبر.

أخذا بعين الاعتبار التسديدات، ارتفع المبلغ الجاري للدين الخاص بنسبة 3,1% إلى 255,9 مليار درهم. وحسب جهة الإصدار، تظل البنوك مهيمنة على بنية الدين الخاص بنسبة 49,5%، تليها الشركات غير المالية بحصة 38,1% ثم الشركات المالية الأخرى بواقع 12%.

جدول 4.8.1: المبلغ الجاري للدين الخاص (بملايين الدراهم)

التغير 2023/2022		2023	2022	2021	2020	2019	
%	بالملايين						
3,1	7 635	255 879	248 244	252 037	241 458	228 993	الإجمالي
3,4	5 119	157 404	152 285	158 288	154 875	153 092	شركات مالية
4,6	5 549	126 608	121 059	120 548	120 859	121 833	بنوك
5,2	2 753	55 803	53 050	56 163	57 174	64 348	شهادات الإيداع
4,1	2 796	70 805	68 009	64 385	63 685	57 485	سندات الاقتراض
-1,4	-430	30 796	31 226	37 740	34 016	31 259	شركات مالية أخرى
-2,6	-600	22 205	22 805	29 608	26 884	25 414	سندات شركات التمويل
2,0	170	8 591	8 421	8 132	7 132	5 845	سندات الاقتراض
2,6	2 516	97 475	94 959	93 749	86 583	75 901	شركات غير مالية
-8,7	-3 487	36 682	40 169	36 592	32 109	26 852	خاصة
-10,1	-181	1 617	1 798	1 356	2 312	1 934	أوراق الخزينة
-8,6	-3 306	35 065	38 371	35 236	29 797	24 918	سندات الاقتراض
11,0	6 003	60 793	54 790	57 157	54 474	49 049	عمومية
-	1 180	1 180	-	-	-	-	أوراق الخزينة
8,8	4 823	59 613	54 790	57 157	54 474	49 049	سندات الاقتراض
0	0	1 000	1 000	0	0	0	الإدارات المحلية

المصدر: ماروكليبر.

إطار 2.8.1: تطور آجال الأداء

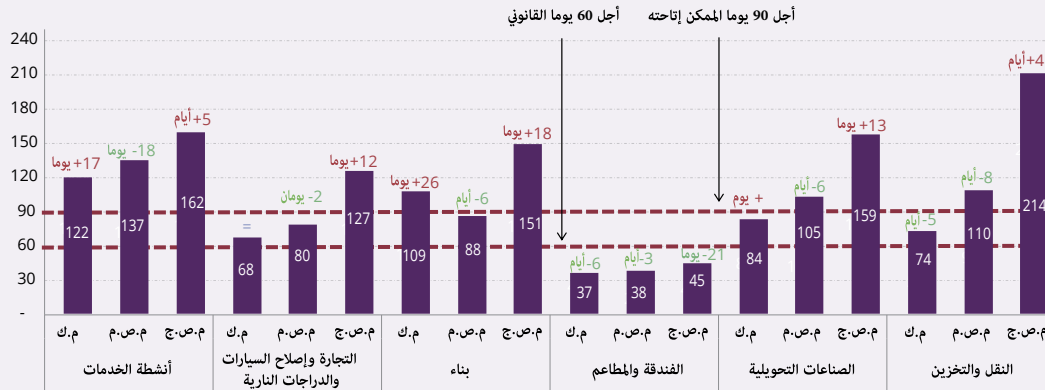
بالرغم من سياق غير موافق متسم بضغط قوي على خزينة المقاولات، واصل سلوك المقاولات من حيث آجال الأداء تحسنه في 2022. وبالفعل، تبرز حسابات بنك المغرب، المعدة بناء على معطيات عينة تشمل 81 ألف مقاول غير مالية خاصة، تراجع آجال أداء الزبناء والموردين وإن بوتيرات متباينة حسب قطاع النشاط وحجم المقاولات.

جدول إ.1.2.8.1: تطور آجال الأداء (% من المقاولات)

المؤشرات	فئات الآجال	2018	2019	2020	2021	2022
آجال الأداء الخاصة بالزبناء	أقل من 60 يوما	51%	51%	51%	55%	58%
	بين 60 و90 يوما	8%	8%	7%	7%	7%
	بين 90 و120 يوما	7%	7%	6%	6%	6%
آجال الأداء الخاصة بالموردين	أكثر من 120 يوما	34%	34%	36%	32%	29%
	أقل من 60 يوما	62%	62%	59%	62%	66%
	بين 60 و90 يوما	8%	9%	8%	8%	8%
	بين 90 و120 يوما	6%	6%	6%	6%	6%
	أكثر من 120 يوما	24%	24%	26%	24%	21%

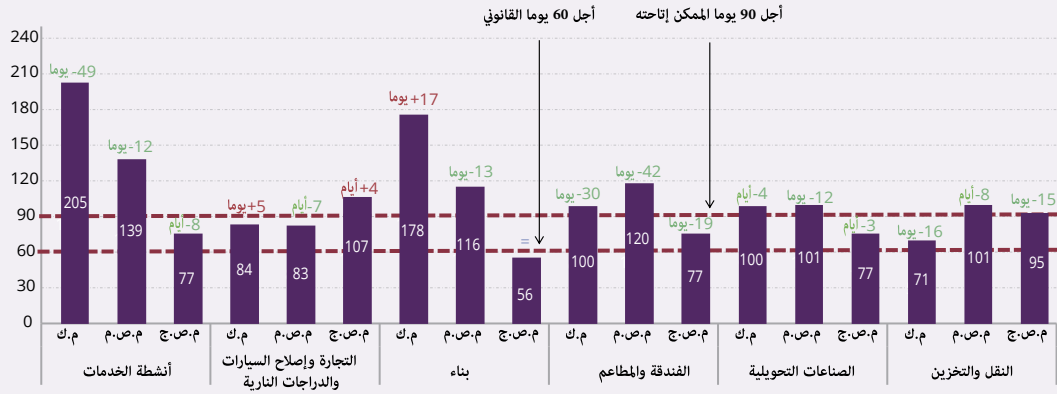
هكذا، تم سداد مستحقات 58% من المقاولات خلال الأجل القانوني المحدد في 60 يوما، مقابل 55% سنة 2021. وعلى وجه الخصوص، سجل قطاع الإيواء والمطاعم أهم تحسن على أساس سنوي، حيث تراجعت الآجال بواقع 21 يوما بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا و6 أيام بالنسبة للمقاولات الكبرى، مواصلا بذلك تسجيل أقصر آجال الأداء من بين جميع الفروع. وعلى النقيض من ذلك، تمددت الآجال مجددا في قطاع البناء، وذلك بواقع 18 يوما بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا و26 يوما بالنسبة للمقاولات الكبرى، وهو ما يمثل أهم تمديد تم تسجيله هذه السنة.

رسم بياني إ.1.2.8.1: تطور آجال الأداء الخاصة بالزبناء سنة 2022 حسب قطاع النشاط و حجم المقاوله (بأيام رقم المعاملات)



وفيما يخص آجال أداء الموردين، فقد سددت 66% من المقاولات مقابل 62% في 2021، فواتيرها داخل الآجال القانونية. وشمل التحسن كافة القطاعات وجميع فئات المقاولات، ما عدا المقاولات الكبرى في قطاع البناء والمقاولات الكبرى والصغيرة جدا في قطاع التجارة، التي شهدت تمديدا طفيفا لهذه الآجال. وسُجلت أهم التراجعات لدى المقاولات الكبرى في قطاع الخدمات (49 - يوما)، التي تظل فيها آجال الأداء طويلة حيث بلغت 205 يوما، ومقاولات قطاع الإيواء والمطاعم، حيث انخفضت بواقع 30 يوما بالنسبة للمقاولات الكبرى، و42 يوما لدى المقاولات الصغيرة والمتوسطة، و19 يوما بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا.

رسم بياني إ.2.2.8.1: تطور آجال الأداء الخاصة بالموردين سنة 2022 حسب قطاع النشاط وحجم المقاول (عدد أيام الشراء)



وعلى الصعيد القانوني، تميزت السنتان المنصرمتان باعتماد وتنفيذ القانون رقم 69.21 المتعلق بآجال الأداء في القطاع الخاص، الذي يشكل منعطفا في مقاربة معالجة هذه الإشكالية. ودخل هذا الإطار التنظيمي حيز التنفيذ ابتداء من شهر يوليوز 2023 بالنسبة للمقاولات الكبرى التي يفوق رقم معاملاتها 50 مليون درهم. وكان يتعين على هذه الأخيرة أن تباشر الإدلاء بتصريحاتها اعتبارا من أكتوبر 2023. وبهذا الصدد، أصدرت المديرية العامة للضرائب منشورا يفصل نطاق تطبيق الآلية الجديدة وكيفية حساب آجال الأداء وكذا معدل وأساس حساب الغرامة المالية.

2.8.1 سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

في سياق متسم باستمرار ارتفاع أسعار الفائدة، تميز نشاط التدبير الجماعي للدخار سنة 2023 بتواصل توجه المستثمرين نحو الصناديق النقدية على حساب صناديق سندات الاقتراض.

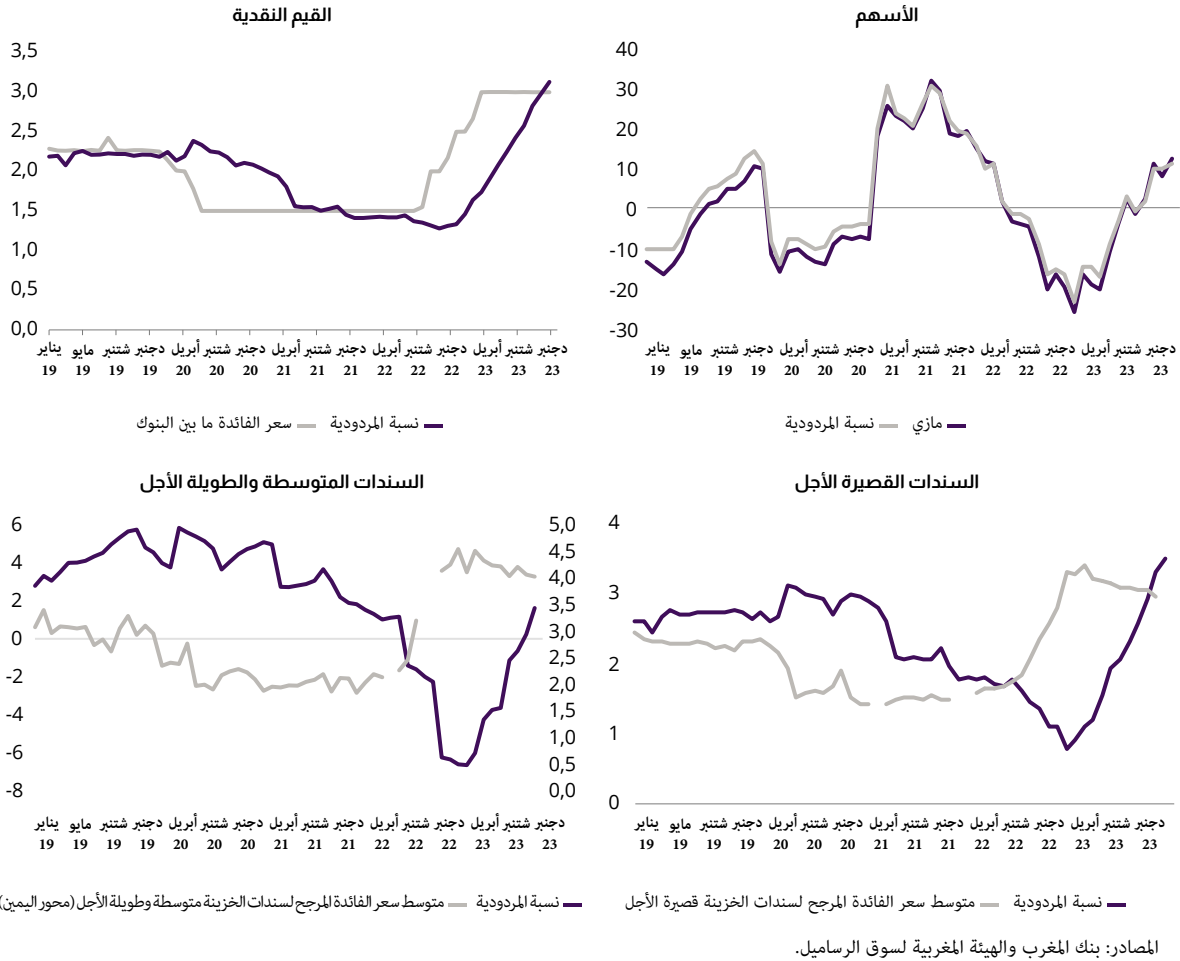
هكذا، ارتفعت الاكتتابات في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة النقدية بواقع 19,1% إلى 602,8 مليار درهم، فيما تراجعت تلك الخاصة بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المختصة بسندات الاقتراض بنسبة 16,6% إلى 233,5 مليار درهم بالنسبة لهيئات السندات متوسطة وطويلة الأجل وواقع 1,5% إلى 223,6 مليار درهم بالنسبة لهيئات السندات قصيرة الأجل.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من الانتعاش الذي شهدته بورصة الدار البيضاء، انخفضت الاكتتابات الصافية في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المتخصصة بالأسهم بواقع 24,1% إلى 6,8 مليار وفي صناديق توظيف القيم المتنوعة بنسبة 11,3% إلى 19,5 مليار. وعلى النقيض من ذلك، تزايدت الاكتتابات الصافية في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة التعاقدية بأكثر من الضعف لتصل إلى 93 مليار.

وإجمالاً، بلغت الاكتتابات في سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة 1179,2 مليار درهم، مرتفعة بواقع 8,3% مقارنة مع 2022. وأخذنا في الاعتبار عمليات إعادة الشراء التي وصلت إلى 1135,6 مليار، بلغ صافي الاكتتابات 43,6 مليار درهم.

وفيما يخص الأداء، سجلت جميع فئات صناديق التوظيف الجماعي مردودية إيجابية بمعدلات تراوحت بين 1,6% بالنسبة لصناديق التوظيف في السندات قصيرة ومتوسطة الأجل و11,3% بالنسبة لصناديق التوظيف في الأسهم التي استفادت من تصاعد الأسعار في البورصة.

رسم بياني 4.8.1: مردودية هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (%)



في ظل هذه الظروف، وصل صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة إلى 559,8 مليار درهم، متزايدا بواقع 11,8%. وبلغ الارتفاع 8,2% إلى 278,3 مليار درهم بالنسبة لصناديق السندات متوسطة وطويلة الأجل، و83,1% إلى 85,7 مليار بالنسبة لصناديق السندات قصيرة الأجل، و4,7% إلى 60,8 مليار فيما يخص الصناديق المتنوعة، و13,9% إلى 43,2 مليار بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بالأسهم. وفي المقابل، تراجعت أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة النقدية والتعاقدية بواقع 6,5% إلى 83,4 مليار، وبواقع 28,3% إلى 8,4 مليار على التوالي.

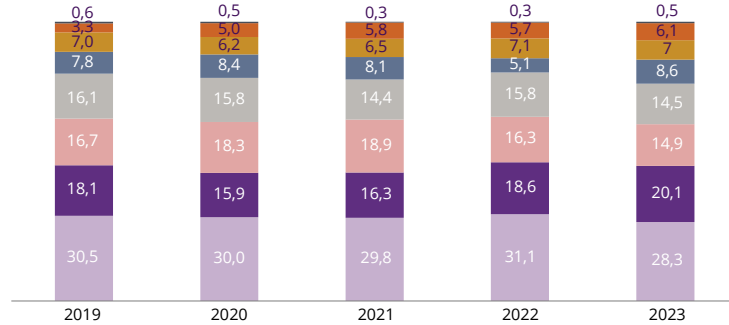
**جدول 5.8.1: الاكتتابات وعمليات إعادة الشراء والأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي
للقيم المنقولة (بمليارات الدراهم)**

2023	2022	2021	2020	2019	
					الفئات
					الاكتتابات
6,8	9,0	9,3	7,2	7,3	الأسهم
93,0	44,5	16,2	21,0	19,8	القيم المنقولة التعاقدية
19,5	22,0	42,7	10,4	9,2	القيم المنقولة المتنوعة
602,8	506,1	429,5	357,8	353,8	القيم المنقولة النقدية
223,6	226,9	246,7	186,2	185,5	سندات الاقتراض لأجل قصير
233,5	279,9	341,2	357,2	266,7	سندات الاقتراض لأجل متوسط وطويل
1179,2	1088,5	1085,6	939,7	842,3	المجموع
					عمليات إعادة الشراء
5,4	10,2	6,4	5,3	5,4	الأسهم
96,5	34,5	18,2	19,6	20,4	القيم المنقولة التعاقدية
19,1	19,8	13,4	8,7	10,3	القيم المنقولة المتنوعة
611,7	499,0	421,9	346,3	356,5	القيم المنقولة النقدية
187,1	256,3	245,1	180,5	190,3	سندات الاقتراض لأجل قصير
215,7	342,4	332,5	339,0	246,4	سندات الاقتراض لأجل متوسط وطويل
1135,6	1162,3	1037,5	899,5	829,2	المجموع
					الأصول الصافية
43,2	37,9	47,1	37,1	37,4	الأسهم
8,4	11,8	1,7	3,6	2,2	القيم المنقولة التعاقدية
60,8	58,0	63,1	30,8	28,9	القيم المنقولة المتنوعة
83,4	89,2	81,0	72,2	59,5	القيم المنقولة النقدية
85,7	46,8	75,3	72,1	64,6	سندات الاقتراض لأجل قصير
278,3	257,2	324,8	307,4	277,9	سندات الاقتراض لأجل متوسط وطويل
559,8	500,9	592,9	523,2	470,6	المجموع

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

تميز تطور البنية حسب الجهة الحائزة للأصول الخاضعة للتسيير بانخفاض حصص هيئات الاحتياط والتقاعد إلى 28,3%، والبنوك إلى 14,9% وشركات التأمين وإعادة التأمين إلى 14,5%. في المقابل، ارتفعت حصص الشركات غير المالية والمستثمرين المؤسساتيين الآخرين والمؤسسات المالية الأخرى إلى 20,1% و8,6% و6,1% على التوالي. أما حصة الأسر، فقد ظلت شبه مستقرة عند 7%، في حين بقيت تلك الخاصة بغير المقيمين متدنية بحيث لم تتجاوز 0,5%.

رسم بياني 5.8.1: بنية الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب الجهة الحائزة (%)



■ هيئات الاحتياط والتقاعد ■ مؤسسات غير مالية ■ البنوك ■ شركات التأمين وإعادة التأمين ■ مستثمرون مؤسساتيون آخرون ■ الأمر ■ مؤسسات مالية أخرى ■ غير المقيمين

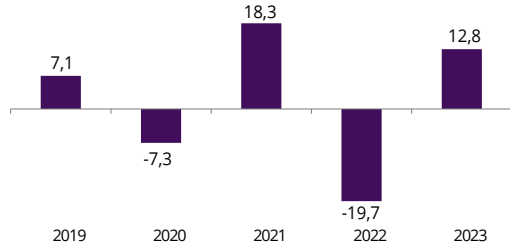
3.8.1 سوق البورصة

بعد أداء سلبي تاريخي في سنة 2022، بقي نشاط البورصة في مستهل سنة 2023 متأثراً بظرفية غير مواتية. وبالفعل، مع استمرار الضغوط التضخمية القوية، ظل السوق يراهن على استمرار تشديد السياسة المالية. وفي هذه الظروف، وبعد أن بلغ في بداية يناير أدنى مستوى له منذ اندلاع جائحة كوفيد-19 في 2020، أنهى مؤشر مازي الفصل الأول بتراجع بنسبة 3,1%.

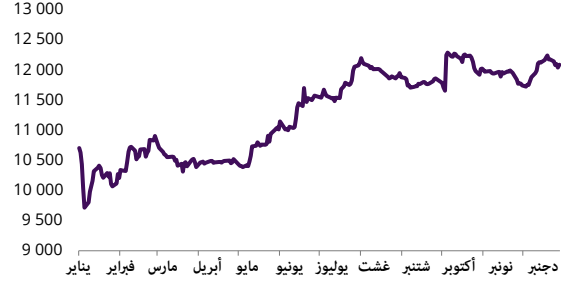
بعد ذلك، ومع التباطؤ التدريجي للتضخم الذي كان يوحى بإيقاف التوجه التشديدي للسياسة النقدية، انخرط السوق في منحى تصاعدي تعزز عقب قراري بنك المغرب بالإبقاء على سعر فائدته الرئيسي دون تغيير خلال اجتماعي مجلسه في يونيو وشتنبر.

وعلاوة على ذلك، عزز الإعلان عن استضافة كأس العالم سنة 2030 تفاؤل السوق، خاصة مع الارتفاع المهم الذي سجله مؤشر مازي بواقع 5,08% خلال جلسة 5 أكتوبر. وفي الأخير، أنهت البورصة السنة على ارتفاع بنسبة 12,8% بعد انخفاض بواقع 19,7% سنة من قبل.

رسم بياني 7.8.1: التغيرات السنوية لمؤشر مازي (%)



رسم بياني 6.8.1: التطور اليومي لمؤشر مازي، سنة 2023

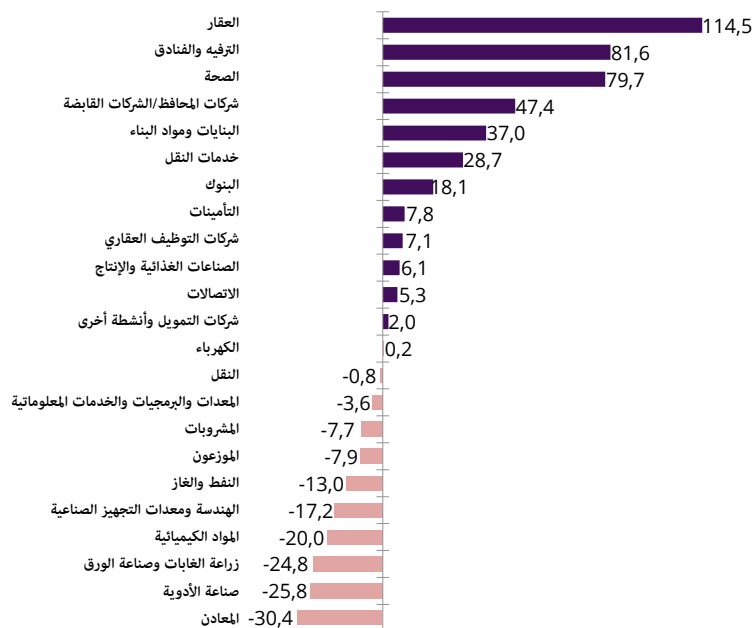


المصدر: بورصة الدار البيضاء.

وعلى مستوى القطاعات، شهدت السنة تفاوتات قوية فيما يتعلق بالأداء. وهكذا، سجل قطاع العقار، خاصة بفضل تفعيل الدعم المباشر للسكن، أداء استثنائياً بلغ 114,5%. وعلى نفس المنوال، أنهى قطاع البناء والأشغال العمومية السنة بزيادة قدرها 37%، مدعوماً باستمرار الجهود الاستثمارية العمومية المهمة وكذا الآفاق المواتية المرتبطة بالعديد من مشاريع البنية التحتية التي تم إطلاقها أو برمجتها. من ناحية أخرى، ارتفع مؤشر القطاع البنكي بنسبة 18,1%، بفضل النتائج المالية الجيدة للبنوك المدرجة، وسجل مؤشر قطاع «الترفيه والفنادق» نمواً بنسبة 81,6%، بفضل التفاؤل الناتج عن الانتعاش القوي للنشاط السياحي.

وفي المقابل، سُجل أسوأ أداء على مستوى قطاع التعدين الذي تأثر على وجه الخصوص بانخفاض الأسعار الدولية والعقوبة التي فرضها مكتب الصرف على إحدى شركات القطاع.

رسم بياني 8.8.1: تغيرات المؤشرات القطاعية في 2023 (%)



المصدر: بورصة الدار البيضاء.

وفيما يتعلق بمستوى تقييم الأسهم، ظلت نسبة السعر إلى الأرباح¹ شبه مستقرة من سنة إلى أخرى عند 18,5، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بما سُجل في أهم «الأسواق الحدودية». بالمقابل، وبعد ارتفاع ملموس في سنة 2022، تراجعت مردودية العائدات إلى 2,96% نظرا لانخفاض العائدات الموزعة بنسبة 10,9% إلى 18,6 مليار.

جدول 6.8.1: السعر إلى الأرباح ومردودية عائدات الأسواق الصاعدة والحدودية الرئيسية

البلدان	الوزن في المؤشر MSCI*		السعر إلى الأرباح		العائد الربحي (%)	
	الفئة	الوزن	2022	2023	2022	2023
الفيتنام	الأسواق الحدودية	27,84	11,3	12,9	2,16	1,8
المغرب	الأسواق الحدودية	10,08	18,50	18,50	3,76	2,96
رومانيا	الأسواق الحدودية	11,80	4,3	9	5,9	3,81
الصين	الأسواق الصاعدة	26,53	8,7	6,8	3,94	4,6
الهند	الأسواق الصاعدة	16,73	24,3	23,8	1,44	1,27
البرازيل	الأسواق الصاعدة	5,8	8	9,2	9,31	5,33

* في 29 دجنبر 2023.

المصدر: تومسون إيكون رويترز.

¹ نسبة السعر إلى الأرباح (PER) هي نسبة السعر إلى الفائدة عن كل سهم. ويحتسب العائد الربحي عن طريق نسبة الربحية الموزعة إلى سعر السهم.

فيما يخص حجم المبادلات، فقد تحسن إلى 65 مليار درهم مقابل 57,7 مليار في 2022. وبلغ مجموع المعاملات في السوق المركزي 33,4 مليار، وتلك المنجزة في سوق الكتل 20,1 مليار، فيما شملت باقي المعاملات بالأساس عمليتين لإسهام السندات.

جدول 7.8.1: حجم المعاملات (بملايين الدراهم)

2023	2022	2021	2020	2019	
64 874	57 354	74 557	55 309	74 864	I - الأسهم
33 372	32 275	40 781	33 001	31 199	1 - السوق المركزية
20 092	20 821	23 474	15 837	26 676	2 - سوق الكتل
53 464	53 096	64 255	48 838	57 876	مجموع السوق الثانوية (2+1)
600	1 372	600	600	-	3 - الإدراجات
10 322	64	6 778	2 096	4 135	4 - إسهامات السندات
2	1 056	28	0	2 383	5 - عروض مقدمة للعموم
430	391	503	1 368	622	6 - التحويلات
56	1 376	2 393	2 406	9 848	7 - الزيادة في الرأسمال
11 410	4 258	10 302	6 470	16 988	مجموع الأسواق الأخرى (7+6+5+4+3)
172	325	186	468	531	II - السندات
58	149	36	-	3	8 - السوق المركزية
114	175	130	187	527	9 - سوق الكتل
172	325	166	187	531	مجموع السوق الثانوية (9+8)
-	-	20	-	-	10 - الإدراجات
-	-	-	281	-	11 - إسهامات السندات
-	-	-	-	-	12 - التحويلات
-	-	20	281	-	مجموع الأسواق الأخرى (12+11+10)
65 046	57 679	74 743	55 777	75 395	المجموع (II+I)

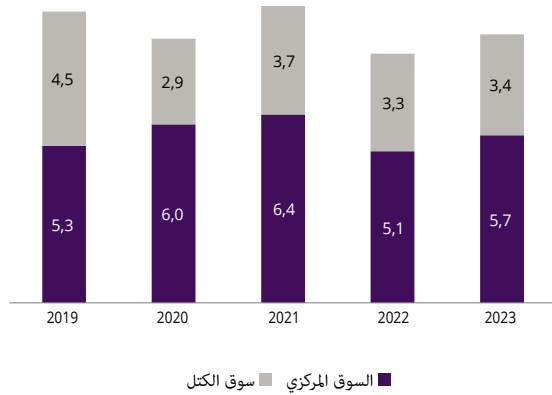
المصدر: بورصة الدار البيضاء.

وتميزت سنة 2023 بإدراج بنك «سي إف جي» في البورصة بتاريخ 23 نونبر عبر زيادة في الرأسمال. وهدمت العملية إصدار 5 454 545 سهما، على أساس سعر 110 دراهم للسهم، 20 درهما منها برسم القيمة الاسمية و90 درهما منها عبارة عن مكافأة الإصدار. وبلغت الاكتتابات، الواردة من مستثمرين من 40 جنسية، 34,73 مرة ضعف العرض. وتم تخصيص 26,5% من الأسهم الجديدة للمستثمرين المؤسسيين و73,5% للمستثمرين غير المؤسسيين لاسيما الأشخاص الذاتيين المغاربة المقيمين. وبذلك، ارتفع عدد البنوك المدرجة في بورصة الدار البيضاء إلى 7 ليصل العدد الإجمالي للشركات إلى 77. وفي نهاية شهر دجنبر، ارتفع سعر سهم بنك «سي إف جي» إلى 141,5 درهم، أي بزيادة قدرها 28,6% منذ طرحه.

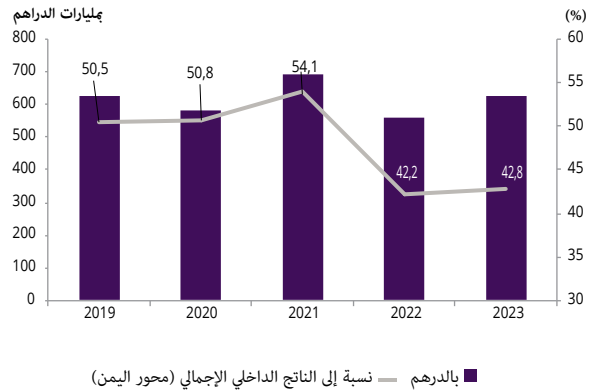
في ظل هذه الظروف، تزايدت رسملة البورصة بنسبة 11,6% لتصل إلى 626,1 مليار وانتقلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من سنة لأخرى من 42,2% إلى 42,8%. وعلى نفس المنوال، نما الرأسمال العائم بواقع 15,1% إلى 162,5 مليار درهم، وانتقل معامل سيولة السوق المركزي للأسهم من 5,1% إلى 5,7%.

ومن أجل تحسين جاذبية السوق، اعتمدت الهيئة المغربية لسوق الرساميل وبورصة الدار البيضاء والاتحاد العام لمقاولات المغرب في 28 نونبر خارطة طريق لإعطاء دينامية لسوق البورصة. وحسب الأطراف المعنية، تندرج خارطة الطريق هذه في إطار الجهد المبذول لتحقيق الطموح المتمثل في بلوغ عدد الشركات المدرجة 300 شركة ووصول الرسملة إلى 70% من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق 2035.

رسم بياني 10.8.1: معامل السيولة في سوق الأسهم (%)



رسم بياني 9.8.1: تطور رسملة البورصة



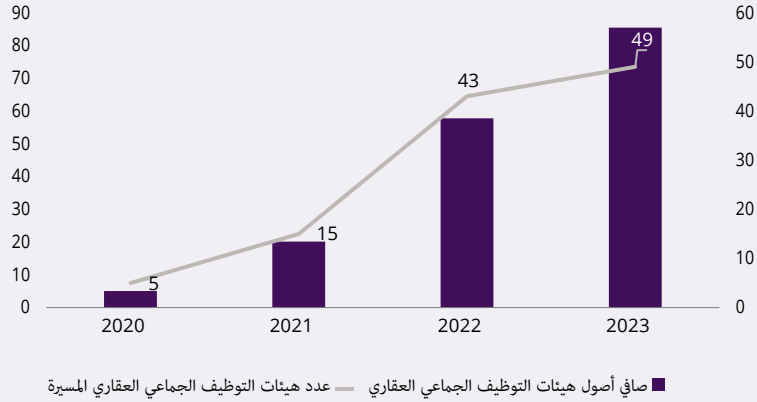
المصادر: معطيات بورصة الدار البيضاء وحسابات بنك المغرب.

إطار 3.8.1: نشاط هيئات التوظيف الجماعي العقاري

عرف نشاط هيئات التوظيف الجماعي العقاري تطورا ملحوظا منذ إنطلاقه في 11 يونيو 2019. ويندرج وضع هذه الأداة الجديدة في إطار الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية من أجل تعبئة المدخرات طويلة الأجل لتمويل الاستثمار.

وتمثل هيئات التوظيف الجماعي العقاري بالنسبة للمستثمرين وسيلة لتنويع محافظهم وبالنسبة للمقاولات آلية لتخفيف حصيلتهم وتنويع مواردهم التمويلية. وفي نهاية 2023، بلغ عدد هيئات التوظيف الجماعي العقاري 49 ووصل صافي أصولها إلى 85,5 مليار درهم، وهو ما يمثل 2,6% من مجموع أصول كافة الشركات المالية.

رسم بياني 1.3.8.1: تطور صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي العقاري (بمليارات الدراهم)



المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

تتكون الأصول العقارية لهيئات التوظيف الجماعي العقاري بما يقرب النصف (49,7%) من البنايات المستخدمة للتعليم والتكوين، ومن المؤسسات الصحية في حدود 17%، ومن المباني المخصصة للاستخدام الإداري بما يمثل 15,5%. أما الباقي، فهو عبارة عن مكاتب ومباني تجارية. وتظهر هذه البنية هيمنة الحصة المملوكة للدولة على أصول هيئات التوظيف الجماعي العقاري، ما يعكس اللجوء الكبير للخزينة إلى آلية التمويل المبتكر.

وتعتمد هذه الأخيرة بشكل أساسي على تفويت المباني العمومية من طرف الدولة لصالح هيئات التوظيف الجماعي العقاري التي يحوزها المستثمرون المؤسسيون والذين يقومون بدورهم بتأجيرها لمدة طويلة لصالحها مقابل دخل إيجاري. ويرجح أن تكون هذه الآلية قد أدت على الخزينة إيرادات بقيمة 25,4 مليار درهم في 2023 و72 مليار منذ وضعها في 2019.

وهكذا، تهيمن شركات التأمين وهيئات الاحتياط والتقاعد على الاكتتابات في هيئات التوظيف الجماعي العقاري بحصة تبلغ 44,5% من صافي الأصول، فيما تصل حصة البنوك إلى 25,5%. ويملك كل من صندوق الإيداع والتدبير والشركات غير المالية 11,9% و11,4% على التوالي، فيما يتوزع الباقي بين الشركات المالية الأخرى (5,2%) وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (1,1%) والأسر (0,3%).

وإذا كان نشاط هيئات التوظيف الجماعي العقاري قد شهد نموا ملحوظا منذ إنطلاقه، فمن الواضح أن تركيز هذه الهيئات، إلى حد الآن، على اقتناء العقارات العمومية، وحيارتها بشكل أساسي من طرف المستثمرين المؤسسيين، يبعدها عن الهدف الرئيسي من إحداثها، والمتمثل في تعبئة المدخرات العامة لصالح الاستثمار.

4.8.1 الأصول العقارية

بعد خمس سنوات متتالية من الانخفاض، سجل سوق العقارات ارتفاعا في عام 2023. وبالفعل، تزايد مؤشر أسعار الأصول العقارية بنسبة 0,6% بعد تراجعته بنسبة 0,8% في 2022 و4,2% سنة 2021. وهم هذا التطور جميع الفئات، حيث سُجلت ارتفاعات بلغت 0,1% بالنسبة للعقارات السكنية و1,5% فيما يخص الأراضي و1,7% بالنسبة للعقارات المخصصة للاستخدام المهني.

وفيما يتعلق بحجم المعاملات، فقد ارتفع بنسبة 8,2% بعد انخفاض بواقع 10,5% سنة من قبل. وبلغت الزيادة في المبيعات 9,5% بالنسبة للعقارات السكنية و9,1% للعقارات المخصصة للاستخدام المهني و2,5% للأراضي.

جدول 8.8.1: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات (التغيرات %)

المعاملات					مؤشر أسعار الأصول العقارية					
2023	2022	2021	2020	2019	2023	2022	2021	2020	2019	
8,2	-10,5	34,2	-5,3	-2,7	0,6	-0,8	-4,2	-0,2	-0,5	الإجمالي
9,5	-9,6	29,1	-7,3	-0,5	0,1	-1,2	-4,9	-0,2	-0,2	العقارات السكنية
10,3	-10,3	28,3	-6,5	-0,1	0,1	-1,7	-5,9	-0,1	-0,1	الشقق
-1,4	-0,5	49,3	-22,4	-2,9	0,6	0,2	-0,6	-1,9	-0,9	المنازل
5,7	5,2	21,1	-5,9	-12,1	-0,4	-0,1	-7,5	4,1	-0,1	الفيلات
2,5	-15,8	50,8	-0,7	-11,3	1,5	0,5	-2,8	0,0	-1,2	الأراضي
9,1	-6,3	43,4	3,2	-3,4	1,7	-1,5	-4,8	-0,8	0,3	العقارات المهنية
7,0	-5,9	40,7	4,5	-5,5	1,6	-0,9	-4,4	-0,8	-0,2	المحلات التجارية
20,1	-8,2	58,9	-3,6	9,8	1,5	-2,5	-6,9	-0,6	2,1	المكاتب

المصادر: بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

وفي المدن الرئيسية، كان الارتفاع في الأسعار عاما وتراوح بين 0,1% في طنجة و2,2% في الرباط. أما بالنسبة للمعاملات، فباستثناء مكناس والقنيطرة ووجدة التي تراجعت فيها، شهدت المدن الأخرى ارتفاعات تراوحت بين 0,1% في الجديدة و20,4% في مراكش.

جدول 9.8.1 : مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية (التغيرات %)

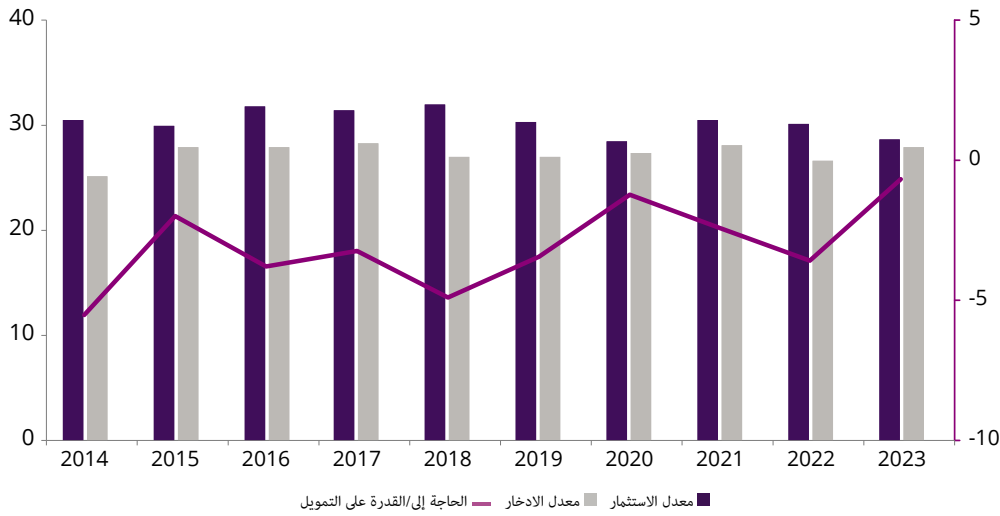
المعاملات					مؤشر أسعار الأصول العقارية					
2023	2022	2021	2020	2019	2023	2022	2021	2020	2019	
9,5	18,4	44,2	0,1	-11,1	1,4	0,1	-5,0	0,7	-1,0	أكادير
7,8	-9,8	15,4	-4,4	2,6	0,3	-1,5	-4,0	-0,9	-0,8	الدار البيضاء
0,1	-15,6	62,5	-21,4	-11,5	1,0	-3,0	-6,1	0,4	0,1	الجديدة
2,9	-11,3	22,7	-0,9	-5,7	1,4	-2,6	-4,6	-1,3	-0,5	فاس
-3,6	-7,1	37,3	-0,3	-2,5	0,3	-0,5	-3,1	-2,7	0,8	القنيطرة
20,4	-13,7	26,8	5,6	-13,6	0,8	0,1	-5,0	0,2	-2,8	مراكش
-8,7	-9,4	47,3	-9,0	-5,2	0,2	-0,4	-4,2	-1,8	0,5	مكناس
-2,4	-8,0	37,6	-16,0	-13,8	2,1	-1,5	-0,2	-1,1	-1,2	وجدة
13,4	-23,1	40,9	-10,2	-11,4	2,2	-0,3	-4,4	0,5	-1,3	الرباط
6,2	-1,0	36,1	-17,1	-5,6	0,1	-1,2	-6,8	1,7	0,1	طنجة
8,2	-10,5	34,2	-5,3	-2,7	0,6	-0,8	-4,2	-0,2	-0,5	الإجمالي

المصادر: بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

9.1 تمويل الاقتصاد¹

خلال سنة 2023، تراجعت حاجة الاقتصاد الوطني إلى التمويل بشكل ملموس، منتقلة من 47,3 مليار درهم سنة 2022 إلى 9 مليارات، وهو أدنى مستوى لها منذ 2008. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع الاستثمار بنسبة 4,6% إلى 421,7 ملياراً أو 28,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، بالموازاة مع ارتفاع الادخار الوطني بنسبة 16% إلى 412,7 ملياراً، أي ما يعادل 26,2% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح.

رسم بياني 1.9.1: الحاجة إلى التمويل (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم

تمت تغطية حاجة الاقتصاد إلى التمويل بالخصوص عن طريق إصدارات سندات الدين بمبلغ 23,9 مليار درهم، والمساهمات في المقاولات المقيمة في حدود 10 مليارات والقروض الخارجية بقيمة 5,5 مليار درهم.

¹ يعتمد إعداد هذا الفصل على معطيات من مصادر متعددة، ومنها على الخصوص الإحصائيات النقدية لبنك المغرب، وميزان الأداءات والوضعية الخارجية الإجمالية الصادرة عن مكتب الصرف، وكذا الحسابات الوطنية للقطاعات المؤسساتية التي تقوم المندوبية السامية للتخطيط بتجميعها.

رسم بياني 2.9.1: مصادر التمويل الخارجية الرئيسية (التدفقات الصافية بمليارات الدراهم)



المصادر: معطيات مكتب الصرف ومعالجة بنك المغرب.

وحسب الوحدات الاقتصادية، نمت الالتزامات الخارجية الصافية¹ للإدارات العمومية بمبلغ 33,8 مليار درهم، لاسيما مع ارتفاع إصداراتها من السندات ما عدا الأسهم إلى 24,1 مليارا وانخفاض اقتراضاتها إلى 9,7 مليار درهم. وعلى وجه الخصوص، قامت الخزينة بتعبئة 45,5 مليار درهم عوض 29,7 مليارا سنة من قبل، صادرة بالأساس من اقتراض 26,1 مليار درهم في السوق المالية الدولية ومن القروض الممنوحة من طرف البنك الدولي بمبلغ 7,7 مليار درهم والبنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 3,2 مليارات.

وفيما يتعلق بالشركات غير المالية، سجلت التزاماتها الخارجية ارتفاعا محدودا في 7,5 مليار درهم بعد 27,4 مليارا سنة من قبل، مما يعكس تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فقد شهد جاري المساهمات الأجنبية المتخذة نموا بمبلغ 8,8 مليارات بعد تزايدها بما قيمته 17,6 مليارا، وتراجعت الاقتراضات الخارجية بمقدار 3,9 مليارات بعد ارتفاعها بما قيمته 10,2 مليارات. ومن جهتها، تزايدت القروض التجارية بمبلغ 2,8 مليارات بعد 0,9 مليار.

وبالنسبة للأصول الخارجية للمقيمين، فقد تحسنت بمبلغ 36,1 مليار درهم عوض 10 مليارات في 2022. وعلى وجه الخصوص، تعززت الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بمبلغ 21,8 مليار درهم وارتفعت الموجودات الخارجية الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى بمقدار 10,1 مليارات. ومن جهتها، ارتفعت أصول الشركات غير المالية بما قيمته 11,4 مليار درهم، نتيجة بالأساس لتزايد القروض التجارية بمبلغ 4,4 مليارات وجاري اقتراضاتها بمبلغ 4,3 مليارات.

¹ رصيد التدفقات إلى الداخل والخارج برسم الالتزامات.

جدول 1.9.1: التدفقات المالية مع بقية العالم (بمليارات الدراهم)

2023				2022				
الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	
24,5	11,4	0,1	36,1	5,1	4,9	0,1	10,0	موجودات المقيمين لدى بقية العالم ¹
				1,0			1,0	الذهب وحقوق السحب الخاصة
-4,9	-0,8		-5,7	2,3	-0,3		2,0	النقد والودائع
1,6	3,5	0,1	5,3	1,8	3,1	0,1	5,0	الأسهم وباقي المساهمات
30,1			30,1	3,1			3,1	سندات أخرى من غير الأسهم
0,5	4,3		4,8	0,5	2,1		2,6	القروض
	4,4		4,4		-0,1		-0,1	القروض التجارية
								حسابات أخرى مستحقة الأداء
-2,9			-2,9	-3,7			-3,7	مشتقات مالية
-8,6	7,5	33,8	32,6	-6,0	27,4	8,0	29,4	التزامات المقيمين تجاه بقية العالم ¹
-6,5			-6,5	-1,3			-1,3	الودائع
	-0,2	24,1	23,9		-1,3	-11,7	-12,9	سندات غير الأسهم
1,2	8,8		10,0	-0,2	17,6		17,3	الأسهم وباقي المساهمات
-0,3	-3,9	9,7	5,5	-0,4	10,2	19,6	29,5	القروض
-3,0			-3,0	-4,1			-4,1	مشتقات مالية
	2,8		2,8		0,9		0,9	قروض تجارية
								حسابات أخرى مستحقة الأداء

¹ دون اعتبار حالات الخطأ أو إغفال.

المصادر: معطيات مكتب الصرف وتقديرات بنك المغرب.

2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

خلال سنة 2023، تميزت التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة بتزايد التزامات الإدارات العمومية، وتراجع تلك الخاصة بالشركات غير المالية وانخفاض الموجودات المالية للأسر.

1.2.9.1 التدفقات المالية للإدارات العمومية

اتسمت الالتزامات المالية للإدارات العمومية تجاه المقيمين بارتفاع الإصدارات الصافية من سندات الخزينة إلى 33,6 مليار درهم عوض 19,1 مليارا سنة من قبل، وبتدني التدفقات الصافية من الاقتراضات إلى 7,4 مليار درهم بعد 19,3 مليار. أما الودائع لدى الخزينة، فقد تزايدت بمبلغ 13,7 مليار درهم بعد ارتفاع بمبلغ 10,3 مليارات.

جدول 2.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية (بمليارات الدراهم)

2023	2022	
20,7	-17,3	الاقتناءات الصافية للأصول المالية
23,9	8,5	الودائع
1,2	1,6	سندات الدين القابلة للتداول
-4,8	-8,9	سندات الخزينة
8,8	10,5	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي العقاري
0,4	-18,5	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
52,7	39,4	التعهدات الصافية
13,7	10,3	ودائع لدى الخزينة
33,6	19,1	سندات الخزينة
7,4	19,3	القروض (الاقتراضات)
-2,0	-9,3	حسابات أخرى مستحقة الأداء / التحصيل

المصادر: بنك المغرب، والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليز.

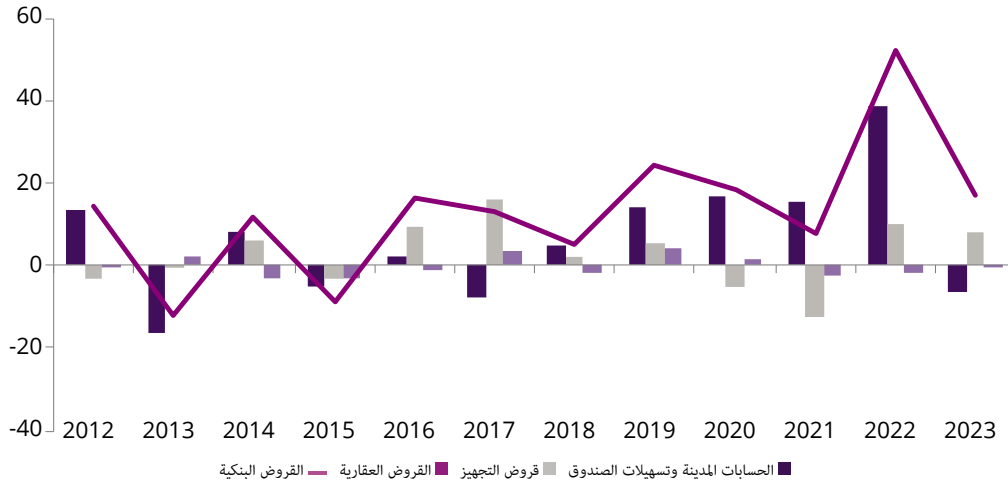
وفيما يتعلق بأصولها المالية، المكونة بالأساس من توظيفات مؤسسات الاحتياط والتقاعد ذات النظام الإجباري، ارتفعت تدفقاتها الصافية بمبلغ 20,7 مليار درهم، مدفوعة بنمو ودائعها بمقدار 23,9 مليارات. أما حيازاتها من سندات مؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، فقد تزايدت بمبلغ 400 مليون درهم بعد تراجع بما قدره 18,5 مليارات في 2022. وبخصوص مساهماتها، فقد بلغت اكتتاباتها الصافية في مؤسسات التوظيف الجماعي العقاري 8,8 مليارات في 2023 مقابل 10,5 مليارات سنة من قبل.

2.2.9.1 التدفقات المالية للشركات غير المالية

ارتفعت التزامات الشركات غير المالية¹ بمبلغ 24,4 مليارات بعد 69,1 مليارات، نتيجة لنمو إصداراتها الصافية من سندات الدين بمبلغ 5,5 مليارات ولتزايد تدفق اقتراضاتها لدى الشركات المالية بمبلغ 19 مليارات. وعلى وجه الخصوص، سجل جاري الائتمان البنكي ارتفاعا محدودا في 16,8 مليارات، مدفوعا بالأساس بالقروض المقدمة للمقاولات العمومية. وعلى العكس، ظلت القروض الممنوحة للشركات غير المالية الخاصة شبه مستقرة لاسيما مع انخفاض تسهيلات الصندوق في سياق تدني أسعار عند الاستيراد وتراجع القروض المقدمة في إطار خطوط الضمان التي تم إحداثها خلال أزمة الجائحة.

¹ دون احتساب القروض التجارية والأسهم التي لا تتوفر معطيات بشأنها.

رسم بياني 3.9.1: تدفقات القروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية (بمليارات الدراهم)



وبخصوص الأصول المالية للشركات غير المالية، تراجع تدفقاتها الصافية من 41,9 مليار درهم في 2022 إلى 27,3 مليارات في 2023، مما يعكس تدني الاكتتابات الصافية في السندات ما عدا الأسهم بمبلغ 10,4 مليارات، بعد ارتفاع قدره 11,9 مليارات، وتزايد الودائع بما قيمته 17,6 مليارات بعد ارتفاعها بما قيمته 32,9 مليارات. أما اكتتاباتها الصافية في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، فقد تعززت بمبلغ 19,6 مليارات بعد تراجعها بما قدره 3,3 مليارات.

جدول 3.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية (بمليارات الدراهم)

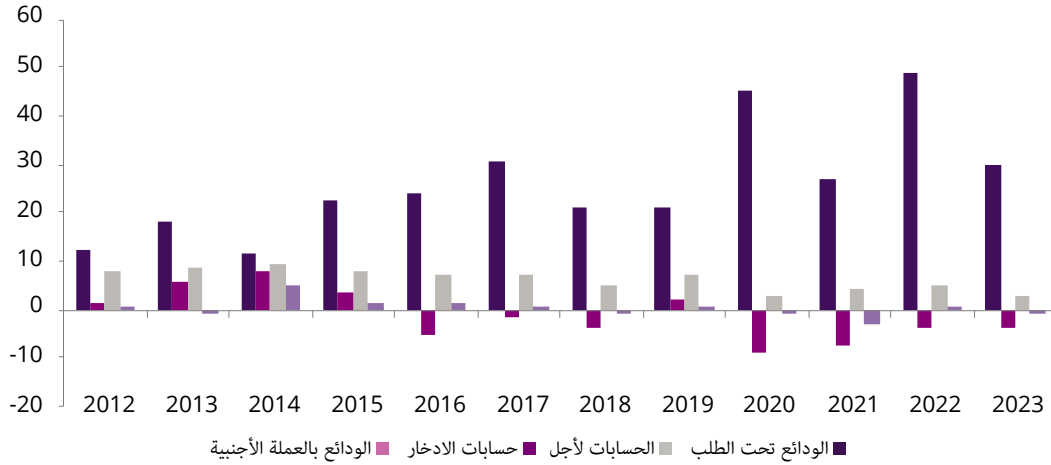
2023	2022	
27,3	41,9	الاقتناءات الصافية للأصول المالية (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
17,6	32,9	الودائع
-10,4	11,9	سندات أخرى من غير الأسهم
2,8	-0,4	سندات الخزينة
19,6	-3,3	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
0,5	0,4	احتياطات تقنية للتأمين
24,4	69,1	التعهدات الصافية (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
5,5	10,7	سندات أخرى من غير الأسهم
19,0	58,4	قروض المؤسسات المالية

المصادر: بنك المغرب، والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليبر.

3.2.9.1 التدفقات المالية للأسر

من المرجح أن تكون الأصول المالية¹ للأسر قد تعززت بما قدره 98 مليار درهم بعد 104,5 مليارات في 2022، مما يعكس بالأساس ارتفاع ودائعها بمبلغ 35,5 مليارات بعد 54,8 مليارات، خاصة مع تباطؤ وتيرة نمو ودائعها تحت الطلب من 9,3% إلى 5,4%. وعلى العكس، تحسنت حيازاتها من سندات مؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بمبلغ 4,7 مليارات بعد تراجع بواقع 3 مليارات، ومن سندات الدين القابلة للتداول بمبلغ 3,7 مليارات بعد ارتفاع بواقع 1,7 مليار. وعلى نفس المنوال، سجل جاري الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة، التي تحوزها بالخصوص الأسر، ارتفاعا بمبلغ 38,4 مليارات²، بعد 34,5 مليارات، ليصل إلى 28,2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

رسم بياني 4.9.1: تدفقات ودائع الأسر لدى البنوك (بمليارات الدراهم)



وفيما يتعلق بالتزاماتها، ارتفعت القروض المقدمة من الشركات المالية بمبلغ 12,4 مليارات بعد 17,4 مليارات سنة من قبل. وتزايد الائتمان البنكي بمقدار 6,8 مليارات عوض 13,1 مليارات، لاسيما مع نمو القروض الموجهة لتمويل السكن بمبلغ 4,8 مليارات بعد 6,6 مليارات. وبخصوص القروض الممنوحة للأسر من طرف الشركات المالية من غير البنوك، فقد نمت بمقدار 6 مليارات بدلا من 4,2 مليارات في 2022. وعلى وجه الخصوص، تحسنت تلك الممنوحة من قبل شركات التمويل بما قيمته 6 مليارات، 2,1 مليار منها برسم قروض الاستهلاك و2,6 مليار برسم قروض الإيجار.

¹ باستثناء القروض التجارية والأسهم.

² يشمل هذا العدد أيضا المبالغ التي تحوزها القطاعات الأخرى.

جدول 4.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للأسر (بمليارات الدراهم)

2023	2022	
98,0	104,5	الاقتناءات الصافية للأصول المالية (باستثناء الأسهم والقروض التجارية)
38,4	34,5	النقد
35,5	54,8	الودائع
3,7	1,7	سندات الدين القابلة للتداول
4,7	-3,0	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
15,7	16,6	الاحتياطات التقنية للتأمين
12,4	17,4	التدفقات للتعهدات الصافية (باستثناء القروض التجارية)
12,4	17,4	القروض

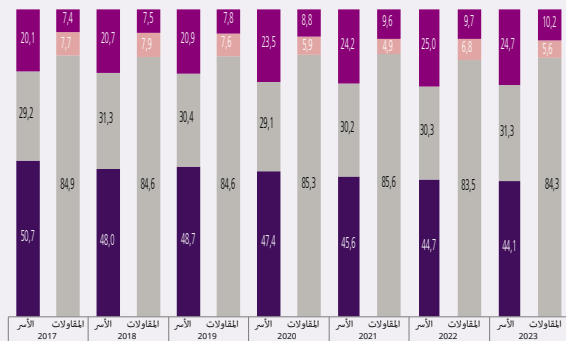
المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليز.

إطار 1.9.1: مساهمة شركات التمويل في تمويل القطاع الخاص

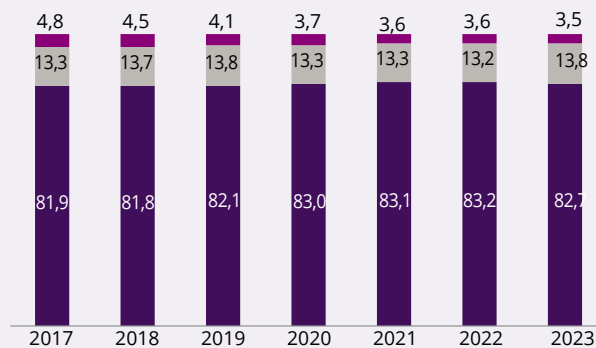
شركات التمويل هي مؤسسات مالية غير بنكية متخصصة في أنشطة قروض الاستهلاك وقروض الإيجار وشراء وتحصيل الديون والقروض العقارية. وينظمها القانون البنكي رقم 103-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، وتخضع لمراقبة بنك المغرب. في سنة 2022، كان عددها 29، 19 منها عبارة عن شركات تابعة لمجموعات بنكية. وسجل نشاطها، الذي يقاس من خلال أصولها، نموا سنويا متوسطا بنسبة 3,5% في السنوات الخمس الأخيرة إلى 148,2 مليارا. وتحوز شركات قروض الاستهلاك 51,2% من هذا المبلغ، وشركات القرض الإيجاري¹ 41% منه.

وما بين 2019 و2023، ساهمت شركات التمويل بنسبة 13,3% في المتوسط في القروض الممنوحة للقطاع الخاص عموما، وبنسبة 15% في القروض المخصصة للأسر وبواقع 11,8% في تلك المقدمة للشركات غير المالية. وحسب الغرض، كانت 46,1% في المتوسط من قروض شركات التمويل الممنوحة للأسر موجهة للاستهلاك و30,2% للقرض الإيجاري. أما القروض المقدمة للشركات غير المالية، فيهيمن عليها القرض الإيجاري في حدود 85%، متبوعا بشراء الديون التجارية بنسبة 6,1%.

رسم بياني 1.9.1.1: بنية التمويلات المقدمة من طرف شركات التمويل (%)



رسم بياني 1.9.1.1: بنية القروض الممنوحة للقطاع الخاص (%)



■ قروض الاستهلاك ■ قرض إيجاري ■ قروض شراء الديون التجارية ■ قروض أخرى ■ الائتمان البنكي ■ قروض شركات التمويل ■ قروض أخرى

وبخصوص موارد شركات التمويل، فهي مكونة، عند نهاية 2023، من الاقتراضات لدى القطاع البنكي في حدود 45,6% ومن سندات الديون وسندات الاقتراض بنسبة 17,6%، أما الباقي، أي 7,7%، فهي ودائع ضمان وكذا شراء الديون التجارية.

¹ بيانات الجمعية المهنية لشركات التمويل المتعلقة بسنة 2022.



الحكامة وإنجاز مهام البنك



الجزء

أبرز أحداث السنة

تميزت السنة الأخيرة في تنفيذ المخطط الاستراتيجي 2019-2023 لبنك المغرب بالعديد من الإنجازات المتعلقة بمهامه وأنشطته، وكذا بمساهمته في تنظيم وفي أشغال الاجتماعات السنوية للبنك الدولي والصندوق النقد الدولي في مراكش، فضلا عن إعداد مخططة الاستراتيجي السابع للفترة 2024-2028.

وفي سياق اتسم بتراجع نسبي للضغوط التضخمية، وبانتعاش في النشاط الاقتصادي واستمرار الالايقين، اعتمد بنك المغرب مقاربة حذرة بخصوص السياسة النقدية، وذلك بهدف الحفاظ على تثبيت توقعات التضخم لتيسير عودته إلى مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار، مع الحرص على الحد من أثر التشديد النقدي على النمو والتشغيل. وهكذا، وبعد أن رفع مجددا سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 50 نقطة أساس خلال اجتماعه المنعقد في مارس، أبقى مجلس البنك على هذا السعر دون تغيير في 3% لما تبقى من السنة. وبالموازاة، واصل بنك المغرب سياسته المتمثلة في الاستجابة لجميع احتياجات النظام البنكي من السيولة.

وفيما يتعلق بنظام الصرف، يتواصل إصلاحه في ظروف جيدة. فقد تطور الدرهم طوال السنة داخل نطاق الثقلب دون أي تدخل من البنك وظلت التقييمات الفصلية التي أجرتها مصالح البنك تشير إلى أن قيمة العملة الوطنية تبقى على العموم متسقة مع أسس الاقتصاد الوطني. وفي نفس الوقت، استمر تعميق سوق الصرف مع ارتفاع حجم المبادلات في السوق القائمة ما بين البنوك وتزايد لجوء الفاعلين إلى أدوات التحوط.

وعلى مستوى القطاع البنكي، واصل بنك المغرب تقوية الإطار الاحترازي الجزئي بغية تعزيز متانة النظام البنكي. ولذلك، طالب كافة البنوك بالاستمرار في توخي الحذر فيما يخص توزيع الربحيات، وأولى اهتماما كبيرا بتطور مخاطر الائتمان في محافظ البنوك وبادر بتحسين أدواته الرقابية. بالموازاة، عمل بنك المغرب بمعونة شركائه الدوليين على الإحاطة بشكل أفضل بالآثار المحتملة للمخاطر المرتبطة بتغير المناخ كما ضاعف جهوده للنهوض برقمته الخدمات المالية. وفيما يتعلق بحماية الزبناء، سهر على تحسين جودة العلاقات بين البنوك والزبناء.

وعلى مستوى المراقبة الاحترازية الكلية، قام بنك المغرب، في إطار أشغال لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر النظامية، بتتبع وثيق للمخاطر التي تخيم على القطاع المالي المغربي. وعمل، على الصعيد التحليلي، على تعزيز وتحسين منهجية إنجاز تمارينه نصف السنوية لاختبارات الضغط الكلي في القطاع البنكي، وعلى إغناء خارطة المخاطر النظامية وإدراج في نظامه أدوات احترازية كلية ترتبط بسوق العقار والبنوك ذات الأهمية النظامية.

أما بخصوص تدبير النقد المتداول، فقد وضع البنك رهن إشارة الاقتصاد الوطني 651 مليون ورقة بنكية و87 مليون قطعة نقدية من أجل تلبية احتياجاته. كما أصدر سلسلة جديدة من الأوراق البنكية والقطع النقدية ولبى في الآجال المحددة جميع طلبات إنتاج الوثائق التعريفية والوثائق المؤمنة.

وفي إطار تطوير وتحديث أنظمة الأداء، تم في الفاتح من يونيو 2023 تفعيل التحويل الفوري بين البنوك كما جرى تسريع الجهود بهدف تشجيع وتعزيز استخدام الخدمات المالية الرقمية. في الوقت نفسه، تم تشديد مراقبة وسائل الأداء من خلال تقوية قابلية التشغيل البيئي بين الفاعلين في مجال الأداء عبر الهاتف المحمول ومواكبة الجهات الفاعلة بغية التقيد بالمتطلبات التنظيمية.

وفيما يتعلق بالشمول المالي، همت الأشغال المنجزة في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، بشكل خاص، مواصلة تنفيذ المبادرة الوطنية الرامية إلى التمكين الاقتصادي للمرأة القروية، وتقييم تفاعل الزبناء مع مؤسسات الائتمان وكذا وضع مقياس للقدرة المالية، وذلك بشراكة مع الفاعلين الآخرين.

وبفضل الجهود المبذولة لمطابقة النظام الوطني للمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قررت مجموعة العمل المالي، بإجماع أعضائها، إخراج المغرب في سنة 2023 من عملية المتابعة المعززة. وبصفته عضوا في الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، ساهم بنك المغرب، إلى جانب الأطراف المعنية، في تحديد التوجهات الاستراتيجية لما بعد خروجه من القائمة الرمادية، مما سيمكنه من الحفاظ على نفس الزخم.

على صعيد آخر، وبعد عملية تحضير طويلة، اضطلع خلالها بنك المغرب بدوره على أكمل وجه كعضو في اللجنة الوطنية المنظمة وكرئيس للجنة العلمية، استضاف بلدنا في أكتوبر 2023 الاجتماعات السنوية للبنك الدولي والصندوق النقد الدولي في مراكش. في هذا الإطار، شارك البنك في العديد من الندوات رفيعة المستوى، وعقد عدة لقاءات ثنائية، وقام، بمعية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة الاقتصاد والمالية، بصياغة إعلان مراكش الذي يحدد مبادئ تعزيز التعاون العالمي.

وكمؤسسة تحرص على أهمية رأس المال البشري وتسهر على تثمينه، واصل بنك المغرب تنفيذ عدة إجراءات لفائدة مستخدميه ترمي إلى إثراء فرص تطوير المسار المهني وتنمية المهارات، وتحسين الرفاه في العمل، بالإضافة إلى تنويع عروض التكوين وتعزيز المساواة المهنية بين النساء والرجال.

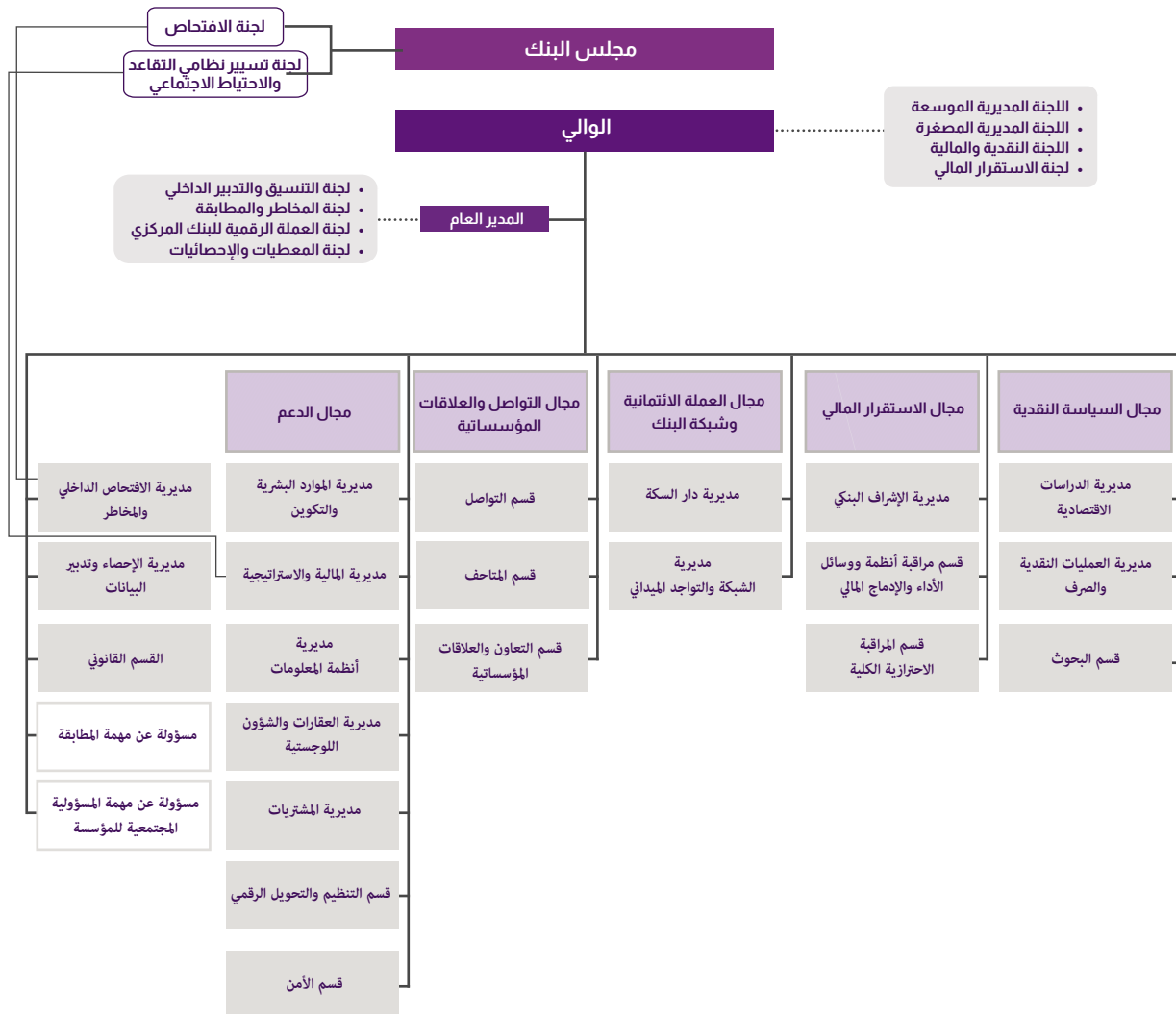
انطلاقاً من هذه المكاسب، وإدراكاً لحجم التحديات والإشكالات المطروحة في ظل مناخ يتزايد تعقيداً ومحفوف بالشكوك، يتطلع بنك المغرب بحزم إلى أن يكون على مدى خمس السنوات المقبلة «بنكاً مركزياً ملتزماً ومبتكراً، في خدمة الاقتصاد والمواطن».

1.2 الحكامة والاستراتيجية

1.1.2 البنيات التنظيمية والحكامة

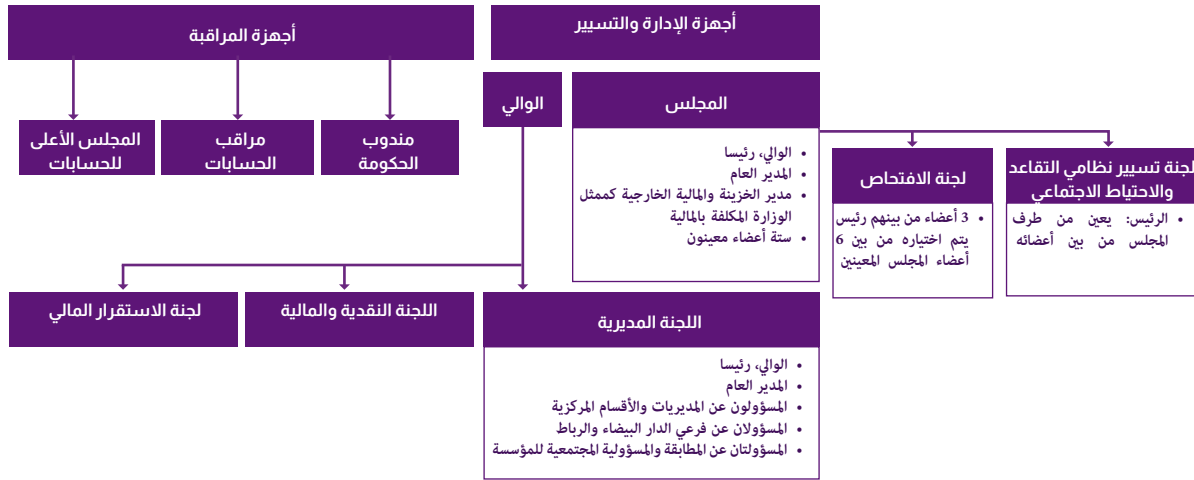
تقوم البنية التنظيمية للبنك، بعد وضع مخططه الاستراتيجي 2019-2023، على 21 وحدة ووظيفتي المطابقة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، إلى جانب سبع هيئات دائمة للحكامة تتدخل، حسب كل واحدة منها، في مجال أو عدة مجالات أنشطة.

رسم تخطيطي 1.1.2: الهيكل التنظيمي لبنك المغرب



تتمثل أجهزة إدارة وتسيير بنك المغرب في المجلس والوالي واللجنة المديرية. وتتولى مراقبة البنك ثلاثة أجهزة، وهي مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات.

رسم تخطيطي 2.1.2: أجهزة حكمة بنك المغرب



أجهزة الإدارة والتسيير

يتكون مجلس البنك من الوالي، بصفته رئيساً، والمدير العام وكذا ستة أعضاء يعينهم رئيس الحكومة. ويتم اختيارهم من بين الشخصيات المعروفة بنزاهتها وكفاءتها في المجال النقدي والمالي والاقتصادي، والتي لا تمارس انتداباً تشريعياً عموماً ولا تتحمل مناصب مسؤولية في المقاولات العمومية أو الخاصة أو في الإدارة العمومية. ويقترح الوالي ثلاثة من هؤلاء الأعضاء، فيما يقوم الوزير المكلف بالمالية باقتراح الثلاثة الآخرين. وبمناسبة التشكيل الجديد لمجلس الإدارة الذي أجري سنة 2020، تم توضيح معايير التعيين، على النحو المنصوص عليه في القانون المتعلق بالإدارة الذي أجري سنة 2020، تم توضيح معايير التعيين، الفردية والجماعية للأعضاء المذكورين، وتنوع مؤهلاتهم والمساواة بين الجنسين. وقد تم نشر السير الذاتية للأعضاء المعينين على الموقع الإلكتروني للبنك.

ويُعين هؤلاء الأعضاء لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد. ويشارك مدير الخزينة والمالية الخارجية التابع للوزارة المكلفة بالمالية في المجلس، بصفته عضواً وذلك دون أن يكون له حق التصويت على القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

وتنعقد دورات مجلس البنك مرة واحدة على الأقل كل فصل، وفقاً لجدول زمني محدد سلفاً ومعلن عنه للعموم. ويقوم بتحديد توجه السياسة النقدية بناء على التحليل والتوقعات المعدة من طرف مصالح البنك. وفي نهاية كل اجتماع، يُصدّر على الفور بيان صحفي يوضح قرارات المجلس والأسس التي استند

إليها، ثم يعقد الوالي مؤتمراً صحفياً يُبث مباشرة. هذا ويحدد القانون الداخلي للمجلس، وهو متوفر على موقع البنك الإلكتروني، كيفية إعلان قرارات السياسة النقدية للعموم.

كما يعمل المجلس على تحديد القواعد العامة التي تنظم عملية تدبير احتياطات الصرف ويسهر على تتبع نتائج هذا التدبير. ويحدد خصائص الأوراق البنكية والنقود المعدنية التي يصدرها البنك ويتخذ القرارات المتعلقة بطرحها أو سحبها من التداول وفقاً للمقتضيات القانونية الواردة في هذا الشأن. ويتولى المجلس أيضاً مهمة تسيير البنك، خاصة الجوانب ذات الصلة بالسياسة العامة والتدبير المالي والمحاسبية وكذا التنظيم، وله صلاحية إقرار جميع التدابير التي يمكن تطبيقها في الحالات الاستثنائية أو الاستعجالية وتحديد أية أداة تدخل أخرى في السوق النقدية أو سوق الصرف عدا تلك الواردة في القانون.

وقد تم إنشاء لجنتين منبثقتين عن المجلس، وهما:

- **لجنة الافتتاح** التي تتولى دراسة القضايا المتعلقة بالمعلومات المحاسبية والافتتاح الداخلي والخارجي، والمراقبة الداخلية والتحكم في المخاطر وكذا إبداء الرأي بشأنها. وتتكون من ثلاثة أعضاء، يتم تعيينهم من بين أعضاء المجلس الستة، وتجتمع أربع مرات في السنة، عشرة أيام قبل اجتماعات المجلس. ويحدد ميثاق، مصادق عليه من طرف المجلس، أدوار لجنة الافتتاح والمسؤوليات المنوطة بها وكيفية سيرها، وتحدد هذه الأخيرة بالتفصيل في قانون داخلي. وتشمل أسماء الأعضاء الجدد المعينون في 2020 السيد مصطفى الموساوي بصفته رئيساً، والسيدة منى الشرفاوي والسيد فتح الله ولعلو. ويضطلع بمهمة الكتابة العامة للجنة المسؤول عن مديرية الافتتاح الداخلي والمخاطر؛

- **لجنة تسيير نظامي التقاعد والاحتياط الاجتماعي** التي تُعنى بإدارة الأنظمة الداخلية للتقاعد وللتغطية الصحية لمستخدمي البنك وبضمان تتبع تدبيرها التقني والمالي. ويتألف من أحد أعضاء المجلس، وتتكون من مسؤولي الوحدات المكلفة بالتدبير المالي، وتدبير الموارد البشرية والعمليات النقدية والصرف، إلى جانب اثنين من ممثلي الموظفين. ويحدد ميثاق مصادق عليه من طرف المجلس كيفية سير هذه اللجنة. وترأس اللجنة منذ سنة 2020 السيدة نجاتي المكاوي. ويضطلع بمهمة الكتابة العامة للجنة المسؤول عن مديرية المالية والاستراتيجية.

وطبقاً لممارسات الحكامة الجيدة، يقوم مجلس البنك بإنجاز تقييم ذاتي لطريقة عمله مرة كل سنتين، كما ينص على ذلك قانونه الداخلي الذي تم اعتماده سنة 2015 وتعديله سنة 2021. ومن المخطط إجراء التقييم الذاتي المقبل خلال سنة 2024.

يقوم الوالي بإدارة البنك وتسييره. ومن أبرز مهامه السهر على ضمان احترام مقتضيات القانون الداخلي والقوانين التنظيمية للبنك وعلى تنفيذ قرارات مجلس البنك. ويساعده المدير العام الذي يقوم بممارسة كافة المهام التي يسندها إليه الوالي وذلك تحت سلطته. ويحل المدير العام محل الوالي في حال غيابه أو في حال عدم تمكنه من الحضور.

وتتولى اللجنة المديرية مساعدة الوالي في إدارة شؤون البنك. ويرأس الوالي هذه اللجنة التي تتكون من المدير العام ومسؤولي الوحدات المركزية ووظيفتي المطابقة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وكذا فرعي البنك في الرباط والدار البيضاء. تعقد هذه اللجنة اجتماعات شهرية حسب برنامج محدد مسبقا. كما تجتمع في صيغتها المصغرة مرة واحدة كل فصل لضمان تتبع تنفيذ الاستراتيجية الرقمية والمشاريع الكبرى المدرجة في المخطط الاستراتيجي وكذا جوانب الأمن السيبراني.

كما يتلقى الوالي المساعدة من:

- **اللجنة النقدية والمالية** في المجالات ذات الصلة بالسياسة النقدية وسياسة الصرف وتدبير احتياطات الصرف والإشراف البنكي والاستقرار المالي وأنظمة ووسائل الأداء والشمول المالي والبحث. ومرة كل فصل، يسبق اجتماعات هذه اللجنة اجتماع تحضيري، يرأسه المدير العام، يهدف إلى تحضير اجتماعات اللجنة النقدية والمالية من خلال القيام بتقييم أولي للتوقعات الماكرواقتصادية للبنك. ويشارك فريق التوقعات التابع للمديرية المكلفة بالدراسات الاقتصادية في اجتماعات مجلس البنك واللجنة النقدية والمالية والاجتماعات التحضيرية.
- **لجنة الاستقرار المالي** التي تجتمع بوتيرة فصلية وفقا لجدول زمني محدد مسبقا وتنظر في المخاطر والتهديدات على الاستقرار المالي وتدارس التدابير الملائمة للتخفيف منها. وتسبق اجتماعاتها تلك الخاصة بلجن التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية التي تم إنشاؤها بمقتضى القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها.

وبالموازاة مع ذلك، يتوفر البنك على أربع لجان يرأسها المدير العام، تشمل صلاحياتها مجالات أنشطة محددة، وتخضع قراراتها لموافقة الوالي:

- **لجنة التنسيق والتدبير الداخلي**: وهي مكلفة بدراسة السياسات والمشاريع والقضايا ذات الصلة بالتدبير الداخلي التي تحتاج إلى تنسيق بين مختلف الوحدات، لا سيما ما يرتبط بالاستراتيجية والسياسات الخاصة بمختلف المجالات ومحفظه المشاريع والميزانية والموارد؛

- **لجنة المخاطر والمطابقة:** تقوم بدراسة واعتماد سياسات تدبير المخاطر وكذا آليات سلامة المعلومات والأمن الإلكتروني واستمرارية النشاط وتدبير الأزمات والأخلاقيات والمطابقة. بالإضافة إلى ذلك، تبتثق عن هذه اللجنة المؤسسات التالية: لجنة الأخلاقيات، ولجنة استشارية لمطابقة المشتريات، ولجنة للوقاية من غسل الأموال، ولجنة ضريبية؛
- **لجنة العملة الرقمية للبنك المركزي** التي تتكلف بدراسة القضايا المرتبطة بالعملة الرقمية للبنوك المركزية من الأصول الرقمية الأخرى من أجل إمعان النظر في هذا المجال. وتضم مهامها تحديد وتحليل الإسهامات والمنافع والمخاطر ذات الصلة بالعملة الرقمية للبنك المركزي وغيرها من الأصول الرقمية بالنسبة للاقتصاد الوطني؛ وتحليل تأثير اعتماد عملة رقمية للبنك المركزي واستخدام الأصول الرقمية الأخرى على السياسة النقدية والاستقرار المالي وحماية المستهلك؛ كما تعنى بدراسة الإطار القانوني للعملة الرقمية للبنك المركزي وغيرها من الأصول الرقمية.
- **لجنة المعطيات والإحصائيات** المنوطة بتدارس واعتماد القرارات المرتبطة باستراتيجية معطيات وإحصائيات البنك وبتتبع تنفيذ خارطة الطريق ذات الصلة. وتقوم أيضا بتدارس والموافقة على الفرص المتعلقة بالأوراش الجديدة للمعطيات، والحاجيات من المعطيات الواجب تجميعها أو إنتاجها وكذا مشاريع البحث وتحليل البيانات (Data Analytics).

أجهزة الرقابة

يقوم مندوب الحكومة، لحساب الدولة وباسم الوزير المكلف بالمالية، بمراقبة صحة العمليات المالية للبنك بالنظر إلى الأحكام القانونية والتشريعية المطبقة عليها. ويحضر اجتماعات مجلس البنك، بصفة استشارية، ويقدم كافة الاقتراحات التي يعتبرها مفيدة.

وتخضع حسابات بنك المغرب، بموجب أحكام المادة 43 من القانون رقم 40-17 المتعلق بالقانون الأساسي للبنك، لافتحاص سنوي تحت مسؤولية مدقق خارجي يشهد على صحة القوائم التركيبية للبنك، ويعمل على تقييم آليته الخاصة بالمراقبة الداخلية ويقدم تقريره إلى المجلس. ويعين هذا الأخير المدقق الخارجي بعد مراجعة لجنة الافتحاص لعملية انتقاءه ويحدد مدة انتدابه. وينجز التدقيق القانوني وفق معايير المهنة المعمول بها في المغرب والمستلهمة بشكل كبير من المعايير الدولية للتدقيق (ISA).

وينظم التدقيق الخارجي بموجب تعليمة داخلية تحدد معايير الانتقاء التالية: (أ) ألا يكون في وضع رقابة ذاتية، استنادا إلى القواعد التنظيمية لمهنة المحاسب (هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب والاتحاد الدولي للمحاسبين 2009)؛ و(ب) الانتماء إلى شبكة دولية معروفة في مجال التدقيق المالي؛ و(ج) أن يكون قد أنجز مهام مراقبة الحسابات لفائدة بنوك مركزية سواء بشكل مباشر أو من خلال شبكته الدولية؛ و(د) أن يثبت تمتعه باستقراره مالي متين؛ و(هـ) أن يكون مستقلا إزاء بنك المغرب. وفيما يتعلق بفريق المدقق الخارجي،

يجب أن يكون متعدد الاختصاصات، وأن يتوفر على المؤهلات المطلوبة وعلى خبرة جيدة في الميادين البنكية والمالية.

كما تحدد هذه التعليمات المعايير التالية، التي تتيح التأكد من استقلالية مراقب الحسابات: (أ) منع المدقق الخارجي من إنجاز أية خدمات استشارية لحساب البنك؛ و(ب) حجم أتعبه بالنظر إلى رقم المبيعات الإجمالي الذي يحققه؛ و(ج) غياب أية علاقة تبعية أو مصلحة مع بنك المغرب، أيا كان نوعها، أو أية علاقة قرابة أو مصاهرة مع أعضاء مجلس البنك ومسيريه.

تم تعيين مكتب Deloitte، سنة 2021، مراقبا لحسابات البنك، وذلك لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد.

ويخضع البنك لمراقبة مجلس الحسابات. ويقوم سنويا بموافاته وفق الشكليات المنصوص عليها في القانون الجاري به العمل بالوثائق المحاسبية الخاصة به وكذا تلك الخاصة بهيئات الاحتياط الاجتماعي لمستخدميه. كما يوافيه بمحاضر اجتماعات مجلس البنك الخاص بميزانيته وممتلكاته، مصحوبة بنسخة من تقارير المدققين الخارجيين.

وأخيرا، يمكن أيضا الاستماع للوالي من لدن اللجان الدائمة المكلفة بالمالية في البرلمان، بمبادرة منها، حول مهام البنك وذلك طبقا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة الذي كرسه الدستور.

لجنة الافتحاص

خلال سنة 2023، عقدت لجنة الافتحاص أربع اجتماعات حيث قامت بمراجعة الحسابات السنوية للبنك في نهاية السنة المالية 2022 وأوصت بالموافقة عليها في مجلس البنك. كما حرصت على استقلالية مدقق الحسابات، بما يتوافق مع الأطر التنظيمية المعمول بها، وقامت بمراجعة خطة تدخل هذا الأخير للسنة المالية 2023. وفي هذا الصدد، استقصت اللجنة عن نهج مراقبة مدقق الحسابات ونطاق أعماله وقدراته على استيعاب التحديات المرتبطة بأنشطة البنك وآلية التنسيق مع الافتحاص الداخلي.

من جهة أخرى، اطلعت اللجنة على الاستنتاجات الرئيسية للتقرير المتعلق بنظام المراقبة الداخلية للبنك برسم سنة 2022، لاسيما تقييم مدى نضجه ومختلف مكوناته. كما استفسرت أيضا عن مشروع تعديل السياسة العامة لتدبير المخاطر قبل تقديمه إلى مجلس البنك للموافقة عليه.

كما استعرضت اللجنة نتائج آلية التحكم في المخاطر التشغيلية وتلك المتعلقة بسمعة المؤسسة و المخاطر المالية والاستراتيجية برسم سنة 2023، ورؤية الافتحاص لدورة 2024-2028 وأبدت رأيها حول البرنامج السنوي للافتحاص الداخلي برسم سنة 2024، قبل الموافقة عليه من لدن مجلس البنك. إضافة إلى ذلك،

قامت اللجنة بتدارس التقدم المحرز في تنفيذ توصياتها التي شملت بالأساس آلية تدبير المخاطر والحسابات السنوية والتقارير المتعلقة بنظام المراقبة الداخلية والافتحاص الداخلي. هكذا، ومن أصل 14 توصية في المجمل، تم إنجاز 8 منها برسم سنة 2023، فيما لا يزال استكمال 6 توصيات جاريا.

لجنة تسيير نظامي التقاعد والاحتياط الاجتماعي

تمشيا مع التعليمات المتعلقة بميثاق نظامي التقاعد والاحتياط الاجتماعي، اجتمعت لجنة التسيير، برئاسة أحد أعضاء مجلس البنك، مع مسيري الأصول الخارجيين بهدف تدارس إنجازات الصناديق الخاصة بتقاعد المستخدمين والتعاضدية برسم سنة 2023، وقامت بالمصادقة على الحصيلة الاكتوارية لهذين النظامين وبرزع استنتاجات التقرير السنوي للصناديق الاجتماعية والقرارات المقترحة إلى مجلس البنك من أجل الموافقة عليها خلال جلسته المنعقدة في مارس 2024. ومن جانبه، لم يبد الخبير الاكتواري المستقل، في نهاية مهمة افتحاصه للحصيلة الاكتوارية لنظامي التقاعد والاحتياط الاجتماعي لبنك المغرب، أي ملاحظات من شأنها التشكيك في المعطيات والفرضيات والالتزامات وأفق استمرارية النظامين وكذا الالتزامات التنظيمية.

بالإضافة إلى ذلك، وبناء على توجيهات مجلس البنك، تم إعداد تعليمات تتعلق بميثاق تسيير نظامي التقاعد والاحتياط الاجتماعي تدمج المتطلبات الجديدة الناتجة عن القواعد التنظيمية الاحترازية الصادرة عن هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وإجراءات المصادقة السنوية الخاصة بالميزانية العمومية الاكتوارية، بالإضافة إلى تعزيز التنويع وإدماج المبادئ الناتجة عن المسؤولية المجتمعية والبيئية للبنك في سياسة التوظيف الخاصة به.

إطار شفافية البنك

طبقا لتوجهاته الاستراتيجية الرامية إلى الارتقاء بنظامه الخاص بالشفافية إلى أفضل الممارسات والمعايير المتبعة في البنوك المركزية، واصل بنك المغرب تنفيذ التوصيات الصادرة عن مهمة مراجعة إطار الشفافية التي أجزاها سنة 2022، استنادا إلى ميثاق شفافية البنوك المركزية لصندوق النقد الدولي.

وتتعلق التوصيات التي تم تنفيذها (1) بإنشاء قسم على مستوى الموقع الإلكتروني للبنك، مخصص لتدبير احتياطات النقد الأجنبي، و(2) نشر معلومات أو توضيحات تربوية تكميلية بهدف تحسين فهم المعلومات المتاحة على الموقع، لا سيما تلك المتعلقة بدور هيئات حكمة البنك وتفاعلها مع لجنة الافتتاح، و(3) آليات تدبير المخاطر (المالية وغير المالية) والأزمات، و(4) الافتتاح الداخلي والخارجي، و(5) التقرير المالي وقواعد الميزانية الخاصة بالبنك، و(6) الإطار المنهجي والتحليلي المتعلق بالاستقرار المالي واختبارات الضغط، و(7) آلية الحصول على المعلومة الخاصة بالبنك.

2.1.2 الاستراتيجية

منذ سنة 2004، تخضع أنشطة بنك المغرب لمخططات استراتيجية تحدد التوجهات الواجب اتباعها في الفترة المعنية، استنادا إلى رؤية واضحة ومقسمة إلى أهداف ومشاريع مهيكلية. وقد مكن تنفيذ مخطط 2019-2023 من إحراز تقدم ملموس في جميع المجالات، على الرغم من الظرفية الصعبة وغير المستقرة التي اتسمت بتعاقب الصدمات الناجمة عن أزمة الجائحة والحرب في أوكرانيا وارتفاع التضخم.

جدول 1.1.2: الإنجازات الرئيسية للمخطط الاستراتيجي 2019-2023

مجال السياسة النقدية	
آلية تحليل وتوقع السياسة النقدية	إصلاح نظام الصرف
<ul style="list-style-type: none"> • تكييف النموذج الفصلي للتوقعات الماكرو اقتصادية والنموذج السنوي لمحاكاة السياسات؛ • تحسين المعايير التي يقوم عليها الإطار المرجعي لاستهداف التضخم؛ • تحسين التواصل المتعلق بالسياسة النقدية. 	<ul style="list-style-type: none"> • الانتقال إلى المرحلة الثانية من إصلاح نظام الصرف في 9 مارس 2020؛ • تنفيذ التدابير الرامية إلى تعميق سوق الصرف؛ • تنفيذ إجراءات مواكبة الفاعلين الاقتصاديين والأطراف المعنية.
المعطيات والإحصائيات	أنشطة البحث
<ul style="list-style-type: none"> • وضع بنية مخصصة لمركزة تدبير معطيات والإحصائيات وتحديث بنيته التحتية وعملياته (مديرية الإحصائيات وتدبير المعطيات)؛ • تنفيذ المرحلة الأولى من خارطة الطريق الخاصة باستراتيجية البيانات والإحصائيات. 	<ul style="list-style-type: none"> • إصدار 19 وثيقة عمل؛ • نشر خمس رسائل بحث؛ • إحداث برنامج «الباحثون الزوار» وتعزيز الشراكات مع الوسط الأكاديمي؛ • إطلاق النسخة الأولى لجائزة بنك المغرب للبحث الاقتصادي والمالي سنة 2022.

مجال الاستقرار المالي والإشراف البنكي والشمول المالي

الإطار التنظيمي والمراقبة الاحترازية

تمويل الاقتصاد والشمول المالي

- تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية؛
- إصدار التعليمات المتعلقة بآلية تدبير المخاطر المالية المرتبطة بتغير المناخ سنة 2021 وإبرام مذكرة مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية؛
- المساهمة في أشغال شبكة البنوك المركزية والمشرفين من أجل تفضير النظام المالي؛
- إطلاق أشغال إنشاء سوق ثانوية للديون معلقة الأداء سنة 2021؛
- تحسين أدوات الإشراف البنكي؛
- تعزيز التعاون في مجال المراقبة عبر الحدود؛
- المساهمة في تنفيذ الإجراءات الناتجة عن توصيات بعثة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- مواكبة رقمنة الخدمات المالية؛
- إعداد ونشر الإطار الاستراتيجي للسياسة الاحترازية الكلية سنة 2021 وتحسين آلية تحليل وتقييم المخاطر النظامية؛
- إدماج أدوات مراقبة المخاطر الناشئة عن سوق العقار والأسر في إطار الأدوات الاحترازية الكلية؛
- تحديد آليات تعديل رسوم الأموال الذاتية الإضافية وتنفيذها بالنسبة للبنوك ذات الأهمية النظامية؛
- تحسين المقاربة المتبعة عند إجراء اختبار الضغط الكلي وعند حدوث عدوى عابرة للحدود.
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي سنة 2019؛
- المساهمة في إصدارات أسبوع التمويل للأطفال والشباب؛
- إطلاق مبادرة «Greenback» سنة 2021 وتنظيم العديد من جولات «City Tours» في أرجاء المملكة؛
- المساهمة في وضع خطة عمل لصالح سكان القرى؛
- إتمام الدراسة حول الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة القروية؛
- إجراء استطلاع «الزبون السري» سنة 2022؛
- تنفيذ إجراءات تهدف إلى بروز التكنولوجيا المالية، لا سيما إحداث منصة «الشباك الوحيد للتكنولوجيا المالية» (One Stop Shop Fintech) داخل البنك، ووضع خريطة للقطاع وإبرام شراكات في هذا المجال مع الجهات التنظيمية والفاعلين في المجال الرقمي؛
- إعمال تدابير حماية المستهلك، والتي تشمل مراجعة القواعد التي تنظم الانتقال البنكي وفتح الحسابات وإغلاقها، وزيادة الشفافية حول أسعار الخدمات المالية فضلا عن تعزيز أوجه التعاون مع المركز المغربي للوساطة البنكية؛
- إبرام اتفاقية تعاون مع مجلس المنافسة سنة 2020؛
- اعتماد سنة 2023 ميثاق تسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة للمنتجات والخدمات البنكية واستخدامها.

مجال أنظمة ووسائل الأداء

- مواكبة البنيات التحتية للأسواق المالية في إطار التحويل الفوري وتفعيل غرفة المقاصة - الطرف المقابل المركزي لسوق العقود الآجلة؛
- إعداد مشروع قانون بشأن مراقبة البنيات التحتية للأسواق المالية والجهات المصدرة لوسائل الأداء والشروع في إجراءات التشاور مع الأطراف المعنية؛
- إجراء تمارين اختبار الضغط بشكل منتظم ابتداء من سنة 2020 لتقييم مرونة النظام المغربي للأداءات الإجمالية، أخذا في الاعتبار المتطلبات التي حددها بنك التسويات الدولية؛
- تحسين الإطار التشغيلي لمراقبة البنيات التحتية للأسواق المالية ووسائل الأداء؛
- وضع مبادرات رامية إلى تسريع اعتماد الحل الوطني للأداء عبر الهاتف المحمول، ولا سيما تنزيل استراتيجية التواصل المؤسساتي، ورفع مستوى الوعي بين التجار وكلاء القرب وتكييف الشروط التقنية والتسعيرية الخاصة بالبنوك؛

- تنزيل الإجراءات الرامية إلى رقمنة وسائل الأداء المتعلقة بالخدمات الاجتماعية، وبشكل عام، بالتدفقات بين الدولة والمستخدم؛
- إجراء دراسات لتنفيذ استراتيجية شاملة لتطوير وسائل الأداء الكتابية مع التركيز على عادات الأداء وتكاليف وسائل الأداء وقبول الأداء الإلكتروني في السوق الوطنية؛
- إحداث لجنة العملة الرقمية للبنك المركزي ومجموعات العمل المختصة سنة 2021، حيث تتولى مهمة دراسة القضايا المتعلقة بالعملة الرقمية للبنك المركزي وغيرها من الأصول الرقمية وتوجيه قرارات بنك المغرب في هذا المجال.

مجال شبكة البنك والنشاط الائتماني والوثائق المؤمنة

- المواءمة الجارية للإطار التنظيمي الذي يحكم معالجة وإعادة تدوير العملة الائتمانية من خلال توسيع نطاق تغطية القواعد التنظيمية لتشمل جهات خاضعة جديدة، ووضع آجال قانونية بما يتماشى مع القانون رقم 55-19 وتنفيذ غرامات في حالة ارتكاب مخالفة طبقا للمادة 62 من القانون رقم 17.40 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب؛
- مواصلة تحويل وتحديث تدبير الدورة النقدية من خلال مراجعة الأنواع المختلفة لصنع العملة الائتمانية بهدف تحسين التحكم في المخاطر التشغيلية، وتجديد وتعزيز المعدات في ضوء توسع حجم النشاط وكذا تفعيل الأنظمة المعلوماتية التي من شأنها أن تسمح بتتبع تدفقات الأموال؛
- إنشاء وحدة إنتاج رخص السياقة والبطاقات الرمادية ووحدة سك الميداليات والقطع النقدية التذكارية؛
- الحصول على جائزة التميز لسنة 2023 لأفضل مشروع في مجال «الاستدامة البيئية»؛
- تعزيز آليات «تدبير المعارف» والخبرات الصناعية.

مجال الحكامة

- تكييف تنظيم البنك سنة 2019 وإجراء التقييم الذاتي لأدوار وأداء لجان الحكامة الخاصة به، لا سيما مجلس البنك، واللجنة المديرية، واللجنة النقدية والمالية، ولجنة التنسيق والتدبير الداخلي؛
- مراجعة منظومات الأخلاقيات ووضع نظام إدارة مكافحة الفساد والحصول على شهادة مصادقة معيار ISO 37001 وإعمال اتفاقية الأخلاقيات ومكافحة الفساد؛
- الامتثال لقانون الأمن السيبراني وإجراء تمرين محاكاة المخاطر السيبرانية سنة 2021 على مستوى البنوك؛
- تقييم صندوق النقد الدولي سنة 2022 لإطار شفافية البنك، مسلطا الضوء على متانة ممارسات الشفافية الخاصة بإطار حكامته وكون الممارسات الخاصة بالسياسة النقدية والاستقرار المالي «موسعة وشاملة» ما يخول له أن «يحظى بثقة كبيرة لدى الأطراف المعنية»؛
- استكمال إدماج أنظمة تسيير البنك وتعزيز مرونة أنظمة المخاطر والافتحاص والمراقبة الخاصة به؛
- تحديد وتنفيذ خرائط الطريق التي تتوافق مع سياسات المسؤولية المجتمعية والمطابقة الخاصة بالبنك؛
- تعزيز علاقات البنك المؤسساتية؛
- المساهمة في تنظيم الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراكش في أكتوبر 2023، والتي نظم بنك المغرب على هامشها، بالتعاون مع بنك إسبانيا، مؤتمرا رفيع المستوى حول مقاربة المساواة بين الجنسين في البنوك المركزية. كما استضاف النسخة 38 للندوة البنكية الدولية لمجموعة الثلاثين، وشارك في العديد من حلقات النقاش الموضوعاتية، وعقد اجتماعات ثنائية مع محافظي البنوك المركزية وكبار المسؤولين في المؤسسات الدولية؛

- تكييف التواصل الداخلي للبنك من خلال إدراج وسائط رقمية أكثر سهولة في الاستخدام، وإرسال جميع بلاغاته الصحفية بشكل منتظم لمستخدميه، وإثراء بوابة الإنترنت الخاصة به؛
- تعزيز التواصل الخارجي من خلال بث فيديوهات تعليمية حول مهام البنك، وإجراء تكوين للصحفيين ومجموعات نقاش (focus group) مع مراسلين من الصحافة المرئية والمسموعة، فضلا عن القيام بحملات تواصل على شبكات التواصل الاجتماعي.

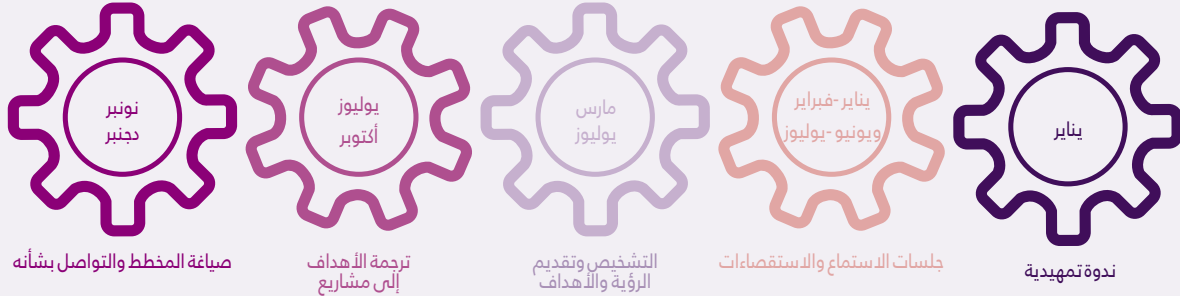
مجالات الموارد

نظام المعلومات والنظام الرقمي	الموارد البشرية والتكوين والرفاه
<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وآلية الدفاع السيبراني الخاصة بالبنك؛ • تحديد سياسة البنك الخاصة بالتكنولوجيا السحابية واعتماد استراتيجية استضافة تكنولوجيا المعلومات لزيادة مرونتها وضمان التشغيل المستمر لأنشطة البنك المتعلقة بالمهن والدعم؛ • الحصول على اعتماد فريق الاستجابة للطوارئ المعلوماتية (CERT) سنة 2019، مما يتيح الاعتراف بمركز البنك للعمليات والأمن من قبل نظرائه والانضمام لمجتمعات الخبراء الدوليين في مجال الأمن السيبراني؛ • إجراء العديد من التجارب القائمة على تكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain) والتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي، والشروع في إنتاج أنظمة معلوماتية جديدة تعتمد على هذه التقنيات الثورية؛ • إجراء دراسات تهدف إلى إعادة هندسة عمليات الدعم في البنك المتعلقة بشكل خاص بالمشترىات وإدارة الميزانية وخدمات الصيانة اللوجستية؛ • تنزيل خطة إدارة التغيير المواكبة للاستراتيجية الرقمية للبنك؛ • تنفيذ المشاريع المدرجة في إطار برنامج فضاء العمل الرقمي. 	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز صورة بنك المغرب كمؤسسة مشغلة من خلال إنشاء منصة توظيف رقمية جديدة، والمشاركة في منتديات متخصصة جديدة وتطوير التبادلات مع الجامعات والمدارس الرائدة ونشر كبسولات تهدف إلى الترويج لمهن البنك؛ • دمج أدوات جديدة للتطوير المهني تركز على دورات تكوين معتمدة ذات مستوى متقدم، وتقنيات تعليمية قائمة على التعلم الرقمي وكذا عقد شراكات مع العديد من المؤسسات الدولية؛ • إعداد خطط لضمان الخلف من أجل تشكيل مجموعة من المرشحين المحتملين لتولي المناصب الشاغرة في المستقبل؛ • أعمال الإجراءات الرامية إلى تحسين الرفاه في العمل، ولا سيما توفير بطاقات مهنية متعددة الوظائف وبطاقات الانخراط في نظامي التقاعد والاحتياط الاجتماعي، وإحداث وحدة مساعدة المستخدمين والعاملين والمتقاعدين وذوي الحقوق، وتنظيم ندوات عبر الإنترنت حول الصحة والرفاه والتسيير المراعي للمستخدم بالإضافة إلى اعتماد تدابير دعم الوالدين؛ • وضع ميثاق المساواة المهنية بين المرأة والرجل سنة 2020 والقيام بحملة توعية حول الصور النمطية المتعلقة بالنوع.

استنادا إلى هذه الإنجازات وأخذا بعين الاعتبار الدروس المستفادة من تجربته ومن ممارسات البنوك المركزية في مجال التخطيط الاستراتيجي، انكب بنك المغرب سنة 2023 على أشغال إعداد مخططه السابع للفترة ما بين 2024-2028. وقد ارتكز على مقاربة تشاركية تجمع بين توجهات عامة «من الأعلى إلى الأسفل» ومبادرات تشغيلية «من الأسفل إلى الأعلى»، وتشمل آلية للاستماع لتجميع توقعات الأطراف المعنية.

إطار 1.1.2: مراحل إعداد المخطط الاستراتيجي 2024-2028

تم إطلاق أشغال إعداد المخطط الاستراتيجي 2024-2028 منذ بداية سنة 2023 وقد تمت وفقا للمراحل التالية:



• ندوة تمهيدية

استُهلّت عملية إعداد المخطط بتنظيم ندوة تهدف إلى إغناء التفكير الاستراتيجي والحث على انخراط الفاعلين وتعبئتهم. وقد سلط هذا الحدث، الذي قام بتسييره خبير دولي، الضوء على العديد من المواضيع الحالية التي تهم البنوك المركزية، كما عرف مشاركة أعضاء من اللجنة المديرية وممثلي الوحدات المكلفين بالاستراتيجية والأطر العاملة بالبنك.

• جلسات الاستماع والاستقصاءات

تميزت هذه المرحلة بوضع آلية للاستماع واستقصاء الرأي من خلال إنشاء «مجموعة نقاش مركزة» داخلية مع المكلفين بالاستراتيجية وإجراء استقصاء في صفوف المتعاونين، وكذا الأخذ بالممارسات الجيدة للعديد من البنوك المركزية في مجال إعداد وتسيير الاستراتيجية والاستماع للأطراف المعنية الوطنية، لاسيما الهيئات التنظيمية للنظام المالي وبعض البنوك الفاعلة في السوق وممثلي الوسط الأكاديمي والمجتمع المدني فضلا عن بعض القطاعات الوزارية.

• التشخيص وتقديم الرؤية والأهداف

استند التشخيص الاستراتيجي إلى نتائج آلية الاستماع والاستقصاءات، ما أتاح فرصة لتقييم المخطط السابق وتحديد التحديات الناشئة عن البيئة الداخلية والخارجية للبنك، وتسطير الأولويات المستقبلية. وفي أعقاب هذه الأشغال، وضعت الرؤية الجديدة للبنك وكذا الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية المتأتمية عنها.

• ترجمة الأهداف إلى مشاريع

بعد المصادقة على الأهداف المختارة، تمت ترجمتها إلى مشاريع وإجراءات تخول تنفيذها.

• صياغة المخطط والتواصل بشأنه

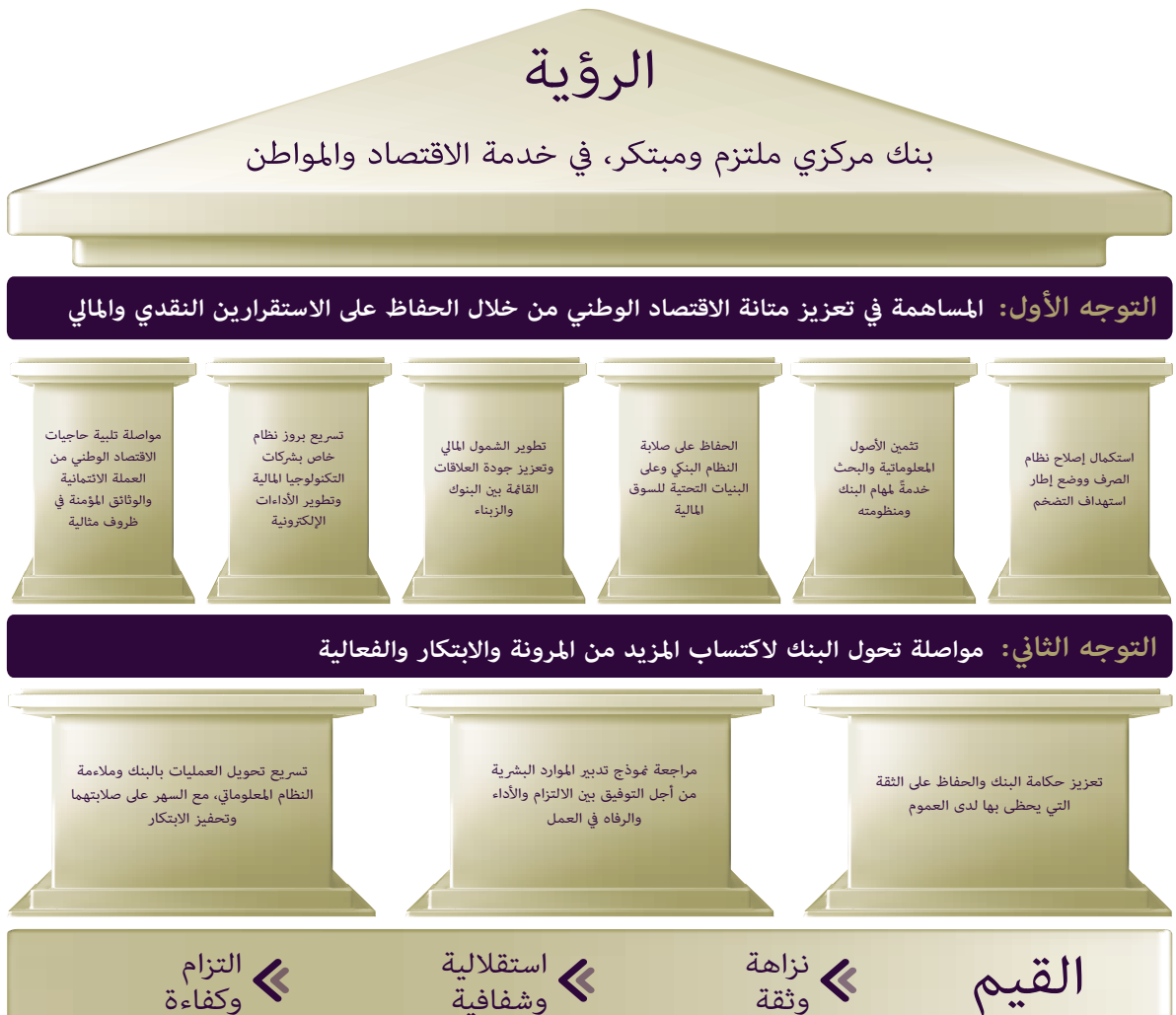
بمجرد الانتهاء من صياغة المخطط الإستراتيجي للبنك، تم رفعه لمجلس البنك للموافقة عليه خلال دورته المنعقدة في دجنبر 2023، وتم نشره لاحقا على البوابة الإلكترونية للبنك باللغات الفرنسية والعربية والإنجليزية.

وقد تبعت ولاية البنك واللجنة المديرية على مدار السنة المراحل المختلفة لإعداد المخطط، والتي تمت مصاحبته بأنشطة تواصلية في شكل مقاطع فيديو ورسائل إخبارية تهدف إلى إعلام مستخدمي البنك بالخطوات المتخذة والنتائج المرتبطة بها.

وقد وضع بنك المغرب رؤية تهدف إلى جعله «بنكا ملتزما ومبتكرا، في خدمة الاقتصاد والمواطن» على مدى السنوات الخمس القادمة، حيث يسعى إلى تحقيقها من خلال توجيهين رئيسيين:

- المساهمة في تعزيز متانة الاقتصاد الوطني من خلال الحفاظ على الاستقرارين النقدي والمالي؛
- مواصلة تحول البنك لاكتساب المزيد من المرونة والابتكار والفعالية.

الخريطة الاستراتيجية 2024-2028



تتألف الخريطة الاستراتيجية للبنك من تسعة أهداف تشمل كلا من مهامه الرئيسية والدعائم الداخلية المتعلقة بمواءمة آلياته الخاصة بالحكامة ونموذجه لتدبير الموارد البشرية وكذا عملياته ونظامه المعلوماتي. ويرتكز تحقيقها على حوالي عشرين هدفا تنفيذيا وخمسين مبادرة مهيكلة ونظاما جديدا للقيم قادر على توجيه السلوك الفردي والجماعي لمستخدميه.

3.1.2 المراقبة الداخلية، والافتحاص، وتدبير المخاطر والأخلاقيات

نظام المراقبة الداخلية

كل سنة، يتم إعداد حصيلة لكافة مكونات¹ نظام المراقبة الداخلية للبنك، المستوحى من الإطار المرجعي للجنة الأنظمة الراعية للجنة تريدواي (COSO). وتستند هذه الحصيلة إلى نتائج التقييم الذاتي الذي تقوم به الوحدات لأنظمة المراقبة الخاصة بها، والخريطة الشاملة للمخاطر التنفيذية والخلاصات والتوصيات المتأتية من مهام الافتحاص الداخلي والخارجي وكذلك تلك الصادرة عن لجنة الافتحاص.

تحسن النضج العام لنظام المراقبة الداخلية مقارنة مع السنة الماضية، ما خول لأربعة عناصر تحقيق درجة النضج المستهدفة والمتماشية مع مستوى سير مناسب للعمليات والمتوافقة مع المتطلبات اللازمة. ويعزى هذا التحسن إلى تطور إيجابي في نضج مكون «الإخبار والتواصل» على إثر تعزيز إطار شفافية البنك وتنزيل الإجراءات المهيكلة التي تهدف إلى تقوية متانة البنك وأليته الخاصة بالأمن السيبراني. وفيما يخص عناصر «بيئة المراقبة» و«تدبير المخاطر» و«قيادة النظام»، فقد حافظت على سيرها بطريقة فعالة وناجعة على غرار السنة السابقة.

الافتحاص الداخلي

يعد الافتحاص الداخلي لبنك المغرب نشاطا مستقلا تتجلى مهمته في منح الأطراف المعنية الرئيسية (مجلس البنك، ولجنة الافتحاص وولاية البنك) ضمانا بشأن التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك. ويهدف إلى مساعدة البنك في تحقيق أهدافه، من خلال اعتماد مقارنة شمولية ومنهجية في تقييم عملياته المتعلقة بالتحكم في المخاطر، والمراقبة الداخلية وحكامة المقاول.

في هذا الصدد، يقوم البنك بالتخطيط لمهامه وتنفيذها وفقا لمقاربة مبنية على المخاطر قائمة على افتحاص شامل يهتم كافة وحدات البنك وعملياته وأنشطته. ويأخذ التخطيط السنوي للمهام بعين الاعتبار، إضافة إلى تحليل المخاطر، التحديات الاستراتيجية، وتكاملية الأشغال مع تلك التي يقوم بها مراقب الحسابات، ومعيار الطابع الدوري لمهام الافتحاص وكذا توقعات الأطراف المعنية المذكورة أعلاه. وتهدف مهام الافتحاص بالخصوص إلى تقييم مطابقة أنشطة البنك للقوانين والقواعد والمساطر الجاري العمل بها، وكذا فعاليتها وكفاءتها مقارنة بالأهداف المسطرة لها وكذا موثوقية وسلامة المعلومات ذات الصلة.

وكانت سنة 2023، التي تزامنت مع نهاية المخطط الاستراتيجي 2019-2023، فرصة لتقييم دورة الافتحاص وإعداد مخطط افتحاص جديد لفترة الخمس سنوات ما بين 2024-2028.

¹ بيئة المراقبة وتدبير المخاطر وأنشطة المراقبة والإخبار والتواصل، وقيادة النظام.

جدول 2.1.2: العمليات الرئيسية التي خضعت للافتتاح سنة 2023

العمليات المتعلقة بالتسيير العمليات المتعلقة «بالمهن» العمليات المتعلقة «بالدعم»

- | | | |
|--|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> • المخاطر والمراقبة الداخلية • أمن المعلومات ومثانة الأنشطة | <ul style="list-style-type: none"> • الأنشطة الائتمانية • الوثائق المؤمنة | <ul style="list-style-type: none"> • الموارد البشرية • النظم المعلوماتية • المعلومات المالية • المشتريات • الأمن • المطابقة والمواكبة القانونية |
|--|---|---|

علاوة على ذلك، تواصل التعاون سواء على المستوى الدولي والوطني من خلال إجراء مهمة تقييمية خارجية لبنية الافتتاح الداخلي للبنك المركزي لدول وسط إفريقيا في إطار مساعدة تقنية، فضلا عن المشاركة في مؤتمر المسؤولين عن الافتتاح الداخلي للبنوك المركزية للدول الفرنكوفونية، التي يظطلع فيه بنك المغرب بدور الأمانة العامة.

تدبير المخاطر

المخاطر الاستراتيجية¹

شهدت سنة 2023 إنجاز تحليل للمخاطر الرئيسية المرتبطة بتنفيذ المشاريع الكبرى المدرجة في المخطط الاستراتيجي 2019-2023. وأظهر هذا التحليل أن المخاطر الرئيسية المحددة تتعلق بشكل خاص بجوانب التنسيق بين الأطراف المعنية الخارجية وجودة الخدمة التي يقدمها بعض متعهدي الخدمات، لذلك قام البنك بتحديد وتنزيل إجراءات تحسين لضمان السيطرة على هذه المخاطر.

المخاطر التنفيذية

يتم تدبير المخاطر التنفيذية حسب مقارنة تميز المخاطر الإنسانية عن التنظيمية والعملياتية، وكذا المخاطر المرتبطة بأنظمة المعلومات أو بعوامل خارجية. وفيما يخص الجانب التنظيمي، تم تعيين مدير للمخاطر على رأس كل وحدة وهو مكلف بتقييم المخاطر المرتبطة بالأنشطة والعمليات التي تتم في الوحدة وضمان تطبيق الإجراءات الهادفة إلى التحكم فيها. وتتولى هيئة مركزية لتدبير المخاطر مهمة اليقظة المنهجية، إلى جانب دورها في المواكبة وإعداد التقارير المجمعة حول المخاطر.

وفي سنة 2023، عُززت خريطة المخاطر التشغيلية بإدراج مخاطر محددة مرتبطة بأنظمة التدبير، لا سيما تلك المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية والبيئة ومكافحة الفساد وأمن المعلومات. وفي الوقت نفسه، تم تتبع تطور المخاطر التنفيذية التي تم تقييمها على أنها شديدة على مدار السنة، خاصة تلك المرتبطة

¹ تتجلى المخاطر الاستراتيجية بالنسبة لبنك المغرب في فئتين: (1) المخاطر التي قد تعرقل تحقيق أهدافه الاستراتيجية و (2) المخاطر التي قد تنجم عن تنفيذ هذه الأهداف.

بالأمن السيبراني بسبب تفاقم التهديد السيبراني وتوقعات الاقتصاد الكلي المتأثرة باستمرار حالات عدم اليقين.

المخاطر المالية

تشمل المخاطر المالية مخاطر القروض والسوق والسيولة بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بتدبير الصناديق الاجتماعية وتوظيف الأموال الذاتية للبنك. وتقوم لجنة منبثقة عن اللجنة المالية والنقدية بمراجعة المؤشرات المحددة لرصد هذه المخاطر وكذلك تتبع الإجراءات التي تهدف إلى السيطرة عليها.

مخاطر السمعة

ترتبط مخاطر السمعة برأي أو تصور سلبي بشأن فعالية البنك في إنجاز مهامه من قبل مختلف الأطراف المعنية الداخلية أو الخارجية. وقد تنجم أيضا عن التدبير غير الملائم للمخاطر الاستراتيجية أو التشغيلية أو المالية.

خلال سنة 2023، أجري تحليل لعناصر مخاطر السمعة لتحديد الإجراءات لتعزيز التحكم فيها، وتتجلى في (أ) رصد تنقيط صورة البنك في وسائل الإعلام، (ب) تنفيذ حملة تحسيسية حول الفساد تستهدف الأطراف المشاركة في عمليات الشراء، (ج) تتبع تنزيل توصيات مراجعة إطار الشفافية الخاص بالبنك، بالإضافة إلى (د) تقييم آلية الاستماع للزبناء. ومن ناحية أخرى وفي إطار التحسين المستمر لآلية تدبير المخاطر، تم إجراء مهمة تقييم خارجي من قبل «النظراء» تم تنفيذها بالاشتراك بين الاحتياطي الفيدرالي في فيلادلفيا وبنك إسبانيا.

استمرارية النشاط وسلامة المعلومات

في سياق اتسم بانتهاء جائحة كوفيد-19، أعلن البنك الخروج من وضعية الأزمة الصحية المفروضة منذ مارس 2020، وذلك وفقا لمخطط تدبير الأزمة. ومع ذلك، استمر رصد الوضع الوبائي، وعززت مخططات استمرارية العمليات بالدروس المستفادة من هذه الأزمة والحرب في أوكرانيا. ومن جهة أخرى، أصبحت تمارين الانسحاب التي أجريت لاختبار كفاءات استمرارية النشاط أكثر تعقيداً، حيث تم تنفيذها بطريقة فجائية. علاوة على ذلك، وعقب الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز في شتنبر 2023، قام البنك بمراجعة عملية تنزيل مخطط استمرارية النشاط فيما يتعلق بسيناريو «الهزات الأرضية».

وبهدف ضمان تنسيق جيد لمخطط استمرارية النشاط مع ذلك الخاص بالجهات الفاعلة في المنظومة المالية والمساهمة في تعزيز متانة القطاع المالي، أنجز بنك المغرب في 2023 التمرين الأول لمحاكاة أزمة سيبرانية، يتمحور موضوعها حول توقف طويل الأمد في نظام معلوماتي قد يكون حساسا بالنسبة للمنظومة المالية.

وتماشيا مع الأهداف المسطرة، مكن التمرين من جهة من التنفيذ العملي لآلية التنسيق أثناء الأزمات في القطاع وتدريب المشاركين على هذه العملية، ومن جهة أخرى التصديق على سير العمل في حالة الطوارئ الخاص بالعمليات المستهدفة.

وفيما يتعلق بأمن المعلومات، وفي بيئة تميزت بتصاعد الهجمات السيبرانية، واصل البنك جهوده لتعزيز نظامه للأمن المعلوماتي من خلال تسريع تنفيذ مخطط معالجة مخاطر الهجمات السيبرانية، وإجراء عمليات مراقبة الامتثال للقواعد الأمنية وكذلك القيام بحملة تحسيسية جديدة حول التهديدات السيبرانية. بالإضافة إلى ذلك، استمرت مهام المراقبة المرتبطة بالمخاطر السيبرانية، لا سيما فيما يتعلق بتدبير نقاط الضعف والحوادث. وفيما يتعلق بمطابقة مقتضيات القانون رقم 05-20 المتعلق بالأمن السيبراني ومرسومه التنفيذي، قام البنك بتنفيذ خطة عمل تهدف إلى الامتثال لمقتضيات التوجيهات الجديدة الوطنية لأمن نظم المعلومات.

الأخلاقيات

تتكون المنظومة الأخلاقية للبنك من مدونتين للأخلاقيات (تنطبق الأولى على أعضاء المجلس والثانية على ولاية البنك ومجمل المستخدمين)، إضافة إلى تفرعات خاصة ببعض الوظائف الحساسة من حيث الأخلاقيات (لاسيما بالنسبة للمستخدمين المتدخلين في عملية «ال شراء» والمفتحصين الداخليين، ومتعهدي الخدمات الخارجيين للبنك والمؤمنين). بالإضافة إلى ذلك، تتيح آلية التحذير الأخلاقي لمستخدمي البنك والشركاء الخارجيين الإبلاغ عن أي تصرف لا يتوافق مع قواعد حسن السلوك. وتم تعزيز نظام الأخلاقيات بالبنك سنة 2019 من خلال تطبيق نظام إدارة مكافحة الفساد المعتمد وفقا لمعيار ISO 37001.

وشهدت سنة 2023 مراجعة التعليمات المتعلقة «بلجنة أخلاقيات المشتريات» و«شروط ممارسة النشاط الخاصة بالمستخدمين الذين يزاولون عملهم خارج البنك» بغية ملاءمتها مع التطور الذي طرأ على السياق التنظيمي¹ لبنك المغرب وكذا الممارسات الفضلى. وفي مجال التحسيس، قُدم تكوين لفائدة كافة المستخدمين المتدخلين في عملية المشتريات، حول مدى حساسية المخاطر الأخلاقية المتعلقة بها.

أنظمة التدبير

في 2023، أنجز افتتاح استشاري عقب إنهاء تنفيذ برنامج دمج أنظمة التدبير وتأزرها مع الأنشطة المتعددة الخصائص². بالموازاة مع ذلك، اتخذت إجراءات للحفاظ على فعالية هذه الأنظمة ومطابقتها استعدادا لتجديد اعتمادها³. وفي هذا الصدد، أطلقت للمرة الأولى حملة افتتاحات داخلية وشاملة لأنظمة التدبير، وهمت 20 عملية و13 وحدة و18 فرعا ووكالة من فروع ووكالات بنك المغرب.

¹ لاسيما على إثر اعتماد القانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب.

² تتعلق المنظومات متعددة الخصائص بإدارة المخاطر والمراقبة الدائمة وتدبير الأرشيف.

³ المعايير المعنية هي: ISO 9001 و ISO 14001 و ISO 27001 و ISO 37001 و ISO 45001.

على المستوى القطاعي، تواصل تنفيذ اتفاقية التعاون لمكافحة الفساد في القطاع المالي¹ من خلال حملة تحسيسية بخصوص آليات تدبير مخاطر الفساد، لاسيما لصالح الجهات الشريكة².

4.1.2 المطابقة

فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فبعد سحب المغرب في 2023 من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي المتعلقة «بالدول الخاضعة للمراقبة المشددة» وتلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي المتعلقة «بالبلدان الثالثة التي تشكل تهديدا للنظام المالي الأوروبي بسبب ثغرات استراتيجية تهتم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، قام المغرب بتقديم طلب مراجعة التصنيفات التي حصل عليها سابقا إلى ست توصيات تقنية لمجموعة العمل المالي والمتمثلة في «متطابقة جزئيا» أو «غير متطابقة». ومن المفترض أن يتم النظر في هذا الطلب خلال الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المرتقب انعقاده في ماي 2024.

ونظراً للتطور المستمر لمنظومته من جهة، وللمخاطر المرتبطة ببعض العمليات المتأصلة في مكانته باعتباره بنكا مركزيا من جهة أخرى، شرع بنك المغرب في العديد من الورش الإصلاحية التي تشمل الشقين القانوني والتكنولوجي.

وعلى الصعيد القانوني، راجع البنك الإطار الإجرائي الداخلي على إثر تنزيل المقتضيات الجديدة التي نص عليها القانون رقم 12.18 المتعلق بتغيير وتتميم مدونة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، وهو ما نتج عنه إعادة تشكيل مخاطبيه من الهيئات الخارجية. وهكذا، أعفيت الهيئة الوطنية للمعلومات المالية من كامل المسؤولية المتعلقة برصد تحديثات ما يسمى بالقوائم «السوداء»، لتتولاها اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما.

علاوة على ذلك، شرع البنك في توضيح القواعد المتعلقة بتحديد المستفيدين الفعليين للأشخاص المعنويين المؤسسين في المغرب، وذلك على ضوء إحداث السجل الوطني. موازاة مع ذلك، وُضع رهن إشارة النواب العاميين المتخصصين، في إطار اتفاقية شراكة مع رئاسة النيابة العامة في 31 مارس 2022، منصة معلوماتية للتبادل الآمن للبيانات التي تهدف إلى تحديد أصول الحسابات البنكية وتجميدها أو حجزها حسب الاقتضاء.

¹ اتفاقية تم توقيعها في نونبر 2019 بين الهيئات التنظيمية الثلاثة للقطاع المالي (بنك المغرب، والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي) والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

² شركة تدبير صناديق ضمان الودائع البنكية، والمركز المغربي للوساطة البنكية، والمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمؤسسة المغربية للثقافة المالية.

وبخصوص الركييزة التقنية، استكمل بنك المغرب ورش تحديث أدواته المعلوماتية الخاصة بالتصنيف والفرز وكذا معاييرها وفقا للمقاربة القائمة على المخاطر، وذلك بهدف تعزيز أدائها على المستوى التشغيلي إلى أقصى حد، أخذا بعين الاعتبار طبيعة وحجم أنشطة البنك والمخاطر المرتبطة بها. ومن جهة أخرى، وفي إطار واجب اليقظة، صنف البنك حوالي عشر العمليات على أنها حالات معقدة تتطلب مراقبة مستمرة. كما أرسل تصريحين بشكل تلقائي للهيئة الوطنية للمعلومات المالية، تطبيقا للمادة 22 من القانون رقم 05-43 المذكور أعلاه، على إثر نتائج تحليل شكاية وتبليغ موجهين إلى البنك واللذان يمكن تصنيف وقائعها بأنها جرائم أصيلة لغسل الأموال بالمعنى المقصود في المادة 2-574 من القانون الجنائي.

وفيما يتعلق بالأداء العام، فإن نظام القياس الدوري للمؤشرات ذات الصلة الذي تقوم عليه بنية الآلية الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يظهر أن المعدل الإجمالي لتحقيق أهداف البنك قد بلغ 92%، وتجدر الإشارة إلى أن النسبة المتبقية تتوقف على الرقمنة الكلية لآلية دعم سلطات إنفاذ القانون في تحديد الأصول المكتسبة من أنشطة إجرامية، مع الأخذ بعين الاعتبار الارتفاع الملحوظ في عدد عمليات الحجز التي تمت معالجتها، والذي بلغ 2 718 طلبا.

في إطار تعزيز الإطار الداخلي لحماية الخصوصية، أطلق بنك المغرب سنة 2023 أشغالا لتطوير حل رقمي لتدبير هذا المجال، والذي سيمكن من القيام بالمراقبة الدقيقة لجميع عناصر ومؤشرات هذا الإطار. ومن حيث الكم، خضع 41 منتجا وخدمة معلوماتية تدعم أنشطة وعمليات البنك لدراسة وتحليل المطابقة المسبقة لإطار حماية الخصوصية، وذلك كجزء من أعمال اللجنة الداخلية التقنية والمعلوماتية. و على إثر هذه الأشغال، اتخذت إجراءات تتعلق بالمطابقة، وهو ما يثبت تكريس مبدأ «الخصوصية المتضمنة في التصميم».

وفيما يخص حق الحصول على المعلومة، واصل بنك المغرب تنزيل خطة عمله، مع إعطاء الأولوية للنشر الاستباقي عبر موقعه الإلكتروني المؤسسي، بالموازاة مع المعالجة التامة لطلبات الحصول على المعلومات التي تم التوصل بها والتي بلغ عددها 68 طلبًا في عام 2023. وقد تمحورت هذه الطلبات، حسب الأهمية، حول التنظيم البنكي وإصدارات بنك المغرب والمعلومات المتعلقة بالحسابات البنكية. وقد تمت معالجة كل هذه الطلبات تقريبا في متوسط أجل مدته 15 يوما، باستثناء بعض الطلبات التي اتسمت بالتعقيد. وفيما يتعلق بقنوات الإيداع، سخر البنك جميع الطرائق المتاحة، سواء الإيداع المادي، أو الإيداع عبر البريد، أو عبر البريد الإلكتروني، مع ضمان الحصول على المعلومة بعدة لغات.

أما بخصوص المطابقة مع القانون التنظيمي رقم 26-16 المتعلق «بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم ومجالات الحياة العامة الأولوية»، انكب البنك في اتخاذ الإجراءات الواردة في ورقة الطريق الموضوعة للامتثال لمقتضيات هذا القانون. وهكذا، أصبحت اللغة الأمازيغية تستعمل في العديد من آليات التواصل مع الجمهور والإعلام، على سبيل المثال، شاشات العرض الدينامية ودعائم التواصل والتحسيس والمجيب الصوتي التفاعلي، فضلا عن كتابة شعارات البنك ومتحفه بحروف تيفيناغ.

5.1.2 المسؤولية الاجتماعية

في إطار مواصلة تطبيق برنامجه للمسؤولية المجتمعية، قام بنك المغرب بالعديد من الإجراءات المنبثقة عن المحور القانوني والأخلاقي لسياسته الخاصة بالمسؤولية المجتمعية، وذلك من أجل تعزيز إطاره الخاص بالشفافية وتقوية آلية تدبير المخاطر السيبرانية وضمان مراعاة أفضل لرهانات المسؤولية المجتمعية في المنظومة المالية فيما يتعلق بمحاربة الفساد والأمن المالي والأمن السيبراني وحماية المستهلك.

وفيما يتعلق بمسؤوليته الاقتصادية، استمر البنك في بذل جهوده لتعزيز العودة إلى مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار، وواصل تنزيل خارطة طريق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وأطلق العديد من المبادرات لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية. وبخصوص التثقيف الاقتصادي والمالي، استهدفت التدابير المتخذة بالأساس الوسط الأكاديمي والمقاولين والأطفال.

وفيما يخص مسؤوليته الاجتماعية، بادر بنك المغرب إلى إطلاق ورشات جديدة لتنويع الفرص الوظيفية المتاحة للمستخدمين، وتحسين الرفاه في العمل وتنمية كفاءات رأس ماله البشري وكذا النهوض بالمساواة بين الجنسين.

وعلى صعيد مسؤوليته البيئية، واصل البنك اتخاذ الخطوات التي تهدف إلى التصدي بشكل أفضل إلى المخاطر المناخية داخل القطاع البنكي وعباً جهوده، إلى جانب غيره من الفاعلين في القطاع المالي، لإحراز تقدم على مستوى الأوراش التي تعزز تنمية التمويلات المستدامة. وعلى المستوى الداخلي، ركزت الجهود على تفعيل البرامج المتعلقة بالتدبير المسؤول للماء والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، بالإضافة إلى تنظيم ورشات تحسيسية حول تغير المناخ.

إطار 2.1.2: الأنشطة الرئيسية للبرنامج الخاص بالمياه المعتمدة من قبل بنك المغرب

- الربط التدريجي للمواقع ذات المساحات الخضراء بشبكة توزيع مياه الصرف الصحي المعالجة؛
- إعادة تهيئة المساحات الخضراء لجعلها أكثر توفيرا للمياه؛
- تحديث شبكات المياه الصالحة للشرب ومعدات المياه في المواقع الأثرية؛
- مراعاة المتطلبات المتعلقة بالحلول الموفرة للمياه في مشاريع البناء الجديدة؛
- رفع مستوى الوعي وتعزيز التدبير المسؤول للمياه: تنظيم مائدة مستديرة في مارس 2023، بالتعاون مع الائتلاف المغربي للماء، تحت شعار «أي حكمة للموارد المائية في سياق الندرة؟»، بالإضافة إلى ورشات عمل علمية حول المياه لصالح أبناء المستخدمين، وكذا القيام بزيارات لمتحف حضارة الماء بمراكش لفائدة المستخدمين وأسرهم، وتقديم عرض ومناظرة حول الفيلم الوثائقي «المغرب، سادة مياه تافيلالت».

وعلى مستوى المحور المجتمعي، قام البنك بتفعيل آلية رعاية المهارات التي تخول للمستخدمين المساهمة في المشاريع ذات النفع العام. وتم تحديد مهام المرحلة التجريبية بالتعاون مع الجمعيات العاملة في المناطق القروية وغيرها من الجهات الداعمة للأشخاص في وضعية إعاقة.

6.1.2 قواعد الميزانية

على مستوى الميزانية، اعتمد بنك المغرب مقاربة مدمجة تشمل التخطيط الاستراتيجي الذي يضع القواعد التشغيلية لإعداد الميزانيات ويتيح بلورة التقارير التي تمكن من ضمان تتبع الأهداف وتحديد الإجراءات التصحيحية في حالة وجود فوارق.

تخضع عملية إعداد الميزانية وتنفيذها لميثاق يحدد أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في هذه العملية ويرسي المبادئ والقواعد، مثل المواءمة مع الاستراتيجية، والتدبير المالي الجيد وعدم تعويض التكاليف والإيرادات، وسنوية الميزانية وتخصص السنوات المالية وقابلية الاستبدال. ويحرص البنك خلال إعداد ميزانيته على الامتثال للقواعد التالية: (1) تمويل الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف التي تمكنه من القيام بمهامه؛ و(2) تعزيز الاستخدام الأمثل للتكاليف، وتكييف الموارد وفقا للأولويات الاستراتيجية ومتطلبات الفعالية والمطابقة؛ و(3) تحديد استثماراته في إطار نهج الترشيح والنجاحة.

وفقا لجدول الميزانية، تنطلق الأشغال منذ شهر يونيو بمرحلة تحديد النطاق التي تسمح بتحديد معدل التغيير المتوقع في ميزانية تسيير البنك. وخلال شهر أكتوبر، تصادق لجنة التنسيق والتدبير الداخلي على ملاءمة نفقات التشغيل. وفيما يتعلق بميزانية الاستثمار، فهي تخضع لمقاربة تحديد أولويات المشاريع وفحص مدى استصواب جميع الاستثمارات الجديدة من قبل لجان مخصصة قبل تقديمها إلى لجنة التنسيق والتدبير الداخلي. وخلال شهر نونبر، تقرر لجنة الاستثمارات ميزانيات الاستثمارات الجديدة ومخصصاتها السنوية. في نهاية هذه العملية وبموجب مقتضيات القانون الداخلي، يوافق مجلس البنك خلال جلسة دجنبر على الميزانية السنوية والتعديلات التي أدخلت عليها خلال السنة.

وفي إطار دينامية تحسين عملية إعداد الميزانية، تميزت سنة 2023 بمراجعة مقارنة البنك لتحديد أولويات المشاريع من أجل تبسيط المعايير والأدوات وإجراءات التنفيذ. وفي الوقت نفسه، تم تعزيز نظام الحكامة الذي ينظم ميزانية الاستثمار من خلال إحداث لجنة تشغيلية متعددة التخصصات تتولى مهمة التحقق من اكتمال الوثائق المتعلقة بالاستثمارات الجديدة، وذلك قبل عقد اجتماع اللجان المتخصصة ولجنة التنسيق والتدبير الداخلي للاستثمارات. وفي الوقت نفسه، تم وضع تعليمات خاصة بميثاق تدبير الأصول الثابتة لتحديد قواعد تصنيف نفقات البنك كمصروفات أو أصول ثابتة.

2.2 مهام البنك

1.2.2 السياسة النقدية

في سنة 2023، تميز سياق تنفيذ السياسة النقدية بتراجع نسبي للضغوط التضخمية، وتعافٍ للنشاط الاقتصادي وشكوك قوية محيطة بالآفاق ارتباطا بتطور المناخ الدولي وتداعيات تعاقب سنوات الجفاف.

في ظل هذه الظروف، اعتمد بنك المغرب مقاربة حذرة تهدف إلى الحفاظ على تثبيت توقعات التضخم وتسهيل العودة إلى مستويات تنسجم مع هدف استقرار الأسعار، مع السهر على الحد من تأثير التشديد النقدي الذي بدأ سنة من قبل على النشاط الاقتصادي.

هكذا، وبعد قيامه، خلال اجتماعه المنعقد في مارس، برفع سعر الفائدة الرئيسي مجددا بواقع 50 نقطة أساس، أوقف مجلس البنك دورة التشديد النقدي مؤقتا في يونيو، من أجل تقييم أفضل لانتقال قراراته الأخيرة ولقياس تأثير مختلف التدابير التي اتخذتها الحكومة لدعم القدرة الشرائية للأسر وكذا بعض الأنشطة الاقتصادية. وبالنسبة لباقي السنة، وبناء على توقع تباطؤ التضخم بشكل أسرع مما كان مرتقبا في أفق التوقع، وفي سياق وطني مطبوع بالزلزال الذي ضرب منطقة الحوز، أبقى البنك سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في 3%.

وعلى المستوى التشغيلي، واصل بنك المغرب طيلة السنة تلبية كافة الطلبات المقدمة من البنوك في إطار طلبات العروض الأسبوعية، وذلك بالموازاة مع تنفيذ برامجه لإعادة التمويل على المدى البعيد. وهكذا، وصل المبلغ الجاري الإجمالي لتدخلاته في المتوسط الأسبوعي إلى 96,8 مليار درهم.

وفي سوق الصرف، واصل الدرهم تطوره داخل نطاق الثقل دون تدخل البنك. واستمر تعميق السوق مع ارتفاع قوي في حجم المعاملات في السوق القائمة بين البنوك وتزايد لجوء الفاعلين لأدوات التغطية. وكانت التقييمات الفصلية ينجزها بنك المغرب تشير إلى أن قيمة العملة الوطنية تظل على العموم متسقة مع الأسس الاقتصادية.

قرارات السياسة النقدية

تم إعداد التوقعات الماكرو اقتصادية التي استند إليها قرار المجلس خلال اجتماعه الأول برسم هذه السنة في سياق تميز باستمرار تسارع التضخم. وقد خفف تأثير صدمات العرض الداخلية على المواد الغذائية بشكل كبير أثر تراجع الضغوط التضخمية الخارجية المصدر.

في ظل هذه الظروف، عدل بنك المغرب توقعه الخاص بالتضخم لسنة 2023 إلى 5,5% في المتوسط، بعد 6,6% المسجلة في 2022، وهي أعلى نسبة له منذ 1992. وكان من المتوقع أن يصل التضخم الأساسي إلى 6,2%، مما يعكس بالأساس استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية المدرجة فيه. وبالنسبة لسنة 2024، كان يرتقب أن يصل إلى 2,3%، إلا أن الشروع في رفع دعم أسعار المنتجات المدرجة في صندوق المقاصة، الذي أشارت إليه بيانات البرمجة الميزانية 2023-2025، كان من شأنه الإبقاء على التضخم إجمالاً في مستوى أعلى، أي 3,9%.

وعلى صعيد النشاط الاقتصادي، وبعد نسبة ضعيفة قدرها 1,2% مسجلة في 2022، كان من المتوقع أن يتحسن النمو مع بقاءه محدوداً في 2,6% في 2023، متأثراً بالخصوص بضعف استهلاك الأسر. وكان يرتقب أن تتباطأ القيمة المضافة غير الفلاحية إلى 2,7%، في حين كان يتوقع أن تنمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 1,6%، أخذاً بالاعتبار محصول حبوب يصل إلى 55 مليون قنطار حسب تقديرات بنك المغرب. وبالنسبة لسنة 2024، كان من المتوقع أن يصل النمو إلى 3,5% مع تزايد القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية بنسبة 3,2% وتلك الخاصة بالأنشطة الفلاحية بواقع 6,9%، مع افتراض العودة إلى محصول حبوب متوسط قدره 75 مليون قنطار.

وفيما يتعلق بالتوازنات الماكرواقتصادية، كان يتوقع أن يتراجع عجز الحساب الجاري إلى 2,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2023 ثم إلى 2,6% في 2024، ارتباطاً على وجه الخصوص بالانخفاض المنتظر في أسعار المنتجات الطاقية، واستمرار الأداء الجيد لبعض المهن العالمية للمغرب والمستويات المرتفعة لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ومداخيل الأسفار. وأخذاً بالاعتبار التمويلات الخارجية المرتقبة للخزينة، كان يتوقع أن تغطي الأصول الاحتياطية الرسمية حوالي 5 أشهر و25 يوماً من واردات السلع والخدمات في أفق التوقع. وعلى مستوى المالية العمومية، كان يرتقب أن يواصل عجز الميزانية تراجعها بفضل الانخفاض القوي في تكلفة المقاصة واللجوء المرتفع «لآلية التمويلات المبتكرة». وبهذا، كان من المرتقب أن يتراجع من 5% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2022 إلى 4,7% في 2023 ثم إلى 4,3% في 2024.

وعلى صعيد الأوضاع النقدية، سجل متوسط سعر الفائدة على القروض البنكية ارتفاعاً فصيلاً بواقع 26 نقطة أساس في الفصل الرابع من سنة 2022 إلى 4,50%، ونمت أسعار الفائدة على الودائع بواقع 17 نقطة بالنسبة للودائع لمدة 6 أشهر وبواقع 18 نقطة بالنسبة للودائع لسنة واحدة، مقابل ارتفاع قدره 50 نقطة في سعر الفائدة الرئيسي خلال نفس الفترة. أما القروض البنكية المقدمة للقطاع غير المالي، فبعد ارتفاع بنسبة 7,9% في 2022 ارتباطاً بالتزايد الملموس في حاجيات خزينة المقاولات، كان يتوقع أن تنمو بنسبة 4% في 2023 و4,6% في 2024.

وبناء على كافة هذه المعطيات، وبعد الارتفاعين الذين تم إجراؤهما في شتنبر و دجنبر 2022، قرر مجلس البنك رفع سعر الفائدة الرئيسي مرة أخرى في مارس 2023 بما قدره 50 نقطة أساس ليصل إلى 3%، وذلك لتفادي انطلاق دوامات تضخمية، ولتعزيز تثبيت توقعات التضخم وتشجيع العودة إلى مستويات تنسجم مع هدف استقرار الأسعار.

جدول 1.2.2: توقعات التضخم في 2023 (%)

اجتماعات المجلس				
19 دجنبر	26 شتنبر	20 يونيو	21 مارس	
2,6	3,0	4,2	4,7	المتوسط في أفق 8 فصول
6,1	6,0	6,2	5,5	2023
2,4	2,6	3,8	3,9	2024
2,4	-	-	-	2025

كانت المعطيات المتاحة خلال الأشهر الموالية تشير إلى تأثير أكبر مما كان متوقعا لصدمة العرض على أسعار المواد الغذائية متقلبة الأثمنة التي بلغ ارتفاعها في فبراير 32,2% على أساس سنوي، ليصل بذلك التضخم في نفس الشهر إلى 10,1%، وهو مستوى لم يسبق أن سُجل منذ غشت 1986. وأخذا بالاعتبار هذه المعطيات الجديدة المسجلة، قام البنك بتحسين توقعه للتضخم في يونيو إلى 6,2% بالنسبة لسنة 2023 مع مواصلة ترقب تباطؤ ملموس على مدى الفترة المتبقية من أفق التوقع.

وأخذا بالاعتبار أيضا آفاق النمو غير الموازية نسبيا، قرر المجلس إيقاف دورة تشديد السياسة النقدية مؤقتا بعد أن رفع سعر الفائدة الرئيسي ثلاث مرات متتالية بما مجموعة 150 نقطة أساس. وكان من شأن هذا القرار أن يسمح بتقييم معمق ومحين للتأثيرات التراكمية لهذه الارتفاعات ولتداعيات مختلف التدابير التي اتخذتها الحكومة لدعم القدرة الشرائية للأسر وبعض الأنشطة الاقتصادية.

إطار 1.2.2: تقدير سعر الفائدة الطبيعي بالنسبة للمغرب

يرجع مفهوم سعر الفائدة الطبيعي على الأقل إلى فيكسل (1898)¹، الذي وصفه كسعر الفائدة الذي قد يتعادل عنده الادخار والاستثمار ويتوافق مع استقرار الأسعار. وفي ضوء ذلك، يعرف سعر الفائدة الطبيعي عموماً على أنه مستوى سعر الفائدة الحقيقي الذي يعم في غياب تقلبات الدورة الاقتصادية، وحين يكون الإنتاج في أعلى إمكانياته والادخار مساوياً للاستثمار والتضخم مستقرًا. وهو مؤشر يمكن من تقييم توجه السياسة النقدية، حيث تعتبر هذه الأخيرة توسعية إذا كان يفوق سعر الفائدة الرئيسي الحقيقي وتقييدية في الحالة المعاكسة.

ويُحدّد سعر الفائدة الطبيعي عموماً من خلال القوى الحقيقية التي تؤثر بنويًا على التوازن بين الإنتاج الحقيقي والإنتاج المحتمل أو، بطريقة متكافئة، بين الادخار والاستثمار. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالنمو المحتمل والتوجهات الديمغرافية والتفاوتات وتطور العزوف عن المخاطر من قبل المدخرين والمستثمرين، وكذا بالسياسة المالية.

ومع ذلك، فاستعماله لغرض اتخاذ القرار يثير تساؤلات ترتبط على وجه الخصوص بتقييمه. ذلك أنه مؤشر غير قابل للملاحظة المباشرة ولا يوجد إجماع بشأن المنهجية الأكثر ملاءمة لتقديره. فالمقاربات التجريبية المستعملة لهذا الغرض تعتمد على مجموعة واسعة من الأدوات التي تتضمن نماذج بنيوية من قبيل نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE)، والنماذج نصف-البنيوية ونموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR).

وفي المغرب، حُصّصت عدة وثائق عمل لتقدير سعر الفائدة الطبيعي، منها بالخصوص تلك التي أنجزها بنك المغرب في 2016 بناء على نموذج نصف بنيوي (Laubach et Williams, 2003)²، وتلك التي أصدرها صندوق النقد الدولي في 2021³.

بعد الصدمات العديدة التي تعرض لها الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة، والأثر التي قد تكون خلفته على البنيت الاقتصادية وعلى الروابط بين مختلف المجمعات الماكرواقتصادية، اعتبر بنك المغرب أنه من الملائم مراجعة مقاربه الخاصة بتقييم السعر الطبيعي. واختار لذلك نموذج (Holston-Laubach-Williams) (2023)⁴ الذي يأخذ بالاعتبار تداعيات الجائحة، مع السماح بالتغير الزمني لتقلب الصدمات على فارق الإنتاج والتضخم خلال فترة 2020-2022 ومع إدماج صدمة عرض استمرت طيلة الفترة 2020-2024. وتم تقدير هذه الأخيرة من خلال مؤشر صرامة القيود الموضوعة للحد من انتشار الجائحة⁵.

¹ "Wicksell Knut, 1898, "Interest and prices: a study of the causes regulating the value of money"

² Review of Economics and Statistics 85, "Measuring the Natural Rate of Interest", 2003, Thomas Laubach et John C. Williams

³ IMF Working Paper No. 2021/249 Morocco's Monetary Policy Transmission in the Wake of the COVID-19 Pandemic, 2021.

Maximilien Queyranne, Daniel Baksa, Vassili Bazinas, et Azhin Abdulkarim

⁴ Federal Reserve Bank of New York Staff Reports, no. 1063. Measuring the Natural Rate of Interest after COVID 19", 2023,

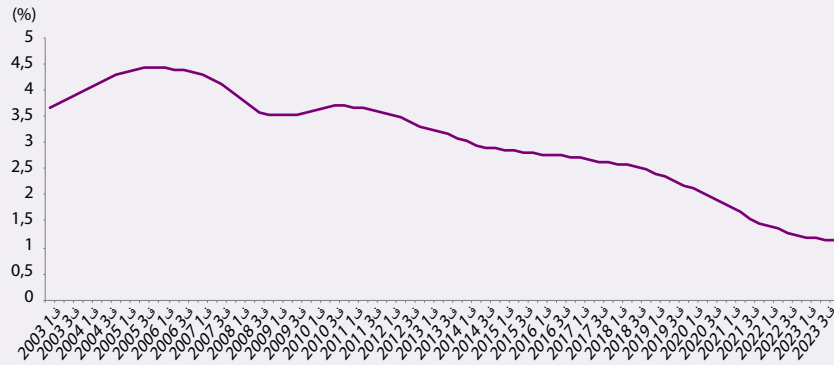
Kathryn Holston, Thomas Laubach, et John C. Williams, et John C. Williams,

⁵ يقيس هذا المؤشر (مؤشر صرامة الاستجابة لفيروس كوفيد-19) درجة صرامة القيود التي وضعتها السلطات للحد من انتشار فيروس كوفيد-19 بناء على المعلومات التي تم تجميعها من قبل «Oxford Covid-19 government response tracker» (مؤشر الصرامة في متعقب أوكسفورد لاستجابة الحكومات لتدابير جائحة كوفيد). وتم إعداده أخذًا بالاعتبار 9 تدابير، وهي: (i) إغلاق المدارس؛ (ii) إغلاق أماكن العمل؛ (iii) إلغاء التظاهرات العامة؛ (iv) القيود على التجمعات العامة؛ (v) تعليق وسائل النقل العمومي؛ (vi) تدابير الحجر الصحي؛ (vii) حملات التوعية؛ وكذا القيود على التنقلات (viii) الداخلية؛ و(ix) الدولية. ويتراوح ما بين 0 و100، وكلما كانت القيمة مرتفعة، كلما كانت درجة الصرامة أعلى.

ويتضمن هذا النموذج معادلتين أساسيتين، وهما الطلب المجمع (منحنى الاستثمارات والمدخرات IS) والعرض المجمع (منحنى Phillips) ويستعمل مرشح Kalman متعدد المتغيرات لتقييم المتغيرات غير القابلة للملاحظة. وتتمثل المتغيرات المعتمدة في حجم الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي، والتضخم الأساسي، وتوقعات التضخم، وسعر الفائدة الاسمي ما بين البنوك كسعر للفائدة على المدى القصير ومؤشر القيود المقدر للمغرب. للمعطيات وتيرة فصلية وتشمل الفترة الممتدة من الفصل الأول من سنة 2003 إلى الفصل الرابع من سنة 2023.

تبين نتائج التقديرات منحا تنازليا لسعر الفائدة الطبيعي منذ الأزمة المالية العالمية 2007-2009، وهو تطور مماثل لذلك الملاحظ في معظم الدول المتقدمة والصاعدة. كما أنها تتسجم مع نتائج صندوق النقد الدولي في إطار المشاورات برسم المادة IV⁶ لسنة 2022 والتي خلّصت إلى سعر فائدة محايد ما بين 1% و2%. وتشير مقارنة هذه التقديرات مع سعر الفائدة الرئيسي الحقيقي⁷ إلى أن السياسة النقدية لبنك المغرب ظلت تيسيرية رغم الارتفاعات الثلاثة المنجزة ما بين شتنبر 2022 ومارس 2023.

رسم بياني إ.1.2.2: تطور سعر الفائدة الطبيعي بالمغرب



⁶ صندوق النقد الدولي، 2023، "Morocco: 2022 Article IV Consultation-Press Release and Staff Report".

⁷ تم حسابه بناء على توقعات التضخم لثمانية فصول المستمدة من استقصاء بنك المغرب حول توقعات التضخم لدى خبراء القطاع المالي.

ابتداء من شهر شتنبر، تميز السياق الوطني بالزلزال العنيف الذي هز منطقة الحوز وتسبب في خسائر بشرية جسيمة، في حين ظلت تداعياته على وتيرة النشاط الاقتصادي ضعيفة حسب مختلف التقييمات المنجزة بهذا الشأن.

في ظل هذه الظروف، حافظ البنك على توقعاته للنمو دون تغيير تقريبا خلال اجتماعيه الأخيرين برسم السنة. من ناحية أخرى، وأخذا بالاعتبار المعطيات المحينة للبرمجة الميزانية 2024-2026 المتعلقة بتكلفة المقاصة، تم خفض توقعات التضخم لسنة 2024 بشكل كبير إلى 2,6% في شتنبر وإلى 2,4% في دجنبر. وفيما يرتبط بسنة 2025، كان يرتقب أن يظل التضخم عند هذا المستوى.

وبخصوص تأثير قرارات البنك السابقة، كانت المعطيات المتوفرة تشير إلى أن الانتقال يتواصل مع بقائه جزئيا، لا سيما مع ارتفاع متوسط سعر الفائدة على القروض في الفصل الثالث بواقع 112 نقطة أساس إلى 5,36% منذ بداية دورة التشديد النقدي. وفي الوقت نفسه، وكما يتضح من الاستقصاء الفصلي الذي يجريه بنك المغرب لدى خبراء القطاع المالي، بدأت توقعات التضخم على المدى المتوسط في الانخفاض منذ الفصل الثالث، واستمرت كذلك لبقية السنة. في ضوء هذه التطورات، قرر المجلس خلال اجتماعيه الأخيرين برسم هذه السنة إبقاء سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 3%.

جدول 2.2.2: قرارات السياسة النقدية منذ سنة 2014*

التاريخ	سعر الفائدة الرئيسي	نسبة الاحتياطي النقدي	قرارات أخرى
25 مارس 2014		تخفيض من 4% إلى 2%	
23 شتنبر 2014	تخفيض من 3% إلى 2,75%		
16 دجنبر 2014	تخفيض من 2,75% إلى 2,50%		
1 يوليوز 2015			• اعتماد قاعدة جديدة لتوزيع التسبيقات لمدة 7 أيام تأخذ في الاعتبار المجهود الذي يبذله كل بنك من حيث منح القروض للاقتصاد الحقيقي ومستوى وقع قرارات بنك المغرب.
22 مارس 2016	تخفيض من 2,50% إلى 2,25%		
21 يونيو 2016		رفع من 2% إلى 5%	• إقرار فوائد على الاحتياطي النقدي بالنسبة للبنوك التي تبذل مجهودا أكبر في منح القروض.
24 شتنبر 2019		تخفيض من 4% إلى 2%	
17 دجنبر 2019			• إرساء آلية لإعادة التمويل اللامحدود بالنسبة للقروض البنكية الممنوحة للفئات التي يستهدفها البرنامج المدمج لدعم وتمويل المقاولات. • تطبيق سعر فائدة تفضيلي بنسبة 1,25% لإعادة تمويل القروض الممنوحة في إطار هذا البرنامج.
17 مارس 2020	تخفيض من 2,25% إلى 2%		
15 أبريل 2020			• توسيع قائمة الأصول المقبولة كضمان لعمليات إعادة التمويل لتشمل سندات الدين الصادرة عن المقاولات والمؤسسات العمومية أو صناديق التوظيف الجماعية للتسديد والسندات الممثلة للديون على الدولة أو المقاولات والمؤسسات العمومية. • تخفيف شروط إعادة تمويل البنوك في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الذي أحدث سنة 2013 (1) من خلال توسيع نطاق إعادة التمويل ليشمل قروض التشغيل بالإضافة إلى قروض الاستثمار و(2) الرفع من دوريته ليصبح شهريا بعد أن كان فصليا.
16 يونيو 2020	تخفيض من 2% إلى 1,5%	تخفيض من 2% إلى 0%	• إنشاء خط إعادة تمويل القروض الجديدة والقروض المعاد جدولتها والتي تمنحها البنوك لجمعيات القروض الصغرى. • إحداث خط لإعادة تمويل «الوكالات بالاستثمار» المبرمة من طرف البنوك التقليدية مع البنوك التشاركية.
27 شتنبر 2022	رفع من 1,5% إلى 2%		
20 دجنبر 2022	رفع من 2% إلى 2,5%		
21 مارس 2023	رفع من 2,5% إلى 3%		

* بالنسبة لسعر الفائدة الرئيسي والاحتياطي النقدي، يتضمن الجدول فقط القرارات المرتبطة بتغيير مستوياتهما.

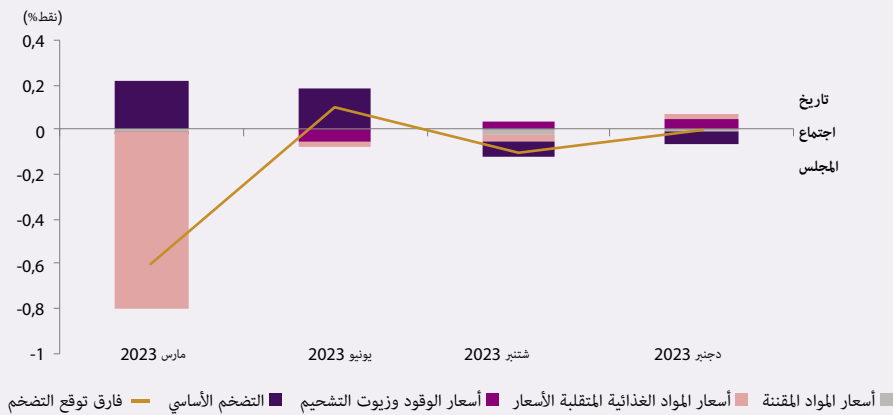
إطار 2.2.2: تقييم توقعات التضخم والنمو

في إطار السعي الدائم لتحسين آليته التحليلية والتوقعية، يجري بنك المغرب سنويا تقييما لتوقعاته التي يعدها بشكل فصلي بمناسبة اجتماعات مجلسه. وتماشيا مع سياسة الشفافية التي يנהجها البنك، يعرض هذا الإطار ملخصا لنتائج تقييم توقعات سنة 2023 للتضخم والنمو لنفس السنة.

في سنة 2023، تم إعداد التوقعات في سياق دولي يتسم باستمرار التضخم، وإن كان متباطئا، في مستويات مرتفعة بالرغم من انخفاض أسعار المنتجات الطاقية والغذائية. وفي ظل هذه الظروف، ظل تشديد السياسات النقدية يلقي بظلاله على النشاط الاقتصادي، ما أثار مخاوف من حدوث ركود لاسيما في منطقة الأورو. وعلى الصعيد الوطني، اتسمت الظرفية بسنة أخرى من الجفاف وتفاقم العجز المائي، اللذان أثرا بدورهما على مستوى عرض بعض المنتجات الغذائية الطرية، زد على ذلك الزلزال العنيف الذي هز منطقة الحوز في شتنبر.

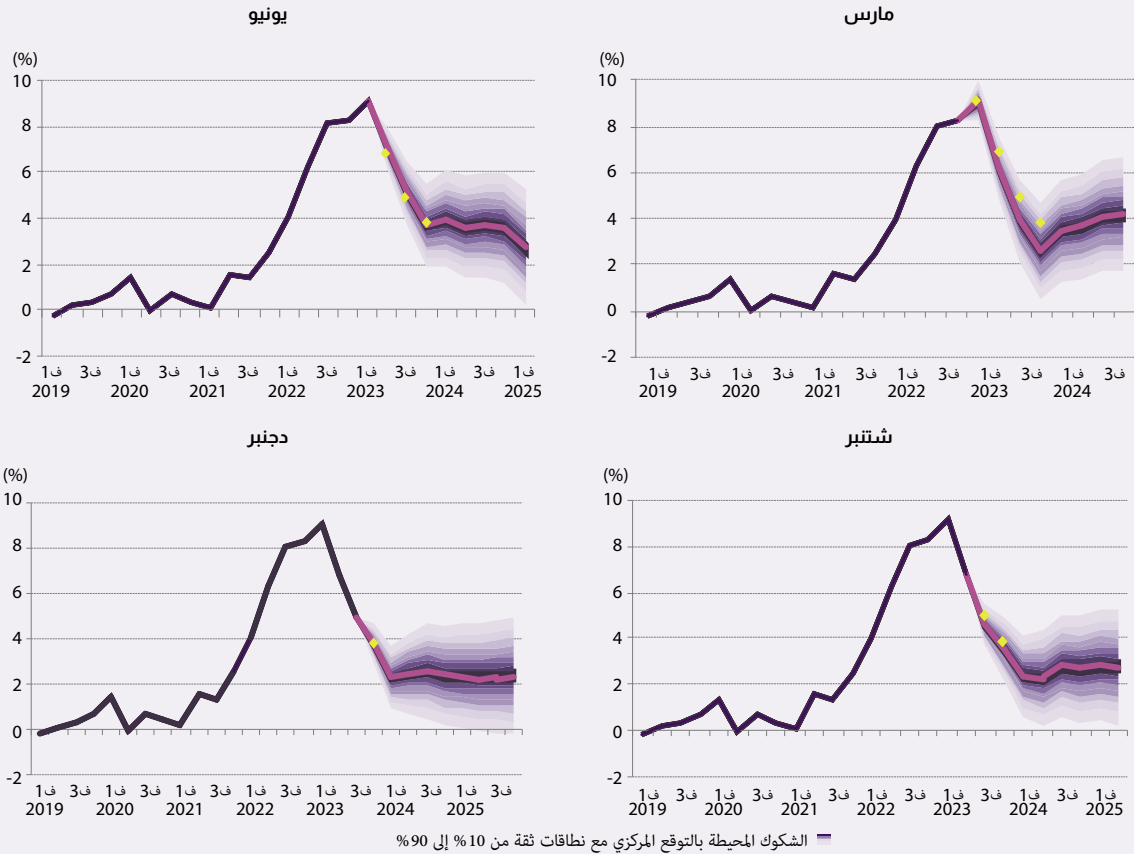
وخلال اجتماع مارس، كانت توقعات بنك المغرب لسنة 2023 تشير إلى بلوغ معدل التضخم 5,5%. ومع اعتبار أثر صدمات العرض على المنتجات الغذائية الذي كان أكبر من المتوقع، تم تعديلها إلى مستويات أعلى بقليل من 6% في التوقعات اللاحقة. وبالنظر إلى تسجيل نسبة 6,1%، فقد انتقل فارق التوقع من 0,6 نقطة مئوية في مارس إلى 0,1 نقطة مئوية في المتوسط في باقي التوقعات. كما تم توقع وصول نسبة التضخم الأساسي إلى 6,2% في مارس، وتم تعديلها فيما بعد بشكل تدريجي إلى 5,6% في دجنبر، أي بمعدل مطابق لإنجاز السنة.

رسم بياني 1.2.2.2: فارق توقع التضخم لسنة 2023



يشير تحليل الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالتوقعات الفصلية، التي تمثل الشكوك المحيطة بهذه الأخيرة، أن نسب التضخم المحققة جاءت داخل نطاق الثقة بواقع 90% في التقارير الأربعة، حيث قاربت عموما التوقعات المركزية.

رسم بياني إ.2.2.2: رسوم بيانية مروحية لتوقع للتضخم حسب تاريخ انعقاد المجلس سنة 2023

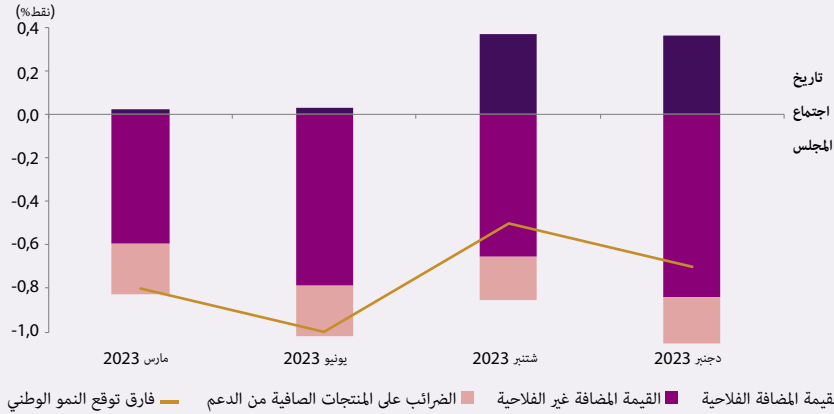


■ الشكوك المحيطة بالتوقع المركزي مع نطاقات ثقة من 10% إلى 90%

● التوقعات المركزية ● نسب نمو التضخم المحققة حسب كل فصل برسم 2023

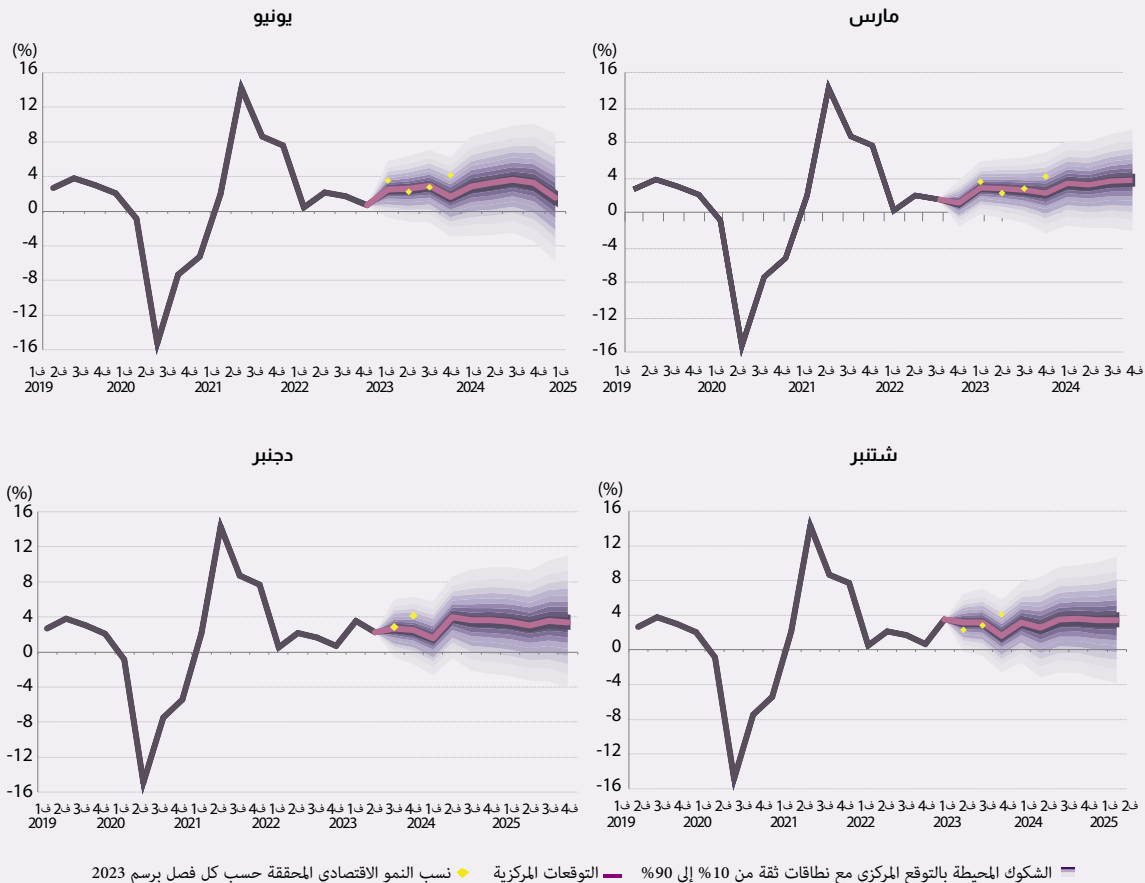
أما النمو، وبعد تباطئه إلى 1,5% في 2022، فقد بلغ 3,4% في سنة 2023 مقابل توقعات تراوحت بين 2,4% في إصدار يونيو و2,9% في تقرير شتنبر. ويعود السبب الرئيسي في التقليل من التوقعات إلى ما يتعلق بتنبؤات نمو القيمة المضافة غير الفلاحية، مع متوسط خطأ مطلق قدره 0,9 نقطة مئوية، في حين أن توقعات القيمة المضافة الفلاحية كانت شبه مماثلة للنسب المشار إليها في التوقعين الأوليين للسنة، وكانت مرتفعة بما قدره 3,6 نقطة مئوية في توقعات شتنبر ودجنبر 2023.

رسم بياني إ.3.2.2.2: فارق توقع النمو لسنة 2023



تبين الرسوم البيانية المروحية الخاصة بتوقع النمو أن النسب الفصليّة المحققة في 2023 كانت داخل نطاق الثقة البالغ 90%، وكانت قريبة على العموم من التوقع المركزي.

رسم بياني إ.4.2.2.2: رسوم بيانية مروحية لتوقع النمو حسب تاريخ اجتماعات المجلس سنة 2023

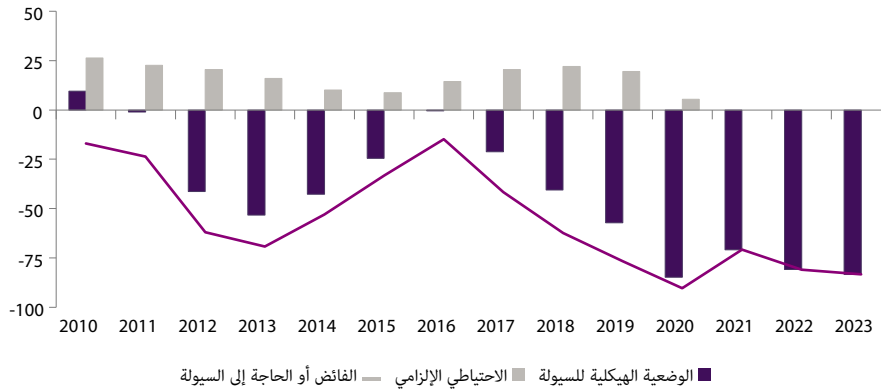


تنفيذ السياسة النقدية

التدخلات في السوق النقدية

خلال سنة 2023، تزايدت حاجة البنوك إلى السيولة لتصل إلى 83,2 مليار درهم كمتوسط أسبوعي، مقابل 80,9 مليار سنة من قبل. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى النمو الملحوظ في حجم النقد المتداول وتحسن الموجودات الخارجية.

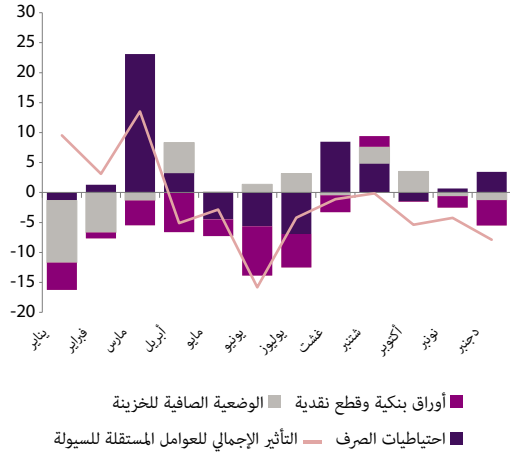
رسم بياني 1.2.2: الوضعية الهيكلية للسيولة¹ ومبلغ الاحتياطي الإلزامي (على متوسط نهايات الأسبوع، بمليارات الدراهم)



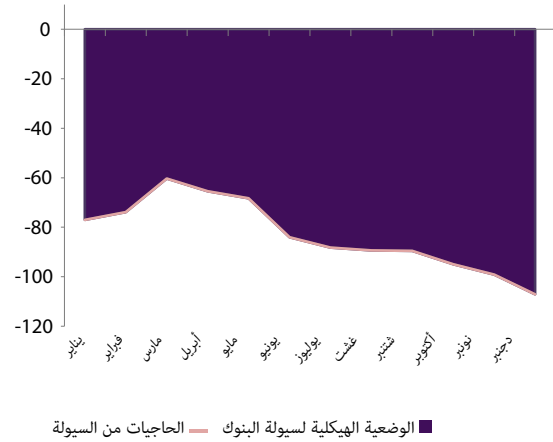
بموازاة ذلك، تابع بنك المغرب سياسة تلبية كافة طلبات السيولة المقدمة من طرف الأبنك، معززا بذلك المبلغ الجاري لتدخلاته إلى 96,8 مليار درهم في المتوسط الأسبوعي، بعد 93,5 مليار سنة من قبل. وحسب الأدوات المستخدمة، انتقل حجم التسيقات لمدة 7 أيام من 42 مليار إلى 40,8 مليار. أما حجم السيولة التي ضخها عبر العمليات لأجل شهر واحد وثلاثة أشهر، فقد ارتفع من 37,7 مليار إلى 39,4 مليار. وتزايد المبلغ الجاري لعمليات إعادة التمويل برسم برامج دعم تمويل الاقتصاد² من 13,7 مليار إلى 16,6 مليار. وقام البنك أيضا بعملية مبادلة للصرف بمبلغ 100 مليون درهم، وتم اللجوء ثلاث مرات إلى التسيقات لمدة 24 ساعة بما مجموعه 5 مليارات. وفي ظل هذه الظروف، انتقلت المدة المتوسطة لتدخلات بنك المغرب من 46 يوما إلى 50,4 يوما.

¹ يقصد بالوضعية الهيكلية لسيولة البنوك مجموع احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب، والوضعية الصافية للخرزينة وعوامل صافية أخرى، ناقص حجم النقد المتداول.
² برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وبرنامج دعم تمويل الأبنك التشاركية، وبرنامج دعم تمويل وجمعيات القروض الصغرى، والبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات.

رسم بياني 3.2.2: مساهمة العوامل المستقلة في تغير الحاجة إلى السيولة في 2023 (متوسط نهايات الأسبوع بمليارات الدراهم)

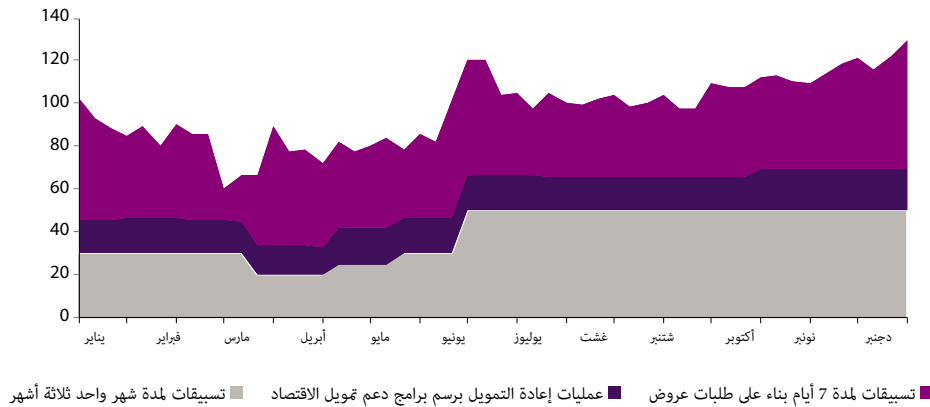


رسم بياني 2.2.2: وضعية سيولة البنوك في 2023 (متوسط نهايات الأسبوع، بمليارات الدراهم)



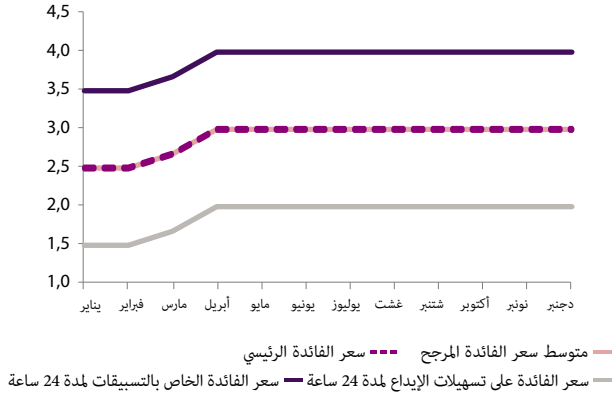
يبرز التحليل دون السنوي تقلص حاجة البنوك من السيولة من 77 مليار درهم في المتوسط الأسبوعي في يناير إلى 60,3 مليار درهم في شهر مارس، مما يعكس على وجه الخصوص التأثير التوسعي لاحتياطات الصرف. وخلال باقي السنة، تفاقم العجز تدريجياً ليصل إلى 107,1 مليار درهم في شهر ديسمبر، ارتباطاً بالأساس بنمو حجم النقد المتداول.

رسم بياني 4.2.2: تدخلات بنك المغرب في 2023 (متوسط نهايات الأسبوع، بمليارات الدراهم)

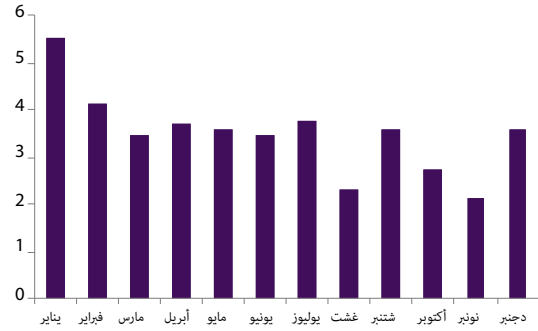


وفي هذه الظروف، ظل متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك، وهو الهدف التشغيلي للسياسة النقدية، متسقاً مع سعر الفائدة الرئيسي طوال العام، فيما انخفض المتوسط اليومي لحجم المبادلات من 3,9 مليار درهم في عام 2022 إلى 3,5 مليار عام 2023.

رسم بياني 6.2.2: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك في 2023 (المتوسطات الشهرية)



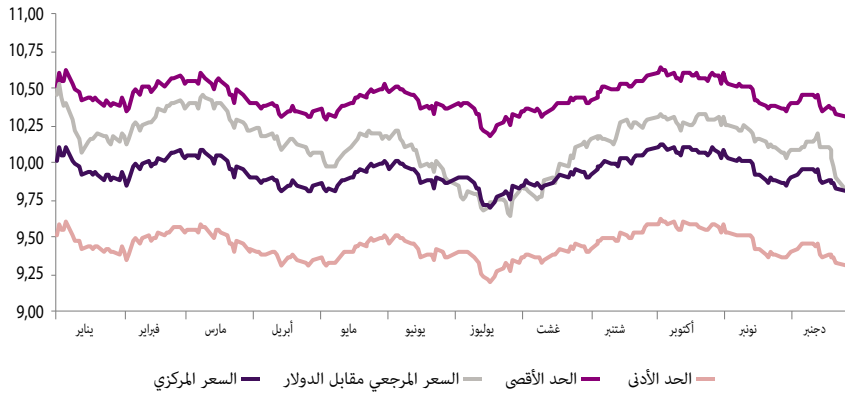
رسم بياني 5.2.2: متوسط حجم المبادلات في السوق القائمة بين البنوك في 2023 (بمليارات الدراهم)



التدخلات في سوق الصرف

بعد الارتفاع القوي الذي شهده الدولار الأمريكي سنة 2022، تراجع في نهاية العام بواقع 3,5% إزاء الأورو إلى 1,11 دولار. وفي هذا السياق، ومع أخذ تأثير السوق¹ الإيجابي بالاعتبار، أنهى الدرهم السنة بارتفاع نسبته 5,6% إزاء الدولار الأمريكي و2% مقابل الأورو. كما ظل ضمن نطاق التقلب طوال السنة دون أي تدخل من البنك المركزي. وكانت التقييمات الفصلية المنجزة من طرف بنك المغرب تشير إلى أن قيمة العملة الوطنية ظلت متماشية عموماً مع أسس الاقتصاد.

رسم بياني 7.2.2: سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي في 2023



¹ يمكن تقسيم تغير سعر الصرف إلى شقين، أولهما تأثير السلة، الناجم عن تطور سعر صرف الأورو مقابل الدولار؛ وثانيهما، تأثير السوق، الناتج عن انحراف سعر الصرف عن قيمته التي يتم حسابها على أساس السلة.

وفي الوقت نفسه، استمر تعميق سوق الصرف، مع ارتفاع حجم المعاملات في السوق القائمة بين البنوك بنسبة 74,7% إلى 754 مليار درهم ولجوء هام إلى أدوات التغطية. وبلغت هذه الأخيرة ما مجموعه 258 مليار درهم، منخفضة بذلك بواقع 10% نتيجة لتراجع الأسعار الدولية للمنتجات الطاقية.

وتواصل الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة، الذي بدأ في شهر يناير 2018، في ظروف إيجابية. وقد أدرج بنك المغرب استكمالها، فضلا عن وضع إطار استهداف التضخم، ضمن مخططة الاستراتيجية برسم الفترة 2024-2028.

2.2.2 البحوث

تميز النشاط البحثي في بنك المغرب برسم سنة 2023 بإصدار أربع وثائق عمل تناولت المواضيع التالية: «الانتقال طويل الأمد لتغيرات أسعار الصرف إلى الأسعار في المغرب»، و«تقدير النقد غير المعاملاقي بالمغرب»، و«أثر إصلاح بازل III على البنوك المغربية» و«التمويل قصير الأجل والتأثيرات على المدى الطويل: الجانب النظري والدروس التطبيقية بالنسبة للمغرب».

بالموازاة مع ذلك، نظم بنك المغرب، بالاشتراك مع البنك الدولي والشبكة الإقليمية للبنوك المركزية، المؤتمر السنوي الثالث تحت شعار «أسواق العمل والتحول البنيوي». بالإضافة إلى ذلك، تم عقد العديد من الندوات الداخلية خلال سنة 2023 وقام بتسيير جلساتها كل من:

السيدة Louise Paul-Delvaux، طالبة دكتوراه بجامعة «هارفرد»، التي قدمت نتائج آخر الأشغال التي أصدرها مركز أبحاث عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر (JPAL) حول احتياجات أرباب العمل في المغرب والتحديات التي تقف أمامهم.

السيد Michel Juillard، مستشار أول لدى بنك فرنسا، الذي تطرق إلى استعمال برمجة «Dynare» في النمذجة الاقتصادية الكلية؛

السيدة Laura Hospido من بنك إسبانيا، التي تناولت موضوع عدم اليقين والتباين الفردي في المدخيل؛

السيد عبد الخالق تهامي والسيدة Dorothee Boccanfuso من جامعة محمد السادس متعددة الاختصاصات التقنية، اللذان تحدثا عن أثر الإصلاحات الجبائية في المغرب وتصادية الضرائب.

3.2.2 أنشطة الإحصائيات وتدبير المعطيات

عرفت سنة 2023 مواصلة تنفيذ المرحلة الأولى من استراتيجية البيانات والإحصائيات التي تشمل وضع القاعدة الأساسية لتحويل البيانات. وعلى مستوى حكمة المعطيات وعلى إثر تحديد النموذج التنظيمي والإطار ذي الصلة، تم تطبيق هذا الأخير على المجالات ذات الأولوية المحددة، لا سيما البيانات التفصيلية حول الائتمان والتقارير التنظيمية الخاصة بالإشراف البنكي.

فيما يتعلق بتنميط وملاءمة عمليات تدبير المعطيات وإنتاج الإحصائيات، تم إنجاز العديد من الأوراش لاسيما تلك المتعلقة بتنفيذ عملية تحديد الاحتياجات من حيث البيانات والإحصائيات. وعلى نفس المنوال، انكبت الجهود على تحديد آلية لإتاحة البيانات للباحثين وكذا إعداد وإصدار ميثاق لنشر المعطيات والإحصائيات.

وعلى مستوى أليات إجراء الدراسات الاستقصائية، عُقدت لقاءات على المستوى الإقليمي مع فريق من المستجوبين بهدف تحسينها، كما وُسع نطاق استقصاء التوقعات حول التضخم ليشمل المقاولات، وذلك بالتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وفيما يتعلق بتطوير التحليل المتقدم للمعطيات، تواصلت الجهود لتعزيز قدرات موارد بنك المغرب في مجال استعمال التكنولوجيا الحديثة وكذا إعداد حالات استخدام وتطوير لوحات التحكم.

وعلى صعيد التعاون مع المنظومة الاقتصادية، وسع البنك نطاق تعاملاته ليشمل شركاء جدد، خاصة وزارة النقل والمكتب الوطني للسكك الحديدية وقطاع الصيد البحري التابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

4.2.2 تدبير احتياطات الصرف

إطار تدبير احتياطات الصرف

يحوز بنك المغرب احتياطات الصرف الوطنية ويديرها، وذلك بهدف تلبية احتياجات تمويل ميزان الأداءات، والحد من الضعف الخارجي عن طريق الحفاظ على احتياطات النقد الأجنبي السائلة والكافية والتدخل في سوق الصرف عند الحاجة.

تتشكل احتياطات الصرف (الأصول الاحتياطية الرسمية) من التوظيفات بالعملات الأجنبية (الودائع والسندات)، الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة وكذا العملات الأجنبية (الأوراق البنكية الأجنبية) ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

ويتم تدبير هذه الاحتياطات وفقا لأربعة مبادئ مرتبة حسب الأولوية، وهي الأمان والسيولة والمردودية والاستدامة. ويهدف مبدأ الأمان إلى تقليل مخاطر فقدان رأس المال، من خلال الإبقاء على تنوع المحفظة وجودتها الائتمانية العالية. ويقوم مبدأ السيولة على الاستثمار في الأصول التي يمكن بيعها بسرعة وبأقل خسارة في القيمة. أما مبدأ المردودية، فيرمي إلى الحصول على أفضل عائد ممكن مع مراعاة أهداف الأمان والسيولة. وأخيرا، يتغى مبدأ الاستدامة إلى تفضيل الاستثمارات المستدامة والمسؤولة (ESG) في ظل احترام المبادئ الثلاثة الأولى.

وفي هذا الصدد، يحدد البنك سنويا استراتيجيته، قابلة للمراجعة عند الحاجة، تحدد توزيع الاحتياطات حسب شرائح وفئات الأصول والعملات، وذلك في إطار احترام مبادئ التدبير المذكورة. وتتم مراجعة هذا التخصيص الاستراتيجي من قبل اللجنة المالية والاستراتيجية قبل المصادقة عليه من قبل مجلس البنك.

وبالتالي، تتكون الاحتياطات من شريحتين تلبى أهدافا محددة. تتألف شريحة «الاحتياطات الوقائية»، التي تهدف لتلبية للاحتياجات من العملة الأجنبية على مدى سنة، من محافظ يتم حسابها بقيمة السوق واستثمارها على المدى القصير. أما شريحة «الاحتياطات الفائضة» التي تهدف لتمويل الاحتياجات من العملة الأجنبية على المدى المتوسط والبعيد، فتتشكل من محافظ يتم حسابها وفقا لقيمة السوق وأخرى تحتسب وفقا للقيمة التاريخية (محافظ استثمارية تتألف من السندات المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق)، والتي يتم استثمارها على مدى متوسط وبعيد.

وفي إطار عمليات التخصيص الاستراتيجي، يسعى بنك المغرب كذلك للحصول على مشورة الخبراء الاستراتيجيين ومسيري المحافظ من المؤسسات المالية الدولية من أجل تحديد سيناريوهات تغير معايير السوق (نسبة الفائدة وسعر الصرف...) المستخدمة في عملية التحسين التي تؤدي إلى اختيار المؤشرات المعيارية لمختلف المحافظ التي تشكل الشرائح الاحتياطية.

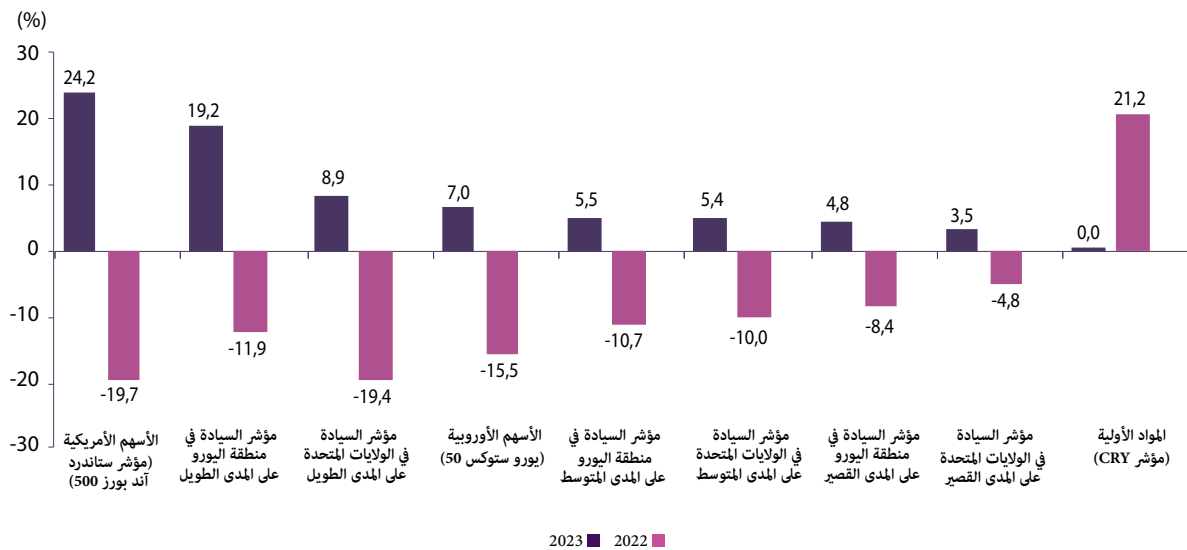
سياق وتدبير احتياطات الصرف برسم سنة 2023

تميزت سنة 2023 باستمرار حالات عدم اليقين وارتفاع مستوى تقلب الأسواق المالية. وموازة مع ذلك، تعرضت القطاعات البنكية لضغوطات قاسية لا سيما على إثر انهيار «بنك سيليكون فالي» والصعوبات التي واجهت «بنك سويسرا».

وأمام استمرار الضغوط التضخمية، واصلت البنوك المركزية الرئيسية تشديد سياساتها النقدية من خلال رفع أسعار فائدها الرئيسية بحدة فاقت المتوقع. وفيما يخص أسواق السندات، استمرت العائدات على السندات السيادية الأمريكية والأوروبية في الارتفاع لتصل إلى أعلى مستويات لها منذ عدة سنوات. وقد خفت حدة هذا التوجه في نهاية السنة إثر تباطؤ التضخم على جانبي المحيط الأطلسي بشكل أكثر أقوى مما كان متوقعًا.

بعد سنة 2022 التي عرفت أداءات سلبية تاريخية في معظم فئات الأصول، سجلت هذه الأخيرة انتعاشا في 2023، بما في ذلك مؤشرات السندات المقومة بالأورو والدولار، والتي سجلت متوسط أداء بنسبة +5,8% مقابل -11,5% سنة من قبل.

رسم بياني 8.2.2: الأداء السنوي لفئات الأصول الرئيسية



في ظل هذا السياق، ركزت استراتيجية التدبير المتبعة من قبل بنك المغرب على الحفاظ على رأس المال وتعزيز الجودة الائتمانية للأصول المحوزة، مع الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة. وهكذا، خفض البنك مدة المحافظ الاستثمارية (المحتسبة بالقيمة السوقية) بهدف تقليل التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، مع السماح لهذه المحافظ بالاقتراب تدريجيا من مؤشرات القياسية الجديدة حتى لا تتفاقم نواقص القيمة غير المحققة. وبالموازاة مع ذلك، عزز البنك الوضع الائتماني لاحتياطيات النقد الأجنبي من خلال الاستثمار في أصول عالية الجودة والتي تحسنت عائداتها بشكل كبير. كما واصل تدعيم توظيفاته في المحافظ الاستثمارية (المحتسبة بالقيمة التاريخية) في سياق اتسم بارتفاع العوائد.

علاوة على ذلك، حافظ البنك على التوزيع الزائد (في حدود 5%) من الموجودات بالدولار، التي تحقق عوائد أكثر جاذبية، على حساب تلك المقومة بالأورو. كما عزز من ناحية أخرى حصة الأصول المستدامة والمسؤولة من احتياطات الصرف حيث ارتفعت من 4,8% إلى 6,3% من سنة إلى أخرى.

وأدت هذه الإستراتيجية الحذرة والتكيفية إلى استرداد جزء كبير من المؤونات المخصصة لانخفاض قيمة السندات المسجل في السنة الماضية وأفضت إلى تحقيق أداء إيجابي في حدود +3,88% من المحافظ الاستثمارية، مما عوض بشكل كبير الخسائر المسجلة سنة من قبل (-2,34%). كما بلغ الأداء العام بما يشمل المحافظ الاستثمارية +2,50% في 2023 عوض -0,45% في 2022.

5.2.2 الإشراف البنكي

المراقبة الاحترازية الجزئية

في 2023، قام بنك المغرب بنشاطاته الإشرافية في 88 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها، 19 منها بنكا تقليديا¹، و5 بنوك تشاركية و29 شركة تمويل، و6 بنوك خارجية، و11 جمعية للقروض الصغرى و16 مؤسسة أداء، وصندوق الإيداع والتدبير والشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات². وعلى الصعيد العابر للحدود، تمتلك المجموعات البنكية 51 شركة تابعة و23 فرعا في 36 دولة، بما في ذلك 27 في إفريقيا و7 في أوروبا و2 في آسيا.

في ظل ظروف اقتصادية يغلب عليها طابع الالاقين وتتسم باستمرار ارتفاع مستويات التضخم وبطء انتعاش النمو الاقتصادي، جدد بنك المغرب الدعوة إلى توخي الحيطة فيما يتعلق بتوزيع البنوك للريجات برسم عائداتها السنوية. كما أولى اهتماما خاصا بتطور مخاطر الائتمان الناجمة عن التوقعات الاقتصادية في محافظ البنوك، وعمل على مراجعة ممارسات خفض تصنيف القروض معلقة الأداء وتغطيتها بالمؤونات. كما راقب عن كثب تأثيرات التطورات المالية الكلية والتغيرات في أسعار الفائدة على حصيلات البنوك وانعكاساتها على وضعيتها من حيث المخاطر وكذا ربحيتها.

وعلى صعيد القوانين التنظيمية الاحترازية، واصل البنك أشغال تنزيل معايير بازل III من خلال وضع الصيغة النهائية للنصوص التنظيمية من أجل فرض شرط يقتضي مراعاة البنوك للحد الأدنى لنسبة السيولة الهيكلية على المدى الطويل وكذا من أجل قيام هذه الأخيرة بعملية تقييم داخلية لمدى كفاية سيولتها. علاوة على ذلك، تم تعزيز القانون التنظيمي الساري على البنوك والنوافذ التشاركية باعتماد المجلس الأعلى للعلماء للنص التنظيمي المؤطر لواجب التدقيق الخارجي لأنشطة هذه المؤسسات. كما أصدر

¹ ثلاثة منها تضم نوافذ للنشاط البنكي التشاركي.
² تمتلك نافذة مخصصة لضمان التمويلات التشاركية.

البنك منشورات تنفيذية خاصة بالقانون رقم 20-50 المتعلق بالتمويلات الصغيرة الذي يرمي إلى جعل القطاع أكثر حيوية من خلال فتح المجال أمام فاعلين غير جمعيين جدد وتوسيع نطاق نشاطه ليشمل الادخار الأصغر والتأمين الأصغر.

وفي إطار تحسين أدواته الإشرافية، واصل بنك المغرب تنفيذ آلية تقييم احترازي جديدة تعرف باسم «عملية المراجعة والتقييم الإشرافية» (SREP). وترتكز هذه الآلية التي تمت تجربتها على مجموعة من البنوك ذات الأهمية النظامية وأخرى ذات حجم كبير، على مقارنة استشرافية لتقييم استدامتها الاقتصادية وقدرتها على الصمود أمام المخاطر المرصودة والمتوقعة.

وقد خضعت المخاطر العابرة للحدود لمتابعة وثيقة في سياق اتسم بالتوترات الجيوسياسية وتزايد المخاطر السيادية في بعض البلدان الإفريقية حيث تتواجد البنوك المغربية. كما تدارست اللجنة الإفريقية، التي تضم بنك المغرب وثلاث مجموعات بنكية مغربية إفريقية، التطورات الاقتصادية والمالية في الأنظمة القانونية والمناطق التي تعمل فيها البنوك. وقد نظم البنك أيضا، في الدار البيضاء، الاجتماعات السنوية لمؤتمرات المشرفين على المجموعات البنكية الثلاث للوقوف على وضعها الاحترازي وأنماط مخاطرها.

بالموازاة مع ذلك، شرع بنك المغرب في مهمات مراقبة ميدانية لتحديد الجوانب التي تتطلب المزيد من التحريات المعمقة. وقد شملت هذه الأخيرة مهمات ذات طابع موضوعاتي تناولت تخفيض تصنيف القروض معلقة الأداء وكذا مخصصات مؤنها، وآليات تدبير المخاطر المعلوماتية والسييرانية والتحكم فيها، وإعداد الحسابات الفردية والمجمعة، والامتثال لإجراءات إغلاق الحساب البنكي وتسليم شهادات رفع اليد على الضمانات وكذا آليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تدبير المخاطر المناخية والنهوض بالتمويل الأخضر

بدعم تقني من البنك الدولي، أجرى بنك المغرب تمرينا لتقييم المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ بالنسبة للقطاع البنكي، وذلك بهدف تحديد القنوات الرئيسية لانتقال تلك المخاطر إلى حصيلات البنوك ودراسة مدى هشاشة هذه الأخيرة أمام سيناريوهات الصدمات المحتملة والمتماشية مع السياق المغربي. كما قام بأنشطة لبناء قدرات القطاع البنكي في مجالات الحكامة وتدبير المخاطر المناخية.

وعلى الصعيد الدولي، ساهم البنك في أشغال شبكة البنوك المركزية من أجل تخضير النظام المالي (NGFS) وشبكة البنوك والأنظمة المالية المستدامة (SBFN) والتحالف من أجل الشمول المالي (AFI)، وذلك في مجال مراقبة المخاطر المناخية والنهوض بالتمويل الأخضر والمستدام.

حماية الزبناء

واصل بنك المغرب وضع تعزيز جودة العلاقة بين البنوك والزبناء ضمن أولوياته. وهكذا، شهدت سنة 2023 إحداث منصة إلكترونية لمقارنة أسعار الخدمات البنكية وتواريخ القيمة، واعتماد ميثاق القطاع البنكي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، ووضع تدابير خاصة بحماية مستخدمي الخدمات المالية الرقمية وتعزيز دور المركز المغربي للوساطة البنكية في التسوية الودية للنزاعات.

6.2.2 المراقبة الاحترازية الكلية

في سياق اتسم بتأزم الوضع في حرب في أوكرانيا، وتساعد التوترات الجيوسياسية والمستويات العالية للتضخم على الصعيد الداخلي، قام بنك المغرب، في إطار أشغال لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية، بتتبع وثيق للمخاطر التي تواجه القطاع المالي المغربي، لا سيما تلك المرتبطة بارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق النقدية وأسواق سندات الاقتراض.

وعلى المستوى التحليلي، حسّن البنك من منهجيته الخاصة بإجراء تمارين اختبارات الضغط الكلي نصف السنوية للقطاع البنكي، خاصة فيما يتعلق بإعداد سيناريوهات الصدمات الاقتصادية الكلية. وموازاة مع ذلك، ساهم بالتعاون مع أعضاء آخرين في لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية في إعداد خارطة الطريق الخاصة بالاستقرار المالي 2022-2024، كما أجرى دراسة استقصائية تجريبية حول المخاطر النظامية لدى البنوك الرئيسية الفاعلة في القطاع المالي بهدف تقييم توقعاتها الخاصة بالمخاطر ومدى ثقتها باستقرار النظام المالي الوطني.

ومن ناحية أخرى، واصل بنك المغرب أشغاله الرامية إلى تعزيز واستكمال نماذجه الاحترازية الكلية ومواءمة خارطة المخاطر النظامية، خاصة مع المخاطر المرتبطة بتغير المناخ والأمن السيبراني.

وبخصوص أدوات السياسة الاحترازية الكلية، أدرج البنك في إطاره تلك المتعلقة بسوق العقار والأسر، لاسيما من خلال نسبتي «القرض إلى القيمة» و«خدمة الدين إلى دخل الأسر». كما وضع أدوات رأسمالية خصوصية تسري على البنوك ذات الأهمية النظامية، وذلك وفقا للمعايير الدولية. وفيما يتعلق بدوره كمقرض أخير للإقراض، فقد عمل، بالتشاور مع الوزارة المكلفة بالمالية، على إعداد الصيغة النهائية لمرسوم منح ضمان الدولة لتغطية السيولة الاستعجالية وعلى نشره في الجريدة الرسمية في نونبر 2023.

7.2.2 أنظمة ووسائل الأداء

تماشيا مع المهام الموكلة له بموجب قانونه الأساسي، واصل بنك المغرب إجراءات مراقبة البنى التحتية للأسواق المالية، فضلا عن متابعة تنفيذ توصيات مختلف بعثات المراقبة الميدانية.

وفي إطار مواصلة الأشغال المرتبطة بتفعيل غرفة المقاصة - الطرف المقابل المركزي، تم نشر القوانين التنظيمية العامة الخاصة بها وبالشركة المسيرة للسوق الآجلة، وكذا القرارات التي تحدد الرأسمال الأدنى لهما ولأعضاء السوق الآجلة في الجريدة الرسمية.

كما خول التحويل الفوري بين البنوك، الجاري به العمل منذ يونيو 2023، توسيع مجموعة وسائل الأداء المتأاحة للعامة والدفع الآمن في الوقت الحقيقي للمستخدمين النهائيين. وبعد إنطلاقه، تم إجراء مراقبة دقيقة لضمان حسن سير المنصة الجديدة الذي تم إنشاؤها لهذه الخدمة.

وفيما يتعلق بمراقبة وسائل الأداء، واصل البنك جهوده المبذولة لتعزيز التشغيل المتبادل بين الفاعلين في مجال الأداء بالهاتف النقال ومواكبة السوق من أجل مواكبة المتطلبات التنظيمية. ومن ناحية أخرى، تمت مواصلة المراقبة من خلال وضع مؤشرات جديدة لنشاط الأداء وإجراء مهمات مراقبة ميدانية وتتبع التوصيات الصادرة عنها. علاوة على ذلك، أنشأ البنك «لجنة تنسيق محاربة الغش في وسائل الأداء» (CCFMP) التي تمثل منصة للتبادل بين الجهة التنظيمية والفاعلين في السوق حول حالات الغش التي يتم كشفها على مستوى وسائل الأداء.

وفيما يتعلق بتطوير وسائل الأداء، كثف البنك جهوده من أجل تشجيع الارتقاء بالخدمات المالية الرقمية. وقد تم اتخاذ العديد من التدابير في هذا الصدد، كتبسيط القوانين التنظيمية السارية على حسابات الأداء الخاصة بالتجار، وإلغاء الحد الأقصى لحسابات الأداء التي تتلقى مساعدة مباشرة أو تعويضات من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإبرام شراكات لاستعمال منصة الطرف الثالث الوطني الموثوق به وإرساء رؤية عامة لتعزيز أمنها.

وواصل البنك، عبر شبكته الوحيد، دعم التكنولوجيا المالية المبتكرة من أجل تعزيز تطويرها. وفي هذا الإطار، أجريت دراسة حول تشخيص منظومة التكنولوجيا المالية، بدعم من البنك الدولي وبمشاركة كافة الفاعلين في السوق.

8.2.2 الشمول المالي

شملت جهود بنك المغرب في مجال الشمول المالي إنجاز المرحلة الأولى (2019-2023) من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وإعداد الأشغال المتعلقة بالمرحلة الثانية. وفي هذا السياق، أجرى البنك دراسة «الزبون السري» التي تهدف إلى تقييم تجربة عينة من الزبناء أثناء تعاملهم مع مؤسسات الائتمان. ومكنت نتائجها من تحديد المحاور التي تحتاج إلى تحسين لتوطيد علاقات البنوك ومؤسسات الأداء وجمعيات القروض الصغرى مع زبائها، لاسيما أولئك الذين ينتمون إلى الفئات المستهدفة من سياسات الشمول المالي.

بالموازاة مع ذلك، وضع البنك مقياسا للقدرة المالية بالتعاون مع الهيئات التنظيمية الأخرى للقطاع المالي والمؤسسة المغربية للثقافة المالية. وتهدف هذه الأداة الجديدة لآلية متابعة وتقييم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي إلى قياس المعارف والمهارات والتوجهات والسلوكيات المالية للأفراد والمقاولين الصغار حسب محور التحليل، وبالتالي توجيه الجهود المبذولة في مجال التثقيف المالي.

ومن أجل تجاوز التحديات التي تواجه النساء القرويات، واصل بنك المغرب توجيه المبادرة الوطنية بغية تحقيق التمكين الاقتصادي لهذه الشريحة من السكان. وفي هذا الصدد، تم اعتماد خارطة طريق خاصة من قبل الفاعلين في القطاعين العام والخاص، وتجسدت في إطلاق أول تجربة رائدة تمحورت حول وضع إطار دعم شامل لفائدة مائة امرأة مقاولة قروية.

9.2.2 العملة الائتمانية

طرح بنك المغرب للتداول سنة 2023 سلسلة جديدة من الأوراق البنكية والقطع النقدية المصممة حصريا بمهارات داخلية. ويعرض الإطار أدناه الخصائص الرئيسية لهذه الإصدارات الجديدة.

إطار 3.2.2: طرح سلسلة جديدة من الأوراق البنكية والقطع النقدية للتداول

طرح بنك المغرب للتداول، في نوفمبر 2023، ورقة بنكية جديدة من فئة 100 درهم وقطعا نقدية من فئة 10 سنتيمات و20 سنتيمات ونصف درهم و1 درهم و5 دراهم و10 دراهم.

تبرز الورقة البنكية من فئة 100 درهم التراث الثقافي للصحراء المغربية وتطورها الاجتماعي والاقتصادي وانفتاحها على إفريقيا. وتحمل على الوجه صورة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس وشعار المملكة وزخرفة معمارية مستوحاة من الأبواب المغربية وتجسيم لأروقة مسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء. أما ظهرها فيضم منظرا منمقا لساحة المشور بالعيون والطريق السريع الرابط بين تزنيت والداخلة فضلا عن تجسيد للاحتفالات التقليدية لموسم طانطان.

السلسلة الجديدة

من الأوراق البنكية المغربية

100 درهم

الورقة البنكية من فئة 100 درهم

المواصفات العامة

كهر الورقة

١٠٠ درهم

- تجسيم لساحة المشور بمدينة العيون والطريق السريع تازيت - الداخلة رمزا لتطور البنيات التحتية لأقاليمنا الجنوبية
- احتفالات تقليدية لموسم طانطان

وجه الورقة

١٠٠ درهم

- صورة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
- شعار المملكة
- زخرفة معمارية مستوحاة من الأبواب المغربية
- تجسيم لأروقة مسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء

المواصفات الفنية

١٠٠ درهم

- تسلط الورقة البنكية الضوء على التراث الثقافي للصحراء المغربية و تطورها الاجتماعي و الاقتصادي و إنفتاحها على إفريقيا
- الموضوع : الصحراء المغربية و الإنفتاح على إفريقيا
- اللون السائد : بني

المواصفات التقنية

١٠٠ درهم

- المقاس : 144 × 70 ملم
- العلامة المائية : صورة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس و العدد « 100 »
- خط الأمان ذو نوافذ : متغير اللون ذو حركة ديناميكية

عناصر الأمان الرئيسية

خيط الأمان

- متغير اللون ذو حركة ديناميكية للعدد « 100 » و العبارة « DH »
- بالتناوب و التجمة الخماسية إضافة إلى العدد « 100 » بتقنية نزع المعدن

العلامة المائية

- تتضمن صورة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، يمكن رؤيتها بطريقة واضحة عند تعريض الورقة للضوء، مما يمكن أيضا من رؤية الرقم « 100 »

حبر متغير اللون

- العدد « 100 » مطبوع بحبر خاص يتغير لونه حسب زاوية المعاينة

الرسم المتصانق

- عند تعريض الورقة للضوء، تتكامل أجزاء الرسم المطبوعة في الوجه و الظهر بدقة متناهية ليشكلا العدد « 100 »

التصليحة الترقيمية

- أرقام تسلسلية مطبوعة بشكل تصاعدي و بأحبار خاصة

التصليحة البارزة

- صورة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
- بنك المغرب
- القيمة « 100 » بالأرقام و الحروف العربية
- شعار المملكة

الصورة الكامنة

- عند تغيير زاوية معاينة الورقة تتغير النجمة إلى العدد « 100 »

علامات خاصة بضعاف البصر

- ثلاث نجمات خماسية بالطباعة البارزة تساعد ضعاف البصر على التعرف على فئة الورقة

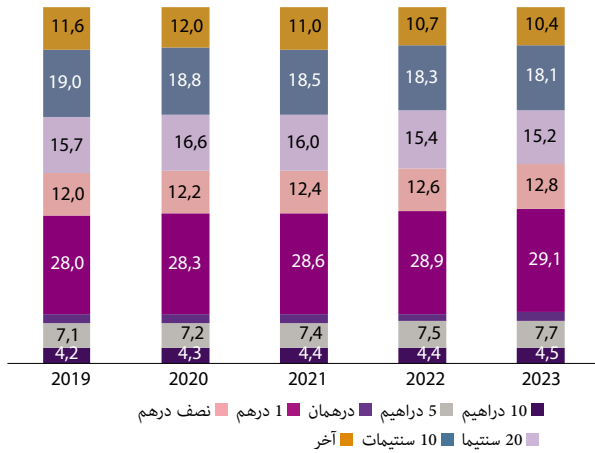
الضروف العنبرية

- حروف و أرقام مجهرية مطبوعة في عدة مواقع من الورقة يمكن رؤيتها باستعمال عدسة مكبرة

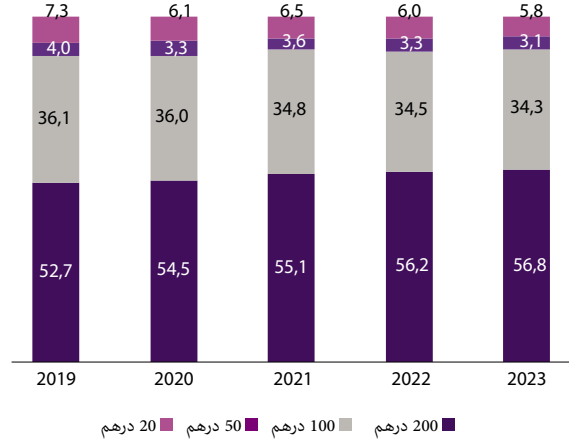
كهر الورقة

وسجل تداول النقد ارتفاعا بنسبة 11% ليصل إلى 412,8 مليار درهم في نهاية سنة 2023. ويشير التحليل حسب النوع إلى أن الأوراق البنكية ارتفعت بنسبة 10% إلى 2,7 مليار ورقة، تمثل مبلغا جاريا قدره 408 مليار درهم، كما ارتفع عدد القطع النقدية المتداولة بواقع 2,9% إلى 3,2 مليار قطعة. أما من حيث البنية، تهيمن فئة 200 درهم على الأوراق البنكية بحصة 56,8%، وفئة 1 درهم على القطع النقدية بحصة 29%.

رسم بياني 10.2.2: بنية القطع النقدية المتداولة
(بالنسبة المئوية للحجم)



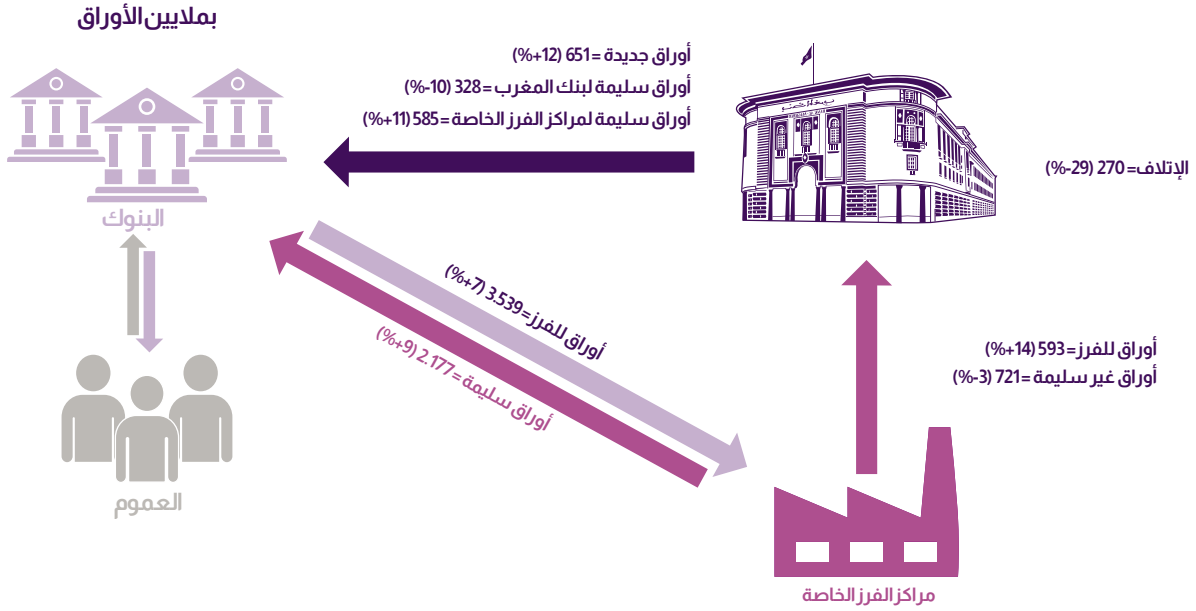
رسم بياني 9.2.2: بنية الأوراق المتداولة
(بالنسبة المئوية للحجم)



غير ذلك: قطع نقدية تذكارية من شأنها أن تسحب من التداول.

ومن أجل مواكبة الطلب القوي على النقد، قام بنك المغرب ومراكز الفرز الخاصة بطرح 3,7 مليار ورقة بنكية في متناول الفاعلين الاقتصاديين، مسجلا ارتفاعا بواقع 8%. ويعكس هذا التطور، من جهة، ارتفاع حجم الأوراق البنكية الجديدة المقدمة لدى شبائيك البنك إلى 651 مليون ورقة، ومن جهة أخرى، تحسن عدد الأوراق البنكية المعاد تدويرها ليلبغ 3,1 مليار وحدة، تم إنتاج 81% منها بواسطة مراكز الفرز الخاصة.

رسم تخطيطي 1.2.2: الأرقام الرئيسية للنشاط الائتماني في سنة 2023



على صعيد آخر، واصلت نسبة تزوير العملة توجهها التنازلي، لتعود إلى 2,3 ورقة بنكية مزورة لكل مليون ورقة متداولة، بعد 2,9 سنة 2022 و5,2 سنة 2019. وبلغ عدد الأوراق البنكية المزورة التي تم رصدها 6,092، أي ما يعادل 837 ألف درهم، مع استمرار هيمنة الأوراق البنكية من فئة 200 درهم، بحصة بلغت 54%.

وفيما يتعلق بالوثائق التعريفية والوثائق المؤمنة، تمت تلبية جميع الطلبات، وهي 2 مليون جواز سفر بيومتري، و2,2 مليون رخصة سياقة إلكترونية وشهادات تسجيل إلكترونية، و70 ألف رخصة لحمل السلاح، فضلا عن 75 مليون طابع وشارة.

إطار 4.2.2: سك قطع نقدية تذكارية وميداليات سنة 2023

تخليد الذكرى الستون لميلاد صاحب الجلالة الملك محمد السادس (قطع من ذهب)



تخليد الذكرى الرابعة والعشرين لترتفع صاحب الجلالة الملك محمد السادس على العرش (قطع من فضة ومن ذهب)



الذكرى السنوية 70 لثورة الملك والشعب (قطع من فضة ومن ذهب)



الذكرى السنوية 06 لإحداث البرلمان في المملكة المغربية (قطع من فضة ومن ذهب)



الاحتفاء بالاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (ميداليات من فضة ومن ذهب)



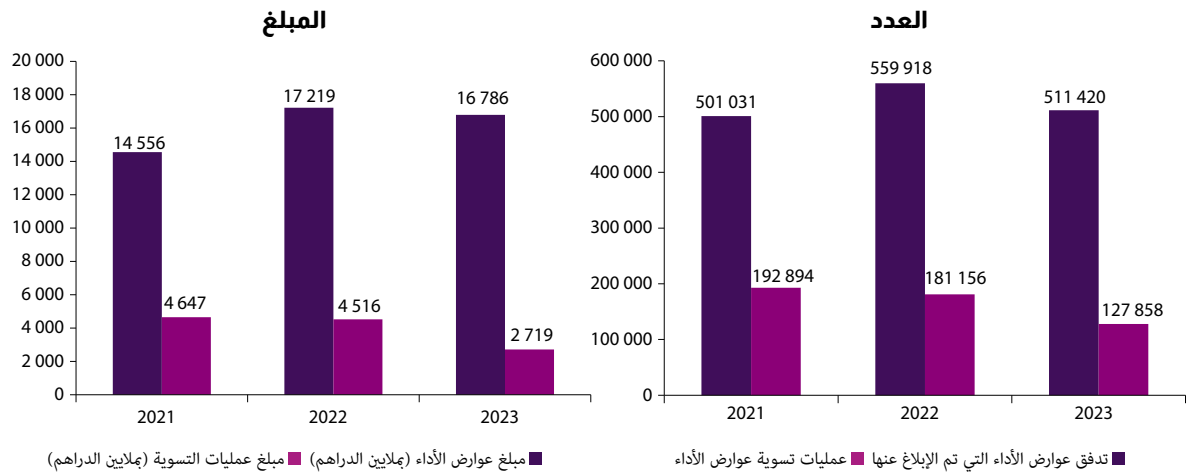
الذكرى السنوية 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (قطع من فضة)



10.2.2 أنشطة المصالح المركزية للمعلومات

سجلت المصلحة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالشيكات ما قدره 511 420 عارضا تم الإبلاغ عنه سنة 2023، مما يمثل انخفاضا بواقع 8,7% مقارنة بالسنة الماضية. ومن حيث القيمة، سجل مبلغ هذه العوارض تراجعاً بنسبة 2,5% إلى 16,8 مليار درهم. في الوقت نفسه، تراجع عدد التسويات بنسبة 29,4% من حيث العدد و39,8% من حيث الحجم، ليستقر عند 127 858 و2,72 مليار على التوالي.

رسم بياني 11.2.2: تطور عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات وعمليات التسوية



وفيما يخص عوارض الأداء على الكمبيالات، انخفضت بنسبة 0,8% ليلبغ عددها 585 983 كمبيالة، فيما بلغ عدد عمليات التسوية 27 941 تسوية، متزايدة بنسبة 1,6%.

أما فيما يتعلق بالمصلحة المركزية للائتمان، فقد بلغ عدد عقود الائتمان 5,7 مليون عقد قرض نشيط بنهاية سنة 2023، مسجلا انخفاضا بواقع 3,3%. ومُنحت هذه القروض لفائدة 3,2 مليون زبون، 95% منهم أفراد، ومنحتها البنوك بنسبة تصل إلى 69%، وشركات التمويل وجمعيات قروض صغرى بحصص متساوية تبلغ 15%.

غطت مصلحة مركز الشيكات غير الصحيحة أكثر من 16,5 مليون حساب بنكي في وضعية غير صحيحة، بما في ذلك 14,5 مليون حساب تم إغلاقه، و2 مليون حساب خضع لحظر بنكي أو قضائي، و426 ألف حساب خضع للتجميد، و325 ألف حساب خضع للتعرض. وقد مكنت الاستشارات المنجزة من قبل مستخدمي هاته الخدمة من كشف أن 7 شيكات تم التحقق منها من أصل كل 100 توجد في وضعية غير صحيحة.

3.2 التواصل والانفتاح

في سنة 2023، واصل بنك المغرب تطوير أدوات التواصل الخاصة به لتعزيز قربه من مختلف الفئات المستهدفة وتحسين فهم مهامه وقراراته. وبهدف تلبية احتياجات العموم، قام البنك بإثراء محتوى شبكات التواصل الاجتماعي الخاصة به وموقعه الإلكتروني مع إدراج اللغة الأمازيغية. وتميزت السنة أيضا بتوزيع بنك المغرب، ولأول مرة، عبر شبكة البنك بأكملها، للعديد من أدلة معلومات بطريقة برايل المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية. في الوقت نفسه، واصل البنك تحسين نظام الاستقبال الخاص به من خلال تطوير القناة الرقمية لتشجيع تجاوب أفضل مع أسئلة العموم.

وفي إطار تعزيز التراث الثقافي لبلدنا، واصل متحف بنك المغرب تنفيذ سياسته التحريرية، معتمدا على تنويع مجموعاته واستهداف جمهور واسع ومتنوع. فقد تم نشر ثلاثة كتالوجات فنية في هذا الصدد: كتالوج المجموعة الفنية للبنك الذي يقدم لمحة عامة عن تنوعها وامتدادها، وكتالوج معرض «أربعة معارض لألفي سنة من التاريخ والفن» الذي نظم بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس المتحف و الذي يقدم قراءة لتاريخ المملكة من منظور الفن والنقد بالإضافة إلى نشر كتاب بعنوان «L'Errance d' Aïssa Ikken» الذي يسمح باستكشاف رحلة هذا الفنان وعوامله. وإلى جانب المعارض الدائمة للمتحف، تم إثراء أجنده الثقافية من خلال برنامج حافل من الندوات التي تغطي مواضيع متنوعة كالمغرب القديم والرفاه والاستدامة، واحتفالات تقديم الكتب، وأحداث موضوعاتية، بالإضافة إلى عرض تعليمي مخصص للمجموعات المدرسية.

على المستوى الدولي، تميزت سنة 2023 بانعقاد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالمغرب، وتنويع شراكات التعاون والرفع من عدد تبادل الخبرات مع البنوك المركزية فضلا عن المشاركة في العديد من اللقاءات والفعاليات.

كما نظم البنك 37 نشاط تعاون، موزعة بين ثمانية مؤتمرات عبر الفيديو قدمتها البنوك المركزية في هنغاريا والنمسا وإنجلترا والمكسيك، و11 مؤتمرا عبر الفيديو لصالح العديد من البنوك المركزية (البنك المركزي لدول غرب إفريقيا، وموريتانيا، وجزر القمر، والكونغو، والبيرو)، و9 زيارات دراسية لفائدة العديد من البنوك المركزية الشريكة (جزر القمر، وموريتانيا، وتونس، ومدغشقر، وبنك دول إفريقيا الوسطى، والبنك المركزي لدول غرب إفريقيا)، وثلاثة أنشطة متعلقة بالمساعدة التقنية للبنكين المركزيين للعراق والكونغو، وزيارتين دراسيتين لبنك فرنسا وبنك المكسيك، كما تم تقديم ورشتي عمل من قبل البنك المركزي الهنغاري و مساعدتان تقنيتان قدمهما بنك إنجلترا.

فيما يتعلق بالتكوين، ترتب عن تعزيز التعاون تنظيم خمس ندوات إقليمية حول قضايا الساعة مثل تطوير التكنولوجيا المالية والسمود الإلكتروني وسياسة الصرف. وقد شارك في هذه الأنشطة، التي تساهم في تعزيز إشعاع البنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، 209 بنكا مركزيا ومؤسسة مالية شريكة.

في الوقت نفسه، عمل بنك المغرب على تعزيز علاقاته بالمؤسسات الوطنية والدولية ومتعددة الأطراف من خلال المشاركة في عدة تظاهرات منها:

- الاجتماعات رفيعة المستوى التي تُعقد كل شهرين، والجمعية العمومية السنوية، فضلاً عن المؤتمرات الموضوعاتية لبنك التسويات الدولية حول «التحول المناخي في الاقتصاد الحقيقي: ما الذي يجب أن تعرفه البنوك المركزية؟» (31 ماي و1 يونيو) و«العملة الرقمية للبنوك المركزية في إفريقيا» (25 يونيو)؛
- الفعاليات التي نظمتها جمعية البنوك المركزية الأفريقية بما في ذلك اجتماع اللجنة التقنية لشمال أفريقيا (5 و6 فبراير في ليبيا)، والندوة القارية حول موضوع «تأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي والتضخم في أفريقيا: دور القطاع المالي في تمويل الفلاحة والاقتصاد الأخضر» (15 إلى 17 ماي في الكامرون)، والاجتماع السنوي العادي الخامس والأربعين للجمعية وندوة المحافظين (3 و4 غشت في زامبيا) والاجتماع بشأن تفعيل آلية التقييم من طرف النظراء (17 و18 أكتوبر في جنوب أفريقيا)؛
- الاجتماعات التي نظمها صندوق النقد العربي، بما في ذلك المنتدى السابع للمالية العمومية للدول العربية (12 فبراير في الإمارات العربية المتحدة)، ومجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية (17 و18 شتنبر في الجزائر) والاجتماع رفيع المستوى الثامن عشر بشأن الاستقرار المالي والأولويات التنظيمية والإشرافية (6 و7 دجنبر في دولة الإمارات العربية المتحدة)؛
- اجتماع التجمع الأفريقي (6 إلى 8 يوليو في جمهورية الرأس الأخضر)؛
- الجمعية العمومية لبرنامج تمويل التجارة العربية (6 أبريل في الإمارات العربية المتحدة).

إطار 1.3.2: انعقاد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراكش

بعد تأجيلها مرتين في 2021 و2022 بسبب جائحة كوفيد-19، انعقدت الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراكش في الفترة من 9 إلى 15 أكتوبر 2023، إيذاناً بعودتهما إلى إفريقيا، بعد 50 سنة من انعقادها في كينيا سنة 1973، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد 20 سنة من انعقادها في دبي سنة 2003. بعد مرور شهر تقريبا على الزلزال الذي هز بلدا، فإن إبقاء تنظيم هذا الحدث العالمي، الذي أشاد المشاركون بجودة تنظيمه، يشهد على ثقة المجتمع الدولي التي يحظى بها المغرب وكذا صموده.



بعد استعدادات طويلة، اضطلع خلالها بنك المغرب بدوره على أكمل وجه، بصفته عضوا في اللجنة الوطنية المنظمة ورئيسا للجنة العلمية، شارك البنك في هذه الاجتماعات بمعية وفد كبير، وفي عدة ندوات رفيعة المستوى، بما فيها حفل افتتاح كتاب صندوق النقد الدولي حول المغرب وندوة حول الشمول المالي، بالإضافة إلى عقده لقاءات ثنائية مع العديد من البنوك المركزية ومختلف المؤسسات الدولية. كما شارك البنك في عدد كبير من اللقاءات الإعلامية التي واكبت هذا الحدث.

وقد قامت هذه الاجتماعات بإعلاء صوت البلدان الجنوبية، لا سيما إفريقيا، وكانت أحد الرسائل القوية لهذه الدورة الإمكانات التي تتمتع بها القارة الإفريقية، التي تزخر بشباب سكانها ومواردها الطبيعية الوفيرة.

وخلال هذا الأسبوع، تم التركيز على التعاون الدولي في سياق التجزئة الجيو اقتصادية. وفي هذا الصدد، أرسى إعلان مراكش، الذي شارك في صياغته رئيس البنك الدولي والمدير العام لصندوق النقد الدولي ووزيرة الاقتصاد والمالية المغربية ووالي بنك المغرب، مبادئ تعزيز تعاون عالمي يهدف إلى الاستفادة من تعددية الأطراف لفائدة الجميع وذلك لتقوية الصمود وإحداث المزيد من الفرص لمستقبل أفضل.

وعلى هامش هذه الاجتماعات، شارك بنك المغرب في تنظيم مؤتمر رفيع المستوى مع البنك المركزي الإسباني في 13 أكتوبر حول مقارنة النوع في البنوك المركزية، واستضاف الندوة البنكية الدولية الثامنة والثلاثين لمجموعة G30 في 14 أكتوبر.

4.2 الموارد

1.4.2 الموارد البشرية

رسم تخطيطي 1.4.2: الرأسمال البشري للبنك في بضعة أرقام



شرع البنك سنة 2023 في تنفيذ مشاريع هيكلية خاصة بالموارد البشرية، تهدف إلى تنويع فرص تطوير المسار المهني وتعزيز سياسة الرفاه في العمل. في هذا الصدد، وفي مرحلة تجريبية، تم وضع نظام جديد من أجل مضاعفة المسارات المهنية بالإضافة إلى آليات التطوير للوصول إليها، وذلك بغية تزويد إدارة البنك بالأدوات اللازمة لدعم المستخدمين في التخطيط لمسارهم المهني وتطويره. وفيما يتعلق بالرفاه في العمل، تم تسليط الضوء على خمس ركائز شمولية، تتيح الاستفادة من الخدمات المتوفرة حالياً مع تقديم برامج وخدمات جديدة كخدمة «الرفاه الجسدي» و«الرفاه العاطفي» و«الرفاه الاجتماعي والرفاه الخاص بالعلاقات بين المستخدمين» و«الرفاه الفكري والمهني» و«الرفاه المالي».

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل مواصلة دعم الأولويات الإستراتيجية والتشغيلية للبنك واحتياجات المستخدمين للتطوير الذاتي، شملت عروض التكوين أكثر من 300 موضوع، تم تقديمها في 380 حصة لفائدة 58% من المستخدمين. كما استمر تطوير المهارات السلوكية والقيادية من خلال الدورات التكوينية الخاصة لفائدة 150 مرشحاً. كما تم تنظيم ندوات تفاعلية عبر الإنترنت حول مواضيع تتعلق بالصحة البدنية والصحة النفسية والفعالية المهنية، بإجمالي 300 مشاركة.

وفيما يتعلق بجذب الكفاءات، واصل البنك إجراءاته الرامية إلى تعزيز صورته المؤسسية كمشغل من خلال تقديم محتويات خاصة تهدف إلى الرفع من ظهور البنك على شبكات التواصل الاجتماعي والمشاركة في منتديات لاستقطاب مواهب جديدة. وهكذا التحق بالبنك 140 مستخدماً جديداً، مما مكن من تعزيز فرق البنك. أما على الصعيد الداخلي، مكّنت الحركية المهنية 142 مستخدماً من تنويع مساراتهم المهنية وإثراء مهاراتهم.

واصل البنك جهوده للترويج لعلامته التجارية الخاصة بأصحاب العمل من خلال محتوى محدد يهدف إلى زيادة ظهوره على شبكات التواصل الاجتماعي والمشاركة في المنتديات للقاء المواهب، مما مكنه من تعزيز فرق العمل بالتحاق 140 مستخدماً جديداً. وعلى الصعيد الداخلي، مكّنت التنقل 142 موظفاً من تنويع مساراتهم المهنية وتعزيز حصيلة مهاراتهم.

فيما يتعلق بالمساواة المهنية بين الجنسين، عمل البنك على تعزيز بيئة عمل شاملة من خلال مواصلة جهوده التوعوية، وتمكين المستخدمين من إدراك القوالب النمطية النوعية، وفهم السلوك التمييزي بشكل أفضل، وتمكين المدراء من اكتساب ممارسات تعزز المساواة بين الجنسين. وأخيراً، فإن رصد الوضعية عبر المقارنة بين النساء والرجال يظهر المساواة في المعاملة منذ التوظيف وفي جميع العمليات المرتبطة بالحياة المهنية للمستخدمين. على سبيل المثال، مثلت النساء 40% من أعضاء لجنة الإدارة سنة 2023 و38% من المناصب الإدارية.

وأخيراً، يُظهر رصد الوضع المقارن بين النساء والرجال معاملة بالتساوي منذ التوظيف وفي جميع العمليات المتعلقة بالمسار المهني للمستخدمين. وعلى سبيل التوضيح، تمثل النساء 40% من اللجنة التنفيذية في عام 2023 و38% من المناصب الإدارية.

2.4.2 نظام المعلومات

تميزت سنة 2023 بعدة إنجازات على صعيد نظام المعلومات، من بينها تفعيل التحويلات الفورية البنكية، وإنشاء نظام خرائط الشمول المالي، وتنفيذ حل لتطوير توقعات الميزانية المسمى «MIZANIYA» وإعداد آلية بديلة خاصة بالنظام المغربي للأداءات الإجمالية، القائم على تكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain).

على الجانب التقني، واصل البنك تنفيذ مشاريع تهدف إلى تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وأمنها من خلال ترقية منصة شبكة التخزين (SAN)، وإصلاح جدران الحماية التي تحمي مراكز البيانات الخاصة به، وضع حل لمنع تسرب البيانات وتطوير حل داخلي لمكافحة هجمات حجب الخدمة الموزعة من الإنترنت لدعم الحلول التي يقدمها مشغلو الاتصالات.

وفيما يتعلق بالأمن السيبراني، ونظراً للتعقيد والتطور المتزايد للهجمات السيبرانية، عمل البنك على تحسين صمود نظام المعلومات الخاص به، من خلال تعزيز نظام الدفاع السيبراني، مع توطيد تعاون فريق التصدي للطوارئ المعلوماتية (CERT) مع المؤسسات الدولية العاملة في هذا المجال. بموازاة ذلك، شرع البنك في تفعيل المجتمع الوطني العامل في مجال الأمن السيبراني للبنوك والبنيات التحتية للأسواق المالية، وذلك من أجل تنسيق أفضل في إدارة حوادث الأمن السيبراني والوقاية منها.

3.4.2 التحول الرقمي

واصل البنك سنة 2023 تحوله الرقمي، محرزاً تقدماً ملموساً في العديد من المجالات. ففي إطار تجربة التكنولوجيات الجديدة، شرع مختبر الابتكار (Lab Innovation) في إضفاء الطابع الرسمي على منهجية تأطير التجارب التي تم تطبيقها على أربع حالات استخدام. ويتعلق الأمر ببرنامج تجارب العملة الرقمية للبنوك المركزية (MDBC)، واستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي (AI) لتحسين عملية المراقبة وصياغة النصوص التنظيمية، واستكشاف الحوسبة الكمية (Quantum Computing) من خلال استخدام تشفير ما بعد الكم (Post Quantique) في تأمين تبادل البيانات وكذا استكشاف استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين عملية تدبير الاتفاقيات.

بالموازاة مع ذلك، خول العمل بخطة إدارة التغيير إشراك 500 إطار في ندوات إلكترونية تهدف إلى إرساء الأسس لفهم التحديات والفرص التي ينطوي عليها التحول الرقمي وكذا تطوير عقلية مرنة. وقد تناولت مواضيع هذه الندوات فهم الذكاء الاصطناعي التوليدي (IA Générative)، والحوسبة الكمية (Ordinateur Quantique)، ودور تكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain) في التحول الرقمي للقطاع العمومي.

فيما يتعلق بالعملة الرقمية للبنوك المركزية (MDBC)، تمحورت الجهود حول إجراء دراسة أثر العملة الرقمية للبنوك المركزية على الشمول المالي واستخدام السيولة النقدية في المغرب، والانتهاج من الأشغال التحضيرية بهدف الشروع في التشاور مع الأطراف المعنية ذات الأولوية، فضلاً عن تنفيذ أول عملية إثبات المفهوم (Proof of Concept)، والتفكير في التي سيتم اعتمادها بشأن النزاهة المالية.

بالموازاة مع ذلك، تمثلت الأشغال التي أجريت بمجموعة العمل الوطنية المعنية بالأصول المشفرة (GTNCA)، بدعم من البنك الدولي، في إحراز تقدم في إعداد مشروع القانون المتعلق بالأصول المشفرة وإجراء استقصاء للعموم حول استخدام الأصول المشفرة، فضلاً عن التقييم الوطني لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالأصول المشفرة.



التقرير المالي للبنك



الجزء

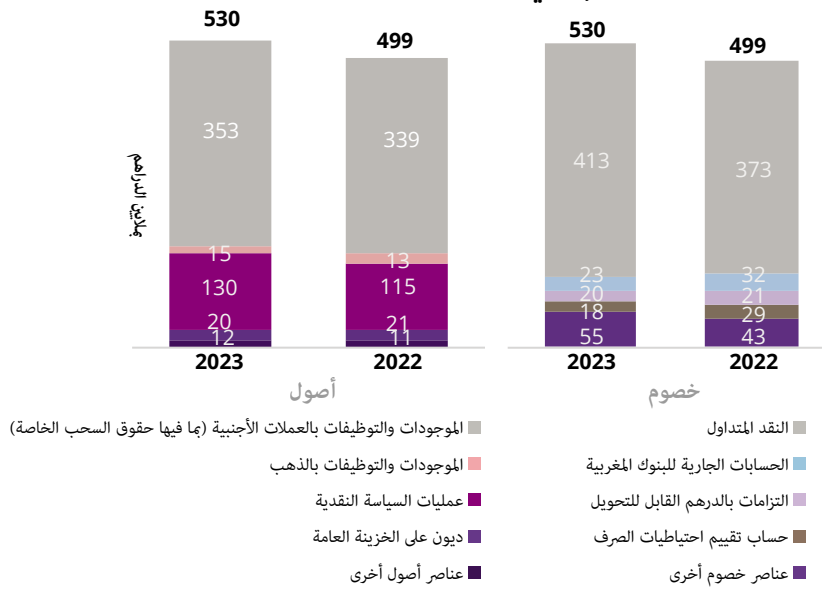
في هذا الجزء من التقرير، تم تقريب الأرقام إلى أقرب وحدة ألف درهم. وبالتالي، فإن المجاميع والمجاميع الفرعية لا تطابق دائما مجموع الأرقام المقربة المكونة لها.

1.3 نظرة على الوضعية المالية خلال سنة 2023¹

1.1.3 الحصيلة

مع نهاية السنة المالية 2023، سجل مجموع حصيلة البنك ارتفاعا سنويا بنسبة 6% إلى 529 313 584 ألف درهم. على مستوى الأصول، يعكس هذا التطور بالخصوص تعزيز الموجودات والتوظيفات بالعملات (+5%) والتسهيلات الممنوحة للبنوك (+13%). وعلى مستوى الخصوم، نجم بالأساس عن التأثير المزدوج لنمو حجم النقد المتداول (+11%) ونتيجة البنك (>100%) وكذا انخفاض كل من حساب تقييم احتياطات الصرف (-37%) والحسابات الجارية للبنوك المغربية (-30%).

رسم بياني 1.1.3: بنية الحصيلة



جدول 1.1.3: الحصيلة حسب العمليات

التغير %	2022	2023	بآلاف الدراهم (منها)
11	372 786 283	412 752 041	التداول النقدي
10	-278 004 179	-306 984 216	عمليات مع الخارج
-46	-16 682 686	-8 960 079	عمليات مع الدولة
-31	-82 219 314	-107 335 840	الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان
>100	700 727	5 559 196 ²	العمليات المتعلقة بممتلكات البنك

خصوم-أصول.

¹ تتم معالجة تغير بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف بالتفصيل على مستوى التعليقات الخاصة بالقوائم التركيبية، ولأغراض التحليل، تمّ، في هذا الجزء من التقرير، تجميع بعض بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف.
² أخذاً بالاعتبار النتيجة الصافية قبل التخصيص.

وعرف التداول النقدي خلال هذه السنة ارتفاعا بنسبة 11% إلى 412 752 041 ألف درهم، ارتباطا بالتزايد القوي للطلب على النقد.

وسجلت العمليات مع الخارج نموا سنويا بنسبة 10% لتصل إلى 306 984 216 - ألف درهم. وهو ما يفسر بالخصوص بارتفاع الموجودات والتوظيفات بالعملة ارتباطا بتزايد احتياطات الصرف وتطور أسعار الصرف.

وتراجع رصيد العمليات مع الدولة، ما بين 2022 و2023، من 16 682 686 - ألف درهم إلى 8 960 079 - ألف درهم، نتيجة بالأساس لارتفاع الموجودات في الحساب الجاري للخزينة العامة (6 791 599 + ألف درهم).

ومن جهتها، انتقلت الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان من 82 219 314 - ألف درهم إلى 107 335 840 - ألف درهم. وهو ما يعكس تزايد تدخلات البنك في السوق النقدية بالموازاة مع تفاقم عجز خزينة البنوك.

وعرف رصيد العمليات المتعلقة بممتلكات البنك نموا قويا، حيث انتقل من سنة لأخرى، من 700 727 ألف درهم إلى 5 559 196 ألف درهم، نظرا بالخصوص لنمو النتيجة الصافية للبنك بمبلغ 5 518 525 + ألف درهم لتصل إلى 5 105 675 ألف درهم.

2.1.3 النتيجة

بنهاية سنة 2023، سجل البنك ربحا بمبلغ 5 105 675 ألف درهم مقابل خسارة قدرها 412 850 ألف درهم في السنة الماضية.

ويفسر التطور السنوي للنتيجة الصافية للبنك بمبلغ 5 518 525 + ألف درهم بالخصوص بالنمو القوي لكل من نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف (>100%) وعمليات تنفيذ السياسة النقدية (+99%)، والذي اعتدل بفضل انخفاض النتيجة غير المتكررة (<100%) على إثر منح هبة بمبلغ 1 مليار درهم لصندوق تدبير آثار زلزال الحوز، وارتفاع الضريبة على النتيجة (>100%).

جدول 2.1.3: النتيجة الصافية للسنة المالية

التغير %	2022	2023	بآلاف الدراهم
>100	-1 231 118	7 472 579	نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف
99	1 561 971	3 107 026	نتيجة عمليات السياسة النقدية
-4	1 337 652	1 283 422	نتيجة العمليات الأخرى
>100	1 668 505	11 863 028	نتيجة الأنشطة
4	-2 010 592	-2 090 748	التكاليف العامة للاستغلال
>100	-342 087	9 772 280	النتيجة الإجمالية للاستغلال
<-100	-43 751	-996 696	نتيجة غير متكررة
>100	-27 012	-3 669 909	ضريبة على النتيجة
>100	-412 850	5 105 675	نتيجة صافية

يعزى نمو نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف إلى 7 472 579 ألف درهم (8 703 696 + ألف درهم) أساسا إلى تزايد العائد الصافي لمحفظة التوظيفات السندية (6 904 785 + ألف درهم) الناجم عن الارتفاع الذي هم بالخصوص المؤونات المسترجعة الصافية عن تدني قيمة سندات التوظيف (استرجاع صافي بمبلغ 1 810 714 ألف درهم في 2023 مقابل مخصص صافي بقيمة 2 882 174 ألف درهم في 2022)، والفوائد التي أفرزتها التوظيفات النقدية والسندية (2 362 155 + ألف درهم). وهو ما يعكس بالخصوص تحسن نسب مردودية الأصول بالدولار والأورو.

ويعزى نمو نتيجة عمليات تنفيذ السياسة النقدية إلى 3 107 026 ألف درهم، (1 545 055 + ألف درهم) أساسا إلى ارتفاعات سعر الفائدة الرئيسي وإلى تزايد متوسط المبلغ الجاري للتسهيلات المقدمة للبنوك في السوق النقدية بسبب تفاقم عجز السيولة.

ويعكس تراجع نتيجة العمليات الأخرى إلى 1 283 422 ألف درهم (-54 229 ألف درهم) بالخصوص انخفاض العمولات الصافية المتأتية من عمليات الصرف إلى 982 160 ألف درهم، ارتباطا بتدني حجم مبيعات الأوراق البنكية الأجنبية وارتفاع نسب مردودية حسابات الزبائن. وخفف من حدة هذا التراجع تقييد المساهمة برسم تكاليف المراقبة الميدانية¹ بمبلغ 57 396 ألف درهم. ومن جهتها، ظلت مبيعات الوثائق المؤمنة شبه مستقرة في 376 826 ألف درهم.

¹ بالنسبة للمؤسسات الخاضعة لإشراف ومراقبة ورقابة البنك، بموجب المقتضيات القانونية لاسيما المادة 73 من القانون رقم 17-40 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، المعتمد منذ 2019.

نتج ارتفاع التكاليف العامة للاستغلال إلى 2 090 748 ألف درهم (+80 156 ألف درهم) عن التأثير المزدوج لتزايد المخصصات الصافية للاستخدامات والمؤونات لتغطية المخاطر والتكاليف (+140 183 ألف درهم) وانخفاض تكاليف التشغيل (60 027 ألف درهم).

ويعزى تراجع النتيجة غير المتكررة¹ إلى 996 696 ألف درهم (-952 945 ألف درهم) بنهاية 2023 إلى منح البنك لهبة بمبلغ مليار درهم لفائدة الصندوق الخاص لتدبير آثار الزلزال.

¹ تتضمن النتيجة غير الجارية وفي السنوات المالية السابقة.

2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة

1.2.3 الحصيلة (الأصول)

جدول 1.2.3: الأصول في 31 دجنبر 2023

2022	2023	إيضاحات	بالآلاف الدراهم
13 498 946	14 532 787	1	موجودات وتوظيفات بالذهب
318 867 128	333 341 042	2	موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية
52 900 450	44 481 551		- موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية
257 366 426	279 618 315		- سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها
8 600 252	9 241 175		- موجودات أخرى بالعملات الأجنبية
22 770 832	22 101 677	3	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
2 248 490	2 146 416		- اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
20 100 998	19 553 046		- موجودات من حقوق السحب الخاصة
421 344	402 216		- اكتتاب لدى صندوق النقد العربي
20 853 545	19 906 860	4	ديون على الخزينة العامة
114 602 736	129 943 781	5	ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية
21 533 559	42 194 039		- قيم مستحقة
92 886 621	87 408 014		- تسبيقات للبنوك
182 557	341 728		- ديون أخرى
-	-		سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة
3 706 864	4 823 925	6	أصول أخرى
4 678 426	4 663 512	7	قيم ثابتة
498 978 477	529 313 584		مجموع الأصول

2.2.3 الحصيلة (الخصوم)

جدول 2.2.3: الخصوم في 31 دجنبر 2023

2022	2023	إيضاحات	بالآلاف الدراهم
372 786 283	412 752 041	8	أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة
368 820 223	408 599 194		- أوراق بنكية متداولة
3 966 060	4 152 848		- قطع نقدية متداولة
6 742 577	5 524 282	9	التزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-		- التزامات بالذهب
6 742 577	5 524 282		- التزامات بالعملات الأجنبية
21 230 274	20 222 140	10	التزامات بالدرهم القابل للتحويل
21 212 432	20 201 079		- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
17 842	21 060		- التزامات أخرى
42 444 609	38 000 970	11	ودائع والتزامات بالدرهم
4 087 201	10 878 799		الحساب الجاري للخرزينة العامة
32 383 423	22 607 941		ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية
32 383 423	22 607 941		- حسابات جارية
-	-		- حسابات سحب السيولة
-	-		- حسابات تسهيلات الودائع
1 331 794	1 252 740		- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
4 642 191	3 261 490		- حسابات أخرى
30 670 166	23 761 499	12	خصوم أخرى
19 725 415	18 829 944	3	مخصصات حقوق السحب الخاصة
5 792 002	5 117 032	13	رساميل ذاتية ومثيلاتها
500 000	500 000		- رأس المال
5 263 461	5 001 340		- احتياطات ¹
28 542	-384 308		- مرحل من جديد
-	-		- رساميل ذاتية أخرى
-412 850	5 105 675		نتيجة صافية للسنة المالية
498 978 477	529 313 584		مجموع الخصوم

¹ مما في ذلك الاحتياطي عن خسارة الصرف.

3.2.3 خارج الحصيلة

جدول 3.2.3: خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2023

2022	2023	إيضاحات	بآلاف الدراهم
			عمليات الصرف بالناجز
-	-		العملات المتوقعة تسليمها بالناجز
-	-		الدراهم المتوقعة تحصيلها بالناجز
		14	عمليات الصرف لأجل
4 834 546	5 025 367		العملات المتوقعة تحصيلها لأجل
4 851 467	5 077 338		العملات المتوقعة تسليمها لأجل
9 265 794	9 850 050	14	عمليات الصرف - الودائع بالذهب والعملات الأجنبية
		14	عمليات الصرف عمليات المفاضلة
-	5 304		العملات الأجنبية المتوقعة تحصيلها
-	5 267		العملات الأجنبية المتوقعة تسليمها
-	-		تعديل العملات خارج الحصيلة
-	-		التزامات على المنتجات المالية المشتقة
		15	التزامات على السندات
95 487 149	107 969 056		سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة
11 492 600	12 298 400		سندات محصلة على التسبيقات المتوقعة منحها
29 789 531	30 750 502		ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة
10 917 970	11 683 480		تسبيقات من المتوقع منحها
-	-		سندات أجنبية متوقع تحصيلها
-	-		سندات أجنبية متوقع تسليمها
		16	التزامات أخرى
100 424	130 505		ضمانات محصلة على الصفقات
922 152	904 446		التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
13 188	9 400		التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000		التزامات أخرى ممنوحة

4.2.3 حساب العائدات والتكاليف

جدول 4.2.3: حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2023

2022	2023	إيضاحات	بالآلاف الدراهم
6 876 041	13 863 998		العائدات
3 340 653	6 109 045	17	فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية
1 562 197	3 002 226	18	فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها
9 758	9 689	19	فوائد محصلة أخرى
1 121 250	1 135 349	20	عمولات محصلة
295 166	1 183 547	21	عائدات مالية أخرى
382 028	490 118	22	مبيعات السلع والخدمات المنتجة
47 049	32 712	23	عائدات مختلفة
-	-		عمليات سحب على الاستخدامات
111 191	1 887 286	24	مؤونات مسترجعة
6 748	14 026	25	عائدات غير جارية
7 288 891	8 758 323		التكاليف
282 269	726 952	26	فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية
200 982	379 467	27	فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم
30 810	33 985	28	عمولات ممنوحة
1 673 613	767 408	29	تكاليف مالية أخرى
898 809	850 114	30	تكاليف خاصة بالموظفين
370 771	343 563	31	شراء المواد والأدوات
370 044	416 771	32	تكاليف خارجية أخرى
3 323 110	561 965	33	مخصصات للاستخدامات والمؤونات
111 468	1 008 188	34	تكاليف غير جارية
27 012	3 669 909	35	ضريبة على النتيجة
-412 850	5 105 675		نتيجة صافية

5.2.3 جدول تدفقات الخزينة

جدول 5.2.3: تدفقات الخزينة إلى غاية 31 دجنبر 2023

2022	2023	بالآلاف الدراهم
58 108 674	36 713 644	السيولة والودائع بالعملة الأجنبية في بداية السنة المالية
-40 289 051	27 120 078	تدفقات الخزينة المتعلقة بالأنشطة التشغيلية
3 721 084	8 439 261	فوائد محصلة
1 121 250	1 135 349	العمولات المحصلة على العمليات البنكية
301 398	679 484	عائدات أخرى محصلة
-510 307	-1 137 947	فوائد وعمولات مدفوعة
-754 750	-840 699	تكاليف خاصة بالموظفين مدفوعة
-490 346	-143 735	ضرائب ورسوم مؤداة
-969 121	-1 674 907	تكاليف أخرى مدفوعة
-1 170 833	6 791 599	+/- تغير وداائع الخزينة العامة بالدرهم
3 898 726	-9 776 280	+/- تغير الودائع إزاء الأبنك المغربية بالدرهم
2 195 281	-2 279 777	+/- تغير وداائع زبناء آخرين بالدرهم وبالعملة الأجنبية
940 432	18 951 289	+/- تغيرسندات التوظيفات الأجنبية بالعملة الأجنبية
-	-	+/- تغيرسندات المعاملات الأجنبية بالعملة الأجنبية
-23 196 076	-15 181 874	+/- تغير التسيقات لفائدة البنوك
-25 196 422	22 781 453	+/- تغير ديون الخصوم الأخرى
-179 368	-623 138	+/- تغيرالأصول الأخرى
-46 526 366	-49 623 163	التدفقات المالية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية
-44 042 968	-48 998 387	+/- تغير سندات الاستثمارات الأجنبية بالعملات الأجنبية
-	-	+/- تغيرالاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
-2 337 566	-382 634	+/- تغير موجودات من حقوق السحب الخاصة
-	-	+/- تغير الموجودات والتوظيفات بالذهب
-	-	+/- تغير الودائع لدى صندوق النقد الدولي
-	-	+/- تغير الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي
-	-	+/- تغيرمخصصات حقوق السحب الخاصة
-139 798	-255 967	حيازة الأصول الثابتة
-6 034	13 825	عائدات تفويت الأصول الثابتة
35 075 708	39 965 758	التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة التمويل
35 075 708	39 965 758	+/- تغير الأوراق والقطع النقدية المتداولة
30 344 679	-2 288 768	إعادة تقييم وضعية الخزينة والودائع بالعملة الأجنبية
36 713 644	51 887 549	وضعية الخزينة والودائع بالعملة الأجنبية في نهاية السنة المالية

6.2.3 جدول تغير الرساميل الذاتية

جدول 6.2.3: تغير الرساميل الذاتية في 31 دجنبر 2023

الرصيد عند إغلاق سنة 2023	عمليات على رأس المال (+ارتفاع/ -انخفاض)	نتيجة 2023	استرداد احتياطي الخسارة بسبب التغيرات في أسعار الصرف	تخصيص نتيجة 2022	الرصيد عند افتتاح سنة 2023	بآلاف الدراهم
500 000					500 000	رأس المال
-384 308				-412 850	28 542	مرحل من جديد
5 001 340			-262 120		5 263 461	احتياطيات
5 105 675		5 105 675		412 850	-412 850	نتيجة السنة المالية
						نتيجة قيد التخصيص
10 222 707	0	5 105 675	-262 120	0	5 379 152	المجموع

7.2.3 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم

1.7.2.3 الإطار التنظيمي

يتم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب وتقديمها طبقاً للمخطط المحاسبي للبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات لاسيما فيما يخص تقييم المخزون والأصول الثابتة.

وتضم القوائم التركيبية، كما نصت عليها المادة 47 من القانون رقم 17-40 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

بموازاة ذلك، يقوم البنك سنويا بإعداد وضعية لخارج الحصيلة، وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الرساميل الذاتية.

2.7.2.3 طرق التقييم

الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

عمليات الصرف

تدخل في إطار عمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل التي يترتب عنها:

- تغير أحد الموجودات أو الالتزامات في إحدى العملات الأجنبية وتغير أحد الالتزامات والموجودات بالدرهم؛
- تغير أحد الموجودات أو الالتزامات في إحدى العملات وتغير أحد الالتزامات والموجودات في عملة أخرى.

ويتم تقييد هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام، ثم تُسجل في حسابات الحصيلة بتاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

إعادة تقييم الموجودات بالذهب والعملات

يتم تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب والمعادن الثمينة والعملات الأجنبية بما فيها مخصصات حقوق السحب الخاصة على أساس أسعار الصرف المعمول بها في آخر يوم عمل من السنة المالية.

جدول 7.2.3: تطور أسعار الصرف *

التغير %	2022	2023	بالآلاف الدراهم
7,7	18 985,00	20 439,00	الذهب
-5,3	10,45	9,89	الدولار الأمريكي
-1,9	11,16	10,94	الأورو
-4,5	13,90	13,27	حقوق السحب الخاصة

* السعر المرجعي في نهاية السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في «حساب تقييم احتياطات الصرف» المدرج في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية الجديدة المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 1 نونبر 2022 بين بنك المغرب والدولة والتي تلغي أحكام الاتفاقية الموقعة في 29 دجنبر 2006.

وطبقاً لأحكام هاته الاتفاقية، يجب الإبقاء على رصيد «حساب تقييم احتياطات الصرف» دائماً بحد أدنى يساوي 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية للبنك في تاريخ نهاية السنة المالية. في حالة ما إذا أدت خسارة في الصرف إلى تراجع رصيد «حساب تقييم احتياطات الصرف» إلى مستوى أقل من هذا الحد الأدنى، يتم خصم مبلغ الخصاص من حساب النتيجة الخاص بالبنك برسم السنة المالية المعنية، وذلك في حدود 10% من الربح الصافي لتلك السنة، ويودع في حساب «احتياطات عن خسارة الصرف» ويدرج في خصوم حصيلة البنك.

وإذا كان رصيد «حساب تقييم احتياطات الصرف» مديناً، فيتم إدراج هذا الأخير في حصول البنك ولا يتم تشكيل أية مرونة لتغطية المخاطر والتكاليف.

أما إذا كان رصيد «حساب تقييم احتياطات الصرف» مديناً وغير مغطى برصيد حساب «احتياطات عن خسارة الصرف»، فيتم اقتطاع احتياطي لتغطية خسارة الصرف في حدود 20% من الربح الصافي للبنك.

السندات

تصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف حسب الغرض من حيازتها، وذلك ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار.

محفظة المعاملات: تتكون من السندات المشتراة بغرض إعادة بيعها في أجل قصير. ويتم تقييدها حسب سعر شرائها، مع احتساب مصاريف الشراء وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة. وتدرج فوائض ونواقص القيمة الناتجة عن التقييم اليومي لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

محفظه الاستثمار: تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم احتسابها طبقا للقواعد التالية:

- يتم تقييمها حسب سعر شرائها، دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة.
- لا يتم تقييم فوائض القيمة غير المحققة المتعلقة بهذه السندات.
- لا يتم تقييم نواقص القيمة غير المحققة المتعلقة بهذه السندات إلا عندما يعتبر البنك أن السند الذي يسجل تناقصا في القيمة قد تتم إعادة بيعه خلال السنة المقبلة وعند احتمال تخلف جهة الإصدار عن الأداء.
- يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بطريقة إكتوارية على المدة المتبقية للسندات.

بتاريخ 1 يناير 2020، انتقل البنك من طريقة المعدل الثابت إلى الطريقة الإكتوارية لتوزيع التخفيضات/الزيادات عن سندات الاستثمار، وذلك ليتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وتعتبر هذه الطريقة مقبولة أيضا من طرف المخطط المحاسبي لبنك المغرب كما تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة، على غرار طريقة المعدل الثابت.

إلى حدود 31 دجنبر 2023، لم يتم تسجيل أي مؤونة لهذه المحفظة.

محفظه التوظيف: تتكون من السندات غير تلك المصنفة في محافظ المعاملات أو الاستثمارات. ويتم تقييمها في الحسابات وفق القواعد التالية:

- تسجل الإدراجات في المحفظة على مستوى الحصيلة حسب سعر الشراء، دون احتساب مصاريف الشراء، وعند الاقتضاء دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة.
- لا يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة مدة حيازة هذه السندات.
- ينجم عن نواقص القيمة غير المحققة الناتجة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق تكوين مؤونات لنقصان القيمة على أساس يومي. وبالمقابل، لا تدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة. وفيما يخص سندات التوظيف ذات الفوائد المحتسبة مسبقا، يتم تقييمها حسب سعر تسديدها؛ ويتم توزيع الفوائد المحتسبة مسبقا على مدة السندات ويتم تقييمها في حسابات العائدات والتكاليف على أساس يومي.

موجودات أخرى بالعملات الأجنبية

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي يتم تفويض تدبيرها للبنك الدولي في إطار عقود التوكيل.

ويتم تقييد هذه السندات في البداية حسب سعر الشراء، وتقييد فوائض ونواقص القيمة في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات التي أبلغ بها المفوض بالتدبير.

الديون على الخزينة العامة للمملكة

في إطار الاتفاقية المبرمة بين البنك والدولة في نونبر 2022 والتي تحدد كيفية استعمال هذه الأخيرة للمبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي، تم تقييد هذه العملية، في حسابات البنك، كدين تجاه الدولة، وذلك وفقا للتوصيات الواردة في دليل صندوق النقد الدولي.

ويتم إعادة تقييم هذا الدين بانتظام بسعر الصرف في تاريخ حصر الحسابات.

ويتضمن المخطط المحاسبي لبنك المغرب على مستوى عرض حصيلة أصوله، فيما يتعلق بعلاقاته مع الدولة، فقط بند «قروض مالية للدولة». غير أن عملية تفويت خط الوقاية والسيولة، وإن كانت مسجلة كدين تجاه الدولة، إلا أنه لا يمكن اعتبارها قرضا ماليا للدولة، ذلك أن البنك يلعب فقط دور الوسيط بين صندوق النقد الدولي والدولة.

وبالتالي، ومع مراعاة مبدأ الصورة الحقيقية، تم إجراء ما يلي:

- تغيير عنوان قسم «القروض المالية للدولة» إلى «ديون على الخزينة العامة»؛
- إضافة بند خاص «دين متعلق باستخدام خط الوقاية والسيولة»؛
- الإبقاء على بند «القروض المالية للدولة» في القسم.

الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

تقييد الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخدمات المتراكمة.

ويتم استخدام الأصول الثابتة، بما في ذلك النفقات الكمالية، باعتماد طريقة المعدل الثابت حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخدام المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخدام المعتمدة، حسب طبيعة كل أصل ثابت، فيما يلي:

جدول 8.2.3: آجال استحقاق الأصول الثابتة

20 سنة	المباني
5 سنوات	الاستصلاح والتهيئة والتجهيز
10 سنوات	معدات دار السكة
5 سنوات	معدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية والعربات والمعدات الأخرى
10 سنوات	أثاث مكثبي
3 سنوات و 4 أشهر	الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية

الأصول الثابتة المالية

تقيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية المحاسبية التي تقابل كلفة الشراء ناقص المؤونات المحتملة المكونة في تاريخ حصر الحسابات. وفيما يتعلق بالمساهمات الأجنبية، يتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

بالنسبة للسندات غير المحررة كلياً، يتم تقييدها في الأصول لقيمتها الإجمالية بما فيها السندات المتبقية الواجب تحريرها. ويتم تقييد الحصة غير المحررة في مقابل حساب الدين ضمن خصوم الحصيلة.

ويتم تقييم المؤونات المحتملة عن نقصان قيمة هذه السندات غير المدرجة في البورصة في تاريخ إغلاق السنة المالية وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية الأخيرة المتاحة.

المخزونات

تتكون المخزونات بالخصوص مما يلي :

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك؛
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية والوثائق وبطاقات التعريف المؤمنة (الأوراق والمداد والقوالب، والشرائح الإلكترونية، والبطاقات، إلخ)؛
- المنتجات المصنعة والمنتجات الموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة ووثائق أخرى)؛
- القطع النقدية التذكارية

تُقيد المواد والأدوات القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمان الشراء، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات، عند الاقتضاء.

وتُقيّد المواد الأولية في الحصيلة حسب كلفتها، التي تتكون من سعر الشراء مع إضافة المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد، واقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.

أما المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع الموجهة للبيع، فتُقيّد في الحصيلة بتكلفة إنتاجها مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.

الربح القابل للتوزيع

يتكون الربح القابل للتوزيع من الربح الصافي للسنة المالية، بعد أن تخصم منه الخسارة السابقة المسجلة في 2022 ويضاف إليه ترحيل أرباح السنوات المالية السابقة.

8.2.3 منظومة تدبير المخاطر المالية ذات الصلة بتدبير مخاطر الصرف

تعريف المخاطر المالية

تتجلى المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف فيما يلي:

- **خطر الائتمان**، ويقصد به:
 - من جهة، خطر التخلف عن الأداء (خطر الطرف المقابل)، ويقصد به عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته.
 - ومن جهة أخرى، خطر تراجع التصنيف الائتماني لدى طرف مقابل من طرف وكالة أو عدة وكالات التنقيط.
- **خطر السوق**، وهو خطر الخسارة الناتجة عن تطور غير ملائم لعوامل السوق المرتبطة، من ضمن أمور أخرى، بتغيرات نسب الفائدة أو سعر الصرف.
- **خطر السيولة** الذي يمثل عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الآنية للبلد من خلال بيع الأصول دون تأثير هام على أسعارها.

إطار الحكامة

في إطار مهمته المتعلقة بتدبير احتياطات الصرف، وضع البنك آلية لتدبير المخاطر المالية، تمكن من تحديد ومراقبة والتخفيف من المخاطر المتعلقة بعمليات تدبير احتياطات الصرف، وهي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة.

ولبلوغ هذا الهدف، يستند تدبير المخاطر داخل بنك المغرب إلى إطار حكامه واضح وتراتبى.

فكل سنة، يتولى مجلس البنك المصادقة على سياسة توظيف احتياطات الصرف وتحمل المخاطر. كما يصادق على محيط الاستثمارات وعلى التخصيص الاستراتيجي للأصول. وتسهر اللجنة النقدية والمالية على تنفيذ هذا التخصيص الاستراتيجي وتصادق على استراتيجية تدبير احتياطات الصرف. وتقوم أيضا بدراسة تطور مؤشرات المخاطر المالية المتعلقة بتدبير الاحتياطات. وأخيرا، تقوم لجنة الافتحاص بدراسة التطور السنوي للمخاطر المالية والعملياتية للبنك.

وتحدّد أهداف الاحتفاظ بالاحتياطات وتديرها، ومبادئ التوظيف والحدود حسب فئة الأصول وقواعد أهلية ومركز الجهات المصدرة والمقابلة في إطار تعليمة تتعلق بالاستثمار في حين تحدد المؤشرات المرجعية للمحافظ وطرق تدبيرها في إطار التخصيص الاستراتيجي الذي يصادق عليه مجلس البنك.

ومن الناحية العملية، تتم مراقبة وتتبع كافة تعرضات البنك بالعملية الأجنبية بشكل يومي، بغية التقيد بالتعليمات المتعلقة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي.

في هذا الإطار، يتم إجراء تحليل معمق لهذه التعرضات على مستوى التقارير التي تعد بانتظام وترسل إلى مختلف هيئات حكامه البنك، لاسيما اللجنة النقدية والمالية.

تدبير المخاطر المالية

مخاطر الائتمان

يقوم البنك بتدبير خطر الائتمان من خلال تحديد معايير أهلية الجهات المصدرة للسندات والأطراف المقابلة، مع السهر على التأكد من مراعاة التوظيفات لمبدأي الأمان والسيولة.

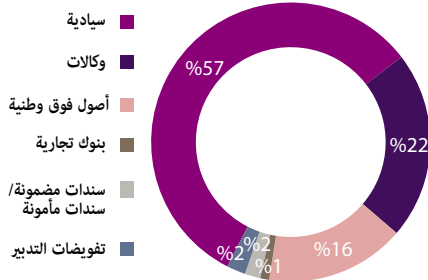
وتتباين المعايير الدنيا حسب خطر الائتمان المترتب عن مختلف الأدوات، حيث تكون مرتفعة بالنسبة للعمليات التي تنطوي على خطر ائتمان مباشر، مثل الودائع غير المضمونة، مقارنة بالعمليات التي تنجز داخل أحد أنظمة التسوية-التسليم. وحاليا، يصل متوسط التنقيط الأدنى للائتمان إلى (A-) بالنسبة للتوظيفات النقدية لدى المقابلات البنكية، وإلى (BBB-) بالنسبة للتوظيفات في سندات الاقتراض.

وإضافة إلى معايير الأهلية، يضع البنك حدودا تمكن من تفادي درجة كبرى من التعرض للمخاطر ومن التمركز. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بحدود التعرض حسب جهة الإصدار، والطرف المقابل، وفئة الأصول، والبلد والتنقيط الائتماني.

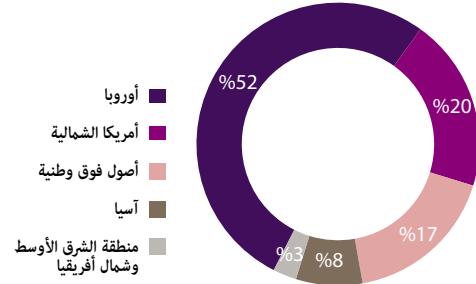
ومن أجل ضمان تقييم التعرض الإجمالي لخطر الائتمان، يقوم البنك يوميا بحساب وتتبع التنقيط الائتماني المتوسط الخاص بمحافظ الاحتياطيات وكذا الخسارة المحتملة القصوى للائتمان (VaR Crédit) بنسبة 99%، التي تمكن من تقييم مبلغ الخسائر المحتملة في أفق سنة ارتباطا بحدث يتعلق بالائتمان (تخفيض التنقيط أو التخلف عن الأداء).

وبنهاية سنة 2023، تحسن متوسط التصنيف الائتماني لاحتياطيات الصرف بدرجة واحدة، منتقلا من «AA» إلى «AA»، بفضل تعزيز جودة الأصول المحتفظ بها.

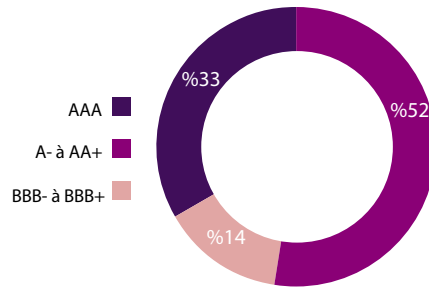
رسم بياني 2.2.3: توزيع تعرض المحافظ حسب فئات الأصول



رسم بياني 1.2.3: توزيع تعرض المحافظ حسب الجهات



رسم بياني 3.2.3: توزيع محافظ سندات الاقتراض حسب تصنيفها



مخاطر السوق

تترتب مخاطر السوق المرتبطة بتدبير احتياطات الصرف أساساً عن مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف.

• مخاطر سعر الفائدة

يدبر البنك مخاطر سعر الفائدة من خلال مؤشرات مرجعية بالنسبة لكافة المحافظ وكذا فوارق المدة المسموح بها في إطار التخصيص الاستراتيجي استناداً إلى هذه المؤشرات.

ويتم قياس التعرض لخطر سعر الفائدة من خلال عدة مؤشرات، لاسيما الخسارة المحتملة القصوى (VaR)، والمدة وتغير الأداء المحقق مقارنة بالمؤشرات المرجعية (Tracking Error).

وفي نهاية 2023، بلغت المدة الإجمالية لاحتياطات الصرف 1,9 سنة في المتوسط مقابل 2,1 سنة بنهاية 2022.

• مخاطر الصرف

تترتب مخاطر الصرف عن تأثير تطور أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدرهم. وينجم هذا الخطر من جهة عن الانحراف المسجل ما بين تركيبة احتياطات الصرف من العملات وترجيح سلة الدرهم المكونة من 60% من الأورو و40% من الدولار الأمريكي (يتم تأطيرها من خلال حد الانحراف الأقصى بنسبة 5% حسب التخصيص الاستراتيجي)، ومن جهة أخرى، عن تغير الفارق بين سعر صرف الدرهم والسعر المركزي لنطاق التقلب.

مخاطر السيولة:

يقوم البنك بتدبير خطر السيولة من خلال تشكيل محافظ سائلة ضمن احتياطات الصرف:

- الاحتياطات الوقائية: تتكون من الأصول المتاحة والسائلة وتمكن من تلبية احتياجات البنك على المدى القصير. ومع نهاية سنة 2023، بلغ مستوى الاحتياطات الوقائية حوالي 57 مليار درهم.
- محافظ الاحتياطات الفائضة المحسوبة وفق قيمة السوق: تتكون من أصول سائلة يمكن تعبئتها في حال استنفاد شريحة «الاحتياطات الوقائية». وفي نهاية سنة 2023، بلغت قيمة هذه المحافظ 34 مليار درهم.

ويتم تدبير مخاطر السيولة أيضاً، على مستوى المحافظ السائلة المذكورة، من خلال قواعد تتعلق بالحجم الأدنى ومعدل الأرباح الأقصى بالنسبة لإصدارات سندات الاقتراض.

9.2.3 تعليقات حول بنود الحصيلة

الأصول

بموجب المادة 12 من قانونه الأساسي، يحوز بنك المغرب ويدير احتياطات الصرف المكونة من الموجودات من الذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة.

بند 1: الموجودات والتوظيفات بالذهب

يتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات بالذهب المودعة بالمغرب ولدى ودعاء أجنبى، وكذا تلك المتعلقة بالتوظيفات بالذهب مع أطراف مقابلة أجنبية. ومنذ نهاية سنة 2006، يتم تقييم هذه الموجودات والتوظيفات وفق سعر السوق. وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب تقييم احتياطات الصرف¹، وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة في فاتح نونبر 2022 بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية.

جدول 9.2.3: موجودات وتوظيفات بالذهب

2022	2023	
18 985	20 439	٣٠٠ أوقية ذهب بالدرهم ¹
711 032	711 032	الكمية بأوقية الذهب
4 855	4 855	المغرب
706 177	706 177	الخارج
13 498 946	14 532 787	القيمة السوقية ²
22,12	22,12	مخزون الذهب (بالطن)

¹ سعر الذهب/الدرهم المغربي.

² بالآلاف الدراهم.

وفي نهاية سنة 2023، بلغ مقابل قيمة الموجودات من الذهب 14 532 787 ألف درهم، مرتفعاً بنسبة 8% (مقابل 12% في 2022) بفعل التأثير المزدوج لارتفاع سعر الذهب (المقوم بالدولار) وقيمة الدرهم مقابل الدولار.

وظلت كمية الذهب مستقرة من سنة إلى أخرى في 711 032 أوقية (ما يعادل 22 طن).

إيضاح 2: الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

يتضمن هذا البند بالأساس مقابل القيمة بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية والتي يتم استثمارها على شكل ودائع نقدية (حسابات تحت الطلب ولأجل) وسندات اقتراض أجنبية.

ووصلت الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية مع نهاية 2023 إلى 333 341 042 ألف درهم، متزايدة بنسبة 5% نتيجة لارتفاع احتياطات الصرف ولتطور أسعار الصرف. وتم تسجيل هذا المنحى التصاعدي منذ بداية السنة، على إثر إصدار الخزينة في مارس لسندات اقتراض في السوق المالية الدولية بمبلغ 2,5 مليار دولار.

¹ لا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو رسده لأي استخدام آخر.

جدول 10.2.3: التوزيع حسب نوع التوظيفات

الحصة	2022	الحصة	2023	بآلاف الدراهم
%5	14 950 449	%10	32 038 072	حسابات تحت الطلب
%6	20 036 244	%1	3 701 951	حسابات لأجل
%21	68 150 160	%14	48 301 534	سندات التوظيف ¹
%59	189 216 267	%69	231 316 781	سندات الاستثمار
-	-	-	-	سندات المعاملات
%8	26 514 010	%5	17 982 704	أخرى ²
%100	318 867 128	%100	333 341 042	المجموع

¹ بما في ذلك انخفاض مخصصات قيمة السندات. وقد بلغ تقييم سندات التوظيف بسعر السوق في متم دجنبر 2023 ما يعادل 48 354 688 ألف درهم.

² تتضمن الفوائد المستحقة وتفويضات التدبير والأوراق البنكية الأجنبية.

وتمثل الموجودات من العملات الأجنبية 63% من أصول البنك بدلا من 64% في 2022، وتوظف في حدود 84% في سندات اقتراض (+9%). وضمن هذه الفئة، ارتفعت محفظة سندات الاستثمار بنسبة 22% إلى 231 316 781 ألف درهم، على إثر تعزيز حجم محافظ «الاستثمارات المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق» والمحيرة بالأورو خلال هذه السنة. وبالمقابل، انخفضت محفظة سندات التوظيف بنسبة 29% إلى 48 301 534 ألف درهم.

ومن جهتها، ارتفعت الودائع والتوظيفات النقدية التي تمثل 11% من الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية بنسبة 2% لتصل إلى 35 740 023 ألف درهم نتيجة لتزايد الودائع لاسيما لدى البنوك المركزية.

جدول 12.2.3: التوزيع حسب الأجل المتبقي (*)

2022	2023	
%23	%24	أقل من أو تساوي سنة
%77	%76	أكثر من سنة
%100	%100	المجموع

(*) السندات المملوكة في المحافظ التي يتم تدبيرها داخليا، بما فيها شهادات الإيداع.

جدول 11.2.3: التوزيع حسب العملة

التغير %	2022	2023	بآلاف الدراهم
8	180 047 841	194 438 287	الأورو
-0,4	136 424 149	135 824 332	الدولار الأمريكي
29	2 395 138	3 078 422	عملات أخرى
5	318 867 128	333 341 042	المجموع

إيضاح 3: موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

انخفض هذا البند، الذي يتضمن الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، بنسبة 3% ليصل إلى 22 101 677 ألف درهم، نتيجة بالأساس لتراجع الموجودات من حقوق السحب الخاصة بالنظر إلى تدني قيمة سعر صرف حقوق السحب الخاصة (-5%).

الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

في جانب الأصول:

• الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي: يمثل الجزء الذي يتحمله بنك المغرب (18,4%) من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي، ويتكون من:

جدول 13.2.3: الوضعية لدى صندوق النقد الدولي			
بـألف الدرهم	2023	2022	التغير %
الأصول			
الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	2 146 416	2 248 490	-5
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	19 553 046	20 100 998	-3
المجموع	21 699 461	22 349 488	-3
الخصوم			
مخصصات حقوق السحب الخاصة	18 829 944	19 725 415	-5
حسابات رقم 1 و 2 [*]	20 183 015	21 169 525	-5
المجموع	39 012 959	40 894 940	-5

* أخذاً بالاعتبار إعادة تقييم الموجودات بالدرهم بسعر وحدات حقوق السحب الخاصة لآخر يوم عمل في السنة المالية.

- الجزء القابل للتصرف: 150,08 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (1 992 079 ألف درهم) ويمثل مساهمة بنك المغرب في صندوق النقد الدولي بالعملة الأجنبية. وبلغ آخر اكتتاب للبنك برسم هذه المساهمة 76,55 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة؛

- الشريحة المعبأة: التي تبلغ 14,36 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (154 337 ألف درهم)، وتمثل حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي، المكتتبه من طرف بنك المغرب بالعملة الوطنية، والمودعة في «الحساب رقم 1» المفتوح في دفاتره. وقد أفرزت عملية إعادة تقييم شريحة الاحتياطي المعبأة في نهاية دجنبر 2023 تقويماً بمبلغ 3 498 - ألف درهم مقابل 15 784 + ألف درهم سنة من قبل.

وأدى التحويل المنجز هذه السنة في حسابي صندوق النقد الدولي رقم 1 و 2 إلى تقويم شريحة الاحتياطي بمبلغ 2,7 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل 37 096 ألف درهم.

• موجودات من حقوق السحب الخاصة: تمثل مقابل قيمة موجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين لهذا الحساب عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن، فيتم تسجيل أداء العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة على أساس فصلي وكذا تسديدات اقتراضات المغرب. وقد تعززت هذه الموجودات في سنة 2021، عقب إصدار صندوق النقد الدولي لتخصيص عام لحقوق السحب الخاصة لفائدة البلدان الأعضاء بقيمة 456 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة. وتبلغ الحصة المرصودة للمغرب برسم هذا التخصيص 857,2 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 10,9 مليار درهم¹).

وفي نهاية سنة 2023، بلغت قيمتها المقابلة بالدرهم 19 553 046 ألف درهم، منخفضة بنسبة 3% مقارنة بسنة 2022، نتيجة تراجع سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدرهم (-5%) واقتطاع

¹ أثرت في جانب الأصول على الموجودات من حقوق السحب الخاصة وفي جانب الخصوم على مخصصات حقوق السحب الخاصة.

المصاريف المالية برسم خط الوقاية والسيولة بمبلغ 68,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (925 766 ألف درهم) وعمولة برسم خط الائتمان المرن¹ بمبلغ 9,6 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (132 607 ألف درهم) من الموجودات من حقوق السحب الخاصة. وقد اعتدل هذا الانخفاض بفضل قيام البنك خلال سنة 2023 بشراء 100 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (1 361 809 ألف درهم).

الخصوم

بند «مخصصات حقوق السحب الخاصة» الذي يوافق مقابل القيمة بالدرهم لمخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلدا عضوا. وفي سنة 2009، سجل في الجانب الدائن لهذا الحساب مبلغ 5,7 مليار درهم، يمثل حصة المغرب من المخصصات العامة والخاصة (475,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة)² الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي لفائدة الدول الأعضاء. وفي 2021، تم تقييد 10,9 مليار درهم في دائنية هذا الحساب تمثل حصة المغرب برسم المخصصات العامة (857,2 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة) المنجزة في غشت من تلك السنة من طرف صندوق النقد الدولي.

وبنهاية سنة 2023، انخفض هذا البند بنسبة 5% (895 471 - ألف درهم) إلى 18 829 944 ألف درهم، نتيجة بالخصوص لتراجع سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدرهم (5%-).

الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي:

يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 41,33 مليون دينار عربي، موزعة بين بنك المغرب والخزينة على النحو التالي:

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية، ومودعة في حساب صندوق النقد العربي المفتوح لدى بنك المغرب. ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (6 257 ألف درهم)؛
- 21,69 مليون دينار عربي مكتتبه بالعملة الأجنبية والتي يتحمل البنك فيها 10,10 مليون دينار عربي (402 216 ألف درهم)، ظلت ثابتة منذ آخر زيادة في رأسمال صندوق النقد العربي سنة 2018؛
- 19,44 مليون دينار عربي منها 9,10 مليون مكتتبه من طرف بنك المغرب برسم عمليات الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطات، والتي تمت في 2005 (5,88 مليون دينار عربي) وفي سنة 2013 (3,23 مليون دينار عربي).

¹ موافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، في 03 أبريل، على عقد اتفاق لمدة عامين مع المغرب برسم خط الائتمان المرن بمبلغ 3,73 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 5 مليار دولار).

² منها 436 مليون من حقوق السحب الخاصة برسم التخصيص العام الذي يعادل 74,13% من حصة المغرب في 2009 (588,2 مليون من حقوق السحب الخاصة) و39,7 مليون من حقوق السحب الخاصة المتعلقة بالتخصيص الخاص الممنوح وفق التعديل الرابع لصندوق النقد الدولي.

إيضاح 4: ديون على الخزينة العامة

يضم هذا البند الديون المتعلقة باستخدام الخزينة في 2022 لمقابل القيمة بالدرهم للمبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة في أبريل 2020، بقيمة 1 499,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة، وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية المبرمة في هذا الصدد في نونبر 2022 بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية.

وسجل هذا البند مع نهاية دجنبر 2023 تراجعاً بمبلغ 946 684 ألف درهم ليصل إلى 19 906 860 ألف درهم، أخذاً بالاعتبار تغير سعر وحدة حقوق السحب الخاصة على إثر إعادة تقييم هذا الدين تجاه الدولة.

إيضاح رقم 5: ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان المنجزة في إطار تطبيق السياسة النقدية وفقاً للمادة 7 من القانون الأساسي لبنك المغرب.

وخلال سنة 2023، واصل بنك المغرب تنفيذ سياسة نقدية تشديدية لضمان عودة التضخم إلى مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار. وقام في مارس برفع سعر الفائدة الرئيسي بواقع 50 نقطة أساس إلى 3,00%، بعد ارتفاعين في 2022 (50 نقطة أساس في شتنبر و50 نقطة أساس في دجنبر).

وفي سياق تفاقم عجز السيولة، رفع البنك حجم تدخلاته في السوق البنكية إلى 98 مليار درهم، في المتوسط الأسبوعي، مقابل 93,5 مليار في 2022.

وبتاريخ 31 دجنبر 2023، وصل المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة للبنوك إلى 129 602 053 ألف درهم، منها:

- 60 054 014 ألف درهم برسم التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض، الممنوحة بسعر الفائدة الرئيسي؛
 - 42 194 039 ألف درهم تتعلق بعمليات إعادة الشراء (1 و3 أشهر)، تم منحها بسعر الفائدة الرئيسي؛
 - 27 354 000 ألف درهم برسم عمليات القروض المضمونة، 7 809 000 ألف درهم منها لمدة شهر واحد و3 أشهر و19 525 000 ألف درهم في إطار برامج دعم تمويل الاقتصاد¹ (المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، والبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات، والبنوك التشاركية وجمعيات القروض الصغرى).
- ومن ناحية أخرى، قام البنك في يناير وفبراير 2023 بتفعيل عمليات هيكلية للسوق المفتوحة، أدت إلى ضخ مبلغ 16,8 مليار درهم (انظر الإطار 1.2.3 بعده).

¹ مبلغ 16 229 000 ألف درهم «للمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة»؛ و1 686 000 ألف درهم بسعر فائدة قدره 1,25% مرتبطة «بالبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات» و1 630 000 ألف درهم «للبنوك التشاركية».

جدول 15.2.3: توزيع القروض المقدمة للبنوك حسب أجل الاستحقاق*

التغير %	2022	2023	بآلاف الدراهم
-13	69 084 621	60 054 014	7 أيام
100	10 001 938	20 001 328	1 شهر
50	20 001 621	30 001 712	3 أشهر
-	679 000	-	6 أشهر
33	14 653 000	19 545 000	سنة
-13	114 420 180	129 602 053	المجموع

* أجل الاستحقاق الأصلي .

جدول 14.2.3: بنية القروض المقدمة للبنوك حسب الأداة

التغير %	2022	2023	بآلاف الدراهم
13	90 618 180	102 248 053	عمليات إعادة الشراء
-13	69 084 621	60 054 014	التسيقات لمدة 7 أيام
96	21 533 559	42 194 039	عمليات الإستحفاظ
15	23 802 000	27 354 000	القروض المضمونة*
13	114 420 180	129 602 053	المجموع

* شهر واحد، 3 أشهر وستة واحدة.

إطار 1.2.3: عمليات السوق المفتوحة

لجأ البنك خلال سنة 2023 إلى خمس عمليات هيكلية لشراء سندات الخزينة في السوق الثانوية لدى البنوك المغربية. ووصل المبلغ الإجمالي لسندات الخزينة المشتراة 16,8 مليار درهم، بأجل استحقاق متوسط قدره 4,5 أشهر.

في الجدول التالي التفاصيل المتعلقة بهذه العمليات:

متوسط نسبة المردودية	متوسط أجل استحقاق سندات الخزينة (بعدد الأشهر)	المبلغ	تاريخ طلبات العروض
3,34%	6,5	15 000 000 000	09/01/2023
3,16%	3	1 400 000 000	16/01/2023
3,27%	6	200 000 000	23/01/2023
3,06%	4	228 000 000	30/01/2023
3,12%	3	200 000 000	06/02/2023

تم تقييد هذه العمليات على مستوى أصول البنك، التي تصل إلى تاريخ الاستحقاق في نونبر 2023. وقد أفرزت عائدا صافيا بمبلغ 288 509 ألف درهم (انظر الإيضاحات 18 و 21 و 29 من حساب العائدات والتكاليف).

إيضاح رقم 6: أصول أخرى

يشمل بند الأصول الأخرى، من ضمن ما يشمله، حسابات التحصيل وحسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف توزع على عدة سنوات وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة وكل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية.

انتقلت الأصول الأخرى من سنة لأخرى من 3 706 864 ألف درهم إلى 4 823 925 ألف درهم، مرتفعة بنسبة 30%. ويفسر هذا التغير بالخصوص بتقييد 4/5 من مساهمة البنك في الصندوق الخاص بتدبير آثار الزلزال بمبلغ 1 800 000 ألف درهم ضمن التكاليف التي سيجري توزيعها.

إيضاح رقم 7: القيم الثابتة الصافية

جدول 16.2.3: القيم الثابتة الصافية

بآلاف الدراهم	2022	2023	التغير %
(منها)			
قروض ثابتة	777 326	749 198	-4
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	1 942 407	1 960 319	1
أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة	7 885 307	8 087 827	3
القيم الثابتة الإجمالية	10 605 343	10 797 647	2
الاستخدامات والمخصصات	-5 926 917	-6 134 136	3
القيم الثابتة الصافية	4 678 426	4 663 512	-0,3

سجلت الأصول الثابتة الصافية للبنك انخفاضا طفيفا بمبلغ 14 914 ألف درهم متراجعة إلى 4 663 512 ألف درهم، نتيجة ارتفاع أقوى للاستخدامات (207 218 + ألف درهم) مقارنة بالاستثمارات (202 520 + ألف درهم).

سندات المساهمة واستخدامات مماثلة

انتقلت القيمة الإجمالية لمحفظة سندات المساهمة لبنك المغرب من 1 942 407 ألف درهم في نهاية سنة 2022 إلى 1 960 319 ألف درهم في متم عام 2023، على إثر أداء البنك لفائدة هيئة القطب المالي للدار البيضاء تسبقا في الحساب الجاري للمساهمين بمبلغ 17 500 ألف درهم، بناء على قرار مجلس البنك وتطبيقا للأحكام القانونية المنظمة لهذه العملية.

¹ تطبيقا لأحكام المادة 247 مكرر من القانون العام للضرائب المتعلقة بالتوزيع الضريبي على خمس سنوات لأية هبات أو وصايات لحساب الدولة.

جدول 17.2.3: سندات المساهمة واستخدامات مماثلة¹

التغير 3%	القيمة المحاسبية الإجمالية 2022	2023					طبيعة النشاط	بالآف الدراهم
		الحصة (%)	عدد الأسهم المملوكة	الوضعية الصافية المحاسبية ⁽²⁾	القيمة المحاسبية الصافية ¹	القيمة المحاسبية الإجمالية		
31	56 824				71 239	74 324		السندات المملوكة في المؤسسات المغربية واستخدامات مماثلة (منها) دار الضمان⁴
-	1 265	1,69	5 058		0	1 265	المالي	الوديع المركزي (ماروك كدير)
-	4 000	20,00	4 000	321 348	4 000	4 000	المالي	هيئة القطب المالي للدار البيضاء
-	50 000	10,00	500 000	496 800	49 680	50 000	المالي	الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية
-	59	4,59	2 008	10 212	59	59	المالي	ديون متعلقة بمساهمات ⁵
-	-				17 500	17 500		
0,02	1 885 583				1 872 258	1 885 995		السندات المملوكة في المؤسسات المالية الأجنبية
-	23 228	6,85	353 913	82 614 USD	23 228	23 228	المالي	يوباك كيراساو (Ubac Curaçao)
-	519	0,02	21	664 092 EUR	519	519	المالي	سويفت (Swift)
7	5 845	0,02	3	1 400 733 DA ⁶	6 257	6 257	المالي	صندوق النقد العربي
-	16 856	0,28	546	1 166 315 USD	16 856	16 856	المالي	برنامج تمويل التجارة العربية
-	175 142	4,31 ⁷	18 000	437 672 USD	175 142	175 142	المالي	إفريقيا 50- لتمويل المشاريع
-	19 460	4,34 ⁷	2 000	13 335 USD	5 722	19 460	المالي	إفريقيا 50- لتطوير المشاريع
-	1 644 533	0,50	3 000	25 103 200 SDR ⁸	1 644 533	1 644 533	المالي	بنك التسويات الدولية
1	1 942 407				1 943 497	1 960 319		إجمالي سندات المساهمة و استخدامات مماثلة

¹ صافية من المؤونة المكونة برسم نقصان قيمة مساهمات البنك.

² الوضعية الصافية للهيئات التي يمتلك البنك مساهمات فيها (بالآلاف)، تحسب حسب طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية لسنة 2022.

³ تغير القيمة المحاسبية الإجمالية ما بين 2022 و2023.

⁴ شركة في طور التصفية.

⁵ تسبيق في الحساب الجاري لمساهمين لفائدة هيئة القطب المالي للدار البيضاء.

⁶ دينار عربي.

⁷ زيادة الرأس مال بواسطة مساهمات 8 دول إفريقية مبالغ إجمالي قدره 15,3 مليون دولار أمريكي. هكذا، تراجعت حصة بنك المغرب إلى 4,31% بالنسبة لأفريقيا-50 لتمويل المشاريع

وإلى 4,34% بالنسبة لإفريقيا-50 لتطوير المشاريع، مقابل 4,46% و4,49% على التوالي في 2022.

⁸ حقوق السحب الخاصة.

¹ تم التعبير عن الأرقام الموجودة في هذا الجدول بالآف الدراهم، باستثناء الوضعية الصافية المحاسبية للمساهمات الأجنبية المقدمة بالعملة الأجنبية.

الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

جدول 18.2.3: أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

المبلغ الإجمالي 2023	الانخفاض	الزيادة	المبلغ الإجمالي 2022	بآلاف الدراهم
2 331 580		15 476	2 316 104	مباني تشغيلية
2 986 135	53 771	146 651	2 893 255	منقولات ومعدات تشغيلية
1 139 965	4 080	41 769	1 102 275	أصول مجسدة تشغيلية أخرى
775 560	-	4 305	771 255	أصول مجسدة غير تشغيلية
854 588	-	52 171	802 417	أصول غير مجسدة
8 087 827	57 851	260 372	7 885 307	المجموع

في نهاية سنة 2023، بلغت القيمة الإجمالية للأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة 8 087 827 ألف درهم، بارتفاع سنوي بلغ 202 520 ألف درهم. وتتوزع استثمارات هذه السنة بالأساس كالتالي:

- 58% تمثل بالخصوص تحديث وتقوية البنية التحتية لنظم المعلومات، وتحسين معدات الإنتاج الخاصة بدار السكة، وتجديد تجهيزات مختلفة (الأثاث والمعدات، والمناولة، والصيانة، والمطابخ والمطاعم)، وتحسين تجهيزات المواقع ذات الطابع الاجتماعي؛
- 22% تمثل تحسين التجهيزات الكهربائية وتلك المتعلقة بالأمن، وتجديد التهيئة والترتيبات وتقوية آليات الأمن على مستوى مواقع البنك؛
- 20% مخصصة لترقية بعض نظم المعلومات وتطويرها واقتناء الرخص المعلوماتية.

وهمت الاقتطاعات على وجه الخصوص تفويت آلة لمراقبة جودة الأوراق البنكية ووحدة التعبئة والتغليف، في إطار تجديد وتحسين آلات صناعة الأوراق البنكية بدار السكة، وبيع معدات وأثاث البنك غير صالح للاستعمال، وتفويت جزء من قطعة أرضية غير مبنية يملكها البنك.

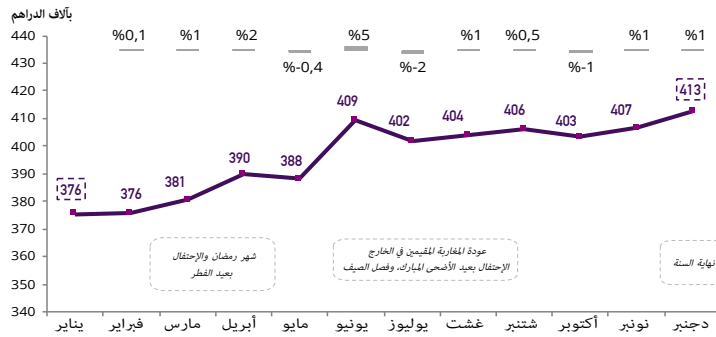
الخصوم

إيضاح رقم 8: أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة

يمارس بنك المغرب، بموجب المادة 5 من قانونه الأساسي، امتياز إصدار الأوراق البنكية والقطع النقدية. ويمثل مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

ويظل هذا البند الأكثر أهمية ضمن خصوم البنك (78%). هكذا، واصلت العملة الائتمانية منحها التصاعدي، حيث انتقلت من سنة إلى أخرى، من 372 786 283 ألف درهم إلى 412 752 041 ألف درهم، ما يمثل ارتفاعا بنسبة 11% (مقابل +10% في السنة الماضية). وتطابقا مع توجهها الموسمي، وصلت إلى ذروتها خلال الفترة الممتدة من يونيو إلى شتنبر والتي عرفت تمركز عدد من المناسبات يرتفع فيها الطلب على النقد (فترة العطلة الصيفية والاحتفال بعيد الأضحى والدخول المدرسي).

رسم بياني 4.2.3: تطور الأوراق والقطع النقدية المتداولة في 2023



إيضاح رقم 9: الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

تتكون هذه الالتزامات، في معظمها، من ودائع البنوك الأجنبية وغير المقيمين بالعملات الأجنبية. وبلغت 5 524 282 ألف درهم، متراجعة بنسبة 18% مقارنة بالسنة السابقة ارتباطا بالانخفاض الذي هم بشكل حصري التزامات البنك بالعملات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الالتزامات تتضمن الجزء غير المحرر برسم اكتتاب البنك في رأسمال بنك التسويات الدولية، بمبلغ 11,3 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 149 321 ألف درهم).

إيضاح رقم 10: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين.

جدول 19.2.3: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

التغير %	2022	2023	بآلاف الدراهم
-5	21 212 432	20 201 079	التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
-85	42 684	6 437	التزامات تجاه البنوك الأجنبية
-5	21 169 747	20 194 642	الحسابات العادية للمؤسسات المالية الدولية
18	17 842	21 060	التزامات أخرى
-5	21 230 274	20 222 140	المجموع

ويشكل «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. ويتم سنويا¹ تعديل الموجودات في هذا الحساب وكذا في «الحساب رقم 2» لصندوق النقد الدولي قصد الأخذ بعين الاعتبار تطور الدرهم مقابل حقوق السحب الخاصة. وفي نهاية سنة 2023، انخفضت هذه الموجودات بواقع 5% إلى 20 183 015 ألف درهم (21 169 525 ألف درهم في 2022)، عقب إعادة تقييم الموجودات بالدرهم لصندوق النقد الدولي برسم السنة المالية المنتهية في 30 أبريل 2023 بمبلغ 212 614 ألف درهم مقابل 957 719 ألف درهم في 2022. وتم تعديلها في نهاية دجنبر 2023 بواقع 457 398 - ألف درهم (715 672 ألف درهم في 2022) وفق أسعار الصرف المعمول بها في آخر يوم عمل عند اختتام السنة.

ويعزى التغير السنوي للالتزامات بالدرهم القابل للتحويل بمبلغ 1 008 134 - ألف درهم بالأساس إلى تغير الالتزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية (975 105 - ألف درهم).

إيضاح رقم 11: الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند أساسا:

- الحساب الجاري للخرينة الذي يمسكه بنك المغرب بموجب المادة 16 من قانونه الأساسي؛ والذي تتم مكافأته وفق الشروط المبينة أدناه، حسب الاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب في 28 يوليوز 2009 كما يلي :
 - بالنسبة للشريحة التي تقل عن أو تعادل ملياري درهم، يؤدي عنها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص 50 نقطة أساس؛
 - أما الشريحة التي تتجاوز 2 مليار درهم ولا تتعدى 3 مليارات درهم، فيطبق عليها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص 100 نقطة أساس؛
 - ولا تؤدي أية فائدة عن الشريحة التي تتجاوز 3 مليارات درهم.

¹ يتم إعادة تقييمها سنويا منذ 2022 لإزالة تأثير إعادة تقييم الدين المرتبط باستعمال الخزينة للمبلغ المسحوب من خط الوقاية والسيولة.

- تم تحرير حسابات البنوك المغربية المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي النقدي، المحدث وفق المادتين 25 و66 من القانون الأساسي المذكور، لصالح البنوك بقرار من المجلس في 16 يونيو 2020؛
- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية، بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن يتضمن هذا البند أيضا، في سياق يتسم بوفرة السيولة:
- عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام على شكل ودائع بدون ضمانات بناء على طلبات عروض بسعر فائدة رئيسي ناقص خمسين نقطة أساس؛
- وتسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة التي تمكن البنوك من توظيف فائض الخزينة، وذلك بمبادرة منها. وتكافؤ هذه الودائع بمعدل الفائدة الرئيسي ناقص مئة نقطة أساس.

جدول 20.2.3: الودائع والالتزامات بالدرهم

التغير %	2022	2023	بالآلاف الدراهم
>100	4 087 201	10 878 799	الحساب الجاري للخزينة العامة
-30	32 383 423	22 607 941	الحسابات الجارية للبنوك المغربية
-	-	-	عمليات سحب السيولة
-	-	-	تسهيلات الودائع
-6	1 331 794	1 252 740	ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
-30	4 642 191	3 261 490	حسابات أخرى
-10	42 444 609	38 000 970	المجموع

وفي نهاية سنة 2023، تراجعت الودائع والالتزامات بالدرهم إلى 38 000 970 ألف درهم، بانخفاض بلغ 4 443 639 ألف درهم مقارنة بسنة 2022 تحت التأثير المزدوج لانخفاض موجودات البنوك المغربية (9 775 481 - ألف درهم) وغيوم موجودات الحساب الجاري للخزينة العامة (6 791 599 + ألف درهم).

إيضاح رقم 12: خصوم أخرى

جدول 21.2.3: خصوم أخرى

التغير %	2022	2023	بالآلاف الدراهم
-	361	361	عمليات أخرى على السندات
>100	583 006	3 610 944	دائون مختلفون
19	233 179	277 336	حسابات التسوية
15	173 226	198 947	مستوجبات بعد التحصيل
>100	245 934	1 258 986	مؤونات عن المخاطر والتكاليف
-37	29 434 461	18 414 925	حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف
-23	30 670 166	23 761 499	المجموع

تشمل الخصوم الأخرى خصوصا ما يلي:

- دائنون مختلفون، يتشكلون بالأساس من الاقتطاعات برسم الضرائب والرسوم، منها ما تبقى من الضريبة على الشركات المستحقة الدفع بمبلغ 2 908 792 ألف درهم، والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والأغيار وكذا المساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية؛
- وقد بلغ رصيد هذا البند في متم 2023 ما مجموعه 3 610 944 ألف درهم، 585 427 ألف درهم منها تمثل ديونا تجاه الموردين. ويتم تقسيم هذه الديون حسب الاستحقاق، وتقدم في 31 دجنبر 2023 على النحو التالي:

جدول 22.2.3: التقسيم حسب أجل سداد حصة ديون الموردين

تاريخ الإغلاق	مبلغ ديون الموردين عند الإغلاق	مبلغ الديون التي لم يصل أجل سدادها	مبلغ الديون التي وصل أجل سدادها			بألف الدراهم
			أقل من 30 يوما	بين 31 و60 يوما	بين 61 و90 يوما	
سنة 2022	431 768	431 704	-	-	-	64
سنة 2023	585 427	585 374	-	-	-	53

- حسابات التسوية، التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك، والتكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، انتقلت ما بين 2022 و2023، من 233 179 ألف درهم إلى 277 336 ألف درهم؛
- بلغت المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل 198 947 ألف درهم بنهاية سنة 2023 مقابل 173 226 ألف درهم قبل سنة؛
- المؤونات عن المخاطر والتكاليف الموجهة لتغطية الأحداث الجارية أو السابقة لكن إنجازها غير مؤكد، وبلغت 1 258 986 ألف درهم بنهاية سنة 2023 مقابل 245 934 ألف درهم سنة من قبل. ويخص هذا التطور المؤونات المكونة برسم الهبة الممنوحة للصندوق الخاص بتدبير آثار الزلزال¹ ومؤونة بمبلغ 240 000 ألف درهم برسم التزامات الصناديق الاجتماعية (انظر الجدول 39.2.3 من الإيضاح رقم 33 من حساب العائدات والتكاليف)؛
- حساب تقييم احتياطات الصرف، الذي تقيد فيه تغيرات مقابلات القيمة الناتجة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب والمعادن الثمينة والعملات الأجنبية، بما فيها حقوق السحب الخاصة، على أساس أسعار الصرف في آخر يوم عمل من نهاية السنة، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب، والمبرمة ما بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية².

¹ طبقا لمقتضيات المادة 247 مكرر من المدونة العامة للضرائب.

² انظر القسم المتعلق بقواعد المحاسبة الرئيسية وطرق التقييم.

وتنص هذه الاتفاقية كذلك على وجوب الحفاظ على رصيد تقييم احتياطات الصرف دائنا في حد أدنى بنسبة 2,5% في الموجودات الخارجية الصافية، والتي لا يمكن أن تدرج ضمن عائدات السنة أو توزيعها أو تخصيصها لأي استخدام. كما تنص على القيام في حالة عدم كفاية الرصيد مقارنة بالحد الأدنى المطلوب، باقتطاع احتياطي لتغطية خسائر الصرف من الربح الصافي في حدود 10%. وفي حالة رصيد مدين غير مغطى باحتياطي لتغطية خسائر الصرف، سيتم تمويل هذا الأخير بخصم صافي الربح في حدود 20%. إذا كان الرصيد أكبر من 20% من الربح، سيتم إجراء خصومات متتالية من هذا الأخير.

جدول 23.2.3: تغير في حساب تقييم احتياطات الصرف

2022	2023	بالآلاف الدراهم
1 490 323	1 033 841	الذهب (منها)
15 164 109	-7 803 370	الدولار الأمريكي
9 836 450	-3 582 652	الأورو

في سنة 2023، وبعد أن وصل إلى ذروة 27 204 373 ألف درهم في نهاية فبراير، انخرط حساب تقييم احتياطات الصرف في منحى تنازلي أخذ بالاعتبار ارتفاع قيمة الدرهم مقابل العملات الأجنبية، ليصل إلى 13 357 372 ألف درهم في متم يوليو، وختم السنة برصيد دائن قدره 18 414 925 ألف درهم، منخفضا (11 019 537 - ألف درهم) مقارنة بسنة 2022. ويفسر هذا التطور بالخصوص بانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي (5-%) والأورو (2-%). وبارتفاع أوقية الذهب (8+%).

في نهاية دجنبر 2023، مثل هذا الرصيد 5,7% من صافي الأصول الأجنبية للبنك (321,9 مليار درهم) مقابل 9,9% في متم 2022.

إيضاح رقم 13: رساميل ذاتية ومثيلاتها

بموجب المادة 2 من القانون الأساسي لبنك المغرب، حدد رأسمال البنك في 500 000 ألف درهم تحوزه الدولة كاملا. وقد تتم الزيادة في رأسمال البنك بمقرر يصدره مجلس البنك، بعد الاستماع إلى رأي مندوب الحكومة، في حدود 50% من الرأسمال.

وتم أيضا تشكيل الصندوق العام للاحتياطات، طبقا للمادة 48 من القانون الأساسي المذكور، باقتطاع نسبة 10% من الربح الصافي إلى حين وصوله إلى مبلغ الرأسمال.

وتم تشكيل صناديق الاحتياطات الخاصة، بمقتضى المادة 48 أعلاه، عن طريق تخصيص جزء من الأرباح، إذ بلغت 4 501 340 ألف درهم منذ سنة 2006.

وفي سنة 2023، وبموجب أحكام الاتفاقية المتعلقة بحساب تقييم احتياطات الصرف المبرمة بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية، تم إعادة كافة الاحتياطي لتغطية خسائر الصرف والبالغ 262 120 ألف درهم للخرينة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تكوين هذا الاحتياطي في 2021 و2022 عن طريق تخصيص 10% من الربح الصافي في سنتي 2020 و2021، وذلك طبقا لمقتضيات القانون الداخلي والأحكام الخاصة بالاتفاقية المنظمة لكيفيات سير حساب تقييم احتياطات الصرف.

جدول 24.2.3: الرساميل الذاتية ومثلاتها

التغير %	2022	2023	بالآلاف الدراهم
-	500 000	500 000	الرأسمال
-5	5 263 461	5 001 340	الاحتياطات
-	500 000	500 000	الصندوق العام للاحتياطات
-	4 501 340	4 501 340	صناديق الاحتياطات الخاصة
-100	262 120	-	الإحتياطي عن خسارة الصرف
<-100	28 542	-384 308	مرحل من جديد
-12	5 792 002	5 117 032	المجموع

10.2.3 إيضاحات حول بنود خارج الحصيلة

تعكس وضعية خارج الحصيلة الالتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها، والتي لا تسجل في حساب الحصيلة وتتعلق على وجه الخصوص بما يلي:

- شراء وبيع السندات والعملات الأجنبية بين تاريخ التداول (تاريخ الالتزام) وتاريخ التسليم / أو التسوية (تاريخ القيمة)؛
- عمليات مبادلة العملات الأجنبية بين تاريخ التداول (تاريخ الالتزام) وأجل الاستحقاق (تاريخ الاستحقاق)؛
- الضمانات التي حصل عليها البنك في إطار تنفيذ السياسة النقدية والتسهيلات المسبقة؛
- الالتزامات فيما يخص إعادة تمويل البنوك؛
- الكفالات الممنوحة أو المستلمة من قبل البنك (الأسواق).

إيضاح رقم 14: عمليات الصرف

يسجل هذا البند عمليات مبادلات الصرف بالعملات الأجنبية المنجزة، خاصة في إطار الضبط النقدي وكذا عمليات المفاضلة الانتقالية بين العملات الأجنبية.

جدول 25.2.3: عمليات الصرف

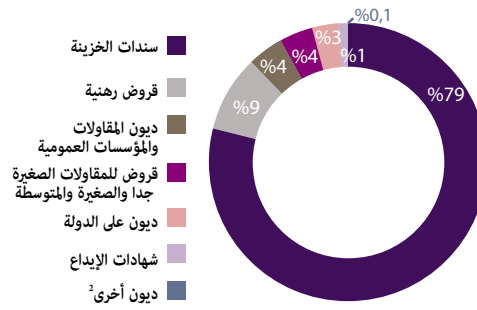
2022	2023	بالآلاف الدراهم
		عمليات الصرف لأجل
4 834 546	5 025 367	عملات متوقع تحصيلها لأجل
4 851 467	5 077 338	عملات متوقع تسليمها لأجل
9 265 794	9 850 050	عمليات الصرف - الودائع بالذهب والعملات الأجنبية
		عمليات الصرف - عمليات المفاضلة
-	5 304	عملات أجنبية متوقع تحصيلها
-	5 267	عملات أجنبية متوقع تسليمها

إيضاح رقم 15: التزامات على السندات

تفيد في هذا البند بالأساس السندات التي توصل بها بنك المغرب كضمانة عن عمليات إعادة تمويل البنوك وكذا عن التسيبقات الممنوحة للمشاركين في النظام المغربي للأداءات الإجمالية (خطوط الائتمان الإضافية). وفي إطار إجراءات التيسير التي تم وضعها في سنة 2020 استجابة لأزمة كوفيد-19، وسع البنك لائحة الأصول المقبولة كضمان لهذه العمليات.

جدول 26.2.3: التزامات على السندات

2022	2023	بآلاف الدراهم
95 487 149	107 969 056	سندات محصلة على التسيبقات الممنوحة
11 492 600	12 298 400	سندات محصلة على التسيبقات المتوقع منحها
29 789 531	30 750 502	ضمانات أخرى محصلة على التسيبقات الممنوحة
10 917 970	11 683 480	تسيبقات من المتوقع منحها
-	-	سندات أجنبية متوقع تحصيلها
-	-	سندات أجنبية متوقع تسليمها

رسم بياني 5.2.3: بنية الالتزامات على السندات المحصلة¹

¹ ضمانات محصلة على التسيبقات الممنوحة للبنك في إطار السياسة النقدية.

² وكالة الاستثمار.

إيضاح رقم 16: التزامات أخرى

جدول 27.2.3: التزامات أخرى

2022	2023	بآلاف الدراهم
100 424	130 505	ضمانات محصلة على الصفقات
922 152	904 446	التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
13 188	9 400	التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000	التزامات أخرى ممنوحة

11.2.3 إيضاحات حول بنود حساب العائدات والتكاليف

إيضاح رقم 17: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

يتضمن هذا البند المرتبط بمستويات احتياطات الصرف ونسب الفائدة، الفوائد التي تفرزها عمليات التوظيف في الذهب، وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية أدناه، التي يقوم بها البنك في إطار مهمة تدبير احتياطات الصرف الموكلة إليه:

- التوظيفات في سوق السندات (محافظ الاستثمار والتوظيف والصفقات)؛
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية ولدى البنوك التجارية المغربية (محفظة الخزينة)؛
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي؛
- قروض سندات الخزينة الأجنبية؛
- وقروض الذهب.

جدول 28.2.3: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

التغير %	2022	2023	بآلاف الدراهم
>100	4 208	14 730	التوظيفات بالذهب
56	2 702 879	4 218 851	التوظيفات في سندات الاقتراض
>100	326 676	1 000 737	التوظيفات النقدية
>100	262 239	813 571	ديون على صندوق النقد الدولي
37	44 650	61 157	فوائد أخرى ^(*)
83	3 340 653	6 109 045	المجموع

(*) تتضمن بالخصوص، الفوائد على القروض من السندات الأجنبية.

ارتفعت الفوائد الناتجة عن التوظيفات بالعملات الأجنبية بنسبة 83% لتصل إلى 6 109 045 ألف درهم مقارنة بسنة 2022، مما يعكس بشكل أساسي تحسن نسب عائد هذه التوظيفات.

وارتفعت الفوائد المترتبة عن التوظيفات في سندات الاقتراض والتي تمثل 69% منها بأكثر من النصف (+56%) لتصل إلى 4 218 851 ألف درهم موزعة كما يلي:

- 3 381 449 ألف درهم برسم محفظة الاستثمار (+54% أو 1 178 927 ألف درهم) على إثر تعزيز حجم محفظة «الاستثمارات المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق» التي تم اقتناؤها بأسعار فائدة أعلى.

• 837 402 ألف درهم برسم محفظة التوظيف (67% أو 337 045 + ألف درهم)، مدفوعة بالأساس بمحفظة التوظيفات السائلة بالأورو التي استفادت من ارتفاع أسعار الفائدة.

ومن جهتها، أفرزت التوظيفات في القيم النقدية عائدات بمبلغ 1 000 737 ألف درهم، مرتفعة بمبلغ 674 061 ألف درهم مقارنة بسنة 2022، ارتباطا بتحسين أسعار الإيداع ونمو المبالغ الجارية للتوظيفات خاصة بالدولار.

أما الفوائد على الموجودات من حقوق السحب الخاصة، فقد بلغت 813 571 ألف درهم، متزايدة بما قدره 551 331 + ألف درهم، نتيجة بالخصوص للارتفاع الصافي لمتوسط سعر العائد على حقوق السحب الخاصة بواقع 262 نقطة أساس إلى 3,81% (مقابل 1,19% في 2022 و 0,05% في 2021 و 0,20% في 2020).

وبلغت الفوائد على التوظيفات بالذهب 14 730 ألف درهم في نهاية 2023 مقابل 4 208 ألف درهم سنة من قبل، بفضل تحسن أسعار الفائدة.

إيضاح 18: فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يتضمن هذا البند الفوائد المحصلة من طرف البنك على التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية (انظر الإيضاح 5 من الحصيلة بالنسبة لشروط أداء الفوائد).

وبلغت هذه الفوائد 3 002 226 ألف درهم، مسجلة هذه السنة نموا جديدا بمبلغ 1 440 029 ألف درهم، ارتباطا بالأساس بعمليات رفع سعر الفائدة الرئيسي التي قام بها البنك. وتتكون بالخصوص مما يلي:

جدول 29.2.3: فوائد محصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان

التغير %	2022	2023	بالآلاف الدراهم (منها)
69	710 172	1 201 341	تسبيقات لمدة 7 أيام
>100	46	2 300	تسبيقات لمدة 24 ساعة
>100	470 036	961 447	عمليات الاستحفاظ
71	381 692	653 394	قروض مضمونة
-	-	183 231	السوق المفتوح
92	1 562 197	3 002 226	المجموع

• 1 201 341 ألف درهم برسم التسبيقات لمدة 7 أيام التي ارتفعت بنسبة 69% ارتباطا بتأثير سعر الفائدة السالف الذكر، والتي همت مبلغا جاريا متوسطا قدره 41 527 276 ألف درهم؛

• 961 447 ألف درهم برسم عمليات إعادة الشراء لأجل شهر وثلاثة أشهر والتي تزايدت بأكثر من الضعف (105%+) وهمت متوسط مبلغ جاريا قدره 32 912 315 ألف درهم؛

• 653 394 ألف درهم تتعلق بعمليات القروض المضمونة (شهر واحد، 3 أشهر وسنة واحدة)، مرتفعة بنسبة 71% وهمت متوسط مبلغ جاريا قدره 23 666 697 ألف درهم.

• 183 231 ألف درهم تتعلق بعمليات هيكلية لشراء سندات الخزينة (السوق المفتوحة) في السوق الثانوية.

إيضاح 19: فوائد محصلة أخرى

يضم هذا البند بالأساس الفوائد المستحقة للبنك برسم القروض الممنوحة لمستخدميه من أجل شراء وبناء المساكن. وقد بلغت هذه الفوائد بنهاية دجنبر 2023 ما مجموعه 9 689 ألف درهم مقابل 9 758 ألف درهم سنة من قبل.

إيضاح 20: عمولات محصلة

يقوم البنك باقتطاع عمولات عن العمليات البنكية التي ينجزها لفائدة زبائنه تشمل على الخصوص عمليات الصرف ومركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة.

جدول 30.2.3: العمولات المحصلة

بآلاف الدراهم	2023	2022	التغير %
عمولات عن عمليات الصرف	994 646	1 051 880	-5
هامش الوساطة	169	3 527	-95
إدارة سندات الخزانة	115 609	49 433	>100
تدبير سندات الخزينة	13 284	3 035	>100
عمولات أخرى	11 641	13 375	-13
المجموع	1 135 349	1 121 250	1

وارتفعت هذه العمولات بنهاية سنة 2023 بنسبة 1%. فقد تراجعت العمولات على عمليات الصرف، لاسيما على الأوراق البنكية الأجنبية، بنسبة 5% إلى 994 646 ارتباطا بانخفاض عمليات تفويت الأوراق البنكية الأجنبية.

من ناحية أخرى، ارتفعت العمولة التي يقتطعها البنك برسم مركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة بمبلغ 66 176 + ألف درهم لتصل إلى 115 609 ألف درهم ارتباطا بالارتفاع الملموس لاقتراضات الخزينة (255 مليار درهم في 2023 مقابل 129 مليار في 2022) خلال هذه السنة.

وعلى نفس المنوال، سجلت العمولات المحصلة على توظيفات سندات الخزينة ارتفاعا قويا في 2023 حيث وصلت إلى 13 284 الف درهم مقابل 3 035 ألف درهم، ارتباطا بنمو المبلغ الجاري لتوظيفات الخزينة في السوق النقدية (27 مليار درهم، في المتوسط اليومي خلال 2023 مقابل 6 مليارات في 2022).

إيضاح 21: عائدات مالية أخرى

تتكون العائدات المالية الأخرى أساسا من فوائض القيمة التي تفرزها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، وتوزيع التخفيضات عن سندات الاستثمار وأرباح عمليات مبادلة الصرف.

جدول 31.2.3: عائدات مالية أخرى

التغير %	2022	2023	بآلاف الدراهم
-83	85 966	14 717	فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف
>100	175 642	642 097	توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية
-	-	353 114	فوائض القيمة عن تفويضات التدبير
-	-	109 042	فوائض القيمة عن عمليات السوق المفتوح
-78	162	35	الأرباح المترتبة عن عمليات مبادلة الدرهم مقابل العملات الأجنبية (السياسة النقدية)
>100	15 705	48 144	الأرباح المترتبة عن عمليات مبادلة الدرهم مقابل العملات الأجنبية (تأجيل/ترجيل)
3	11 471	11 827	الربحيات عن سندات المساهمة
-27	6 221	4 569	عائدات أخرى
>100	295 166	1 183 547	المجموع

مع متم سنة 2023، شهدت هذه العائدات نموا هاما بمبلغ +888 380 ألف درهم لتصل إلى 1 183 547 ألف درهم، مدفوعة بالارتفاع القوي لتوزيع التخفيضات عن سندات الاستثمار (466 455 + ألف درهم) وفوائض القيمة عن تفويضات التدبير (353 114 + ألف درهم) عوض نواقص القيمة المسجلة في 2022 (627 014 - ألف درهم)، وكذا بفوائض القيمة المحققة على عمليات السوق المفتوحة بمبلغ 109 042 ألف درهم.

وفي سنة 2023، بلغت فوائض القيمة على سندات التوظيف 14 717 ألف درهم مقابل 85 966 ألف درهم في 2022، وانتقلت الأرباح المحققة على عمليات مبادلة الصرف مع الأطراف المقابلة الأجنبية، من سنة لأخرى، من 15 705 ألف درهم إلى 48 144 ألف درهم، نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة.

وبلغت الأرباح التي حصلها البنك في 2023 برسم مساهمته في رأسمال بعض المؤسسات الدولية 11 827 ألف درهم. ووصلت الأرباح المتأتية من بنك التسويات الدولية 11 288 ألف درهم مقابل 11 194 ألف درهم في 2022، على أساس ربح الوحدة قدره 285 وحدة من حقوق السحب الخاصة على إثر قرار مجلس البنك في 25 يونيو 2023 وبلغت تلك المحصلة من طرف برنامج تمويل التجارة العربية (PFCA) في نفس السنة 539 ألف درهم مقابل 277 ألف درهم في 2022 بناء على قرار مجلس إدارته في 06 أبريل 2023.

إيضاح 22: مبيعات السلع والخدمات المنتجة

يتضمن هذا البند بالخصوص (1) عائدات مبيعات السلع التي ينتجها البنك والتي تشمل الوثائق المؤمنة، بما فيها جواز السفر البيومتري، وبطاقات التعريف المؤمنة. ويتم تحديد أسعار بيع هذه السلع استنادا بالخصوص إلى سعر التكلفة الناتج عن نظام المحاسبة التحليلي للبنك، (2) والمساهمة برسم مصاريف المراقبة الميدانية بالنسبة للمؤسسات الخاضعة لإشراف ومراقبة ورقابة البنك (3) وتغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية.

وبلغت مبيعات السلع والخدمات المنتجة 490 118 ألف درهم، بزيادة قدرها 108 090 ألف درهم مقارنة بسنة 2022. ويعزى هذا التغير إلى احتساب المساهمة برسم مصاريف المراقبة الميدانية بمبلغ 57 396 ألف درهم، وإلى ارتفاع مخزونات المنتجات المصنعة ونصف المصنعة (49 761 + ألف درهم). ومن جهتها، ظلت مبيعات الوثائق المؤمنة شبه مستقرة في إلى 376 826 ألف درهم، 228 624 ألف درهم منها برسم جوازات السفر البيومترية و125 184 ألف درهم تتعلق ببطاقات التعريف المؤمنة¹.

إيضاح 23: عائدات مختلفة

يتضمن بند العائدات المختلفة بالخصوص مساهمة البنوك في نظام الفوترة الخاص بالنظام المغربي للأداءات الإجمالية. وقد انتقلت هذه العائدات ما بين نهاية 2022 ونهاية 2023 من 47 049 ألف درهم إلى 32 712 ألف درهم، منها 18 866 ألف درهم برسم عائدات نظام الفوترة الخاص بالنظام المغربي للأداءات الإجمالية.

إيضاح 24: مؤونات مسترجعة

وصل رصيد هذا البند بنهاية سنة 2023 إلى 1 887 286 ألف درهم، تشمل على الخصوص استرجاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمة سندات التوظيفات الأجنبية بمبلغ 1 830 052 ألف درهم مقابل 58 023 ألف درهم سنة من قبل، وبرسم المخاطر والتكاليف بمبلغ 39 818 ألف درهم (انظر الجدول 39.2.3 من الإيضاح 33 من حساب العائدات والتكاليف).

إيضاح 25: عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية وغير المتكررة. وما بين سنتي 2022 و2023، انتقل رصيده من 6 748 ألف درهم إلى 14 026 ألف درهم، أخذا بالاعتبار عائد تفويت قطعة أرضية في ملكية البنك خلال هذه السنة (11 220 ألف درهم).

إيضاح 26: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

ارتفعت هذه الفوائد بمبلغ 444 682 + لتصل إلى 726 952 ألف درهم، نتيجة لتزايد العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة (489 230 + ألف درهم)، بفعل الارتفاع الملموس في متوسط أسعار الفائدة المطبقة على مخصصات حقوق السحب الخاصة (3,81% في 2023 مقابل 1,19% في 2022). وقد خفض من حدة هذا الارتفاع تدني الفوائد عن التوظيفات النقدية (44 548 - ألف درهم)، نظرا بالأساس لتطور أسعار الفائدة.

¹ يتعلق الأمر برخصة السياقة وبشهادة التسجيل الإلكترونية.

إيضاح 27: فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يشمل هذا البند الفوائد الممنوحة من طرف البنك، خاصة على موجودات الحساب الجاري للخرينة العامة وكذا برسم الاحتياطي الإلزامي (بالنسبة لشروط أداء الفوائد برسم تلك الحسابات، انظر الإيضاح 11 في الحصيلة). ويمكن أن يشمل هذا البند أيضا، في حالة وفرة السيولة، الفوائد التي يمنحها البنك في إطار عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام، وتسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية.

جدول 32.2.3: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم

التغير %	2022	2023	بآلاف الدراهم
-	-	-	حسابات الاحتياطي النقدي (منها)
51	199 328	301 357	حسابات أخرى (منها)
>100	28 689	66 001	الحساب الجاري للخرينة العامة
89	200 982	379 467	المجموع

في سنة 2023، تمت هذه الفوائد بنسبة 89% إلى 379 467 ألف درهم، نتيجة لارتفاع عائدات حسابات زبناء بنك المغرب.

إيضاح 28: عمولات ممنوحة

يتضمن هذا البند العمولات المؤداة مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك وكذا الهوامش السلبية¹ للوساطة في عمليات الصرف المنجزة مع الوسطاء المعتمدين.

جدول 33.2.3: عمولات محصلة

التغير %	2022	2023	بآلاف الدراهم
31	4 219	5 520	عمولات عن عمليات الصرف
63	4 385	7 135	هامش الوساطة
-7	19 631	18 271	تدبير سندات الخريضة
19	2 576	3 059	عمولات أخرى
10	30 810	33 985	المجموع

وفي نهاية سنة 2023، بلغت هذه العمولات 33 985 ألف درهم، بزيادة بنسبة 10% مقارنة بمستواها المسجل في السنة السابقة (30 810 ألف درهم). ويعزى هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع هامش الوساطة السلبية على عمليات الصرف المنجزة مع الوسطاء المعتمدين (2 751 + ألف درهم). هكذا، بلغ الهامش الصافي للوساطة في نهاية 2023 ما مجموعه 6 966 - ألف درهم مقابل 858 - ألف درهم في نهاية 2022.

¹ يقصد بهامش الوساطة السلبية الفارق السلبي بين سعر الصرف المتداول والسعر المرجعي بالنسبة لعمليات الصرف /التحويل المنجزة مع البنوك المغربية، والتي تستخدم لتقييم الموجودات.

إيضاح 29: تكاليف مالية أخرى

يغطي هذا البند الخسائر المسجلة على العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية، منها على الخصوص، نواقص القيمة على سندات التوظيف والتوزيع الزمني لمكافآت سندات الاستثمار.

جدول 34.2.3: تكاليف مالية أخرى

بآلاف الدراهم	2023	2022	التغير %
نواقص القيمة الخاصة بتفويت سندات التوظيف ^(*)	146 774	152 785	-4
توزيع المكافآت على السندات الأجنبية	602 493	769 626	-22
الفوائد السلبية على سندات التوظيف	3 099	114 166	-97
نقصان قيمة تفويضات التدبير	-	627 014	-100
فوائض القيمة عن عمليات السوق المفتوح	3 764	-	-
خسائر برسم عمليات مبادلة العملات	7 459	1 066	>100
تكاليف أخرى	3 820	8 957	-57
المجموع	767 408	1 673 613	-54

* الفرق بين القيمة المحاسبية وسعر التفويت.

وتراجعت هذه التكاليف بالنصف (54%) إلى 767 408 ألف درهم نتيجة بالأساس لفوائض القيمة على تفويضات التدبير المحققة في 2023 (مقابل ناقص قيمة قدرها 627 014 ألف درهم سنة من قبل)، ولانخفاض كل من التوزيعات الزمنية لمكافآت سندات الاستثمار (167 133 ألف درهم) والفوائد السلبية على سندات التوظيف (111 066 ألف درهم) ارتباطا بتطور أسعار سندات الاقتراض.

وانخفضت نواقص القيمة على سندات التوظيف، من سنة لأخرى، من 152 785 ألف درهم إلى 146 774 ألف درهم.

إيضاح 30: تكاليف خاصة بالمستخدمين

يتضمن هذا البند أساساً أجور ورواتب مستخدمي البنك، والتعويضات والمكافآت المدفوعة لهم، ومساهمات المشغل في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب والمساهمات في صندوق التعاضدية، فضلا عن مختلف أقساط تأمين المستخدمين وتكاليف التكوين المهني.

جدول 35.2.3: تكاليف خاصة بالمستخدمين

التغير %	2022	2023	بالآلاف الدراهم
-1	679 773	676 206	رواتب المستخدمين
-28	196 913	141 248	التحملات الاجتماعية
>100	5 480	12 650	تكاليف التكوين
20	16 643	20 010	تحميلات أخرى
-5	898 809	850 114	المجموع

وبلغت تكاليف المستخدمين 850 114 ألف درهم، مسجلة انخفاضا سنويا بنسبة 5%. ويفسر هذا التطور بالخصوص باحتساب، خلال سنة 2022، الشريحة الأخيرة لمساهمة المشغل الخاصة المؤداة من طرف البنك لصندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب، على إثر بلوغ الأجل المحدد لمخطط تمويل الانتقال التدريجي نحو جدول الوفاة (TV 88-90).

إيضاح 31: مشتريات المواد والأدوات

يغطي هذا البند شراء المواد الأولية (الأوراق والمداد والقوالب النقدية والشرائح والبطاقات الإلكترونية والمعادن النفيسة) المستخدمة في صناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية، والوثائق وبطاقات التعريف المؤمنة، والقطع النقدية التذكارية، كما يغطي تغيرات المخزونات وكذا التخفيضات والتنزيلات والتعويضات الممنوحة للبنك على المشتريات التي يقوم بها لدى مورديه.

جدول 36.2.3: مشتريات المواد والأدوات

التغير %	2022	2023	بالآلاف الدراهم
21	178 513	215 511	مشتريات المواد الأولية
-50	140 674	70 977	مشتريات المواد والأدوات القابلة للاستهلاك
11	51 585	57 076	مشتريات أخرى
-7	370 771	343 563	المجموع

وانخفض هذا البند بنسبة 7% إلى 343 563 ألف درهم، بفعل تزايد مصاريف شراء المواد الأولية واللوازم المستعملة في صناعة بطاقات التعريف المؤمنة، وجوازات السفر البيومترية والقطع النقدية التذكارية، ارتباطا ببرنامج الإنتاج ومو الطلب، الذي خفف من حدته ارتفاع مخزونات المواد الأولية واللوازم، الشيء الذي أدى إلى تغيرات مبالغ 94 343 ألف درهم في نهاية 2023 مقابل 27 910 ألف درهم في نهاية 2022.

إيضاح 32: تكاليف خارجية أخرى

في هذا البند، يتم تسجيل المصاريف العامة والنفقات الجارية للبنك التي تتعلق على الخصوص بصيانة العتاد المعلوماتي وصيانة العقارات وبالإيجار واستهلاك الماء والكهرباء، والهبات، والمساعدات، ومختلف الضرائب والرسوم.

جدول 37.2.3: تكاليف خارجية أخرى

التغير %	2022	2023	بآلاف الدراهم
6	127 444	134 491	نفقات صيانة وإصلاح الأصول الثابتة
4	43 454	45 362	إيجارات
3	29 845	30 811	نفقات الماء والكهرباء وشراء المحروقات
11	21 700	24 033	تكاليف النقل- التنقل-المهام والاستقبالات
3	49 928	51 253	نفقات البريد والاتصالات
-1	21 333	21 086	ضرائب ورسوم
44	76 340	109 735	نفقات أخرى
13	370 044	416 771	المجموع

وانتقلت التكاليف الخارجية الأخرى، من سنة لأخرى، من 370 044 ألف درهم إلى 416 771 ألف درهم، مسجلة تغيراً بمبلغ 46 727 + ألف درهم. ويعزى هذا التغير بالأساس إلى دخول حيز التنفيذ العقود الجديدة الخاصة بصيانة البرمجيات ومعدات الأنظمة المعلوماتية والإنتاج، وكذا إلى تزايد مصاريف النقل وكراء البرامج الحاسوبية على إثر تجديد بعض العقود والانتقال إلى طريقة الاكتتاب بالنسبة لعقود أخرى موجودة.

إيضاح 33: مخصصات للاستخدامات والمؤونات

مخصصات للاستخدامات

جدول 38.2.3: مخصصات للاستخدامات

التغير %	2022	2023	بآلاف الدراهم (منها)
-7	265 228	247 986	مخصصات عن استخدامات الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة
3	121 457	124 653	المباني ¹
-15	114 431	97 054	الأثاث والمعدات
-	-	-	أصول ثابتة أخرى مجسدة
-10	29 340	26 279	أصول ثابتة غير مجسدة
-4	10 080	9 681	مخصصات عن استخدامات التكاليف الأخرى مرحلة على عدة سنوات
-4	283 535	272 675	مخصصات عن استخدامات السنوات السابقة

¹ بما في ذلك أشغال الاستصلاح والتهيئة والتجهيز.

مخصصات للمؤونات

أنهت مخصصات المؤونات عن فقدان قيمة سندات التوظيف سنة 2023 برصيد قدره 19 338 ألف درهم مقابل 2 940 197 ألف درهم في 2022، ما يعكس انخفاض قيمة هذه المحفظة بالنظر إلى ارتفاع أسعار السندات الأمريكية وفي منطقة الأورو.

جدول 39.2.3: مخصصات للمؤونات

المبلغ الجاري 31/12/2023	تغيرات أخرى	عمليات استرجاع	المخصصات	المبلغ الجاري 31/12/2022	بآلاف الدراهم
مؤونات عن نقصان القيمة					
1 602 247	-11	1 830 052	19 338	3 412 971	سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها
11 888		12 180	11 888	12 180	قيم ومخزونات مختلفة
3 085			10	3 075	سندات مساهمة مغربية
13 738			1 948	11 790	سندات مساهمة أجنبية
9 344		5 236	3 235	11 345	مؤونات أخرى ²
1 258 598		39 818	1 052 871	245 546	مؤونات عن المخاطر والتحملات (منها)
420 000			240 000	180 000	مؤونات برسم التزامات التقاعد
827 335		30 360	801 608	56 088	مؤونات عن المخاطر والتكاليف ³
		36		36	غرامات السداد المتأخر
389				389	مؤونات أخرى
		1 887 286⁴	1 089 290		المجموع

² بما تشمل بالخصوص المخصصات للمؤونات عن ديون الزبناء التي تمثل درجة عالية من خطر عدم التحصيل.

³ توافق مبلغ المؤونة المكونة برسم الهبة الممنوحة لصندوق تدبير آثار الزلزال قصد التقيد بمقتضيات المادة 247 مكرر من المدونة العامة للضرائب التي تتعلق بالتوزيع الضريبي على مدى 5 سنوات لكل هبة أو وصية لحساب الدولة.

⁴ تعادل مبلغ بند «مؤونات مسترجعة» في حساب العائدات والتكاليف.

إيضاح 34: تكاليف غير جارية

بلغت التكاليف غير الجارية بنهاية 2023 ما مجموعه 1 008 188 ألف درهم مقابل 111 468 ألف درهم في نهاية 2022، متزايدة بمبلغ 896 720 ألف درهم على إثر منح البنك في 2023 لهبة بمبلغ 1 مليار درهم لفائدة «الصندوق الخاص لتدبير آثار الزلزال».

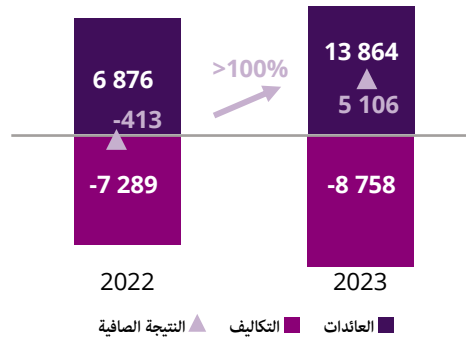
وتجدر الإشارة إلى أن المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة عن الأرباح لم تُشكل في 2023 بالنظر إلى الخسارة المسجلة في 2022، وهي السنة التي شهدت مساهمة بمبلغ 96 463 ألف درهم يتم حسابها على أساس 3,5% من النتيجة الصافية لسنة 2021 طبقا للمقتضيات القانونية.

إيضاح 35: الضريبة على النتيجة

طبقا لمقتضيات المدونة العامة للضرائب، تم تحديد سعر الضريبة المطبق على بنك المغرب برسم سنة 2023 في 37,75%¹.

هكذا، بلغت الضريبة على النتيجة 3 669 909 ألف درهم في نهاية 2023 مقابل مساهمة دنيا قدرها 27 012 ألف درهم بنهاية 2022 مطبقة على النتيجة السلبية بسعر 0,40%.

رسم بياني 6.2.3: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)



¹ حددت المدونة العامة للضرائب سعر الضريبة على الشركات في 40% حسب مقارنة تدريجية تمتد على أربع سنوات. ويتم توزيع الفارق بين السعر الأصلي 37% والسعر المستهدف 40% تدريجيا خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى 31 دجنبر 2026.

3.3 تطور القوائم التركيبية على مدى خمس سنوات

1.3.3 الحصيلة (الأصول)

جدول 1.3.3: تطور الأصول

2019	2020	2021	2022	2023	بآلاف الدراهم
10 386 758	11 989 425	12 008 623	13 498 946	14 532 787	موجودات وتوظيفات بالذهب
233 532 384	297 853 278	298 416 554	318 867 128	333 341 042	موجودات وتوظيفات بالعملة الأجنبية
38 555 629	88 485 179	50 752 727	52 900 450	44 481 551	- موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية
191 386 500	205 947 284	239 508 275	257 366 426	279 618 315	- سندات خزينة أجنبية ومثلاتها
3 590 255	3 420 815	8 155 552	8 600 252	9 241 175	- موجودات أخرى بالعملة الأجنبية
9 785 191	9 188 280	21 596 724	22 770 832	22 101 677	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
2 146 798	2 084 098	2 097 811	2 248 490	2 146 416	- اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
7 236 397	6 715 532	19 105 311	20 100 998	19 553 046	- موجودات من حقوق السحب الخاصة
401 997	388 650	393 602	421 344	402 216	- اكتتاب لدى صندوق النقد العربي
-	243 839	-	20 853 545	19 906 860	ديون على الخزينة العامة
67 383 292	84 356 146	91 359 926	114 602 736	129 943 781	ديون على مؤسسات الائتمان ومثلاتها المغربية
-	15 280 279	22 749 736	21 533 559	42 194 039	- قيم مستحقة
67 303 319	68 955 288	68 474 368	92 886 621	87 408 014	- تسبيقات للبنوك
79 973	120 579	135 822	182 557	341 728	- ديون أخرى
-	-	-	-	-	سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة
6 976 082	4 329 415	3 988 298	3 706 864	4 823 925	أصول أخرى
3 123 873	4 840 082	4 773 927	4 678 426	4 663 512	قيم ثابتة
331 187 580	412 800 465	432 144 052	498 978 477	529 313 584	مجموع الأصول

2.3.3 الحصيلة (الخصوم)

جدول 2.3.3: تطور الخصوم

2019	2020	2021	2022	2023	بآلاف الدراهم
266 771 075	319 282 169	337 710 576	372 786 283	412 752 041	أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة
263 254 622	315 640 803	333 902 150	368 820 223	408 599 194	- أوراق بنكية متداولة
3 516 453	3 641 365	3 808 426	3 966 060	4 152 848	- قطع نقدية متداولة
9 340 911	8 387 871	5 102 421	6 742 577	5 524 282	التزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-	-	-	-	- التزامات بالذهب
9 340 911	8 387 871	5 102 421	6 742 577	5 524 282	- التزامات بالعملات الأجنبية
210 500	29 434 460	19 566 060	21 230 274	20 222 140	التزامات بالدرهم القابل للتحويل
201 537	29 421 299	19 554 414	21 212 432	20 201 079	- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
8 963	13 161	11 646	17 842	21 060	- التزامات أخرى
29 789 757	35 974 495	38 967 531	42 444 609	38 000 970	ودائع والتزامات بالدرهم
2 057 416	6 242 051	5 258 034	4 087 201	10 878 799	الحساب الجاري للخرينة العامة
21 716 369	24 819 013	28 484 675	32 383 423	22 607 941	ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية
21 716 369	24 819 013	28 484 675	32 383 423	22 607 941	- حسابات جارية
-	-	-	-	-	- حسابات سحب السيولة
-	-	-	-	-	- حسابات تسهيلات الودائع
1 159 281	973 357	1 176 044	1 331 794	1 252 740	- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
4 856 691	3 940 073	4 048 778	4 642 191	3 261 490	- حسابات أخرى
10 430 843	5 308 085	5 735 780	30 670 166	23 761 499	خصوم أخرى
7 447 693	7 200 415	18 426 682	19 725 415	18 829 944	مخصصات حقوق السحب الخاصة
5 528 673	5 528 801	5 697 969	5 792 002	5 117 032	رساميل ذاتية ومثيلاتها
500 000	500 000	500 000	500 000	500 000	- رأس المال
5 001 340	5 001 340	5 169 757	5 263 461	5 001 340	- احتياطيات ¹
27 333	27 460	28 212	28 542	-384 308	- مرحل من جديد
-	-	-	-	-	- رساميل ذاتية أخرى
1 668 127	1 684 169	937 033	-412 850	5 105 675	نتيجة صافية للسنة المالية
331 187 580	412 800 465	432 144 052	498 978 477	529 313 584	مجموع الأصول

3.3.3 حساب العائدات والتكاليف

جدول 3.3.3: تطور حساب العائدات والتكاليف المحاسبي

2019	2020	2021	2022	2023	بالآلاف الدراهم
6 138 883	5 961 582	5 282 811	6 876 041	13 863 998	العائدات
2 785 084	2 623 873	2 418 155	3 340 653	6 109 045	فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية
1 744 558	1 627 045	1 244 143	1 562 197	3 002 226	فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها
12 591	13 384	12 610	9 758	9 689	فوائد محصلة أخرى
664 105	611 277	651 047	1 121 250	1 135 349	عمولات محصلة
535 274	813 906	569 062	295 166	1 183 547	عائدات مالية أخرى
131 409	204 829	310 627	382 028	490 118	مبيعات السلع والخدمات المنتجة
19 045	15 786	16 011	47 049	32 712	عائدات مختلفة
-	-	-	-	-	عمليات سحب على الاستخدامات
243 576	50 359	60 699	111 191	1 887 286	مؤونات مسترجعة
3 243	1 123	458	6 748	14 026	عائدات غير جارية
4 470 756	4 277 414	4 345 777	7 288 891	8 758 323	التكاليف
179 768	132 119	108 708	282 269	726 952	فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية
340 159	174 404	153 540	200 982	379 467	فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم
16 386	15 667	28 856	30 810	33 985	عمولات ممنوحة
986 330	754 764	769 534	1 673 613	767 408	تكاليف مالية أخرى
863 391	878 935	880 452	898 809	850 114	تكاليف خاصة بالموظفين
236 625	285 073	313 924	370 771	343 563	شراء المواد والأدوات
356 045	354 619	357 299	370 044	416 771	تكاليف خارجية أخرى
364 132	474 870	896 435	3 323 110	561 965	مخصصات للاستخدامات والمؤونات
41 941	76 461	123 205	111 468	1 008 188	تكاليف غير جارية
1 085 978	1 130 502	713 824	27 012	3 669 909	ضريبة على النتيجة
1 668 127	1 684 169	937 033	-412 850	5 105 675	نتيجة صافية

4.3 الالتزامات تجاه الصناديق الاجتماعية

يستفيد مستخدمو البنك من نظامين داخليين للتقاعد وللتغطية الصحية يحملان على التوالي مسمى «صندوق تقاعد مستخدمي بنك المغرب» و«التعاضدية».

ويضمن هذان النظامان لمستخدمي البنك أو لذوي حقوقهم كلا من معاش التقاعد، ومعاش العجز ومعاش ذوي الحقوق والمخصصات المشتركة رأسمال-معاش. وتتولى التعاضدية تعويض المصاريف الطبية والدوائية لفائدة مستخدمي البنك وأفراد أسرهم المستحقين.

ويتمتع هذان النظامان بالاستقلالية المحاسبية رغم كونهما لا يتوفران على الشخصية المعنوية.

وتخضع هيئات حكامه هذين النظامين للقانون رقم 40-17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب وكذا لتعليمات والي بنك المغرب رقم n°3/W/2023 بمثابة ميثاق تسيير أنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي. ويمكن هذا الأساس القانوني من وضع آلية حكامه تركز على الأجهزة الآتية:

- مجلس البنك الذي يسهر على تعبئة جميع الأدوات التي تساهم في احترام المبادئ المؤسسة للنظامين وضمان توازنهما.
- الوالي الذي يقرر بشأن جميع مقترحات لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية قبل المصادقة عليها من قبل مجلس البنك.
- لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية، التي أحدثت بقرار من مجلس البنك بتاريخ 25 مارس 2008 ويتأسسها أحد أعضاء المجلس. تجتمع مرة في السنة وكلما كان ذلك ضروريا لضمان تتبع التدبير التقني والمالي للنظامين.

جدول 1.4.3: التزامات وتمويل الصناديق الاجتماعية

صندوق التعاضدية		صندوق التقاعد لمستخدمي بنك المغرب		بالآلاف الدراهم
2022	2023	2022	2023	
645 752	667 598	3 933 697	4 000 753	الالتزام الإجمالي
453 433	470 138	3 321 428	3 358 711	الأصول المخصصة للتغطية
-192 319	-197 460	-612 269	-642 042	الالتزام الصافي ^(*)

(*) إلتزام صافي للصناديق الاجتماعية تم تمويله بشكل جزئي في متم 2023، في حدود 420 000 ألف درهم (انظر الإيضاح رقم 12 من الحويلة).

يتم احتساب التزامات التقاعد والمرضى وفقا للمعايير الاكتوارية، من خلال استخدام طريقة وحدات الاقتراض المتوقعة التي تأخذ بعين الاعتبار تطور الرواتب، وإعادة تقييم المعاشات واحتمالية تلقي الخدمة.

وتخضع المعطيات والفرضيات المعتمدة في عمليات التقييم الاكتوارية وكذا التزامات التقاعد والمرض للموافقة من لدن ائتوارى مستقل.

ويندرج تدبير أصول الصناديق الاجتماعية في إطار التخصيص الاستراتيجي، الذي يحدد توزيعا حسب فئة الأصول، أخذا بالاعتبار أهداف نظامي التقاعد والتغطية الصحية سواء من حيث المردودية أو المخاطر.

وطبقا لأحكام التعليلة المتعلقة بميثاق تسيير أنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي، يتم إعداد تقرير سنوي لتقديم، من جهة نتائج الحصيلة الإئتوارية المنجزة داخليا والتي تمت الموافقة عليها والمصادقة عليها من طرف إئتوارى مستقل، ومن جهة أخرى، الإنجازات من حيث التدبير المالي لأصول التغطية. وتتم موافاة لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية بهذا التقرير لتدارسه والمصادقة عليه قبل عرض القرارات الناجمة عنه على مصادقة مجلس البنك.

5.3 التقرير العام لمراقب الحسابات

(تعتبر هذه الترجمة ترجمة حرة للنص الأصلي بالفرنسية عرضها الإخبار فقط)

التقرير العام لمراقب الحسابات عن السنة المالية
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2023

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

طبقاً للمهمة الموكلة إلينا من طرف مجلس البنك، قمنا بتدقيق القوائم التركيبية لبنك المغرب المرفقة بهذا التقرير، والتي تتضمن الحصيلة للسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2023، حساب العائدات والتكاليف وقائمة المعلومات التكميلية. وطبقاً لهذه القوائم التركيبية تم تسجيل مبلغ للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 10.222.707 ألف درهم مغربي وريح صافي بمبلغ 5 105 675 ألف درهم مغربي.

نقر أن القوائم التركيبية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة عمليات البنك خلال السنة المالية المنتهية وكذلك عن الوضعية المالية والذمة المالية لبنك المغرب في 31 دجنبر 2023 وذلك طبقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها في المغرب.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير المتفق عليها بالمغرب، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند "مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن البنك وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين بالمغرب، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً في ابداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن إدارة البنك هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير المعمول بها في المغرب، وكذلك عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية للسماح بإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون إدارة البنك مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للبنك.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا

تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة طبقاً للمعايير المحاسبية المتفق عليها بالمغرب، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء سواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوز مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير أو محذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للبنك.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من طرف البنك.

- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهريّة حول قدرة البنك على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة البنك على تحقيق الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعلومات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة، حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية أوجه قصور جوهريّة في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

التحقيقات والمعلومات الخاصة

وقد تحققنا من مطابقة المعلومات التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك مع القوائم التركيبية.

الدار البيضاء، في 20 مارس 2024

مراقب الحسابات
Deloitte Audit

السيدة سكيّنة بنسودة قرشي

6.3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 47 من القانون رقم 40-17 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب، يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه المنعقد في 19 مارس 2024، وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك، صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية وعلى توزيع النتيجة الصافية لسنة 2023.



الملحقات الإحصائية

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

2023**	2022*	2021*	
الاقتصاد العالمي⁽¹⁾			
النمو الاقتصادي (بالنسبة المئوية)			
3,2	3,5	6,5	العالم
0,4	3,4	5,9	منطقة الأورو
2,5	1,9	5,8	الولايات المتحدة الأمريكية
0,1	4,3	8,7	بريطانيا
2,9	3,0	4,8	البرازيل
5,2	3,0	8,5	الصين
التضخم (بالنسبة المئوية)			
6,8	8,7	4,7	العالم
5,4	8,4	2,6	منطقة الأورو
4,1	8,0	4,7	الولايات المتحدة الأمريكية
7,3	9,1	2,6	بريطانيا
4,6	9,3	8,3	البرازيل
0,2	2,0	0,9	الصين
البطالة (بالنسبة المئوية)			
6,5	6,7	7,7	منطقة الأورو
3,6	3,6	5,4	الولايات المتحدة الأمريكية
4,0	3,9	4,6	بريطانيا
8,0	9,3	13,2	البرازيل
5,2	5,5	5,1	الصين
الاقتصاد الوطني⁽²⁾			
الحسابات والمجمعات الوطنية			
بسر السنة الماضية (التغير السنوي بالنسبة المئوية)			
3,4	1,5	8,2	الناتج الداخلي الإجمالي
3,6	3,2	6,9	الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي
3,5	3,4	6,4	القيمة المضافة غير الفلاحية
4,9	1,2	10,3	صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات
1,4	-11,3	19,5	القيمة المضافة الفلاحية
3,7	0,0	6,8	الاستهلاك النهائي للأسر
4,1	3,0	7,2	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
1,5	-6,0	14,5	الاستثمارات
بالأسعار الجارية (بملايير الدراهم)			
1 463,4	1 330,6	1 276,6	الناتج الداخلي الإجمالي
1 575,6	1 436,4	1 364,7	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
28,2	26,7	28,3	الإدخار الوطني الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
28,8	30,3	30,7	نسبة الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
-9,0	-47,3	-29,9	متطلبات التمويل
-0,6	-3,6	-2,3	متطلبات التمويل (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل 2024.

(2) المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (تابع)

2023**	2022*	2021*	
الاقتصاد الوطني			
الشغل و البطالة			
43,6	44,3	45,3	معدل النشاط (بالنسبة المئوية)
38,0	39,1	39,7	معدل الشغل (بالنسبة المئوية)
-157	-24	230	صافي مناصب الشغل المحذنة (بالآلاف)
13,0	11,8	12,3	معدل البطالة (بالنسبة المئوية)
2,9	0,8	4,0	الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية (التغير بالنسبة المئوية)
الأسعار (التغير بالنسبة المئوية)			
6,1	6,6	1,4	التضخم
5,6	6,6	1,7	التضخم الأساسي
الحسابات الخارجية			
430,2	428,6	329,4	الصادرات الإجمالية (تسليم ظهر السفينة) (بملايير الدراهم)
715,8	737,4	528,6	الواردات الإجمالية (التكلفة و التأمين و الشحن) (بملايير الدراهم)
-19,5	-23,2	-15,6	رصيد الميزان التجاري (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
104,7	93,9	34,6	مداخيل الأسفار (بملايير الدراهم)
115,3	110,8	95,5	مداخيل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (بملايير الدراهم)
-0,6	-3,6	-2,3	رصيد حساب العمليات الجارية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
2,4	3,0	2,5	مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
المالية العمومية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)			
-4,4	-5,4	-5,9	رصيد الميزانية الإجمالي ⁽¹⁾
69,5	71,5	69,4	مجموع دين الخزينة (الدين المباشر)
52,1	54,3	53,4	الدين الداخلي للخزينة
17,3	17,2	16,0	الدين الخارجي للخزينة
30,0	31,8	29,9	الدين الخارجي العام
النقد والظروف النقدية			
-83,2	-80,9	-70,8	الفائض أو الحاجة إلى السيولة البنكية (بملايير الدراهم)
3,00	2,50	1,50	سعر الفائدة الرئيسي ⁽²⁾ (بالنسبة المئوية)
5,36	4,50	4,44	أسعار الفائدة على القروض ⁽³⁾ (بالنسبة المئوية)
3,00	2,50	1,50	سعر الفائدة ما بين البنوك ⁽³⁾ (بالنسبة المئوية)
359,4	337,6	330,8	الأصول الاحتياطية الرسمية (بملايير الدراهم) ⁽²⁾
5,4	5,4	5,3	الأصول الاحتياطية الرسمية بالأشهر من الواردات ⁽²⁾
5,3	7,5	2,6	القرض البنكي (التغير بالنسبة المئوية)
2,7	7,9	2,9	القرض البنكي للقطاع غير المالي (التغير بالنسبة المئوية)
8,4	8,4	8,6	نسبة الديون المعلقة الأداء (بالنسبة المئوية)
1 750,8	1 685,1	1 560,8	الكتلة النقدية (م) (بملايير الدراهم)
0,92	-3,96	1,31	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير السنوي)

(*) أرقام مراجعة بالنسبة لمجالات المالية العمومية و النقد والظروف النقدية.
 (**) أرقام مؤقتة بالنسبة لمجالات الحسابات الخارجية، المالية العمومية و النقد والظروف النقدية.
 (1) بدون احتساب عائدات بيع مساهمات الدولة.
 (2) إلى متم شهر دجنبر.
 (3) معدل المتوسط المرجح إلى متم شهر دجنبر.
 المصادر : المندوبية السامية للتخطيط، مكتب الصرف، وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية) و بنك المغرب.

جدول م 1.2 الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السنة الماضية

(التغيرات بالنسبة المئوية)

2023**	2022*	2021*	2020	2019	
3,4	1,5	8,2	-7,2	2,9	الناتج الداخلي الإجمالي
1,6	-11,8	19,0	-7,1	-3,9	القطاع الأولي
1,4	-11,3	19,5	-8,1	-5,0	الزراعة والاستغلال الغابوي
7,0	-20,8	9,9	12,2	13,8	الصيد وتربية الأحياء المائية
1,3	-2,7	7,8	-5,2	4,1	القطاع الثانوي
-2,7	-23,0	7,3	2,6	2,3	صناعة الاستخراج المعدني
2,7	0,6	9,0	-7,4	3,4	الصناعة التحويلية
0,7	-4,4	7,5	-1,3	14,7	توزيع الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات
-0,4	-3,7	4,7	-4,1	0,5	البناء
4,4	6,8	5,7	-7,9	3,9	القطاع الثالثي
1,5	-0,6	8,2	-6,6	2,1	تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية
5,9	3,9	10,5	-28,5	5,5	النقل والتخزين
23,5	68,0	15,4	-54,6	3,6	أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم
3,5	3,8	-1,5	5,1	2,5	الإعلام والاتصال
5,0	10,2	3,6	0,6	5,3	الأنشطة المالية والتأمينات
3,0	0,0	2,9	-0,8	1,8	الأنشطة العقارية
5,1	10,8	9,6	-13,4	8,3	البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات
2,2	5,0	5,1	5,3	6,6	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري
3,4	6,5	3,6	0,8	2,0	التعليم، الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي
4,6	6,4	5,0	-23,2	0,2	خدمات أخرى
3,2	1,6	7,9	-7,0	3,0	القيمة المضافة الإجمالية
3,6	3,2	6,9	-7,1	3,8	الناتج الداخلي غير الفلاحي
3,5	3,4	6,4	-6,9	4,0	القيمة المضافة غير الفلاحية
4,9	1,2	10,3	-8,3	2,3	صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب فروع النشاط الاقتصادي

(بملايين الدراهم)

2023**	2022*	2021*	2020	2019	
1 463 358	1 330 558	1 276 563	1 152 477	1 239 836	الناتج الداخلي الإجمالي
161 915	130 636	152 906	122 896	134 428	القطاع الأولي
154 386	124 326	143 963	117 094	127 851	الزراعة والاستغلال الغابوي
7 529	6 310	8 943	5 802	6 577	الصيد وتربية الأحياء المائية
359 376	344 765	331 318	300 147	313 058	القطاع الثانوي
29 853	34 121	24 282	16 659	20 392	صناعة استخراج المعادن
212 059	208 665	194 493	174 916	183 041	الصناعة التحويلية
35 803	26 220	45 360	44 343	42 938	توزيع الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات
81 661	75 759	67 183	64 229	66 687	البناء
794 277	726 884	661 109	613 006	663 041	القطاع الثالثي
156 309	145 892	129 974	111 643	122 214	تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية
47 467	38 544	37 263	33 754	43 097	النقل والتخزين
60 207	45 083	26 500	23 416	50 617	أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم
34 463	32 851	32 110	32 727	31 249	الإعلام والاتصال
68 109	60 677	55 961	51 956	52 094	الأنشطة المالية والتأمينات
94 683	90 383	89 957	86 599	86 344	الأنشطة العقارية
76 872	66 856	56 918	51 623	59 112	البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات
137 020	133 166	126 029	119 152	112 999	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري
101 784	97 283	91 216	87 739	86 816	التعليم، الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي
17 363	16 149	15 181	14 397	18 499	خدمات أخرى
1 315 568	1 202 285	1 145 333	1 036 049	1 110 527	القيمة المضافة الإجمالية
1 308 972	1 206 232	1 132 600	1 035 383	1 111 985	الناتج الداخلي غير الفلاحي
1 161 182	1 077 959	1 001 370	918 955	982 676	القيمة المضافة غير الفلاحية
147 790	128 273	131 230	116 428	129 309	صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.2 حساب السلع والخدمات بالأسعار الجارية

(بملايين الدراهم)

% التغير		2023**	2022*	2021*	2020	2019	
2023** 2022	2022* 2021						
							الموارد
10,0	4,2	1 463 358	1 330 558	1 276 563	1 152 477	1 239 836	الناتج الداخلي الإجمالي
-0,3	38,5	746 888	749 378	541 101	438 514	519 554	واردات السلع والخدمات
							الاستعمالات
8,5	8,7	885 262	816 029	750 896	672 606	723 177	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
4,5	4,7	264 959	253 591	242 213	223 638	225 389	نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
16,2	9,7	12 684	10 913	9 949	8 204	8 799	نفقات الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر
4,8	5,8	371 966	354 939	335 583	302 245	337 145	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
3,4	-14,9	47 450	45 909	53 931	27 596	40 024	التغير في المخزونات
0,0	10,5	2 309	2 308	2 089	1 807	2 158	صافي اقتناء الفوائس
4,9	41,0	625 616	596 247	423 003	354 895	422 698	صادرات السلع والخدمات

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 4.2 الدخل الوطني الإجمالي المتاح بالأسعار الجارية وتخصيصه

(بملايين الدراهم)

% التغير		2023**	2022*	2021*	2020	2019	
2023** 2022	2022* 2021						
10,0	4,2	1 463 358	1 330 558	1 276 563	1 152 477	1 239 836	الناتج الداخلي الإجمالي
7,5	10,5	-20 904	-19 451	-17 606	-11 018	-18 673	الدخل الخارجي الصافي
10,0	4,1	1 442 454	1 311 107	1 258 957	1 141 459	1 221 163	الدخل الوطني الإجمالي
6,3	18,4	133 131	125 253	105 776	81 200	73 111	التحويلات الجارية الصافية المتأتية من الخارج
9,7	5,2	1 575 585	1 436 360	1 364 733	1 222 659	1 294 274	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
7,6	7,7	1 162 905	1 080 533	1 003 058	904 448	957 365	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
8,5	8,7	885 262	816 029	750 896	672 606	723 177	للإدارات العمومية
4,5	4,7	264 959	253 591	242 213	223 638	225 389	للمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر
16,2	9,7	12 684	10 913	9 949	8 204	8 799	الإدخار الوطني الإجمالي
16,0	-1,6	412 680	355 827	361 675	318 211	336 909	

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 5.2 الاستثمار والإدخار والأسعار الجارية

(بملايين الدراهم)

التغير %		2023**	2022*	2021*	2020	2019	
2023** 2022	2022* 2021						
16,0	-1,6	412 680	355 827	361 675	318 211	336 909	الموارد
-	-	0	23	0	3	0	الإدخار الوطني الإجمالي تحويلات صافية بالرساميل
4,8	5,8	371 966	354 939	335 583	302 245	337 145	الاستثمارات
3,4	-14,9	47 450	45 909	53 931	27 596	40 024	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
0,0	10,5	2 309	2 308	2 089	1 807	2 158	التغير في المخزونات
-80,9	58,1	-9 045	-47 306	-29 928	-13 434	-42 418	صافي اقتناء النفاس قدرة\ حاجيات التمويل

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 6.2 الفلاحة

(المساحة بالآلاف الهكتار / الإنتاج بملايين قنطار، والمردود بالقنطار/هكتار)

الموسم الفلاحي 2023 - 2022			الموسم الفلاحي 2022 - 2021			
المردود	الإنتاج	المساحة	المردود	الإنتاج	المساحة	
15	55	3 674	10	34	3 574	الحبوب الرئيسية
19	30	1 603	12	19	1 602	القمح الطري
14	12	831	10	8	834	القمح الصلب
11	13	1 240	6	7	1 137	الشعير
6	1	204	4	1	224	القطاني
305	74	243	328	75	228	زراعات الخضر

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

جدول م 7.2 إنتاج الكهرباء

(جيجاواط ساعة)

التغير %	2023*	2022	2021	2020	
2023* 2022					
2,4	42 409	41 420	41 260	38 755	الإنتاج المحلي الصافي ⁽¹⁾
-2,0	32 996	33 669	32 866	31 045	الطاقة الحرارية
-24,1	516	679	1 213	1 290	الطاقة المائية
22,5	6 481	5 292	5 024	4 516	الطاقة الريحية
48,0	2 149	1 452	1 839	1 546	الطاقة الشمسية
-	1 849	1 397	-163	232	رصيد مبادلات الكهرباء ^(**)

(1) الفرق بين صافي الإنتاج المحلي وإجمالي الإنتاج حسب المصدر يمثل مساهمة الأعيان.

(*) أرقام مؤقتة.

(**) الفرق بين الواردات والصادرات.

المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

جدول م 8.2 الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني

(أساس 2015:100)

التغير % 2023/ 2022	2023	2022	القطاع و الفرع
-5,3	109,1	115,2	الصناعات الاستخراجية
0,1	103,7	103,6	استخراج خامات المعادن
-5,5	109,4	115,8	صناعات استخراجية أخرى
2,0	116,4	114,1	الصناعات التحويلية باستثناء تكرير البترول
-2,9	127,6	131,4	الصناعات الغذائية
3,3	106,6	103,2	صناعة المشروبات
-10,9	95,1	106,7	صناعة منتجات التبغ
-5,2	85,4	90,1	صناعة النسيج
-1,2	96,7	97,9	صناعة الملابس
-3,7	72,6	75,4	صناعة الجلد والأحذية (باستثناء الملابس الجلدية)
-5,3	82,1	86,7	نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين عدا الأثاث وصناعة منتجات من القصب و الحلفاء
2,4	118,2	115,4	صنع الورق والورق المقوى
1,6	130,1	128,0	الطباعة ونسخ التسجيلات
0,4	136,0	135,4	صناعة كيميائية
11,9	143,9	128,6	الصناعة الصيدلانية
8,3	132,2	122,1	صنع منتجات من المطاط والبلاستيك
2,5	94,5	92,2	صنع منتجات أخرى غير معدنية
-3,6	96,8	100,4	التعدين
1,6	91,5	90,1	صناعة منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات
13,4	100,6	88,7	صنع تجهيزات معلوماتية و منتجات إلكترونية و بصرية
13,1	130,3	115,2	صنع الأجهزة الكهربائية
-2,7	110,8	113,9	صنع الآلات وتجهيزات غير المصنفة في موضع اخر
13,2	141,1	124,7	صناعة السيارات
26,9	148,8	117,3	صنع وسائل النقل الأخرى
5,5	97,7	92,6	صنع الأثاث
-3,2	83,7	86,5	صناعات تحويلية أخرى
3,5	98,2	94,9	إصلاح وتركيب الآلات و المعدات
1,4	133,9	132,0	إنتاج و توزيع الكهرباء

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 9.2 السياحة

التغير %		بالآلاف			
2023/2019	2023/2022	2023	2022	2019	
12,3	33,6	14 525	10 869	12 932	مجموع السياح الوافدين
1,5	41,2	7 150	5 065	7 043	السياح الأجانب المقيمين
0,4	32,8	1 999	1 505	1 991	أوروبا
48,1	44,7	1 304	902	881	فرنسا
-4,8	39,7	335	240	352	إسبانيا
-32,1	64,0	281	171	413	إيطاليا
23,2	41,0	679	482	551	ألمانيا
66,8	45,3	43	30	26	المملكة المتحدة
-16,9	80,9	33	18	40	أيرلندا
-4,4	43,5	332	231	347	روسيا
-18,1	50,2	108	72	131	الولايات المتحدة
-17,9	32,5	48	36	58	أمريكا
-59,6	34,5	47	35	117	كندا
24,6	37,0	61	44	49	تونس
19,6	20,4	69	57	58	الجزائر
-57,7	113,4	60	28	141	موريتانيا
73,7	119,8	29	13	17	السنغال
25,2	27,1	7 375	5 804	5 889	آسيا
					الصين
					الهند
					المغاربة المقيمون بالخارج

المصدر : وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي و التضامني.

جدول م 1.3 الشغل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

2023	2022	2021	
27 888	27 502	27 127	السكان في سن النشاط
12 171	12 191	12 280	السكان النشيطون
7 731	7 591	7 511	الوسط الحضري
4 441	4 599	4 770	الوسط القروي
43,6	44,3	45,3	معدل النشاط
41,8	41,9	42,3	الوسط الحضري
47,3	49,1	50,9	الوسط القروي
38,0	39,1	39,7	نسبة التشغيل
34,8	35,3	35,1	الوسط الحضري
44,3	46,5	48,4	الوسط القروي
13,0	11,8	12,3	معدل البطالة
			حسب مكان الإقامة
16,8	15,8	16,9	الوسط الحضري
6,3	5,2	5,0	الوسط القروي
			حسب الجنس
11,5	10,3	10,9	ذكور
18,3	17,2	16,8	إناث
			حسب فئات السن
35,8	32,7	31,8	15 إلى 24 سنة
20,6	19,2	19,6	25 إلى 34 سنة
7,4	6,4	7,0	35 إلى 44 سنة
3,7	3,3	3,8	45 سنة فما فوق
			حسب المستوى التعليمي
4,9	4,2	4,6	غير الحاصلين على شهادة
19,7	18,6	19,6	الحاصلون على شهادة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.3 بنية التشغيل حسب قطاع النشاط ⁽¹⁾

خلق فرص الشغل (بالآلاف)	التغيرات بنقط الأساس	بنية (%)		
		2023	2022	
-157	-	10 591	10 749	المجموع (بالآلاف)
-202	-1,5	27,8	29,3	الفلاحة، الغابة والصيد البحري
7	0,2	12,2	12	الصناعات (بما فيها الصناعة التقليدية)
19	0,4	11,6	11,2	البناء والأشغال العمومية
15	0,9	48,3	47,4	الخدمات

(1) يهم تشغيل الأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.3 معدل النشاط، الإشغال والبطالة حسب الجهات

(بالنسبة المئوية)

معدل البطالة			نسبة التشغيل			معدل النشاط			السنة	
المجموع	الوسط القروي	الوسط الحضري	المجموع	الوسط القروي	الوسط الحضري	المجموع	الوسط القروي	الوسط الحضري		
9,7	3,4	14,1	45,2	56,2	39,1	50,1	58,2	45,6	2022	طنجة-تطوان-الحسيمة
10,1	4,2	14,1	43,7	53,3	38,5	48,7	55,7	44,8	2023	
17,4	12,4	19,4	34,7	39,8	32,9	42,0	45,4	40,8	2022	الجهة الشرقية
19,6	15,2	21,3	32,2	36,9	30,6	40,1	43,5	38,9	2023	
13,5	5,3	18,7	36,5	45,7	31,8	42,2	48,3	39,1	2022	فاس-مكناس
14,2	5,5	19,3	35,8	43,9	31,8	41,8	46,5	39,4	2023	
11,0	4,2	13,8	39,5	48,5	36,4	44,3	50,6	42,2	2022	الرباط-سلا-القنيطرة
11,6	4,3	14,5	38,9	47,8	36,0	44,0	49,9	42,1	2023	
10,5	6,3	15,3	37,8	45,5	31,2	42,2	48,6	36,8	2022	بني ملال-خنيفرة
12,8	8,2	17,7	34,9	41,7	29,2	40,0	45,4	35,5	2023	
13,8	5,0	16,7	40,3	53,4	36,8	46,7	56,2	44,2	2022	الدار البيضاء-سطات
15,0	6,1	17,8	39,2	49,7	36,5	46,1	52,9	44,3	2023	
6,9	3,2	11,8	41,9	46,7	36,5	45,0	48,2	41,4	2022	مراكش-آسفي
7,7	4,1	12,2	40,6	44,1	36,6	44,0	46,0	41,7	2023	
9,7	7,6	13,8	37,0	39,8	32,4	41,0	43,1	37,6	2022	درعة-تفيلالت
11,9	8,6	18,0	36,7	39,8	31,7	41,7	43,5	38,7	2023	
11,4	6,6	13,9	34,0	33,5	34,2	38,3	35,9	39,7	2022	سوس-ماسة
13,5	9,5	15,5	33,7	32,5	34,4	39,0	35,8	40,7	2023	
20,1	10,3	22,9	35,5	46,3	33,0	44,5	51,6	42,8	2022	جهات الجنوب
20,3	11,0	22,8	36,1	47,9	33,5	45,3	53,8	43,4	2023	
11,8	5,2	15,8	39,1	46,5	35,3	44,3	49,1	41,9	2022	الوطني
13,0	6,3	16,8	38,0	44,3	34,8	43,6	47,3	41,8	2023	

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1.4 التضمم
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

(الأساس =100 (2017)

التضمم														الفترة		
التضمم الأساسي															المقياس العام	
مواد و خدمات أخرى (1)	المطاعم والفنادق	التعليم	الترفيه والثقافة (1)	وسائل الاتصال	النقل (2)	الصحة (1)	الأثاث و المعدات المنزلية وأدوات الصيانة العادية	الماء، السكن، الغاز، الكهرباء ومحروقات أخرى (1)	الملابس والأحذية	الغذائية المدرجة في التضمم الأساسي	المقياس العام	المنتجات المقتناة الأسعار	الوقود وزيوت التشحيم			المواد الغذائية المتقناة الأسعار
3,5	2,8	2,2	5,7	0,3	4,4	2,1	5,1	2,3	4,8	11,9	6,6	-0,1	42,3	11,1	6,6	2022
4,4	1,5	1,3	2,8	-0,2	3,2	1,9	2,7	2,3	3,1	6,0	3,9	0,3	18,3	1,3	3,1	يناير
4,6	1,2	1,3	2,8	0,0	3,3	1,9	3,1	2,5	3,2	7,2	4,4	-0,1	22,0	2,9	3,6	فبراير
4,4	1,2	1,3	2,6	0,0	3,0	1,8	3,3	2,3	3,7	8,2	4,8	-0,2	28,6	12,8	5,3	مارس
4,2	1,0	1,3	2,6	0,1	3,2	2,1	3,4	2,3	4,7	9,9	5,5	-0,2	46,9	9,6	5,9	أبريل
4,4	1,2	1,3	6,4	0,1	4,3	2,7	4,9	1,9	4,8	12,4	6,7	-0,1	50,3	2,9	5,9	ماي
4,4	2,5	1,3	7,4	0,4	5,0	2,9	5,7	2,1	5,1	13,9	7,5	0,0	62,1	6,8	7,2	يونيو
3,1	3,1	1,3	7,5	0,4	4,6	2,9	6,0	2,1	5,4	14,5	7,6	0,0	64,0	9,6	7,7	يوليو
3,2	3,6	1,3	7,7	0,6	5,5	2,4	6,2	2,1	5,8	14,0	7,5	-0,5	46,8	16,9	8,0	غشت
3,5	4,1	3,5	7,9	0,6	5,1	1,9	6,4	2,3	5,7	12,8	7,4	-0,3	46,1	20,9	8,3	سبتمبر
2,2	4,6	4,2	7,5	0,7	5,6	1,3	6,7	2,2	5,2	13,5	7,6	0,1	40,0	16,8	8,1	أكتوبر
2,1	4,6	4,5	7,1	0,7	5,4	2,2	6,4	2,5	5,1	14,6	8,0	0,1	45,3	16,1	8,3	نوفمبر
2,3	5,1	4,5	6,1	0,6	5,6	1,9	6,3	2,4	5,1	15,5	8,3	0,1	35,5	16,4	8,3	دجنبر
2,4	5,7	3,8	1,8	0,2	3,7	2,9	3,8	1,7	3,7	9,8	5,6	0,8	-4,1	18,8	6,1	2023
2,5	5,0	4,5	5,9	0,6	5,3	2,4	6,2	2,2	5,1	15,5	8,4	0,2	29,7	21,7	8,9	يناير
2,6	6,1	4,5	5,9	0,5	5,0	2,6	6,1	2,2	5,1	15,7	8,5	0,6	21,1	32,2	10,1	فبراير
2,5	6,2	4,5	6,1	0,5	5,9	2,5	5,8	2,0	4,9	14,3	7,9	0,8	8,1	21,1	8,2	مارس
2,6	6,7	4,5	5,9	0,4	5,5	2,5	5,6	2,0	4,4	12,8	7,3	0,9	-7,3	24,0	7,8	أبريل
2,5	6,9	4,5	1,5	0,5	4,9	2,4	4,0	2,0	3,8	10,4	6,1	0,9	-12,6	26,9	7,1	ماي
2,5	6,0	4,5	0,4	0,2	4,0	2,6	3,5	1,6	3,6	9,0	5,3	1,0	-20,1	20,4	5,5	يونيو
2,5	5,8	4,5	0,3	0,2	3,9	3,2	3,1	1,4	3,6	8,5	5,1	0,9	-23,1	17,9	4,9	يوليو
2,5	5,9	4,5	-0,1	0,0	2,7	3,6	3,0	1,4	3,0	7,8	4,7	1,0	-8,9	14,8	5,0	غشت
2,1	5,4	2,9	-0,7	0,0	2,5	3,7	2,7	1,4	2,9	7,7	4,4	0,8	-3,8	13,7	4,9	سبتمبر
2,0	4,9	2,2	-0,8	-0,1	1,6	3,9	2,3	1,2	2,8	7,3	4,0	0,8	-0,7	11,7	4,3	أكتوبر
2,0	4,8	2,1	-0,9	-0,1	1,6	2,5	2,1	1,2	2,7	5,7	3,3	0,8	-8,2	12,0	3,6	نوفمبر
2,0	4,2	2,1	-1,2	-0,2	1,5	2,9	2,0	1,2	2,6	4,4	2,8	0,8	-3,3	12,0	3,4	دجنبر

(1) دون احتساب المنتجات والخدمات المقتناة الأسعار.
(2) باستثناء المنتجات والخدمات المقتناة الأسعار والوقود وخدمات التضمم.
المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

جدول م 2.4 تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

التضخم الأساسي	أسعار السلع غير التجارية	أسعار السلع التجارية	الفترة
6,6	3,1	9,5	2022
3,9	2,3	5,2	يناير
4,4	2,4	6,0	فبراير
4,8	2,4	6,7	مارس
5,5	2,5	7,9	أبريل
6,7	2,7	10,0	ماي
7,5	3,0	11,1	يونيو
7,6	3,0	11,4	يوليو
7,5	2,8	11,4	غشت
7,4	3,5	10,5	سنتنبر
7,6	3,6	10,8	أكتوبر
8,0	3,8	11,4	نونبر
8,3	4,1	11,8	دجنبر
5,6	4,5	6,4	2023
8,4	4,5	11,4	يناير
8,5	5,6	10,7	فبراير
7,9	5,2	10,1	مارس
7,3	5,3	8,9	أبريل
6,1	5,1	6,9	ماي
5,3	4,8	5,7	يونيو
5,1	4,8	5,2	يوليو
4,7	4,5	4,7	غشت
4,4	4,1	4,6	سنتنبر
4,0	3,6	4,3	أكتوبر
3,3	3,5	3,2	نونبر
2,8	3,3	2,4	دجنبر

المصدر : معطيات المندوبية السامية للتخطيط و حسابات بنك المغرب.

جدول م 3.4 مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

(الأساس :100 :2018)

% التغير 2023 2022	2023											
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير
0,2	-0,1	-0,1	-0,1	-0,1	0,1	0,2	0,2	0,3	0,3	0,2	0,3	0,4
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
0,2	0,0	-0,1	-0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,3	0,3	0,2	0,3	0,4
1,6	1,7	0,9	0,8	0,9	0,9	1,1	0,5	0,9	2,2	3,0	3,6	4,0
3,4	0,5	1,0	0,4	1,7	1,7	1,8	1,0	3,5	5,7	7,3	7,9	10,3
1,1	1,5	1,5	1,2	1,2	1,2	1,2	0,1	0,1	0,1	0,4	3,0	2,3
9,0	8,4	8,4	8,4	8,4	8,4	8,4	8,4	8,4	8,4	8,4	8,4	16,5
2,6	0,6	0,7	0,4	-0,3	-0,6	0,8	2,4	3,2	3,1	5,2	7,2	8,8
5,8	7,8	8,2	7,2	6,9	5,9	5,9	5,7	5,7	6,0	3,7	3,5	3,7
2,3	0,3	0,3	0,3	0,2	0,2	1,2	1,2	1,2	4,9	6,2	6,0	6,0
2,5	0,1	0,1	0,1	0,5	-0,4	-0,4	0,5	1,2	1,2	3,6	12,7	12,7
3,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,5	4,7	6,2	6,2	6,4	6,4	6,4
0,6	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,3	0,3	1,3	1,3	1,3	1,3	1,3
-0,6	4,2	-0,1	-0,1	-0,3	-0,4	-0,2	-2,9	-2,8	-1,0	-1,0	-0,9	-1,6
-0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-0,8
0,7	-0,4	-0,4	0,4	0,5	0,7	-0,3	-0,5	-0,6	2,1	1,6	1,8	4,3
4,9	3,9	3,9	4,5	5,2	5,2	5,8	6,0	4,9	5,3	4,3	5,0	4,9
-5,4	-3,9	-6,0	-6,6	-8,3	-8,9	-7,2	-8,2	-11,3	-11,1	4,7	2,6	2,0
0,8	0,5	0,5	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,5	0,5	0,5	1,7	2,8
0,1	-0,1	-0,1	-0,1	0,0	0,0	0,2	0,2	0,3	0,3	0,2	0,3	0,4
1,3	0,3	0,5	0,8	0,5	0,5	0,5	1,4	1,1	1,8	1,3	3,2	3,0
1,2	-2,0	-2,1	0,8	1,0	1,0	1,1	1,4	1,3	1,6	1,7	4,6	4,7
2,1	1,1	1,1	0,7	0,9	1,1	1,1	2,4	2,4	3,7	3,7	3,7	3,4
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
1,6	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	1,2	1,2	1,2	1,2	5,3	5,3
9,9	10,8	10,8	10,8	10,8	10,8	10,8	10,8	10,8	10,8	10,8	10,8	0,9
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات

(الوزن بألاف الأطنان / القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	التغير						2023**		2022*	
	القيمة		الوزن		مطلق	%	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
	%	مطلق	%	مطلق						
100,0	100,0	-2,9	-21 689	14,1	8 844	715 752	71 764	737 441	62 920	
12,5	21,2	3,3	2 886	11,5	1 572	89 620	15 248	86 734	13 675	
21,6	38,5	-25,3	-6 542	-2,3	-136	19 357	5 872	25 898	6 008	
11,3	11,0	27,4	2 174	7,5	117	10 098	1 680	7 924	1 562	
10,0	14,9	28,1	1 967	40,8	656	8 975	2 266	7 008	1 609	
8,4	16,3	-3,3	-259	18,8	395	7 487	2 492	7 746	2 097	
3,6	1,1	14,2	405	4,8	7	3 251	161	2 846	153	
3,2	0,4	409,1	2 296	652,4	56	2 857	64	561	9	
3,2	7,4	-10,8	-347	37,5	307	2 853	1 124	3 199	817	
2,7	0,9	14,0	300	21,4	23	2 443	132	2 143	109	
2,7	0,1	26,1	492	10,0	2	2 380	18	1 888	16	
33,4	9,4	8,7	2 399	11,2	145	29 919	1 439	27 520	1 295	
17,0	46,5	-20,4	-31 191	26,0	6 879	121 997	33 337	153 187	26 458	
47,7	20,7	-23,8	-18 206	-7,3	-547	58 162	6 916	76 369	7 462	
19,6	37,5	-9,0	-2 366	155,5	7 611	23 936	12 505	26 302	4 893	
13,5	34,7	-31,8	-7 709	-4,0	-483	16 504	11 571	24 213	12 054	
10,0	3,6	-5,8	-743	20,7	209	12 173	1 217	12 916	1 008	
9,2	3,4	-16,2	-2 166	8,6	89	11 222	1 130	13 388	1 041	
2,5	2,4	-10,0	-1 988	2,5	42	17 991	1 717	19 979	1 676	
34,0	27,6	-24,8	-2 012	-9,5	-50	6 108	475	8 120	525	
15,8	34,4	-4,4	-131	8,2	45	2 850	590	2 981	546	
7,7	2,3	-13,3	-212	-38,7	-25	1 376	40	1 588	65	
6,8	6,1	140,7	711	224,7	73	1 217	105	506	32	
5,2	0,9	-0,3	-3	-15,0	-3	942	15	945	18	
30,6	28,7	-5,9	-342	0,4	2	5 497	492	5 839	491	
1,9	10,9	-42,7	-10 371	6,3	462	13 907	7 842	24 278	7 381	
57,6	82,9	-57,3	-10 761	3,8	239	8 007	6 503	18 768	6 264	
30,7	12,7	18,5	665	38,2	276	4 267	999	3 602	722	
11,7	4,3	-14,4	-274	-13,6	-54	1 633	341	1 907	394	

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(***) تظل حصة كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعماله ضمن المجموع.

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان/ القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	النسبة ب% 2023***		التغير				2023**		2022*	
	الوزن	القيمة	الوزن		مطلق	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
			%	مطلق						
21,2	14,8	-10,5	-17 774	-3,3	-367	151 911	10 588	169 685	10 955	منتوجات نصف مصنعة
13,1	10,2	-8,0	-1 731	9,5	93	19 946	1 077	21 677	983	البلاستيك ومنتجات متنوعة من البلاستيك
9,0	15,6	-18,7	-3 151	-24,6	-538	13 722	1 648	16 873	2 186	المواد الكيميائية
6,0	0,9	10,2	838	10,9	10	9 058	98	8 221	88	أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من النحاس
5,8	14,9	-58,7	-12 560	-16,2	-305	8 837	1 580	21 397	1 885	الأمنياتك
4,9	0,0	38,7	2 061	54,8	0	7 390	1	5 329	1	المكونات الإلكترونية (الترانزستورات)
4,8	5,8	-26,7	-2 659	-22,1	-174	7 309	614	9 967	788	الورق والورق المقوى والمنتجات من الورق والورق المقوى
3,7	4,4	-3,4	-196	8,1	35	5 561	462	5 757	427	أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من الحديد أو الفولاذ غير السبيكة
3,5	3,4	165,6	3 343	256,3	257	5 362	357	2 019	100	الأنايب والقضبان الجوفاء من الصلب والحديد والفولاذ
3,3	0,5	33,9	1 277	24,5	11	5 048	54	3 771	43	أسلاك وكابلات كهربائية
2,6	1,5	-10,1	-451	6,0	9	4 016	164	4 466	154	ألمنيوم خام وخرده ومسحوق الألمنيوم
2,6	4,5	-22,5	-1 167	2,0	9	4 012	476	5 179	467	الصفائح المجنبة الحديدية أو الفولاذية غير السبيكة
2,5	7,8	-21,9	-1 077	35,9	218	3 844	824	4 921	606	الأسمدة الطبيعية والكيميائية
2,4	4,0	-1,9	-69	1,9	8	3 614	425	3 683	418	خشب جاهز ومواد خشبية
35,7	26,5	-4,0	-2 234	0,0	0	54 191	2 807	56 425	2 807	غيرها من المنتجات نصف مصنعة
0,2	0,0	-21,6	-345	-25,1	-7	1 254	22	1 598	29	المنتجات النهائية للتجهيز الفلاحي
84,1	84,5	-6,2	-70	-12,9	-3	1 054	18	1 123	21	الأحوات والآلات الفلاحية
15,1	14,8	-58,8	-270	-58,7	-5	189	3	459	8	أدوات الحرث والجرارات الآلية
0,8	0,7	-33,2	-5	-13,8	0	11	0	16	0	غيرها من المنتجات النهائية للتجهيز الفلاحي
22,4	1,5	14,8	20 713	10,7	104	160 417	1 077	139 704	973	المنتجات النهائية للتجهيز الصناعي
9,5	10,0	15,7	2 071	20,4	18	15 296	108	13 225	90	مركبات مكبسية ومركبات أخرى وأجزاءها
9,1	0,3	-2,7	-406	-15,5	-1	14 570	4	14 976	4	أجزاء من الطائرات وغيرها من العربات الجوية أو الفضائية
9,0	2,9	37,6	3 940	8,7	3	14 422	32	10 481	29	جهاز لقطع أو توصيل الدوائر الكهربائية والمقاومات
8,4	6,1	21,1	2 354	10,9	6	13 513	66	11 159	60	الأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات المعزولة للكهرباء
7,5	9,2	15,0	1 581	22,0	18	12 085	99	10 505	81	آلات وأجهزة متنوعة
5,0	6,9	4,6	357	-8,5	-7	8 069	75	7 713	82	السيارات النفعية

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

(***) تفلت حصص كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصص كل مجموعة استعمال ضمن المجموع.

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (نهاية)

(الوزن بألاف الأطنان/ القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	البيئية ب % 2023***		التغير				2023**		2022*	
	الوزن	القيمة	الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	
			%	مطلق						%
4,4	0,4	17,0	1 030	14,4	1	7 095	4	6 066	4	
2,9	4,1	9,4	396	14,5	6	4 591	44	4 195	38	
2,7	7,4	9,4	368	2,6	2	4 272	80	3 904	78	
2,4	0,8	17,2	567	7,9	1	3 868	8	3 301	8	
2,3	0,8	22,0	677	4,7	0	3 752	9	3 075	9	
2,2	0,4	0,3	11	-4,4	0	3 598	4	3 587	4	
2,1	0,0	57,4	1 248	29,6	0	3 421	0	2 173	0	
2,0	0,3	-13,5	-508	-10,2	0	3 241	4	3 749	4	
1,7	1,3	5,7	150	-0,8	0	2 758	14	2 608	14	
28,6	48,9	17,6	6 878	12,5	58	45 866	526	38 988	468	
22,1	2,7	11,3	16 029	8,9	158	158 036	1 933	142 006	1 774	
19,5	16,7	27,7	6 696	14,4	41	30 834	323	24 138	282	
14,0	8,2	15,4	2 966	5,3	8	22 189	159	19 223	151	
7,4	6,0	3,0	344	7,2	8	11 709	116	11 364	108	
5,8	0,6	6,7	582	14,0	1	9 198	11	8 616	10	
5,6	7,8	16,8	1 282	15,1	20	8 906	151	7 624	131	
4,8	5,8	8,0	562	10,9	11	7 578	113	7 016	102	
3,4	6,0	9,4	460	3,8	4	5 335	116	4 875	112	
2,5	2,8	16,6	568	1,4	1	3 987	54	3 419	53	
2,5	1,8	1,1	43	-5,1	-2	3 949	35	3 906	37	
2,3	0,9	4,5	152	4,2	1	3 567	18	3 415	17	
1,8	1,6	4,3	120	7,2	2	2 889	30	2 769	28	
1,8	2,9	6,9	185	1,5	1	2 849	56	2 664	55	
1,7	0,5	4,5	113	-3,4	0	2 656	10	2 543	11	
26,8	38,3	4,8	1 956	9,4	63	42 389	740	40 433	677	
0,1	0,0	131,6	353	24 102,0	0	621	0	268	0	

(*) أرقام مراجعة.
 (***) أرقام مؤقتة.
 (****) تظل حصة كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع.
 المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات

القيمة	التغير		2023**		2022*	
	القيمة		الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
	%	مطلق				
100,0	100,0	0,4	1 597	3,8	1 125	29 977
17,9	12,7	2,2	1 648	-14,7	-680	4 628
16,0	3,3	14,0	1 509	17,0	19	111
15,0	16,7	11,0	1 142	-11,1	-82	741
11,2	4,4	-1,4	-123	-9,2	-18	193
9,7	13,9	17,2	1 099	-7,0	-42	590
7,0	3,3	-5,2	-295	-23,0	-39	168
6,7	3,2	2,9	145	-12,7	-18	143
6,0	11,9	-16,2	-894	-25,5	-160	629
28,3	43,4	-4,1	-934	-16,6	-341	2 053
1,2	1,4	19,9	862	50,1	148	295
92,4	99,4	28,3	1 057	57,8	161	279
7,6	0,6	-33,0	-195	-84,2	-13	16
1,6	0,7	-17,3	-1 481	-20,8	-60	290
32,1	16,1	40,4	654	-19,5	-9	46
17,1	24,1	55,0	431	34,0	14	41
11,5	10,8	-64,7	-1 488	-27,4	-9	34
8,1	5,2	-30,2	-249	-63,5	-21	33
4,4	0,6	-29,6	-129	-37,9	-1	2
4,2	0,4	26,4	62	16,2	0	1
3,8	4,5	-1,6	-5	7,6	1	10
18,9	38,2	-36,2	-758	-28,6	-35	123
3,7	30,5	-27,3	-6 033	-2,4	-237	9 708
48,1	48,2	-42,2	-5 647	-14,2	-755	5 321
15,5	1,0	-7,9	-212	0,5	0	94
9,9	1,4	-2,8	-45	4,2	5	124
7,0	10,9	-4,0	-47	-11,9	-141	1 177
19,6	38,5	-2,5	-82	21,8	653	2 992

(*) أرقام مراجعة.
 (**) أرقام مؤقتة.
 (***) تمثل حصة كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع.
 المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات (تابع و نهاية)

(الوزن بالألف الأطنان/القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	الوزن	التغير				2023**		2022*	
		القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
		%	مطلق	%	مطلق				
22,2	49,4	-23,7	-29 592	12,9	1 760	95 455	15 377	125 047	13 616
58,7	71,2	-29,3	-23 246	15,0	1 429	56 020	10 949	79 266	9 520
13,5	12,2	-43,3	-9 894	-9,0	-186	12 933	1 871	22 827	2 056
8,8	0,0	26,0	1 741	3,4	0	8 444	1	6 703	1
2,5	0,1	39,3	666	17,2	3	2 363	17	1 697	15
1,4	0,0	-6,5	-93	0,4	0	1 333	3	1 426	3
1,3	0,0	53,2	445	47,9	0,1	1 281	0,2	836	0,1
1,1	13,8	29,7	242	33,4	530	1 055	2 117	813	1 587
1,1	0,4	30,8	247	12,6	6	1 049	57	802	51
11,5	2,4	2,8	301	-5,7	-22	10 977	362	10 677	384
0,0	0,0	10,8	20	17,9	0,2	204	1	184	0,9
20,5	60,6	63,3	16	40,8	0,2	42	0,6	26	0,5
3,5	15,0	7,5	0	-11,5	0	7	0,2	7	0,2
76,0	24,4	2,1	3	-1,6	0	155	0,3	152	0,3
19,4	1,2	20,1	13 983	20,5	63	83 595	368	69 612	306
57,4	64,3	28,5	10 647	17,3	35	47 997	237	37 350	202
15,2	0,8	-6,1	-828	5,9	0,2	12 700	3	13 528	3
11,4	5,3	24,5	1 870	11,1	2	9 492	20	7 623	18
2,4	0,1	16,1	277	10,4	0	1 994	0	1 717	0
2,3	0,5	54,9	692	17,4	0,3	1 953	2	1 261	2
11,3	29,0	16,3	1 325	31,0	25	9 459	107	8 133	81
33,8	4,1	18,1	22 274	11,6	131	145 509	1 265	123 235	1 134
44,5	45,8	21,9	11 633	19,0	93	64 753	580	53 120	487
20,3	6,6	7,0	1 919	-5,0	-4	29 530	83	27 611	87
10,5	17,7	37,4	4 177	18,5	35	15 341	224	11 164	189
6,1	3,5	5,5	462	-4,6	-2	8 937	44	8 475	46
2,7	2,5	28,4	883	21,6	6	3 998	32	3 114	27
15,8	23,8	16,2	3 199	1,5	4	22 950	301	19 751	297
0,0	0,0	-29,8	-83	-37,2	0	196	0	280	0

(*) لزيادة مرجعية
 (**) أرقام مؤقتة
 (***) تمثل قيمة كل منتج داخل مجموعة استهلاكه وحصة كل مجموعة استهلاكه ضمن المجموع
 المصدر: مكتب الصرف

جدول م 3.5 توزيع المبادلات التجارية حسب الشركاء الأساسيين

(بملايين الدراهم)

الأرصدة		الواردات (باعتبار التكلفة والتأمين والشحن)		الصادرات (تسليم ظهر السفينة)		
2023**	2022*	2023**	2022*	2023**	2022*	
-285 543	-308 829	715 752	737 441	430 209	428 612	مجموع المبادلات
-107 375	-134 910	416 096	410 341	308 721	275 431	أوروبا
-15 231	-19 874	112 197	103 996	96 966	84 122	إسبانيا
11 852	2 465	75 624	78 058	87 476	80 523	فرنسا
-24 734	-26 830	36 567	37 980	11 833	11 150	تركيا
-16 961	-16 636	35 356	30 167	18 395	13 531	ألمانيا
-12 127	-14 298	34 433	33 405	22 307	19 107	إيطاليا
-9 730	-7 621	16 653	13 628	6 924	6 007	البرتغال
-8 079	-21 975	9 076	22 880	998	905	روسيا الاتحادية
-32 367	-30 142	96 190	90 226	63 823	60 084	دول أوروبية أخرى
-136 797	-133 229	176 911	195 524	40 114	62 296	آسيا
-72 469	-70 623	76 018	74 007	3 550	3 384	الصين
-45 652	-66 590	50 700	71 025	5 048	4 435	الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط
-2 666	13 334	15 001	13 952	12 335	27 286	الهند
-6 300	-5 809	6 733	6 432	433	623	جمهورية كوريا
-2 987	-721	4 759	3 921	1 771	3 200	اليابان
-3 372	-1 172	4 336	2 178	964	1 006	سنغافورة
-1 707	-1 282	1 964	1 446	258	164	ماليزيا
-1 449	-1 940	1 829	2 067	380	127	تايلاند
-195	1 575	15 570	20 497	15 375	22 072	دول آسيوية أخرى
-61 578	-58 002	99 449	102 613	37 871	44 611	أمريكا
-47 622	-40 357	60 316	54 713	12 694	14 355	الولايات المتحدة
-3 579	4 092	15 776	13 128	12 197	17 220	البرازيل
-4 321	-4 821	7 158	7 211	2 837	2 391	كندا
-2 554	-8 056	5 904	12 546	3 350	4 491	الأرجنتين
1 531	1 591	1 761	1 707	3 292	3 299	المكسيك
178	-85	412	524	590	439	تشيلي
-5 211	-10 367	8 122	12 784	2 912	2 417	دول أمريكية أخرى
12 582	13 253	20 079	25 589	32 661	38 842	أفريقيا
-8 833	-9 735	9 361	10 378	528	643	مصر
-1 553	-1 926	2 929	3 147	1 377	1 221	تونس
-2 044	-4 713	2 329	5 569	285	856	جنوب إفريقيا
-512	-215	1 371	1 013	859	798	ليبيا
3	-888	650	1 694	654	806	الجزائر
686	1 481	407	391	1 093	1 872	نيجيريا
4 426	2 620	332	563	4 758	3 182	ساحل العاج
2 817	2 655	294	228	3 111	2 883	السنغال
17 591	23 974	2 405	2 606	19 997	26 580	دول أفريقية أخرى
7 625	4 059	3 216	3 373	10 841	7 432	أوقيانوسيا ومناطق أخرى

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان المدفوعات

(بملايين الدراهم)

2023*			
رصيد	مدين	دائن	
			حساب المعاملات الجارية
-121 741	747 357	625 616	السلع والخدمات
-254 329	622 249	367 920	السلع
-255 106	621 670	366 564	البضائع العامة
+1 286	-	1 286	صافي الصادرات قيد المتاجرة
-509	579	70	الذهب غير النقدي
+132 588	125 108	257 696	الخدمات
+21 224	23	21 247	خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين
+2 976	1 886	4 862	خدمات الصيانة والإصلاح ⁽¹⁾
-15 061	54 971	39 910	خدمات النقل
-18 552	38 282	19 730	النقل البحري
+4 961	12 273	17 234	النقل الجوي
-1 020	3 846	2 826	طرق النقل الأخرى
-450	570	120	خدمات البريد وحمل الرسائل
+80 795	23 883	104 678	خدمات السفر
+3 456	1 257	4 713	أسفار لأغراض العمل
+77 339	22 626	99 965	أسفار لأغراض شخصية
+269	2 683	2 952	خدمات البناء والإنشاءات
-561	1 914	1 353	خدمات التأمين ومعاشات التقاعد
+192	1 111	1 303	الخدمات المالية
-1 441	1 530	89	الرسوم على استخدام الملكية الفكرية ⁽¹⁾
+16 961	6 546	23 507	خدمات الاتصال و الكمبيوتر والمعلومات
+35 192	16 415	51 607	الخدمات الأخرى المقدمة للمقاولات
+584	758	1 342	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية
-8 542	13 388	4 846	السلع والخدمات الحكومية ⁽¹⁾
-20 904	31 486	10 582	الدخل الأولي
-21 541	31 450	9 909	دخل الاستثمارات
-10 238	16 890	6 652	الاستثمارات المباشرة
-4 884	4 991	107	إستثمارات الحافظة
-9 558	9 569	11	الاستثمارات الأخرى
+3 139	-	3 139	الأصول الاحتياطية
+637	36	673	الدخل الأولي الآخر
+133 600	6 097	139 697	الدخل الثانوي
+2 425	1 060	3 485	الدخل الثانوي العمومي
+131 175	5 037	136 212	الدخل الثانوي الخاص
-9 045	784 940	775 895	رصيد حساب المعاملات الجارية
-	-	-	حساب الرأسمال
-9 045			صافي الإقراض (+) / صافي الإقتراض (-)

(*) الأرقام الأولية.

(1) غير مدرجة في موضع آخر.

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان المدفوعات (تابع)

(بملايين الدراهم)

الرصيد	2023*		
	صافي زيادة الالتزامات	صافي مقتنيات الأصول	
			الحساب المالي
			الاستثمارات المباشرة
-2 620	11 090	8 470	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
-4 919	8 581	3 662	أدوات الدين
+2 299	2 509	4 808	
-23 823	25 311	1 488	استثمارات الحافظة
+81	1 407	1 488	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
-23 904	23 904	-	سندات الدين
+111	-2 968	-2 857	المشتقات المالية
+9 323	-616	8 707	الاستثمارات الأخرى
+149	-	149	حصص الملكية الأخرى
+9 641	-6 525	3 116	العملة والودائع
-2 959	2 963	4	القروض
+838	182	1 020	نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة
+1 654	2 764	4 418	الائتمانات التجارية والتسبيقات
+19 824	-	19 824	الأصول الاحتياطية
+2 815	32 817	35 632	مجموع تغيرات الأصول والخصوم
+2 815			صافي الإقراض (+) / صافي الإقتراض (-)
+11 860			صافي السهو والخطأ

(*) الأرقام الأولية.
المصدر: مكتب الصرف.

(بملايين الدراهم)

2023**			2022*			
الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	
-605 654,6	685 549,9	79 895,3	-588 688,0	662 313,4	73 625,4	الإستثمارات المباشرة
-538 020,8	604 308,1	66 287,3	-519 128,0	583 686,5	64 558,5	حصة الملكية وأسهم صناديق الإستثمار
-538 020,8	604 308,1	66 287,3	-519 128,0	583 686,5	64 558,5	مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
-67 633,8	81 241,8	13 608,0	-69 560,0	78 626,9	9 066,9	أدوات الدين
-67 633,8	81 241,8	13 608,0	-69 560,0	78 626,9	9 066,9	مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
-140 988,3	153 695,2	12 706,9	-119 101,8	130 543,2	11 441,4	إستثمارات الحافظة
-23 078,7	35 539,2	12 460,5	-19 657,5	30 845,2	11 187,7	حصة الملكية وأسهم صناديق الإستثمار
-11 592,3	12 536,9	944,6	-9 718,0	10 681,2	963,2	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
-11 486,4	23 002,3	11 515,9	-9 939,5	20 164,0	10 224,5	القطاعات الأخرى
483,8	2 883,4	3 367,2	181,5	2 038,2	2 219,7	الشركات المالية الأخرى
-11 970,2	20 118,9	8 148,7	-10 121,0	18 125,8	8 004,8	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
-117 909,6	118 156,0	246,4	-99 444,3	99 698,0	253,7	سندات الدين
246,4	-	246,4	253,7	-	253,7	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
-86 558,0	86 558,0	-	-66 115,0	66 115,0	-	الحكومة العامة
-31 598,0	31 598,0	-	-33 583,0	33 583,0	-	القطاعات الأخرى
-	-	-	-	-	-	الشركات المالية أخرى
-31.598,0	31.598,0	-	-33.583,0	33.583,0	-	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
339,3	260,5	599,8	313,6	344,9	658,5	المشتقات المالية (عدا الاحتياطات) وخيارات الائتتاب الممنوحة للموظفين
-404 662,7	516 861,8	112 199,1	-429 314,0	534 667,6	105 353,6	الإستثمارات الأخرى
4 658,1	-	4 658,1	4 529,2	-	4 529,2	رؤوس الاموال الأخرى
18 530,4	45 615,5	64 145,9	9 384,5	53 477,0	62 861,5	العملة والودائع
-943,5	2 583,3	1 639,8	-2 010,9	2 919,1	908,2	البنك المركزي
17 639,9	43 032,2	60 672,1	8 837,5	50 557,9	59 395,4	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
1 834,0	-	1 834,0	2 557,9	-	2 557,9	القطاعات الأخرى
80,7	-	80,7	83,6	-	83,6	الشركات المالية أخرى
1 753,3	-	1 753,3	2 474,3	-	2 474,3	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
-363 949,3	364 586,8	637,5	-373 805,5	374 459,8	654,3	القروض
-19 899,6	19 899,6	-	-20 940,8	20 940,8	-	البنك المركزي
-8 899,1	9 536,6	637,5	-9 770,9	10 425,2	654,3	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
-170 092,0	170 092,0	-	-165 240,0	165 240,0	-	الحكومة العامة
-165 058,6	165 058,6	-	-177 853,8	177 853,8	-	القطاعات الأخرى
-653,1	653,1	-	-737,0	737,0	-	الشركات المالية أخرى
-164 405,5	164 405,5	-	-177 116,8	177 116,8	-	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
1 251,0	3 280,6	4 531,6	598,2	3 098,4	3 696,6	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة
-46 253,0	84 479,0	38 226,0	-50 225,0	83 837,0	33 612,0	الائتمانات التجارية والسلف
-46 253,0	84 479,0	38 226,0	-50 225,0	83 837,0	33 612,0	القطاعات الأخرى
-46 253,0	84 479,0	38 226,0	-50 225,0	83 837,0	33 612,0	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
-70,0	70,0	-	-70,0	70,0	-	حسابات أخرى مستحقة القبض أو الدفع
-70,0	70,0	-	-70,0	70,0	-	القطاعات الأخرى
-70,0	70,0	-	-70,0	70,0	-	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
-18 829,9	18 829,9	-	-19 725,4	19 725,4	-	حقوق السحب الخاصة (المخصصات)
359 411,8	-	359 411,8	337 645,1	-	337 645,1	الأصول الاحتياطية
14 532,8	-	14 532,8	13 498,9	-	13 498,9	الذهب النقدي
19 449,2	-	19 449,2	19 992,3	-	19 992,3	حقوق السحب الخاصة
1 992,1	-	1 992,1	2 048,8	-	2 048,8	وضع الاحتياطات لدى صندوق النقد الدولي
323 437,7	-	323 437,7	302 105,1	-	302 105,1	أصول احتياطية أخرى
-791 554,5	1 356 367,4	564 812,9	-799 145,1	1 327 869,1	528 724,0	مجموع الأصول/الخصوم

(*) أرقام مراجعة .

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

(بملايين الدراهم)

تغيرات الإنجاز بالنسبة السنوية	2023			2022			
	تنفيذ قانون المالية بالنسبة السنوية	قانون المالية	الإنجاز**	تنفيذ قانون المالية بالنسبة السنوية	قانون المالية	الإنجاز*	
6,6	104,1	341 720	355 624	116,4	286 812	333 738	الموارد العادية
5,4	102,4	289 272	296 339	111,7	251 768	281 186	الموارد الجبائية
4,6	103,2	113 165	116 814	114,3	97 693	111 656	الضرائب المباشرة
2,4	102,3	60 914	62 293	118,2	51 447	60 830	الضريبة على الشركات
5,8	105,8	47 931	50 731	111,5	43 041	47 970	الضريبة على الدخل
32,7	87,7	4 320	3 790	89,1	3 204	2 856	ضرائب مباشرة أخرى
4,0	98,6	145 141	143 079	108,2	127 148	137 617	الضرائب غير المباشرة (1)
4,0	97,3	113 329	110 298	110,0	96 352	106 012	الضريبة على القيمة المضافة
24,0	96,1	35 876	34 481	79,9	34 780	27 797	داخلي
-3,1	97,9	77 453	75 817	127,0	61 571	78 215	استيراد
3,7	103,0	31 813	32 780	102,6	30 796	31 605	ضريبة الاستهلاك المحلي
7,7	109,2	12 500	13 651	107,3	11 813	12 674	التبغ
-0,1	97,3	16 602	16 161	95,2	16 995	16 185	منتجات الطاقة
8,1	109,5	2 711	2 967	138,0	1 989	2 745	أخرى
18,3	109,4	15 019	16 436	115,5	12 027	13 895	الرسوم الجمركية
11,1	125,5	15 947	20 010	120,9	14 901	18 018	رسوم التسجيل والتبني
13,5	112,3	49 148	55 216	157,2	30 944	48 644	الموارد غير الجبائية (2)
6,4	71,9	19 464	13 987	94,0	13 985	13 146	إيرادات متأتية من المؤسسات و المقاولات العمومية
16,1	138,9	29 684	41 229	209,3	16 959	35 498	مداخل أخرى
1,5	101,7	25 000	25 432	208,9	12 000	25 066	مداخل آليات التمويل المبتكرة
4,1	123,3	3 300	4 070	95,3	4 100	3 908	موارد بعض الحسابات الخصوصية
5,6	104,9	416 594	437 070	112,1	368 959	413 705	النفقات الإجمالية
2,0	100,3	325 456	326 306	110,0	290 967	319 938	النفقات العادية
6,5	98,8	234 912	232 054	100,4	216 967	217 841	السلع والخدمات
2,7	97,4	155 794	151 765	100,1	147 537	147 756	نفقات الموظفين
14,6	101,5	79 117	80 289	100,9	69 430	70 085	خدمات وسلع أخرى
9,5	104,2	29 966	31 220	101,5	28 075	28 502	الدين العام
-2,5	98,4	23 291	22 930	100,6	23 390	23 526	الداخلي
66,6	124,2	6 675	8 290	106,2	4 684	4 976	الخارجي
-28,4	112,7	26 580	29 943	245,5	17 020	41 791	المقاصة
4,0	97,3	33 999	33 090	110,0	28 905	31 804	التحويلات للجماعات الترابية
-	-	16 264	29 318	-	-4 155	13 800	الرصيد العادي
18,1	121,5	91 138	110 764	120,2	77 993	93 767	نفقات الاستثمار
-	-	4 200	16 997	-	4 500	8 415	رصيد الحسابات الخصوصية
-	-	-70 674	-64 448	-	-77 648	-71 553	رصيد الميزانية
-	-	-	-9 299	-	-	-1 961	تغير العمليات المتعلقة
-	-	-70 674	-73 747	-	-77 648	-73 514	الحاجة أو الفائض إلى التمويل
-	-	52 532	34 953	-	20 672	6 115	التمويل الخارجي
-	-	60 000	45 490	-	40 000	29 707	السحوبات
-	-	-7 468	-10 537	-	-19 328	-23 593	الاستخدامات
-	-	13 142	37 187	-	51 976	67 399	التمويل الداخلي
-	-	5 000	1 607	-	5 000	0	عائدات بيع مساهمات الدولة

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات الترابية.

(2) بدون احتساب عائدات بيع مساهمات الدولة.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

جدول م 1.7 سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم و سعر الصرف الفعلي

المتوسط السنوي	2023												2022		نهاية الفترة
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	ديجنبر	المتوسط السنوي	
10,957	10,964	10,982	10,864	10,926	10,838	10,774	10,896	10,988	11,120	11,071	11,035	11,026	11,132	10,685	1 أورو ⁽¹⁾
10,133	10,055	10,163	10,286	10,214	9,936	9,749	10,057	10,112	10,148	10,341	10,299	10,235	10,518	10,161	1 دولار أمريكي ⁽¹⁾
99,231	99,463		100,888				99,070		97,502				95,856	98,324	سعر الصرف الفعلي الحقيقي ^(*)
119,967	121,672		122,788				118,765		116,644				115,177	117,543	سعر الصرف الفعلي الاسمي ^(*)

^(*) معطيات فصلية.

⁽¹⁾ المتوسط الشهري للسعر المرجعي.

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 2.7 تطور نشاط سوق الصرف

المتوسط السنوي 2023	2023											
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نوفمبر	ديجنبر
	عمليات الصرف بالتناجز											
143 934	138 803	159 477	154 688	108 702	160 712	139 747	137 937	149 625	134 999	133 131	134 590	174 799
	شراء/بيع العملات مقابل العملات مع المراسلين بالخارج											
62 842	59 544	68 612	75 696	60 069	62 871	65 497	60 905	62 808	56 800	61 698	72 225	47 381
	شراء/بيع العملات مقابل الدرهم بين البنوك ^(*)											
24 428	22 389	17 398	55 295	55 947	18 335	16 025	16 252	16 850	20 018	20 768	17 286	16 569
	توظيفات العملات بالخارج											
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	بيع بنك المغرب للعملات لفائدة البنوك											
	عمليات الصرف الأجلة											
17 970	20 239	20 787	18 920	15 152	15 905	16 484	15 774	18 765	15 574	23 215	15 296	19 530
	شراء العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الواردات)											
3 526	5 108	5 120	3 405	2 866	2 321	2 335	2 586	2 717	3 691	4 388	3 418	4 361
	بيع العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الصادرات)											

(*) أصبحت السلسلة الخاصة بحجم العمليات في سوق الصرف بين البنوك تضم، من الآن فصاعدا، عمليات شراء أو بيع العملات مقابل الدرهم في السوق القائمة بين البنوك، على الصعيد المحلي (اتجاه واحد)، زائد العمليات بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية.

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 3.7 العوامل المستقلة للسيولة البنكية وتدخلات بنك المغرب في السوق النقدية (1)

(بملايين الدراهم)

	ديجنبر- 2023	نوفمبر- 2023	أكتوبر- 2023	شتنبر- 2023	غشت- 2023	يوليوز- 2023	يونيو- 2023	ماي- 2023	أبريل- 2023	مارس- 2023	فبراير- 2023	يناير- 2023	ديجنبر- 2022
الأوراق والقطع النقدية	410 257	406 011	404 115	404 012	405 774	402 955	397 386	389 166	386 389	379 777	375 644	374 692	370 152
الوضعية الصافية للخزينة ⁽²⁾	-10 233	-8 966	-8 342	-11 845	-14 582	-14 116	-17 279	-18 656	-18 741	-23 792	-22 455	-15 763	-5 373
الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب	320 754	317 317	316 661	318 134	313 221	304 750	311 674	317 307	321 785	318 490	295 364	294 068	295 393
العناصر الأخرى الصافية	-7 336	-1 524	851	8 169	17 734	24 048	18 902	22 238	17 908	24 741	28 870	19 406	-6 385
الوضعية الهيكلية لسيولة البنوك ⁽³⁾	-107 071	-99 185	-94 945	-89 553	-89 400	-88 273	-84 089	-68 277	-65 437	-60 338	-73 865	-76 981	-86 517
الاحتياطي النقدي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الفاصل أوالحاجة إلى السيولة	-107 071	-99 185	-94 945	-89 553	-89 400	-88 273	-84 089	-68 277	-65 437	-60 338	-73 865	-76 981	-86 517
تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية	121 585	111 750	109 643	100 370	101 611	102 816	102 013	80 158	77 490	73 705	86 818	92 185	103 302
تسيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض	52 040	42 205	42 905	33 778	35 790	36 260	47 218	37 113	41 813	32 823	40 285	46 518	56 632
اتفاقات إعادة الشراء	41 814	41 685	40 296	41 269	42 739	43 171	32 916	22 424	17 609	20 612	23 490	22 524	21 861
تسيقات لمدة 24 ساعة	-	-	-	790	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القروض المضمونة	27 731	27 860	26 442	24 533	23 082	23 385	21 879	20 622	18 069	20 270	23 043	23 144	24 809
مبادلات الصرف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	60	25	-	-

(1) تحسب على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهايات الأسابيع.
(2) تحسب الولاية الصافية للخزينة من خلال الفرق بين مجموع التسيقات لعامة الخزينة وميزان بنك المغرب من أرباح الخزينة المكتسبة في إطار عمليات السوق المفتوحة، من جهة، ومجموع أرصدة حسابات الخزينة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.
(3) تكسب الولاية الهيكلية لسيولة البنوك التأثير الصافي للعوامل المستقلة على خزائن البنوك، وتحسب كما يلي: الولاية الهيكلية لسيولة البنوك = الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب + الولاية الصافية للخزينة + عناصر أخرى - النقد المتداول.
المصدر: بنك المغرب.

جدول م 4.7 سعر الفائدة في السوق النقدية في 2023

(بالنسبة المئوية)

سعر الفائدة في السوق ما بين البنوك		سعر فائدة تدخلات بنك المغرب (*)		شهور
نهاية الشهر	المتوسط الشهري	تسبيقات لمدة 24 ساعة	تسبيقات لمدة 7 أيام	
2,50	2,50	3,50	2,50	يناير
2,50	2,50	3,50	2,50	فبراير
3,00	2,66	3,66	2,66	مارس
3,00	3,00	4,00	3,00	أبريل
3,01	3,00	4,00	3,00	ماي
3,00	3,00	4,00	3,00	يونيو
3,00	3,00	4,00	3,00	يوليو
3,00	3,00	4,00	3,00	غشت
3,00	3,00	4,00	3,00	شتنبر
3,00	3,00	4,00	3,00	أكتوبر
3,00	3,00	4,00	3,00	نونبر
3,00	3,00	4,00	3,00	دجنبر

(*) المتوسط الشهري.

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 5.7 أسعار الفائدة المطبقة على الحسابات على الدفاتر

(بالنسبة المئوية)

2023		2022		أسعار الفائدة على الحسابات على الدفاتر ⁽¹⁾
يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	
2,98	1,51	1,24	1,05	

(1) يساوي الحد الأدنى لمعدل الفائدة على الحسابات على الدفاتر لدى البنوك المعدل المتوسط المرجح لأذونات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، ناقص منها 50 نقطة أساسية.

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 6.7 سعر الفائدة على الودائع في 2023

(بالنسبة المئوية)

لأجل 12 شهرا	لأجل 6 أشهر	شهور
2,87	2,28	يناير
2,62	2,38	فبراير
2,58	2,49	مارس
2,92	2,43	أبريل
3,14	2,50	ماي
2,85	2,41	يونيو
2,86	2,65	يوليو
2,53	2,37	غشت
2,49	2,52	سبتمبر
2,88	2,44	أكتوبر
2,65	2,37	نونبر
3,05	2,60	دجنبر

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 7.7 السعر المتوسط المرجح لأذونات الخزينة بالمزايدة

(بالنسبة المئوية)

سنة	أجال											32 يوما	
	سنة 20	سنة 15	سنوات 10	سنوات 5	سنتان	أسبوعا 52	أسبوعا 26	أسبوعا 13	يوما 45	يوما 32			
3,28	-	2,71	2,43	2,09	1,82	-	-	-	-	-	-	-	يناير 2022
-	-	2,69	2,43	2,07	1,83	-	-	-	-	-	-	-	فبراير
-	-	-	-	-	1,85	1,61	1,49	-	-	-	-	-	مارس
-	-	-	2,17	1,85	1,67	-	-	-	-	-	-	-	أبريل
-	-	-	2,32	1,93	1,76	1,64	1,51	1,51	-	-	-	-	ماي
-	-	-	2,33	1,96	1,79	1,69	1,52	1,52	-	-	-	-	يونيو
-	-	-	-	-	1,85	1,75	1,62	1,62	-	-	-	-	يوليوز
-	-	-	-	2,27	2,03	1,93	1,79	1,79	-	-	-	-	غشت
-	-	-	2,64	2,39	2,18	2,02	1,86	1,86	-	-	-	-	سنتبر
-	-	-	-	-	-	-	2,35	2,35	2,38	-	-	-	أكتوبر
-	-	-	3,20	2,44	2,44	-	2,58	2,58	-	-	-	-	نوفمبر
-	-	-	-	-	-	-	2,70	2,70	-	-	-	2,86	دجنبر
-	4,75	-	4,20	3,90	3,70	3,52	3,30	3,17	-	-	-	-	يناير 2023
-	-	-	4,55	4,07	3,84	3,45	3,15	-	-	-	-	-	فبراير
5,59	5,17	4,97	-	-	3,85	3,41	-	-	-	-	-	-	مارس
-	-	-	-	4,25	3,96	3,50	3,18	3,03	-	-	-	-	أبريل
-	5,31	5,03	4,65	4,19	3,86	3,39	3,16	3,00	-	-	-	-	ماي
-	5,30	4,84	4,45	4,03	3,56	3,34	3,10	3,00	-	-	-	-	يونيو
5,41	4,98	4,68	4,21	3,82	3,49	3,30	3,08	2,95	-	-	-	-	يوليوز
-	-	4,62	-	3,82	-	3,25	-	2,94	-	-	-	-	غشت
-	4,95	4,62	4,19	-	3,48	3,24	3,05	2,94	-	-	-	-	سنتبر
5,39	4,92	4,59	4,19	3,83	3,46	3,20	-	2,91	-	-	-	-	أكتوبر
-	4,91	4,57	4,19	3,74	3,39	3,08	2,98	2,88	-	-	-	-	نوفمبر
5,25	4,80	4,35	4,04	3,57	3,30	-	-	-	-	-	-	-	دجنبر

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 8.7 معدلات ⁽¹⁾ إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(بالنسبة المئوية)

2023	2022	
		شهادات الإيداع
2,50 - 3,20	1,80	أقل من 32 يوم
2,50 - 3,50	1,71 - 3,35	من 32 إلى 92 يوم
2,40 - 3,70	1,75 - 2,70	من 93 إلى 182 يوم
2,50 - 3,80	1,75 - 3,20	من 183 إلى 365 يوم
2,80 - 4,35	2,03 - 3,50	من 366 يوم إلى سنتين
3,68 - 4,12	1,75 - 3,20	من أزيد من سنتين إلى 3 سنوات
4,07	2,16 - 2,85	من أزيد من 3 إلى 5 سنوات
-	3,55 - 3,80	أزيد من 5 سنوات
		سندات شركات التمويل
		سنتين
3,72 - 4,51	2,15 - 2,86	من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات
3,86 - 4,29	2,10 - 2,84	من أكثر من 3 إلى 5 سنوات
4,02 - 4,31	2,57 - 2,82	أكثر من 5 سنوات
-	2,66	أكثر من 5 سنوات
		أوراق الخزينة
5,40 - 5,90	3,70 - 4,35	أقل من 32 يوم
3,07 - 6,00	2,48 - 5,25	من 32 إلى 92 يوم
3,16 - 5,90	2,08 - 4,85	من 93 إلى 182 يوم
3,61 - 5,42	2,09 - 5,00	من 183 إلى 365 يوم

(1) الحد الأدنى والأقصى الملاحظ.

(-) بدون إصدار.

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 9.7 أسعار الفائدة على القروض

(بالنسبة المئوية)

فصل 4-2023	فصل 3-2023	فصل 2-2023	فصل 1-2023	الوحدات الاقتصادية والغرض الاقتصادي
5,36	5,36	5,26	5,03	متوسط أسعار الفائدة على القروض
5,94	5,94	5,93	5,63	قروض للأفراد
4,83	4,74	4,64	4,36	قروض سكنية
7,18	7,25	7,27	6,95	قروض الاستهلاك
6,19	6,15	5,28	5,86	القروض المقدمة للمقاولين الأفراد
6,67	6,22	5,19	6,10	الحسابات المدينة و تسهيلات الخزينة
5,55	6,04	5,33	5,61	قروض التجهيز
6,28	6,42	6,27	6,14	قروض الإنعاش العقاري
5,30	5,32	5,22	4,98	قروض للمقاولات
				حسب الغرض الاقتصادي
5,35	5,31	5,28	4,98	الحسابات المدينة و تسهيلات الخزينة
4,90	5,07	4,72	4,81	قروض التجهيز
5,49	5,71	5,43	5,37	قروض الإنعاش العقاري
				حسب حجم المقاولات
5,70	5,75	5,77	5,48	مقاولات صغيرة جدا ومتوسطة
5,25	5,05	5,01	4,79	مقاولات كبرى

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 10.7 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان⁽¹⁾

(بالنسبة المئوية السنوية)

أبريل 2023 - مارس 2024	أبريل 2022 - مارس 2023	أبريل 2021 - مارس 2022	أبريل 2020 - مارس 2021	الفترة السعر
12,94	13,09	13,36	13,52	المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية

(1) تحسب النسبة القصوى لأسعار الفائدة التعاقدية سنويا في فاتح أبريل من كل سنة، اعتبارا للتغير المسجل خلال السنة السابقة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر وسنة واحدة.
المصدر: بنك المغرب.

جدول م 1.8 المجمعات النقدية ومجمعات التوظيفات السائلة

(بملايير الدرهم)

	2023												2022	2021			
	على أساس سنوي (%)	2023	2022	2021	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	أغسطس			سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر
التداول الائتماني	10,9	10,8	6,5	393,5	388,6	384,9	386,7	384,3	383,2	387,8	369,6	371,9	362,9	358,3	356,8	354,7	320,1
الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة	10,7	10,4	5,8	412,8	406,9	403,5	406,3	404,2	402,0	409,4	388,1	389,8	380,9	375,9	375,5	372,8	337,7
الموجودات لدى البنوك (للاستخلاص)	6,9	2,6	-5,7	19,3	18,4	18,6	19,5	19,9	18,8	21,6	18,5	18,0	18,0	17,6	18,7	18,1	17,6
النقود الكتابية	6,0	9,8	6,7	892,4	868,8	861,2	862,4	854,4	853,7	863,0	844,6	839,0	851,4	833,9	829,2	841,6	766,7
الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	-29,5	18,4	-3,1	2,3	2,9	3,2	3,3	3,2	4,2	4,4	4,8	5,3	5,7	5,3	5,3	3,3	2,8
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	6,8	8,8	7,6	812,3	788,1	780,2	781,3	773,4	771,7	780,8	762,0	755,9	767,8	750,9	746,0	760,5	698,7
الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	0,0	19,3	-2,1	77,8	77,8	77,8	77,8	77,8	77,8	77,8	77,8	77,8	77,8	77,8	77,8	77,8	65,3
المجموع م 1	7,5	10,1	6,6	1 285,9	1 257,4	1 246,1	1 249,2	1 238,7	1 236,9	1 250,8	1 214,3	1 210,9	1 214,2	1 192,3	1 186,0	1 196,3	1 086,8
التوظيفات تحت الطلب	1,8	2,9	2,8	182,5	182,1	181,9	181,5	181,0	180,9	180,3	180,2	180,5	179,6	179,3	179,4	179,3	174,2
حسابات الادخار لدى البنوك	1,8	2,9	2,8	182,5	182,1	181,9	181,5	181,0	180,9	180,3	180,2	180,5	179,6	179,3	179,4	179,3	174,2
المجموع م 2	6,7	9,1	6,1	1 468,4	1 439,5	1 428,0	1 430,7	1 419,8	1 417,8	1 431,1	1 394,4	1 391,4	1 393,9	1 371,5	1 365,4	1 375,6	1 261,0
أصول نقدية أخرى	-8,7	3,2	1,2	282,4	299,3	301,9	304,8	311,5	304,2	300,4	311,4	306,3	301,5	323,5	331,0	309,4	299,8
حسابات لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	-10,9	-4,9	0,6	115,6	115,8	115,6	116,4	117,5	118,2	120,7	121,3	121,2	120,2	121,9	125,2	129,8	136,5
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	-7,6	14,9	12,5	76,4	89,5	92,6	98,9	96,6	96,1	95,2	100,5	92,6	88,2	100,6	95,6	82,6	71,9
ودائع بالعملة الأجنبية ⁽¹⁾	-12,7	13,7	5,4	41,6	41,0	42,8	42,9	47,2	43,5	42,6	42,4	44,2	46,7	51,0	49,5	47,6	41,9
اتفاقيات إعادة الشراء	1,5	-11,4	-19,0	9,3	13,3	11,9	5,3	13,2	9,1	5,1	10,2	11,7	9,5	17,1	23,2	9,2	10,4
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	10,4	-13,1	-2,4	27,7	30,1	29,3	28,5	27,0	27,2	26,1	26,4	26,0	23,7	23,6	26,1	25,1	28,9
ودائع لأجل لدى الخزينة	0,0	-29,2	13,5	5,5	5,5	5,5	5,5	5,5	5,5	5,5	5,5	5,5	5,5	5,5	5,5	5,5	7,8
ودائع أخرى ⁽²⁾	-34,8	296,4	-68,8	6,2	4,1	4,1	7,1	4,4	4,5	5,2	5,0	5,2	7,5	3,9	5,9	9,5	2,4
المجموع م 3	3,9	8,0	5,1	1 750,8	1 738,7	1 729,8	1 735,5	1 731,3	1 722,0	1 731,5	1 705,8	1 697,7	1 695,4	1 695,0	1 696,4	1 685,1	1 560,8
مجمعات التوظيفات السائلة	13,3	-12,7	10,9	874,2	875,0	847,2	835,4	821,1	812,8	792,8	749,6	744,2	751,6	743,2	731,4	771,4	883,6
مجموع التوظيفات السائلة 1	8,4	-6,5	8,8	485,2	487,0	466,3	475,5	459,9	458,5	458,3	421,0	423,0	444,3	432,3	426,0	447,8	478,7
مجموع التوظيفات السائلة 2	24,5	-22,2	2,6	293,7	293,0	285,8	267,7	268,4	260,6	245,7	243,5	238,6	224,8	226,2	224,0	235,9	303,0
مجموع التوظيفات السائلة 3	8,5	-13,8	66,5	95,2	95,0	95,0	92,1	92,8	93,6	88,8	85,0	82,6	82,5	84,6	81,4	87,8	101,9

(1) وودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك.

(2) أكثر إصابات البنك لدى المؤسسات المالية الأخرى.

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 2.8 توزيع الأصول النقدية حسب القطاعات المؤسسية

الأسر	2023												2022	2021			
	على أساس سنوي (%)																
	2023	2022	2021	ديجنبر	نوفمبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل			مارس	فبراير	يناير
ودائع تحت الطلب	3,8	7,3	2,8	885,1	878,2	875,5	876,1	872,0	872,9	871,6	868,8	868,6	863,3	858,5	854,4	853,0	794,9
حسابات الادخار لدى البنوك	5,2	9,3	5,6	591,2	583,2	581,2	583,2	578,1	579,6	577,8	572,5	572,6	572,0	564,8	562,6	561,9	513,9
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	1,8	2,9	2,8	182,5	182,1	181,9	181,5	181,0	180,9	180,3	180,2	180,5	179,6	179,3	179,4	179,3	174,2
ودائع أخرى	-4,2	-4,2	-8,0	80,6	81,1	81,0	79,7	80,9	81,2	81,1	82,8	83,0	82,8	83,5	83,9	84,1	87,8
ودائع بالعملات الأجنبية	-2,1	7,3	-22,0	9,8	9,8	9,7	9,7	9,8	9,5	10,0	10,1	10,2	10,2	10,4	10,3	10,0	9,3
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	82,5	55,5	-21,7	7,5	7,5	7,5	8,0	8,2	7,9	8,1	8,2	8,0	5,8	5,2	4,4	4,1	2,6
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	-0,9	92,6	7,0	13,5	14,5	14,2	13,9	14,2	13,7	14,3	15,0	14,2	12,9	15,3	13,8	13,7	7,1
شركات غير مالية خاصة	5,3	7,4	16,6	241,0	235,0	236,3	236,3	232,6	230,3	239,8	234,3	225,4	235,0	236,4	231,9	228,9	213,2
ودائع تحت الطلب	12,8	8,8	11,4	174,3	161,9	159,7	157,6	153,0	151,0	156,1	152,2	146,1	153,8	150,4	149,2	154,5	142,0
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	-13,5	16,1	-1,8	17,5	16,0	17,1	17,6	17,7	18,3	18,5	17,5	18,9	18,4	19,1	19,6	20,2	17,4
ودائع بالعملات الأجنبية	-0,6	-4,9	23,1	14,1	14,6	15,2	15,6	18,2	15,6	14,6	14,0	17,1	18,5	17,4	15,7	14,2	14,9
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	-11,8	4,1	51,4	35,0	42,5	44,3	45,5	43,6	45,4	50,5	50,6	43,2	44,3	49,2	47,1	39,7	38,1
القطاع العام	-17,2	27,8	16,0	39,7	44,5	43,0	44,1	43,7	41,6	45,9	45,2	45,0	46,3	47,0	45,6	47,9	37,5
ودائع تحت الطلب	-5,4	31,3	21,1	19,4	19,7	17,8	18,8	17,6	17,1	20,5	19,0	18,6	23,2	17,2	16,5	20,5	15,6
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	-43,8	77,5	64,9	6,1	6,2	6,1	7,2	7,5	7,4	9,0	7,7	7,6	7,6	7,8	9,6	10,8	6,1
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	-6,7	-17,0	-0,4	10,7	13,9	14,6	14,5	14,4	13,4	14,0	15,6	16,0	13,1	15,8	13,4	11,5	13,8
شركات مالية أخرى	-10,0	-5,5	0,0	91,2	93,1	90,4	92,5	98,8	94,7	87,1	88,3	86,9	88,7	95,8	108,9	101,3	107,2
ودائع تحت الطلب	13,8	-21,5	41,9	16,5	14,2	12,5	12,8	15,8	16,3	18,9	10,8	11,1	12,5	11,7	11,1	14,4	18,4
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	-28,1	-47,4	39,0	8,5	9,3	8,1	8,5	8,0	8,0	8,8	10,1	8,8	8,1	8,4	9,2	11,8	22,4
ودائع أخرى	-37,3	353,2	-72,9	5,7	3,6	3,7	6,6	3,9	4,0	4,8	4,7	4,6	7,2	3,5	5,6	9,2	2,0
ودائع بالعملات الأجنبية	-23,4	16,7	14,0	13,9	11,6	13,0	13,7	14,7	14,5	15,2	15,1	13,7	15,5	16,9	17,1	18,2	15,6
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	-2,8	-18,9	-1,4	20,2	22,6	21,7	20,4	18,8	19,3	18,0	18,1	17,9	17,9	18,1	21,4	20,7	25,6
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	-4,0	38,7	-29,6	17,1	18,6	19,5	25,0	24,4	23,6	16,5	19,3	19,1	17,9	20,2	21,3	17,8	12,9
اتفاقات إعادة الشراء	1,9	-11,8	-18,9	9,3	13,3	11,9	5,3	13,2	9,1	5,1	10,2	11,7	9,5	17,1	23,2	9,2	10,4

المصدر: بنك المغرب

جدول م 3.8 مقابلات المجمع م 3

(بملايير الدراهم)

	2023												2022	2021			
	2023	2022	2021	على أساس سنوي (%)	ديجنبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليوز	يونيو	ماي			أبريل	مارس	فبراير
ديون للاقتصاد	5,2	7,1	3,8	1 325,3	1 296,6	1 301,0	1 294,8	1 274,9	1 284,2	1 283,2	1 270,2	1 255,6	1 239,8	1 249,5	1 240,3	1 259,5	1 176,3
ديون مؤسسات الإيداع الأخرى	5,2	7,1	3,9	1 324,1	1 295,2	1 299,8	1 293,2	1 273,6	1 283,0	1 281,8	1 268,9	1 254,5	1 238,6	1 248,4	1 239,4	1 258,5	1 174,9
القرض البنكي	5,3	7,5	2,6	1 114,9	1 078,7	1 081,7	1 084,3	1 061,5	1 063,5	1 076,3	1 048,9	1 035,0	1 038,7	1 038,7	1 033,4	1 059,0	984,9
منها : التمويل التشاركي	20,2	21,7	42,9	28,2	27,8	27,4	26,9	26,6	26,2	25,9	25,3	24,9	24,6	24,6	23,7	23,5	19,3
الديون الصافية على الإدارة المركزية	-4,7	22,3	14,3	317,6	322,7	314,7	323,8	325,6	311,8	336,0	328,8	329,2	329,6	351,0	350,9	333,1	272,5
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	-2,3	14,0	13,7	307,3	304,6	295,6	301,2	301,6	289,2	309,5	298,4	297,1	304,8	315,6	315,7	314,6	275,9
قروض	5,5	-4,2	9,9	60,1	58,3	57,7	58,6	57,9	57,9	59,1	58,9	59,0	59,7	58,2	57,4	57,0	59,5
سندات الخزينة	-0,4	18,4	14,0	263,4	258,7	266,3	269,0	264,5	269,7	275,8	281,0	276,2	291,0	295,3	272,5	264,4	223,3
البنوك	3,9	20,4	14,5	241,6	237,2	243,2	241,2	240,2	245,4	253,7	257,0	253,1	265,0	258,7	240,2	232,6	193,2
سندات التوظيف الجماعي النقدي	-31,6	5,4	11,3	21,8	21,5	23,1	27,8	24,3	24,3	22,1	24,0	23,0	26,1	36,6	32,3	31,8	30,2
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الوحدات غير المقيمة	10,7	0,2	0,1	351,6	353,8	351,5	348,3	352,6	331,6	327,3	333,7	339,7	350,2	318,7	317,6	317,6	316,9
الأصول الاحتياطية الرسمية	6,4	2,1	3,2	359,4	353,8	355,2	355,2	358,5	350,2	346,2	353,3	358,6	361,2	332,2	333,6	337,6	330,8
الذهب النقدي	7,7	12,4	0,2	14,5	14,6	14,6	13,9	14,0	13,7	13,4	14,2	14,2	14,4	13,4	13,8	13,5	12,0
العملات الأجنبية	-51,2	7,1	-39,0	8,3	11,1	10,9	16,9	19,4	12,7	13,7	17,5	20,6	20,0	19,4	22,2	17,1	15,9
الروائع والسندات المدرجة في الحتياطات الدولية	10,5	1,1	2,9	315,1	306,5	307,8	302,4	303,1	302,1	297,4	299,4	302,6	305,2	277,7	275,7	285,1	282,0
الوضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي	-2,8	7,0	1,3	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	1,9	1,9	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	1,9
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	-2,7	5,2	187,3	19,4	19,7	20,0	20,1	20,0	19,7	19,7	20,2	19,2	19,6	19,7	19,9	20,0	19,0
مقابلات الودائع لدى الخزينة	-	14,1	-0,6	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	83,4	73,1
موارد ذات طابع غير نقدي	1,9	8,5	4,3	285,0	285,3	282,8	277,4	277,6	267,6	266,5	277,5	277,7	282,1	272,3	274,8	279,6	257,7
رأسمال واحتياطات مؤسسات الإيداع	4,9	9,2	4,2	196,4	197,0	195,6	189,1	191,3	180,6	178,9	188,8	188,6	188,9	185,4	187,1	187,3	171,5
التزامات غير نقدية لمؤسسات الإيداع	-4,0	7,1	4,6	88,6	88,3	87,2	88,2	86,3	87,0	87,6	88,7	89,1	93,3	86,9	87,7	92,3	86,2
بنود صافية أخرى	45,2	42,6	-30,0	42,0	32,3	38,0	37,4	27,7	21,3	31,9	32,7	32,5	35,2	25,7	21,0	28,9	20,3
مجموع المقابلات(*)	3,9	8,0	5,1	1 750,8	1 738,7	1 729,8	1 735,5	1 731,3	1 722,0	1 731,5	1 705,8	1 697,7	1 695,4	1 695,0	1 696,4	1 685,1	1 560,8

(*) مجموع المقابلات = الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الوحدات غير المقيمة + الديون الصافية على الإدارة المركزية + الديون على الاقتصاد + مقابلات الودائع لدى الخزينة - الموارد غير النقدية - بنود صافية أخرى.
المصدر: بنك المغرب.

جدول م 4.8 التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي

حسابات المدينة وتسهيلات الخزينة القروض للتجهيز القروض للمعمار القروض للسكن بما فيها: التمويل التجاري للسكن قروض الإنعاش العقاري القروض للاستهلاك ديون مختلفة على الزبناء قروض مالية ⁽¹⁾ قروض أخرى ⁽²⁾ ديون معلقة الأداء حساب القطاع المؤسسي	2023												2021				
	على أساس سنوي (%)																
	2023	2022	2021	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	أغسطس	سبتمبر		أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	
حسب الغرض البنكي ⁽³⁾ حسب الغرض الاقتصادي	5,3	7,5	2,6	1 114,9	1 078,7	1 081,7	1 084,3	1 061,5	1 063,5	1 076,3	1 048,9	1 035,0	1 038,7	1 029,8	1 033,4	1 059,0	984,9
الصناعات المعدنية وتسهيلات الخزينة	-1,1	17,0	9,5	261,1	255,1	258,0	250,4	245,2	252,1	256,6	251,7	248,6	249,1	250,9	256,3	264,0	225,7
القروض للتجهيز	10,1	6,3	-6,0	197,8	191,7	190,7	189,6	189,5	189,4	187,3	181,9	180,4	180,5	179,8	179,1	179,7	169,1
القروض للمعمار	1,0	2,5	2,6	302,9	302,4	302,3	301,7	301,8	301,5	303,1	300,8	301,0	300,4	300,2	300,2	300,0	292,7
القروض للسكن	2,0	2,8	4,7	244,1	243,6	242,9	242,4	242,3	242,0	242,2	241,3	240,7	240,8	239,9	239,6	239,4	232,8
بما فيها: التمويل التجاري للسكن	14,2	18,9	40,6	21,6	21,4	21,1	20,9	20,7	20,5	20,3	20,0	19,8	19,6	19,3	19,1	18,9	15,9
قروض الإنعاش العقاري	-3,1	-1,8	-6,8	53,2	52,6	52,4	52,3	52,1	52,7	53,8	52,5	52,3	51,6	52,5	52,0	54,9	56,0
القروض للاستهلاك	0,5	3,3	2,5	57,8	57,9	57,8	57,8	58,0	57,8	58,2	57,9	57,8	57,8	57,6	57,6	57,5	55,6
ديون مختلفة على الزبناء	19,1	7,7	1,6	201,2	177,0	177,7	189,7	173,0	169,1	178,8	163,8	155,2	160,2	151,6	150,8	169,0	156,9
قروض مالية ⁽¹⁾	14,4	3,4	2,7	168,5	146,7	146,6	157,7	145,3	143,2	152,2	137,6	134,6	141,0	133,6	130,1	147,2	142,4
قروض أخرى ⁽²⁾	50,9	49,9	-8,2	32,7	30,2	31,1	32,0	27,6	25,8	26,7	26,2	20,5	19,2	17,9	20,7	21,7	14,5
ديون معلقة الأداء	5,9	4,7	5,7	94,1	94,6	95,2	94,9	94,0	93,6	92,3	92,9	92,0	90,6	89,8	89,4	88,8	84,8
حسب القطاع المؤسسي	2,7	7,9	2,9	933,1	923,6	925,6	915,7	908,1	911,6	916,6	906,4	899,1	895,1	893,0	898,9	908,2	842,0
القطاع العمومي باستثناء الإدارة المركزية	19,9	15,0	-3,6	103,4	102,5	102,2	93,2	92,9	91,6	91,8	86,7	87,9	86,9	85,4	85,9	86,2	75,0
إدارات محلية	4,3	2,6	4,3	27,2	26,6	26,6	26,5	26,6	26,1	25,9	25,9	25,9	25,9	25,6	26,1	25,4	25,4
شركات غير مالية عمومية	26,6	21,4	-7,2	76,1	75,9	75,6	66,8	66,4	65,5	65,9	60,9	62,0	60,9	59,9	60,1	49,5	49,5
القطاع الخاص	1,0	7,2	3,6	829,8	821,2	823,4	822,4	815,1	820,0	824,8	819,7	811,3	808,2	807,5	813,1	821,9	767,0
شركات غير مالية خصوصية	0,2	10,4	3,1	442,8	432,5	436,1	436,2	428,7	434,1	438,7	434,3	426,5	423,8	425,6	430,9	442,0	400,2
قطاعات مقيمة أخرى	1,8	3,6	4,2	387,0	388,6	387,2	386,2	386,4	385,9	386,2	385,4	384,7	384,4	382,0	382,2	380,0	366,9
الأسر	1,8	3,6	4,1	385,0	386,7	385,4	384,4	384,4	383,9	384,1	383,4	382,8	382,4	380,2	380,3	378,2	365,1
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	2,2	2,9	4,7	343,4	343,5	341,9	341,8	341,5	341,0	340,8	339,8	339,0	338,5	337,7	337,0	335,9	326,6
المؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر	-1,7	9,8	-0,6	41,6	43,1	43,5	42,7	42,9	42,9	43,3	43,6	43,8	43,9	42,5	43,3	42,3	38,6
شركات مالية أخرى	12,6	0,5	16,1	2,0	2,0	1,8	1,8	2,0	2,0	2,0	2,1	1,9	2,0	1,7	1,8	1,7	1,7
شركات التمويل	20,5	5,6	0,7	181,8	155,1	156,1	168,6	153,4	151,9	159,7	142,5	135,9	143,6	136,9	134,5	150,9	142,9
مؤسسات الائتمان ⁽¹⁾	8,5	15,5	2,5	66,1	65,8	66,9	67,4	68,1	68,3	67,1	65,6	65,7	64,5	62,7	61,4	60,9	52,7
مؤسسات التوظيف الجماعي	-4,3	31,2	2,3	30,9	29,4	30,1	32,5	30,2	29,5	29,8	28,3	27,8	29,1	30,4	31,2	32,3	24,6
غير النقدية	-18,6	-34,3	-10,3	13,5	12,9	15,7	23,3	14,8	13,9	19,0	11,3	11,0	15,7	12,4	8,9	16,6	25,3
غيرها ⁽³⁾	73,7	2,0	5,3	71,3	47,0	43,4	45,3	40,5	40,2	43,8	37,4	31,4	34,3	31,3	33,0	41,0	40,3

(1) مكونة من القروض الممنوحة للزبناء من القطاع المالي وغير المالي في إطار عملية مالية.
(2) مكونة أساساً من الديون التي تم اقتناؤها بواسطة شراء وتحصيل الديون.
(3) شركات تدبير مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المتقولة وشركات اليورصة، وشركات التأمين وإعادة التأمين، وميناء الاحتياط الاجتماعي والتقاعد ومصادر التوظيف الجماعي المستبد.
(4) قروض ممنوع من طرف البنوك التقليدية وتمويل البنوك والبنوك التشاركية.
المصدر: بنك المغرب.

جدول م 5.8 التوزيع الفصلي للقروض حسب أجل الاستحقاق و فرع النشاط

(الجاري بملايير الدراهم)

التغير على أساس سنوي (%)			2023				2022*	2021	
2023	2022	2021	أكتوبر	سبتمبر	يونيو	مارس			
5,3	7,5	2,6	1 114,9	1 084,3	1 076,3	1 038,7	1 059,0	984,9	القروض البنكية ⁽¹⁾
									حسب أجل الاستحقاق ⁽²⁾
									الأمد القصير
-5,4	17,5	-4,9	320,1	309,8	334,3	314,2	338,3	287,9	استحقاقات غير مؤداة
12,1	39,0	-5,8	15,0	16,9	17,3	17,2	13,4	9,6	الأمد المتوسط
7,5	0,2	7,7	246,4	246,4	236,9	224,5	229,2	228,7	الأمد الطويل
12,8	5,0	5,1	454,3	433,1	412,8	409,3	402,7	383,5	ديون معلقة الأداء
5,9	4,7	5,7	94,1	94,9	92,3	90,6	88,8	84,8	
									حسب فروع النشاط الاقتصادي
-0,7	8,2	7,4	41,6	40,3	39,8	40,6	41,9	38,7	القطاع الأولي
-0,7	8,2	7,4	41,6	40,3	39,8	40,6	41,9	38,7	الزراعة و الصيد البحري
10,9	12,0	1,1	289,1	275,9	275,4	260,6	260,7	232,7	القطاع الثانوي
78,8	16,0	-36,3	34,1	31,2	31,5	23,3	19,1	16,5	الصناعات الاستخراجية
-3,9	10,3	9,6	103,4	104,1	104,9	106,1	107,5	97,5	الصناعات التحويلية
-2,4	10,1	10,9	39,9	40,0	39,5	40,1	40,9	37,1	الصناعات الغذائية والتبغ
-7,9	0,1	11,6	7,4	7,6	7,8	7,9	8,1	8,1	صناعات النسيج، الألبسة و الجلد
12,3	15,4	-6,6	12,4	12,0	11,5	12,3	11,1	9,6	الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية
-10,7	14,4	8,0	20,8	20,9	22,6	22,7	23,3	20,3	الصناعات المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية والإلكترونية
-5,8	8,4	16,8	22,9	23,6	23,5	23,1	24,3	22,4	الصناعات التحويلية الأخرى
24,8	37,4	12,9	68,2	61,3	57,1	51,7	54,6	39,8	الكهرباء و الغاز و الماء
4,9	0,6	-1,3	83,4	79,3	81,9	79,4	79,5	79,0	البناء والأشغال العمومية
3,7	6,0	2,8	784,2	768,0	761,1	737,5	756,4	713,5	القطاع الثالثي
-7,0	23,6	6,5	80,5	79,0	79,8	80,1	86,6	70,0	التجارة، تصليح السيارات و السلع المنزلية
-7,2	0,9	20,5	18,7	19,0	19,4	19,5	20,2	20,0	الفنادق و المطاعم
2,5	-2,9	1,7	40,8	41,1	41,6	39,2	39,9	41,1	النقل و الاتصالات
15,1	6,9	-3,3	183,9	174,7	164,2	153,5	159,7	149,4	الأنشطة المالية
2,2	2,9	4,7	343,4	341,8	340,8	338,5	335,9	326,6	الأفراد و مغاربة مقيمون بالخارج
4,3	2,6	4,3	27,2	26,5	25,9	25,9	26,1	25,4	إدارات محلية
1,7	8,7	0,6	89,6	86,0	89,4	80,7	88,1	81,0	غيرها ⁽³⁾

(*) أرقام مراجعة.

(1) قروض ممنوح من طرف البنوك التقليدية وتمويل البنوك و النوافذ التشاركية.

(2) الأمد القصير: أقل من سنتين، الأمد المتوسط: بين 2 و 7 سنوات و الأمد الطويل: فوق 7 سنوات.

(3) باستثناء الخدمات المقدمة للأفراد و الخدمات المنزلية.

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 6.8 ديون المقاولات المالية الأخرى على الوحدات غير المالية حسب الغرض الاقتصادي (1)

(الجاري بملايير الدراهم)

التغير على أساس سنوي (%)	2023						2022*	2021	
	2023	2022	2021	دجنبر	شنتنبر	يونيو			
6,6	2,7	8,2	371,2	366,0	358,2	345,1	348,3	339,1	ديون على الوحدات غير المالية
4,5	6,7	3,1	170,3	171,0	167,4	159,4	162,9	152,7	قروض ممنوحة من طرف المقاولات المالية الأخرى
5,7	6,4	3,7	137,7	134,5	134,6	127,4	130,2	122,4	شركات التمويل
6,7	4,0	3,0	34,3	33,6	33,6	33,1	32,2	30,9	قروض الاستهلاك
6,1	4,9	3,2	74,8	72,9	72,3	70,6	70,5	67,2	القروض الإيجارية
7,6	5,7	10,1	17,5	17,6	17,1	16,8	16,3	15,4	ديون معلقة الأداء
4,1	17,5	9,9	14,2	17,7	13,6	13,2	13,7	11,6	البنوك الخارجية
-12,5	65,9	-10,9	4,2	4,9	3,9	4,3	4,8	2,9	تسهيلات الخزينة
-0,8	1,9	16,8	8,2	12,3	9,3	8,7	8,2	8,1	قروض التجهيز
-30,7	25,2	-60,8	1,6	1,8	1,8	2,2	2,3	1,8	صندوق الإيداع والتدبير
-16,4	50,9	-66,1	0,8	0,9	0,9	1,0	1,0	0,6	تسهيلات الخزينة
292,3	-	-100,0	5,0	4,6	3,0	3,3	1,3	0,0	قروض التجهيز
1,0	4,4	2,2	8,8	8,9	8,9	8,7	8,7	8,3	جمعيات القروض الصغرى
-1,7	-6,6	31,5	7,5	7,6	8,0	7,5	7,7	8,2	صندوق التوظيف الجماعي للتسديد
7,4	-2,2	13,8	187,1	180,3	175,8	171,4	174,3	178,2	سندات صادرة عن الشركات غير المالية وتحوزها الشركات المالية الأخرى
8,6	-13,9	29,8	78,3	73,4	70,9	68,8	72,1	83,7	مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية
8,1	4,8	6,3	68,3	66,5	64,7	63,9	63,2	60,3	مقاولات التأمين وإعادة التأمين
4,5	6,1	-16,2	11,5	11,5	11,4	10,2	11,0	10,4	صندوق الإيداع والتدبير
2,3	18,6	3,5	28,2	28,2	28,2	27,6	27,6	23,3	صناديق التقاعد ⁽²⁾
24,3	33,9	-6,1	13,8	14,7	15,0	14,4	11,1	8,3	ديون أخرى

(1) باستثناء ديون المقاولات المالية الأخرى على الإدارة المركزية.

(2) الصناديق التابعة للقطاع المالي، أي الصندوق المغربي للمعاشات التقاعدية والصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات.

(*) أرقام مراجعة.

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 7.8 تطور السوق ما بين البنوك

	2023												2022	
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	المتوسط	مجموع
متوسط المبلغ الجاري	9 411	7 060	6 771	8 498	7 355	9 804	9 239	9 250	8 657	8 982	8 660	11 437	8 918	
متوسط الحجم المتبادل	3 559	2 115	2 835	3 563	2 318	3 779	3 439	3 552	3 704	3 452	4 104	5 529	3 978	

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 8.8 الاكتتابات في أذونات الخزينة بالمزايدة

	2023												مجموع 2022		أجال الاستحقاق
	المجموع	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	مجموع	
مجموع الاكتتابات	255 249	15 490	4 343	19 716	11 851	6 792	16 916	25 040	39 821	25 461	6 976	41 996	40 848	128 694	
الأمد القصير	83 032	-	850	4 483	6 761	3 717	3 732	2 435	1 957	6 517	1 600	11 304	39 676	64 358	
32 يوما	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10 000	
45 يوما	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8 630	
13 أسبوعا	28 721	-	150	257	462	200	609	932	150	109	-	-	25 853	20 941	
26 أسبوعا	16 994	-	300	-	400	-	1 379	426	227	152	-	7 986	6 123	10 706	
52 أسبوعا	37 317	-	400	4 227	5 899	3 517	1 744	1 077	1 580	6 256	1 600	3 318	7 699	14 081	
الأمد المتوسط	84 387	1 122	2 387	5 774	1 528	207	931	8 476	16 361	18 944	2 902	24 865	892	52 035	
سنتان	67 041	100	1 708	4 756	1 528	-	267	4 337	10 459	18 048	2 902	22 837	100	23 427	
5 سنوات	17 346	1 022	680	1 017	-	207	664	4 139	5 902	896	-	2 029	792	28 608	
الأمد الطويل	87 830	14 368	1 106	9 459	3 562	2 868	12 253	14 130	21 503	-	2 474	5 827	280	12 301	
10 سنوات	38 174	4 106	492	5 005	1 587	-	6 756	5 868	8 281	-	-	5 827	250	9 586	
15 سنة	32 453	3 451	414	2 068	1 426	2 868	837	7 275	12 481	-	1 631	-	-	2 093	
20 سنة	11 038	4 119	200	1 043	548	-	3 102	986	741	-	270	-	30	-	
30 سنة	6 166	2 692	-	1 343	-	-	1 558	-	-	-	574	-	-	622	

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 1.9 المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بالمزايدة
(حسب فئات المكتبتين الأولي)

بملايين الدراهم	الحصة بالنسبة المئوية		التغيرات بالنسبة المئوية		2023	2022	2021	2020	2019	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة شركات التأمين والاحتياط الاجتماعي البنوك صندوق الإيداع والتدبير ⁽¹⁾ مؤسسات مالية أخرى المقاولات غير المالية شركات التمويل الشركات غير المقبلة
	2023	2022	2023/2022	2022/2021						
38,2	36,2	11,0	-12,5	267 332	240 842	275 290	236 533	197 575		
16,9	17,9	-0,9	-4,9	117 947	119 046	125 246	129 539	131 179		
30,3	31,2	1,9	36,2	211 811	207 947	152 686	146 651	134 237		
7,8	7,4	10,7	-6,7	54 659	49 398	52 956	44 423	45 964		
4,2	4,4	0,5	23,8	29 415	29 277	23 650	23 918	24 374		
2,2	2,3	0,5	-8,2	15 098	15 017	16 361	19 282	23 325		
0,4	0,6	-26,9	972,5	3 043	4 164	388	395	497		
0,0	0,0	7,0	29,8	78	73	56	-	10		
-	-	5,0	3,0	699 382	665 764	646 633	600 741	557 161		

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بحوزة مؤسسات الاحتياط الاجتماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.
المصدر : بنك المغرب.

جدول م 2.9 إصدارات سندات الدين القابلة للتداول
(حسب فئات المكتتبين الأوائل)

	2023						2022						الإصدارات
	المجموع	مكتتبون آخرون	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي	مؤسسات الائتمان والتدبير	المجموع	مكتتبون آخرون	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	الإجمالي	مؤسسات الائتمان والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي	مؤسسات الائتمان والتدبير	
	70 788	10 881	46 614	2 442	10 851	43 297	5 814	29 396	2 090	5 997			
49 248	10 742	29 834	1 870	6 802	34 199	5 562	23 092	1 122	4 423				شهادات الإيداع
6 920	-	5 155	325	1 440	5 143	231	3 082	855	975				سندات شركات التمويل
14 620	139	11 625	247	2 609	3 955	21	3 222	113	599				أوراق الخزينة

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 3.9 المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتداول

	2023				2022		المبلغ الجاري
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1	2022	2022	
	80 805	81 120	77 300	75 900	77 653		المبلغ الجاري
	55 803	54 606	52 953	50 239	53 050		شهادات الإيداع
	22 205	19 376	19 119	20 383	22 805		سندات شركات التمويل
	2 797	7 138	5 228	5 278	1 798		أوراق الخزينة

المصدر: بيانات الوديع المركزي مراكش.

جدول م 4.9 سوق سندات الاقتراض

(بملايين الدراهم)

2023	2023				2022	
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1		
175 074	175 074	169 496	170 422	171 481	170 592	المبلغ الجاري
79 396	79 396	77 060	76 310	76 530	76 431	القطاع المالي
35 357	35 357	34 278	34 478	34 478	33 677	القطاع المالي العمومي
35 357	35 357	34 278	34 478	34 478	33 677	البنوك
44 039	44 039	42 782	41 832	42 052	42 753	القطاع المالي الخاص
35 448	35 448	34 211	33 711	33 631	34 332	البنوك
8 591	8 591	8 571	8 121	8 421	8 421	شركات مالية أخرى
95 678	95 678	92 436	94 112	94 951	94 161	القطاع غير المالي
35 065	35 065	36 199	38 925	39 139	38 371	الشركات غير المالية الخاصة
59 613	59 613	55 237	54 188	54 813	54 790	الشركات غير المالية العمومية
1 000	1 000	1 000	1 000	1 000	1 000	الإدارات المحلية
15 890	9 590	2 300	1 250	2 750	20 445	الإصدارات
8 350	4 550	1 100	950	1 750	9 500	القطاع المالي
2 300	1 300	-	-	1 000	4 600	القطاع المالي العمومي
2 300	1 300	-	-	1 000	4 600	البنوك
6 050	3 250	1 100	950	750	4 900	القطاع المالي الخاص
4 250	2 500	500	500	750	3 700	البنوك
1 800	750	600	450	-	1 200	شركات مالية أخرى
7 540	5 040	1 200	300	1 000	10 945	القطاع غير المالي
1 340	40	-	300	1 000	8 595	الشركات غير المالية الخاصة
6 200	5 000	1 200	-	-	1 350	الشركات غير المالية العمومية
-	-	-	-	-	1 000	الإدارات المحلية

المصدر: بيانات الوديع المركزي مروكلير و حسابات بنك المغرب.

جدول م 5.9 مؤشرات البورصة

الرسمة (بملايين الدراهم)	مؤشر المازي 20	مؤشر المازي	مبلغ المعاملات (بملايين الدراهم)	فترة
453 316		8 925,7	20 286,6	دجنبر 2015
583 380		11 644,2	22 115,5	دجنبر 2016
626 965		12 388,8	21 047,7	دجنبر 2017
582 155		11 364,3	18 220,2	دجنبر 2018
626 693	1000,0	12 171,9	17 253,4	دجنبر 2019
584 976	924,8	11 287,4	16 970,9	دجنبر 2020
690 717	1 085,7	13 358,3	20 395,0	دجنبر 2021
561 104	857,4	10 720,3	19 515,3	دجنبر 2022
626 078	989,8	12 092,9	17 951,5	دجنبر 2023
719 282	1 132,0	13 883,5	3 793,0	يناير 2022
681 886	1 055,7	13 071,0	4 241,5	فبراير
667 768	1 037,1	12 818,1	2 566,7	مارس
685 035	1 064,5	13 136,7	2 429,9	أبريل
644 961	995,3	12 339,6	2 896,2	ماي
623 859	970,1	12 009,4	4 982,5	يونيو
614 002	954,7	11 818,5	1 780,4	يوليوز
630 219	981,5	12 128,7	1 110,5	غشت
603 621	937,3	11 613,1	5 395,8	سنتنبر
562 364	864,6	10 822,6	6 529,5	أكتوبر
567 329	874,7	10 910,9	2 437,5	نونبر
561 104	857,4	10 720,3	19 515,3	دجنبر
538 607	825,6	10 275,5	1 869,1	يناير 2023
570 360	874,9	10 907,5	11 137,9	فبراير
542 100	832,1	10 391,4	2 317,7	مارس
546 156	848,1	10 525,2	1 288,0	أبريل
572 026	893,2	11 049,1	3 401,6	ماي
598 449	942,8	11 579,8	4 253,6	يونيو
625 476	982,5	12 083,3	2 282,0	يوليوز
618 734	966,8	11 954,3	3 214,1	غشت
609 592	961,6	11 865,3	3 360,4	سنتنبر
616 389	978,1	12 021,6	3 794,1	أكتوبر
604 090	964,3	11 781,6	10 175,6	نونبر
626 078	989,8	12 092,9	17 951,5	دجنبر

المصدر : بورصة القيم بالدار البيضاء.

جدول م 6.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية

مؤشر أسعار الأصول العقارية			
التغير بالنسبة السنوية	2023**	2022*	
0,6	108,2	107,5	المجموع
0,1	107,3	107,2	عقارات سكنية
0,1	104	103,9	شقق
0,6	119,6	119	منازل
-0,4	118,9	119,4	فيلات
1,5	113,2	111,5	أراضي
1,7	109,3	107,5	عقارات للاستعمال المهني
1,6	111,8	110	محلات تجارية
1,5	99,2	97,8	مكاتب

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصادر: معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وحسابات بنك المغرب.

جدول م 7.9 حجم المعاملات حسب الفئة

التغير بالنسبة السنوية		حجم المعاملات
2023/2022	2022/2021	
8,2	-10,5	المجموع
9,5	-9,6	عقارات سكنية
10,3	-10,3	شقق
-1,4	-0,5	منازل
5,7	5,2	فيلات
2,5	-15,8	أراضي
9,1	-6,3	عقارات للاستعمال المهني
7,0	-5,9	محلات تجارية
20,1	-8,2	مكاتب

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و حسابات بنك المغرب.

جدول م 8.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية و حجم المعاملات بالمدن الرئيسية

التغير بالنسبة السنوية 2023/2022		المدن
حجم المعاملات	مؤشر أسعار الأصول العقارية	
9,5	1,4	أكادير
7,8	0,3	الدار البيضاء
0,1	1,0	الجديدة
2,9	1,4	فاس
-3,6	0,3	القنيطرة
20,4	0,8	مراكش
-8,7	0,2	مكناس
-2,4	2,1	وجدة
13,4	2,2	الرباط
6,2	0,1	طنجة

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و حسابات بنك المغرب.



المحتويات

المحتويات

المقدمة.....x-i

الجزء 1 • الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

1.1 المحيط الدولي 3

- 1.1.1 النمو الاقتصادي 4
- 2.1.1 سوق الشغل 7
- 3.1.1 أسواق المواد الأولية..... 9
- 4.1.1 التضخم..... 12
- 5.1.1 المالية العمومية..... 14
- 6.1.1 الحسابات الخارجية..... 16
- 7.1.1 السياسات النقدية..... 22
- 8.1.1 الأسواق المالية..... 24

2.1 الإنتاج والطلب 30

- 1.2.1 الإنتاج..... 31
- 2.2.1 الطلب 44
- 3.2.1 المجمعات الرئيسية بالقيمة الاسمية..... 46

3.1 سوق الشغل 48

- 1.3.1 الساكنة النشيطة..... 48
- 2.3.1 تطور التشغيل..... 50
- 3.3.1 البطالة والتشغيل الناقص..... 57
- 4.3.1 الإنتاجية والأجور 60

4.1 التضخم 62

- 1.4.1 مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك..... 63
- 2.4.1 السلع و الخدمات..... 67
- 3.4.1 التضخم المسجل خلال السنة 70
- 4.4.1 أسعار الاستهلاك حسب المدن..... 71
- 5.4.1 أسعار الإنتاج الصناعي 72

5.1 المالية العمومية..... 74

- 1.5.1 قانون المالية لسنة 2023 75
- 2.5.1 تنفيذ الميزانية..... 80
- 3.5.1 تمويل الخزينة 89
- 4.5.1 الدين العمومي 90

95	6.1 ميزان المدفوعات
96	1.6.1 الميزان التجاري
102	2.6.1 ميزان الخدمات
103	3.6.1 ميزان المداخيل
106	4.6.1 الحساب المالي
112	5.6.1 وضع الاستثمار الدولي
114	7.1 الأوضاع النقدية
115	1.7.1 أسعار الفائدة
118	2.7.1 الائتمان البنكي
120	3.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى
122	4.7.1 مكونات المجمع النقدي م 3
125	5.7.1 مجتمعات التوظيفات السائلة
126	6.7.1 سوق الصرف
129	8.1 أسواق الأصول
130	1.8.1 سندات الدين
136	2.8.1 سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
140	3.8.1 سوق البورصة
146	4.8.1 الأصول العقارية
148	9.1 تمويل الاقتصاد
148	1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم
150	2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

الجزء 2 • الحكامة وإنجاز مهام البنك

157	أبرز أحداث السنة
160	1.2 الحكامة والاستراتيجية
160	1.1.2 البنات التنظيمية والحكامة
167	2.1.2 الاستراتيجية
173	3.1.2 المراقبة الداخلية، والافتحاص، وتدبير المخاطر والأخلاقات
177	4.1.2 المطابقة
179	5.1.2 المسؤولية الاجتماعية
180	6.1.2 قواعد الميزانية
182	2.2 مهام البنك
182	1.2.2 السياسة النقدية
194	2.2.2 البحوث
195	3.2.2 أنشطة الإحصائيات وتدبير المعطيات
195	4.2.2 تدبير احتياطات الصرف
198	5.2.2 الإشراف البنكي

200	6.2.2 المراقبة الاحترازية الكلية
201	7.2.2 أنظمة ووسائل الأداء
202	8.2.2 الشمول المالي
202	9.2.2 العملة الائتمانية
209	10.2.2 أنشطة المصالح المركزية للمعلومات
210	3.2 التواصل والانفتاح
213	4.2 الموارد
213	1.4.2 الموارد البشرية
214	2.4.2 نظام المعلومات
215	3.4.2 التحول الرقمي

الجزء 3 • التقرير المالي للبنك

219	1.3 نظرة على الوضعية المالية خلال سنة 2023
219	1.1.3 الحصيلة
220	2.1.3 النتيجة
223	2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة
223	1.2.3 الحصيلة (الأصول)
224	2.2.3 الحصيلة (الخصوم)
225	3.2.3 خارج الحصيلة
226	4.2.3 حساب العائدات والتكاليف
227	5.2.3 جدول تدفقات الخزينة
228	6.2.3 جدول تغير الرساميل الذاتية
229	7.2.3 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم
235	8.2.3 منظومة تدبير المخاطر المالية ذات الصلة بتدبير مخاطر الصرف
239	9.2.3 تعليقات حول بنود الحصيلة
254	10.2.3 إيضاحات حول بنود خارج الحصيلة
256	11.2.3 إيضاحات حول بنود حساب العائدات والتكاليف
267	3.3 تطور القوائم التركيبية على مدى خمس سنوات
267	1.3.3 الحصيلة (الأصول)
268	2.3.3 الحصيلة (الخصوم)
269	3.3.3 حساب العائدات والتكاليف
270	4.3 الالتزامات تجاه الصناديق الاجتماعية
272	5.3 التقرير العام لمراقب الحسابات
274	6.3 مصادقة مجلس البنك
275	الملحقات الإحصائية
323	المحتويات

فهرس البيانات

8.....	: تطور نسبة البطالة في الدول المتقدمة	رسم بياني 1.1.1
9.....	: تطور نسبة بطالة الشباب في الدول المتقدمة	رسم بياني 2.1.1
9.....	: التطور السنوي لمؤشرات أسعار المواد الأولية	رسم بياني 3.1.1
9.....	: التطور الشهري لمؤشرات أسعار المواد الأولية في 2023	رسم بياني 4.1.1
10.....	: التطور السنوي لأسعار المواد الطاقية	رسم بياني 5.1.1
10.....	: التطور الشهري لأسعار المواد الطاقية في 2023	رسم بياني 6.1.1
11.....	: مؤشرات أسعار المواد غير الطاقية	رسم بياني 7.1.1
11.....	: سعر الفوسفات ومشتقاته	رسم بياني 8.1.1
13.....	: التضخم في العالم	رسم بياني 9.1.1
13.....	: التضخم في الاقتصادات الرئيسية لمنطقة الأورو	رسم بياني 10.1.1
14.....	: رصيد الميزانية في الدول المتقدمة الرئيسية	رسم بياني 11.1.1
14.....	: الدين العمومي في الدول المتقدمة الرئيسية	رسم بياني 12.1.1
16.....	: رصيد الميزانية في الاقتصادات الصاعدة الرئيسية	رسم بياني 13.1.1
16.....	: الدين العمومي في الاقتصادات الصاعدة الرئيسية	رسم بياني 14.1.1
17.....	: الصادرات من السلع والخدمات من حيث الحجم	رسم بياني 15.1.1
19.....	: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة	رسم بياني 16.1.1
22.....	: أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي	رسم بياني 17.1.1
23.....	: أسعار فائدة بنك إنجلترا وبنك اليابان	رسم بياني 18.1.1
24.....	: أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية في الدول الصاعدة الرئيسية	رسم بياني 19.1.1
25.....	: مؤشرات تقلب أسواق البورصة	رسم بياني 20.1.1
26.....	: عائدات السندات السيادية لمدة 10 سنوات في الولايات المتحدة والدول الرئيسية لمنطقة الأورو	رسم بياني 21.1.1
26.....	: تطور الائتمان في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو	رسم بياني 22.1.1
27.....	: سعر صرف الأورو	رسم بياني 23.1.1
27.....	: تطور عملات البلدان الصاعدة الرئيسية تجاه الدولار	رسم بياني 24.1.1
32.....	: إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة	رسم بياني 1.2.1
32.....	: إنتاج المحاصيل الرئيسية باستثناء الحبوب	رسم بياني 2.2.1
33.....	: الإنتاج المسوق من الصيد الساحلي والتقليدي	رسم بياني 3.2.1
33.....	: المساهمة في تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية	رسم بياني 4.2.1
35.....	: مضمون الصادرات الإجمالية من القيمة المضافة الأجنبية حسب الفروع الصناعية الرئيسية	رسم بياني 1.1.2.1.إ
35.....	: نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالنسبة لعينة من الدول	رسم بياني 2.1.2.1.إ
37.....	: إنتاج الكهرباء حسب المصدر	رسم بياني 5.2.1

37.....	: إنتاج الكهرباء من مصدر متجدد	رسم بياني 6.2.1
37.....	: القيمة المضافة للبناء ومبيعات الإسمنت	رسم بياني 7.2.1
38.....	: إنتاج وتصدير الفوسفات الخام من حيث الحجم والقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية	رسم بياني 8.2.1
39.....	: عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية سنة 2023	رسم بياني 9.2.1
42.....	: الوزن الديموغرافي للمناطق المتضررة حسب مكان الإقامة في سنة 2021	رسم بياني 1.2.2.1.إ
45.....	: الاستهلاك النهائي الوطني	رسم بياني 10.2.1
45.....	: الاستثمار	رسم بياني 11.2.1
46.....	: مساهمة مكونات الطلب في النمو	رسم بياني 12.2.1
46.....	: إجمالي الدخل الوطني المتاح.....	رسم بياني 13.2.1
46.....	: الادخار الوطني.....	رسم بياني 14.2.1
47.....	: معدل الاستثمار	رسم بياني 15.2.1
47.....	: الحاجة للتمويل	رسم بياني 16.2.1
49.....	: خصائص الساكنة النشيطة في 2023	رسم بياني 1.3.1
49.....	: معدل النشاط	رسم بياني 2.3.1
51.....	: عدد المناصب الصافية المحدثة	رسم بياني 3.3.1
52.....	: المساهمات في تطوير التشغيل	رسم بياني 4.3.1
52.....	: بنية التشغيل حسب قطاع النشاط	رسم بياني 5.3.1
53.....	: بنية التشغيل حسب قطاع النشاط	رسم بياني 1.1.3.1.إ
54.....	: تغير حصص القطاعات في التشغيل بين 2008 إلى 2023	رسم بياني 2.1.3.1.إ
55.....	: بنية التشغيل حسب الوضع المهني	رسم بياني 1.2.3.1.إ
55.....	: نسبة الشغل المأجور لعينة من البلدان في 2022	رسم بياني 2.2.3.1.إ
56.....	: عدد المقاولين الذاتين النشيطين	رسم بياني 3.2.3.1.إ
57.....	: نسبة المستخدمين المستفيدين من التغطية الصحية المرتبطة بعملهم في 2023	رسم بياني 6.3.1
58.....	: بنية السكان العاطلين عن العمل في سنة 2023	رسم بياني 7.3.1
58.....	: نسبة البطالة حسب الجنس	رسم بياني 8.3.1
58.....	: نسبة البطالة حسب الفئة العمرية	رسم بياني 9.3.1
60.....	: نسبة التشغيل الناقص حسب وسط الإقامة	رسم بياني 10.3.1
60.....	: نسبة التشغيل الناقص حسب خصائص الساكنة المشتغلة	رسم بياني 11.3.1
60.....	: الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية ومتوسط الأجور بالقيمة الحقيقية	رسم بياني 12.3.1
62.....	: تطور التضخم	رسم بياني 1.4.1
62.....	: المساهمات في التضخم	رسم بياني 2.4.1
64.....	: أسعار الوقود وزيوت التشحيم وسعر البرنت	رسم بياني 3.4.1

64.....	: سعر صرف الدرهم تجاه الدولار الأمريكي	رسم بياني 4.4.1
64.....	: المساهمات في تطور أسعار المواد الغذائية متقلبة الأثمنة في 2023	رسم بياني 5.4.1
65.....	: المساهمات في تطور الأسعار المقننة في 2023	رسم بياني 6.4.1
66.....	: تطور التضخم الأساسي ومكوناته التجارية وغير التجارية	رسم بياني 7.4.1
67.....	: أسعار السلع والخدمات	رسم بياني 8.4.1
67.....	: مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم	رسم بياني 9.4.1
68.....	: تطور التضخم وتصوره من قبل الأسر	رسم بياني 1.1.4.1.إ
69.....	: التصورات المتعلقة بتطور أسعار المواد الغذائية على مدار الإثني عشر شهرا الماضية وتضخم أسعار المنتجات الغذائية	رسم بياني 2.1.4.1.إ
70.....	: التضخم المحسوب على أساس مؤشر الأسعار اليومية ومؤشر أسعار الاستهلاك	رسم بياني 3.1.4.1.إ
71.....	: تطور التضخم خلال سنة 2023	رسم بياني 10.4.1
72.....	: تطور أسعار الإنتاج الصناعي ما عدا التكرير	رسم بياني 11.4.1
80.....	: الرصيد الإجمالي للميزانية والرصيد الأولي	رسم بياني 1.5.1
80.....	: الرصيد الإجمالي للميزانية	رسم بياني 2.5.1
82.....	: تطور مداخيل الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل	رسم بياني 3.5.1
82.....	: عائدات قادمة من المؤسسات والمقاوالات العمومية	رسم بياني 4.5.1
83.....	: الموارد العادية	رسم بياني 5.5.1
83.....	: بنية الموارد العادية	رسم بياني 6.5.1
85.....	: النفقات الإجمالية	رسم بياني 7.5.1
85.....	: بنية النفقات الإجمالية	رسم بياني 8.5.1
86.....	: كتلة الأجور	رسم بياني 9.5.1
86.....	: تكلفة المقاصة	رسم بياني 10.5.1
88.....	: الرصيد العادي	رسم بياني 11.5.1
88.....	: نفقات الاستثمار	رسم بياني 12.5.1
89.....	: مخزون العمليات قيد الأداء	رسم بياني 13.5.1
89.....	: الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر، بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	رسم بياني 14.5.1
90.....	: التمويل الصافي للخرينة	رسم بياني 15.5.1
90.....	: التمويل الخارجي للخرينة	رسم بياني 16.5.1
91.....	: مديونية الخرينة	رسم بياني 17.5.1
91.....	: الدين الخارجي العمومي	رسم بياني 18.5.1
94.....	: إصدارات الخرينة من السندات في السوق المالية الدولية	رسم بياني 1.4.5.1.إ
97.....	: الميزان التجاري	رسم بياني 1.6.1
99.....	: مساهمات المنتجات الرئيسية في تطور الواردات في 2023	رسم بياني 2.6.1
99.....	: صادرات الفوسفاط ومشتقاته	رسم بياني 3.6.1

102.....	مساهمات القطاعات الرئيسية في تطور الصادرات في 2023	رسم بياني 4.6.1
103.....	مداخيل الأسفار	رسم بياني 5.6.1
103.....	نفقات الأسفار	رسم بياني 6.6.1
105.....	رصيد الحساب الجاري بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	رسم بياني 1.1.6.1.إ
107.....	مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع	رسم بياني 7.6.1
107.....	مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب أبرز الدول المصدر	رسم بياني 8.6.1
107.....	التدفقات الصافية للاستثمارات المغربية بالخارج حسب قطاع النشاط	رسم بياني 9.6.1
107.....	التدفقات الصافية للاستثمارات المغربية بالخارج حسب الجهات الرئيسية	رسم بياني 10.6.1
108.....	التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	رسم بياني 1.2.6.1.إ
109.....	عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	رسم بياني 2.2.6.1.إ
110.....	الاستثمارات الأجنبية المباشرة	رسم بياني 3.2.6.1.إ
110.....	صافي المداخيل المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة	رسم بياني 4.2.6.1.إ
112.....	الأصول الاحتياطية الرسمية	رسم بياني 11.6.1
112.....	وضع الاستثمار الدولي	رسم بياني 12.6.1
115.....	متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك في 2023	رسم بياني 1.7.1
117.....	متوسط سعر الفائدة المرجح على إصدارات الخزينة	رسم بياني 2.7.1
117.....	منحنى أسعار الفائدة في السوق الثانوية	رسم بياني 3.7.1
118.....	الائتمان البنكي	رسم بياني 4.7.1
118.....	نسبة القروض البنكية إلى الناتج الداخلي الإجمالي	رسم بياني 5.7.1
119.....	الديون معلقة الأداء	رسم بياني 6.7.1
121.....	الديون الصافية على الإدارة المركزية	رسم بياني 7.7.1
121.....	الأصول الاحتياطية الرسمية	رسم بياني 8.7.1
121.....	الموجودات الخارجية الصافية للبنوك	رسم بياني 9.7.1
123.....	نسبة حجم النقد المتداول إلى الناتج الداخلي الإجمالي في 2022	رسم بياني 1.1.7.1.إ
123.....	حجم النقد المتداول بالمغرب	رسم بياني 2.1.7.1.إ
126.....	سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي في 2023	رسم بياني 10.7.1
126.....	سعر الصرف المرجعي للدرهم مقابل الدولار الأمريكي في 2023	رسم بياني 11.7.1
127.....	سعر الصرف الفعلي للدرهم	رسم بياني 12.7.1
127.....	حجم المعاملات في سوق الصرف القائمة بين البنوك في 2023	رسم بياني 13.7.1
127.....	عمليات البنوك بالتناجز مع الزبناء في 2023	رسم بياني 14.7.1
127.....	عمليات التغطية المنجزة مع الزبناء في 2023	رسم بياني 15.7.1
131.....	إصدارات وتسديدات سندات الخزينة	رسم بياني 1.8.1
131.....	متوسط أسعار الفائدة المرجحة على سندات الخزينة في السوق الأولية	رسم بياني 2.8.1

131.....	: بنية المبلغ الجاري لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة	رسم بياني 3.8.1
135.....	: تطور آجال الأداء الخاصة بالزبناء سنة 2022 حسب قطاع النشاط وحجم المقاولات	رسم بياني 1.2.8.1.1
136.....	: تطور آجال الأداء الخاصة بالمووردين سنة 2022 حسب قطاع النشاط وحجم المقاولات	رسم بياني 2.2.8.1.1
138.....	: مردودية هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	رسم بياني 4.8.1
140.....	: بنية الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب الجهة الحائزة	رسم بياني 5.8.1
141.....	: التطور اليومي لمؤشر مازي, سنة 2023	رسم بياني 6.8.1
141.....	: التغيرات السنوية لمؤشر مازي	رسم بياني 7.8.1
142.....	: تغيرات المؤشرات القطاعية في 2023	رسم بياني 8.8.1
144.....	: تطور رسملة البورصة	رسم بياني 9.8.1
144.....	: معامل السيولة في سوق الأسهم	رسم بياني 10.8.1
145.....	: تطور صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي العقاري	رسم بياني 1.3.8.1.1
148.....	: الحاجة إلى التمويل	رسم بياني 1.9.1
149.....	: مصادر التمويل الخارجية الرئيسية	رسم بياني 2.9.1
152.....	: تدفقات القروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية	رسم بياني 3.9.1
153.....	: تدفقات ودائع الأسر لدى البنوك	رسم بياني 4.9.1
154.....	: بنية القروض الممنوحة للقطاع الخاص	رسم بياني 1.1.9.1.1
154.....	: بنية التمويلات المقدمة من طرف شركات التمويل	رسم بياني 2.1.9.1.1
186.....	: تطور سعر الفائدة الطبيعي بالمغرب	رسم بياني 1.1.2.2.1
188.....	: فارق توقع التضخم لسنة 2023	رسم بياني 1.2.2.2.1
189.....	: رسوم بيانية مروحية لتوقع للتضخم حسب تاريخ انعقاد المجلس سنة 2023	رسم بياني 2.2.2.2.1
190.....	: فارق توقع النمو لسنة 2023	رسم بياني 3.2.2.2.1
190.....	: رسوم بيانية مروحية لتوقع النمو حسب تاريخ اجتماعات المجلس سنة 2023	رسم بياني 4.2.2.2.1
191.....	: الوضعية الهيكلية للسيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي	رسم بياني 1.2.2
192.....	: وضعية سيولة البنوك في 2023	رسم بياني 2.2.2
192.....	: مساهمة العوامل المستقلة في تغير الحاجة إلى السيولة في 2023	رسم بياني 3.2.2
192.....	: تدخلات بنك المغرب في 2023	رسم بياني 4.2.2
193.....	: متوسط حجم المبادلات في السوق القائمة بين البنوك في 2023	رسم بياني 5.2.2
193.....	: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك في 2023	رسم بياني 6.2.2
193.....	: سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي في 2023	رسم بياني 7.2.2
197.....	: الأداء السنوي لفئات الأصول الرئيسية	رسم بياني 8.2.2
205.....	: بنية الأوراق المتداولة	رسم بياني 9.2.2
205.....	: بنية القطع النقدية المتداولة	رسم بياني 10.2.2
209.....	: تطور عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات وعمليات التسوية	رسم بياني 11.2.2
219.....	: بنية الحصيلة	رسم بياني 1.1.3

237	: توزيع تعرض المحافظ حسب الجهات	رسم بياني 1.2.3
237	: توزيع تعرض المحافظ حسب فئات الأصول	رسم بياني 2.2.3
237	: توزيع محافظ سندات الافتراض حسب تصنيفها	رسم بياني 3.2.3
248	: تطور الأوراق والقطع النقدية المتداولة في 2023	رسم بياني 4.2.3
255	: بنية الالتزامات على السندات المحصلة	رسم بياني 5.2.3
266	: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية	رسم بياني 6.2.3

فهرس الجداول

5	: النمو الاقتصادي في العالم	جدول 1.1.1
8	: تطور نسبة البطالة	جدول 2.1.1
12	: التضخم في العالم	جدول 3.1.1
18	: رصيد الحساب الجاري في العالم	جدول 4.1.1
31	: القيمة المضافة بأسعار السنة السابقة	جدول 1.2.1
39	: عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية	جدول 2.2.1
40	: ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء المصنفة	جدول 3.2.1
41	: نسبة الملاء الفندقية حسب المدن الرئيسية	جدول 4.2.1
42	: كثافة الأقاليم المتضررة	جدول 1.2.2.1
44	: مكونات الطلب بأسعار السنة الماضية	جدول 5.2.1
50	: معدل النشاط حسب الجهة	جدول 1.3.1
59	: نسبة البطالة حسب الجهة	جدول 2.3.1
61	: أهم مؤشرات سوق الشغل	جدول 3.3.1
63	: أسعار الاستهلاك	جدول 1.4.1
72	: أسعار الاستهلاك حسب المدن	جدول 2.4.1
73	: أسعار الإنتاج الصناعي	جدول 3.4.1
74	: المؤشرات الرئيسية للمالية العمومية	جدول 1.5.1
76	: البرمجة المالية	جدول 2.5.1
84	: وضعية تعاملات وموارد الخزينة	جدول 3.5.1
92	: وضعية الدين العمومي	جدول 4.5.1
96	: البنود الرئيسية لميزان المدفوعات	جدول 1.6.1
98	: أبرز السلع المستوردة	جدول 2.6.1
101	: الصادرات حسب القطاعات	جدول 3.6.1
105	: ملخص التقديرات حسب المقاربة الزمنية	جدول 1.1.6.1
113	: وضع الاستثمار الدولي	جدول 4.6.1

115.....	: المؤشرات الرئيسية للأوضاع النقدية	جدول 1.7.1
116.....	: أسعار الفائدة على القروض	جدول 2.7.1
117.....	: أسعار الفائدة على الودائع	جدول 3.7.1
119.....	: الائتمان البنكي	جدول 4.7.1
120.....	: القروض الممنوحة من قبل شركات التمويل الرئيسية عدا البنوك	جدول 5.7.1
122.....	: المكونات الرئيسية للمجموع النقدي م3	جدول 6.7.1
125.....	: مجمعات التوظيفات السائلة	جدول 7.7.1
130.....	: المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول	جدول 1.8.1
132.....	: العمليات الخاصة بسندات الخزينة حسب أجل الاستحقاق	جدول 2.8.1
133.....	: إصدارات الدين الخاص	جدول 3.8.1
134.....	: المبلغ الجاري للدين الخاص	جدول 4.8.1
135.....	: تطور آجال الأداء	جدول 1.2.8.1.1
139.....	: الاكتتابات وعمليات إعادة الشراء والأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	جدول 5.8.1
142.....	: السعر إلى الأرباح ومردودية عائدات الأسواق الصاعدة والحدودية الرئيسية	جدول 6.8.1
143.....	: حجم المعاملات	جدول 7.8.1
146.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات	جدول 8.8.1
147.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية	جدول 9.8.1
150.....	: التدفقات المالية مع بقية العالم	جدول 1.9.1
151.....	: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية	جدول 2.9.1
152.....	: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية	جدول 3.9.1
154.....	: التدفقات المالية الرئيسية للأسر	جدول 4.9.1
167.....	: الإنجازات الرئيسية للمخطط الاستراتيجي 2019-2023	جدول 1.1.2
174.....	: العمليات الرئيسية التي خضعت للافتحاص سنة 2023	جدول 2.1.2
184.....	: توقعات التضخم في 2023	جدول 1.2.2
187.....	: قرارات السياسة النقدية منذ سنة 2014	جدول 2.2.2
219.....	: الحصيلة حسب العمليات	جدول 1.1.3
221.....	: النتيجة الصافية للسنة المالية	جدول 2.1.3
223.....	: الأصول في 31 دجنبر 2023	جدول 1.2.3
224.....	: الخصوم في 31 دجنبر 2023	جدول 2.2.3
225.....	: خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2023	جدول 3.2.3
226.....	: حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2023	جدول 4.2.3
227.....	: تدفقات الخزينة إلى غاية 31 دجنبر 2023	جدول 5.2.3
228.....	: تغير الرساميل الذاتية في 31 دجنبر 2023	جدول 6.2.3
230.....	: تطور أسعار الصرف	جدول 7.2.3
233.....	: آجال استحقاق الأصول الثابتة	جدول 8.2.3

239	موجودات وتوظيفات بالذهب	جدول 9.2.3
240	التوزيع حسب نوع التوظيفات	جدول 10.2.3
240	التوزيع حسب العملة	جدول 11.2.3
240	التوزيع حسب الأجل المتبقي	جدول 12.2.3
241	الوضعية لدى صندوق النقد الدولي	جدول 13.2.3
244	بنية القروض المقدمة للبنوك حسب الأداة	جدول 14.2.3
244	توزيع القروض المقدمة للبنوك حسب أجل الاستحقاق	جدول 15.2.3
245	القيم الثابتة الصافية	جدول 16.2.3
246	سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	جدول 17.2.3
247	أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة	جدول 18.2.3
249	التزامات بالدرهم القابل للتحويل	جدول 19.2.3
250	الودائع والالتزامات بالدرهم	جدول 20.2.3
250	خصوم أخرى	جدول 21.2.3
251	التقسيم حسب أجل سداد حصيلة ديون الموردين	جدول 22.2.3
252	تغير في حساب تقييم احتياطيات الصرف	جدول 23.2.3
253	الرساميل الذاتية ومثيلاتها	جدول 24.2.3
254	عمليات الصرف	جدول 25.2.3
255	التزامات على السندات	جدول 26.2.3
255	التزامات أخرى	جدول 27.2.3
256	فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية	جدول 28.2.3
257	فوائد محصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان	جدول 29.2.3
258	العمولات المحصلة	جدول 30.2.3
259	عائدات مالية أخرى	جدول 31.2.3
261	فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم	جدول 32.2.3
261	عمولات محصلة	جدول 33.2.3
262	تكاليف مالية أخرى	جدول 34.2.3
263	تكاليف خاصة بالمستخدمين	جدول 35.2.3
263	مشتريات المواد والأدوات	جدول 36.2.3
264	تكاليف خارجية أخرى	جدول 37.2.3
264	مخصصات للاستخدامات	جدول 38.2.3
265	مخصصات للمؤونات	جدول 39.2.3
267	تطور الأصول	جدول 1.3.3
268	تطور الخصوم	جدول 2.3.3
269	تطور حساب العائدات والتكاليف المحاسبي	جدول 3.3.3
270	التزامات وتمويل الصناديق الاجتماعية	جدول 1.4.3

فهرس الاطارات

6	: الاقتصاد الصيني، تباطؤ أحد محركات نمو الاقتصاد العالمي	إطار 1.1.1
20	: تباطؤ التجارة العالمية، أسبابه وآثاره	إطار 2.1.1
28	: إعلان مراكش للتعاون العالمي	إطار 3.1.1
34	: المهنة العالمية للمغرب وأداء الصناعات التحويلية	إطار 1.2.1
42	: زلزال الحوز، الحصيلة والتداعيات و إجراءات السلطات	إطار 2.2.1
52	: أداء القطاع الفلاحي وإعادة التوزيع القطاعي في سوق الشغل : 2008-2023	إطار 1.3.1
55	: تطور الشغل المأجور خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2023	إطار 2.3.1
68	: قياس التضخم، بين الموضوعية الإحصائية وتصور الأسر	إطار 1.4.1
77	: التدابير الجبائية الرئيسية لقانون المالية لسنة 2023	إطار 1.5.1
81	: مشروع إصلاح القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية	إطار 2.5.1
87	: التدابير المالية المتخذة لمواجهة الصدمات المختلفة التي عرفها المغرب	إطار 3.5.1
93	: استراتيجية التمويل الخارجي للخرينة	إطار 4.5.1
104	: تحليل استدامة الحساب الجاري للمغرب	إطار 1.6.1
108	: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب	إطار 2.6.1
123	: محددات حجم النقد المتداول	إطار 1.7.1
128	: المنهجية الجديدة لحساب سعر الصرف المرجعي للدرهم	إطار 2.7.1
132	: المنهجية الجديدة لحساب منحنى الأسعار المرجعية لسندات الخزنة	إطار 1.8.1
134	: تطور آجال الأداء	إطار 2.8.1
144	: نشاط هيئات التوظيف الجماعي العقاري	إطار 3.8.1
154	: مساهمة شركات التمويل في تمويل القطاع الخاص	إطار 1.9.1
171	: مراحل إعداد المخطط الاستراتيجي 2024-2028	إطار 1.1.2
180	: الأنشطة الرئيسية للبرنامج الخاص بالمياه المعتمدة من قبل بنك المغرب	إطار 2.1.2
185	: تقدير سعر الفائدة الطبيعي بالنسبة للمغرب	إطار 1.2.2
188	: تقييم توقعات التضخم والنمو	إطار 2.2.2
202	: طرح سلسلة جديدة من الأوراق البنكية والقطع النقدية للتداول	إطار 3.2.2
207	: سك قطع نقدية تذكارية وميداليات سنة 2023	إطار 4.2.2
212	: انعقاد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراكش	إطار 1.3.2
244	: عمليات السوق المفتوحة	إطار 1.2.3

فهرس الرسوم التخطيطية

160.....	: الهيكل التنظيمي لبنك المغرب.....	1.1.2 رسم تخطيطي
161.....	: أجهزة حكامه بنك المغرب.....	2.1.2 رسم تخطيطي
206.....	: الأرقام الرئيسية للنشاط الائتماني في سنة 2023.....	1.2.2 رسم تخطيطي
213.....	: الأسهم البشري للبنك في بضعة أرقام.....	1.4.2 رسم تخطيطي

فهرس الملحقات الإحصائية

278.....	: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.....	جدول م 1
279.....	: الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السنة الماضية.....	جدول م 1.2
280.....	: الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب فروع النشاط الاقتصادي.....	جدول م 2.2
281.....	: حساب السلع والخدمات بالأسعار الجارية.....	جدول م 3.2
281.....	: الدخل الوطني الإجمالي المتاح بالأسعار الجارية وتخصيصه.....	جدول م 4.2
282.....	: الاستثمار والإدخار بالأسعار الجارية.....	جدول م 5.2
282.....	: الفلاحة.....	جدول م 6.2
282.....	: إنتاج الكهرباء.....	جدول م 7.2
283.....	: الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني.....	جدول م 8.2
285.....	: السياحة.....	جدول م 9.2
285.....	: الشغل والبطالة.....	جدول م 1.3
286.....	: بنية التشغيل حسب قطاع النشاط.....	جدول م 2.3
287.....	: معدل النشاط، الشغل والبطالة حسب الجهات.....	جدول م 3.3
288.....	: التضخم.....	جدول م 1.4
289.....	: تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية.....	جدول م 2.4
290.....	: مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي.....	جدول م 3.4
291.....	: الواردات حسب أبرز المنتجات.....	جدول م 1.5
294.....	: الصادرات حسب أبرز المنتجات.....	جدول م 2.5
296.....	: توزيع المبادلات التجارية حسب الشركاء الأساسيين.....	جدول م 3.5
297.....	: ميزان المدفوعات.....	جدول م 4.5
299.....	: وضع الإستثمار الدولي.....	جدول م 5.5
300.....	: وضعية موارد وتحملات الخزينة.....	جدول م 1.6
301.....	: سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم و سعر الصرف الفعلي.....	جدول م 1.7
302.....	: تطور نشاط سوق الصرف.....	جدول م 2.7

303.....	: العوامل المستقلة للسيولة البنكية وتدخلات بنك المغرب في السوق النقدية	جدول م 3.7
304.....	: سعر الفائدة في السوق النقدية في 2023	جدول م 4.7
304.....	: أسعار الفائدة المطبقة على الحسابات على الدفاتر	جدول م 5.7
305.....	: سعر الفائدة على الودائع في 2023	جدول م 6.7
306.....	: السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة بالمزايدة	جدول م 7.7
307.....	: معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول	جدول م 8.7
308.....	: أسعار الفائدة على القروض	جدول م 9.7
308.....	: المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان	جدول م 10.7
309.....	: المجمعات النقدية ومجمعات التوظيفات السائلة	جدول م 1.8
310.....	: توزيع الأصول النقدية حسب القطاعات المؤسسية	جدول م 2.8
311.....	: مقابلات المجمع م3	جدول م 3.8
312.....	: التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي	جدول م 4.8
313.....	: التوزيع الفصلي للقروض حسب أجل الاستحقاق و فرع النشاط	جدول م 5.8
314.....	: ديون المقاولات المالية الأخرى على الوحدات غير المالية حسب الغرض الاقتصادي	جدول م 6.8
315.....	: تطور السوق ما بين البنوك	جدول م 7.8
315.....	: الاكتتابات في أذينات الخزينة بالمزايدة	جدول م 8.8
316.....	: المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة	جدول م 1.9
317.....	: إصدارات سندات الدين القابلة للتداول	جدول م 2.9
317.....	: المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتداول	جدول م 3.9
318.....	: سوق سندات الاقتراض	جدول م 4.9
319.....	: مؤشرات البورصة	جدول م 5.9
320.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية	جدول م 6.9
321.....	: حجم المعاملات حسب الفئة	جدول م 7.9
321.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية و حجم المعاملات بالمدن الرئيسية	جدول م 8.9

الإيداع القانوني : 2024MO2777
ردمك : 978-9920-772-12-9



